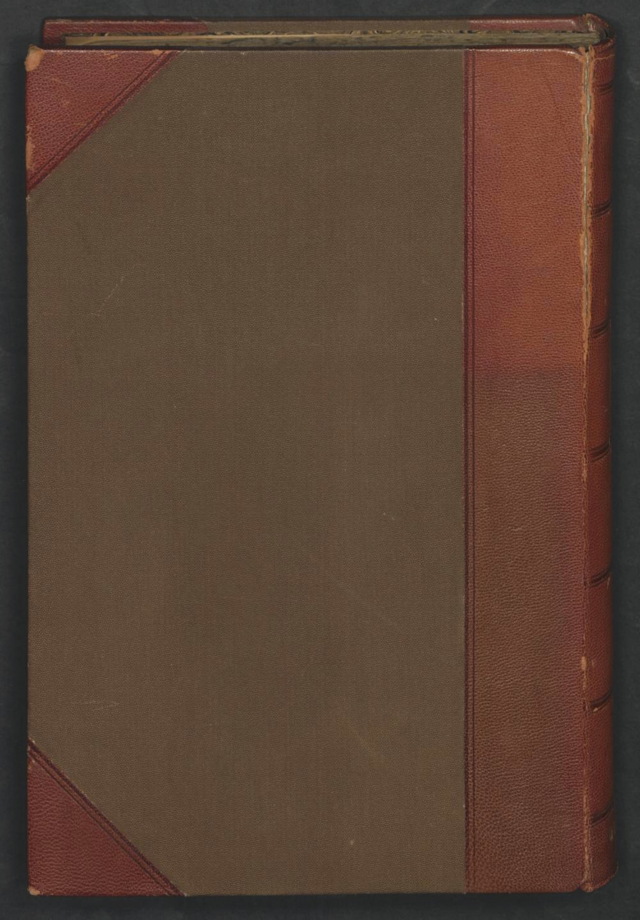


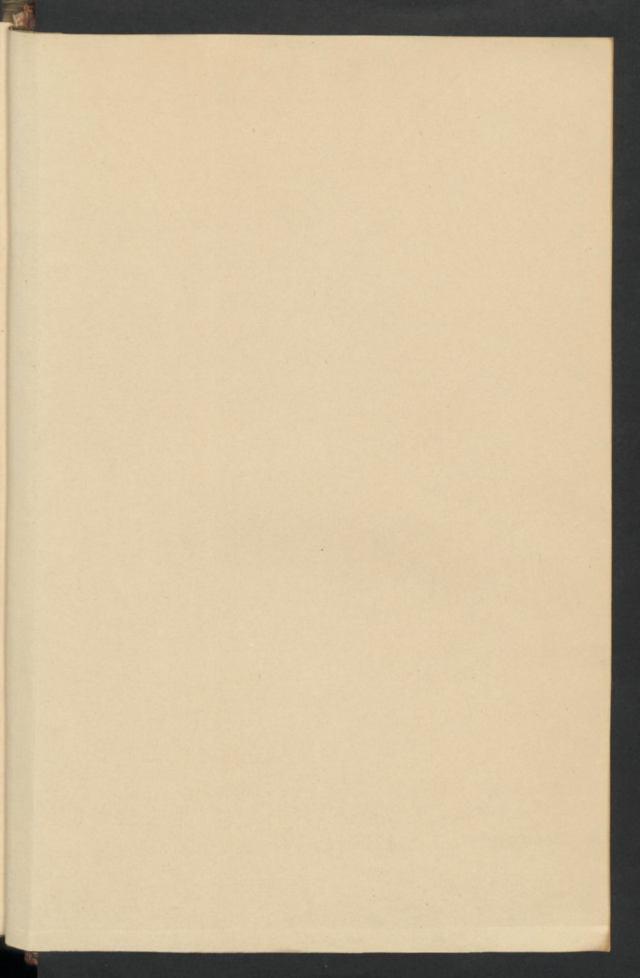
Arabische Sammelhandschrift

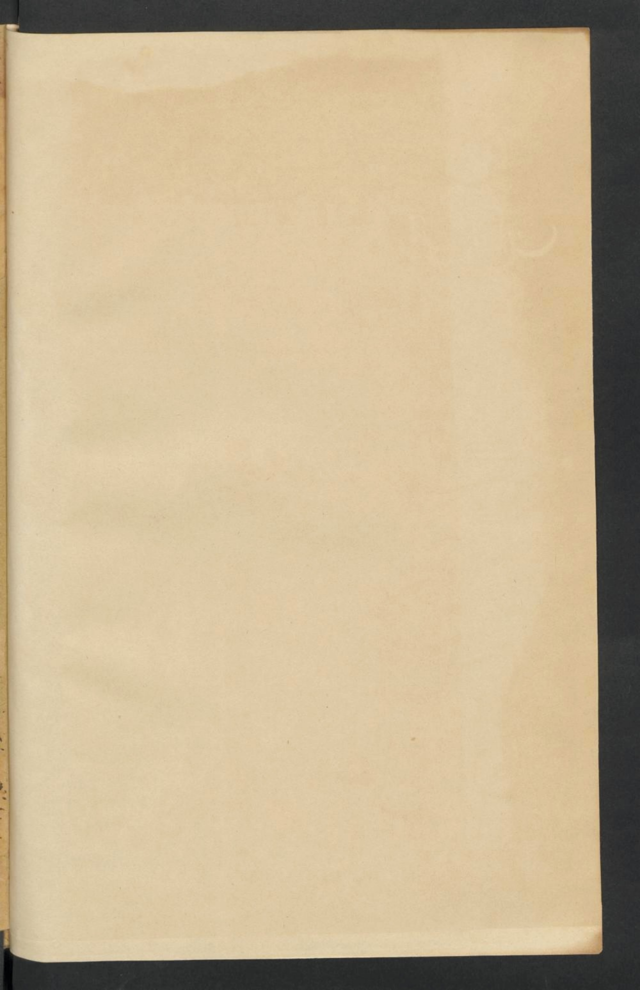
Vollständiger Titel:	Arabische Sammelhandschrift
PPN:	PPN104200787X
PURL:	http://resolver.staatsbibliothek-berlin.de/SBB000259E400000000
Signatur:	Glaser 80
Kategorie(n):	Außereuropäische Handschriften, Islamische Handschriften
Projekt:	Orientalische Handschriften digital
Strukturtyp:	Handschrift
Seiten (gesamt):	247
Seiten (ausgewählt):	1-247
Lizenz:	











1

Zu 80 gehörig (Titelblatt)

القسم الثالث من كتاب مفتاح

العلوم في المعاني والبيان

للامام العلامة علم الاعلام

تأليف

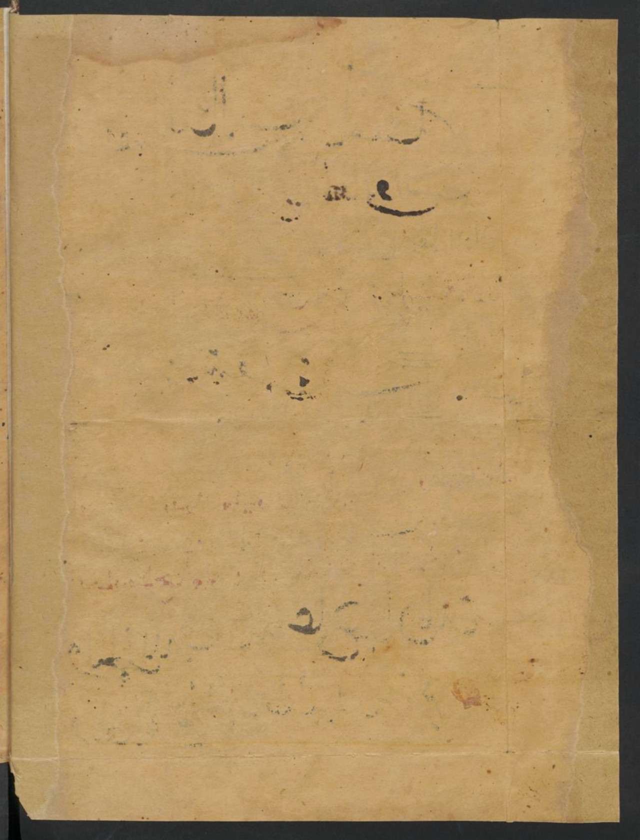
استاذ المحققين سراج الدين ابي يعقوب

يوسف بن محمد السكاكي رحمه الله رحمة واسعة

جزاه الله احسن الجزاء وكافاه بالحسنى

هذا الامام ابو يعقوب السكاكي وضع كتابا مشتملا على [اثني عشر علما؟] اقسام قسم في الصرف وقسم في النحو وقسم في المعاني والبيان وقسم في المنطق وقسم في العروض والقوافي وما في هذا المجلد هو القسم الثالث وهو اجودها [واشدها؟] جمعه وسماه مفتاح العلوم جزاه الله [خير الجزاء الجزيل؟] والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

والصلاة على محمد وآله البررة الاصفياء



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله اللهم يسر وأعن يا

القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان وفيه مقدمة لبيان حدّي العلمين والغرض
فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها
عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة
البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه
الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك
التركيب من حيث هو هو أو لازما له لما هو هو حينا وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل
ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون
مقصودا به نفي الشك أو رد الانكار أو من تركيب زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى
الاخبار أو من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار
مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرّف أو نكّر أو
قيّد أو أطلق أو قدّم أو أخّر على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العلمين
باذن الله تعالى وأما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في
وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام
المراد منه وفي ذكرنا ما ينبه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر
الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل ولما كان
علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد
لا جرم آثرنا تأخيره الفصل الأول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اعلم
ان مساق الحديث يستدعي تمهيد أصل وهو ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف
عليه اذا أفضت النوبة الى المعرض له من هذا الكتاب باذن الله تعالى فتارة يقتضي ما لا يفتقر
في تأديته الى أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها مجرى الحالة فيما
يخرجها عن حكم النعيق وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى وينزلها ههنا منزلة أصوات
الحيوانات وأخرى يقتضي ما يفتقر في تأديته الى أزيد وظاهر ان الخطأ الذي نحن بصدده لا
جامع في الأول أدنى البعد فضلا ان يقع فيه من العاقل المتفطن وانما مثار الخطأ هو
الثاني وانه مختلف وهم كان الاحتراز عن الخطأ في الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني استغنى
عنه وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام فيه كلام من القبيل الثاني فمن ثم تعرضنا
على تعريف له سابق وتسلسل أو يدور فاستوضح ما أجبنا به عن تعلم الاستدلال في علم
العروض اذ هما ركنان العقل والطبع يكفي في البابين فليس بمعزل عن تعليمهما والا كان
تعليمهما موقوفا على تعليم سابق والكلام اما الدور والتسلسل وستطلع لك
هذين العلمين ٥

نشتغل في سلك التعرض لهما اذا جاز وقته باذن الله تعالى واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص
تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها تحت
الضابط يعسر ما هو اصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا
على موجب المساق والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب المنحصر
بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتيك ذكرها وما سوى ذلك نتائج امتناع اجراء
الكلام على الاصل وعسى فما ترى ان تفخيمه عندك لهما اذا اجليته او ان كشف
القناع عنه وجدت من نفسك الشان خلافه فلا تغبنهما اعني الخبر والطلب لا فتح الله
له والله المستعان اعلم ان المعتنين بشانهما من بين فرقة يحوجهما الى التعريف وفرقة
تغنيهما عن ذلك واختيارنا قول هؤلاء اما في الخبر فلما ان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس
الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل
انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق ويكذبون ابدا في مقام التكذيب فلولا انهم عارفون
الصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك
موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب هذا والحدود التي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه
اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او اثباتا تنبئ عن بعضهم الكلام بانه المنتظم
من الحروف المسموعة المتميزة وكقول من قال هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم
الى معلوم بالنفي او الاثبات لنبئك انها محل للتعويل اما ترى الحد الاول حين عرف صاحبه
الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار
وخرج عن كونه معرفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على
ان وسع الدائرة والحد الثاني حين اوجب ان يكون قولنا في باب الوصف الكلام الذي ليس
او ليس بمضر الا انه كلاما على قول صاحبه ومفيدا بصريحه اضافة امر وهو
الكلام الى امر وهو زيد بالاثبات في احدهما والنفي في الاخر مع انتفاء كونه خبرا بدليل
انتفاء لازم الخبر وهو صحة احتمال الصدق والكذب ولا نزاع في كون ذلك لازما
للخبر انما النزاع في كونه خبرا والحال ما تقدم وكذا قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما
بقي ان كيف خرج عن ان يكون مطردا والحد الثالث حين اوجب ان لا يكون قولنا
ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا لامتناع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوم مع ان الكلام خبر كيف خرج عن ان يكون منعكسا مع اشتماله على النقض
المذكورين وهما الكلام الذي لزيد او ليس لزيد وان زيدا غلام او ليس غلاما بقي ان يتدبره
ولسؤال المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي واما في الطلب فلان كل احد يميز
ويستفهم ويأمر وينهى وينادي يوجد كلا من ذلك في موضعه لنفسه عن علم وكل

واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب ثم
إن الخبر والطلب بعد اشتراكهما في تحقيقهما بما يسمى بالإسناد المشهور وهو احتمال الصدق
والكذب والكلام في الطلب وما يتبعه إن شاء الله لا يقصر عما قرع به سمعك هنا إنما سنفرغ (فنصرح)
في صماخيك بإذن الله تعالى أو أن التصدي لتحقيقه ما ينقش صورته في ذهنك النقش الجلي ولنكتف بهذا
القدر من التنبيه على اشتمال الطلب والخبر عن التعريف الحقيقي ولنعد لمساق الحديث في كل واحد
منهما قانونا القانون الأول فيما يتعلق بالخبر اعلم أن مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى الحكم
المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم بما يجده واعلاه أو لا إذا قال زيد هو ليس لزيد لا
لزيد إلى حكم مفعول ينسبه إليه إشارته إذا قال الذي هو لزيد أو ليس لزيد واقعة صلة للموصول
الذي من حقه أن تكون صلته مثل الفرائض معلومة أو إذا قال إنه زيد لتفتح أن ينقل الحكم بثبوت الزيدية
للضمير الذي جعله متصورا مشارا إليه بحكمه له أو به إذا قال هو أنه زيدا وقال الذي أدعه أنه زيد
فأما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو إمكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد
منهما من حيث إنه حكم مخبر ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك
الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك واستفادته منه بأنك تعلم
ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة ويسمى هذا لازم فائدة الخبر والأولى بدون
هذه تمتنع ومنه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ومرجع كونه صدقا
أو كذبا عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له وهو المتعارف وعليه
التعويل وعند بعض إلى طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه وإلى لا طباقه لذلك سواء كان
ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا بناء على دعوى تعري الخبر عن الكذب متى ظهر خبره
خلاف الواقع واحتجاجه لها بأن لم يكن خلاف الاعتقاد أو الظن لم يكذبونا اليهودي مثلا إذا
قال الإسلام باطل ونصدقه له إذا قال الإسلام حق ويحتج بالقلع على هذا البنا ونسوحان طلب
تأويل لقوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله
يشهد إن المنافقين لكاذبون وهو حمل قول المنافقين على كونه مقرونا بأنه قول عن صميم القلب كما
يترجم عنه إن واللام وكون الجملة اسمية في قولهم لأرباب البلاغة وستسمع ما يعرض لهذه
الآية وإذ قد عرفت أن الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي نسميه الإسناد الخبري كقولنا
شيء ثابت شيء ليس بثابت فإن ثابت في الأول والحكم بالسوق للشيء شوف للشيء عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة
إلى الخبر ترد على ما يليه فمن يرجع إلى الحكم وهو الإسناد ومن يرجع إلى المحكوم له وهو المسند إليه
ومن يرجع إلى المحكوم به وهو المسند أما الاعتبار الراجع إلى الحكم في التركيب من حيث هو حكم
من غير التعرض لكونه لغويا أو عقليا فإن ذلك وظيفة بيانية فكون التركيب تارة غير مؤكد
وحينا مؤكدا بأن أو بلام الابتداء أو أما الشرطية والقسم ولامه ونوني التوكيد كنحو عمرا وأخرى

مذكورا او غير محذوف نحو عرفت عرفت وانت عارف وان زيدا عارف وان زيدا العارف ووالله
لقد عرفت او لا عرفت في الاثبات او النفي هذا في التركيب غير مذكور ومقصورا على كلمة النفي مرة نحو
ليس زيد منطلقا وما زيد منطلقا ولا رجل عندي ومرة مذكورا نحو ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا
وغير مقصور على كلمة النفي نحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد ووالله ما زيد قائما فهذه نبذ من حال
نفس الاسناد الخبري واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه في التركيب من حيث هو مسند اليه
من غير النظر لكونه حقيقة او مجازا فككونه محذوفا كقولك عارف وانت تريد زيد عارف او
ثابتا معرفا من احد المعارف وتنوعها مضمرا وما سوى من التوابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون
او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مقدما على المسند او مؤخرا عنه . واما الاعتبار الراجع الى المسند من
حيث هو مسند ايضا فككونه متروكا او غير متروك وكونه مفردا او جملة وافراده من كونه
فعلا او اسما منكرا او معرفا مقيدا بكل من ذلك بنوع قيد او غير مقيد وفي كونه جملة من كونها اسمية او
فعلية او شرطية او ظرفية وكونه مقدما او مؤخرا هذا اذا كانت الجملة الخبرية مفردة اما اذا انتظمت مع
اخرى فيقع ادراك اعتبارات سوى ما ذكر في رابع وبه تتضح الكلام في جميع ذلك انضافة الا
بالنظر لمقتضى الحال فاحرى ان لا تنحرف طرفا فقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان
مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام
التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع
ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار او الانكار
ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار وجميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام
الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الاخر ثم اذا شرعت
في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام وارتفاع شان الكلام في
باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال
فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى
الحال تأكيده فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى الحال ضعفا وقوة وان كان
مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته على وجه من
الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب وكذا ان كان المقتضى ترك المسند
فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن
الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا اذا كان المقتضى عند
انتظام الجملة مع اخرى فصلها او وصلها والايجاز معها او الاطناب اعني طي جمل عن البين ولا
طيها فحسن الكلام تاليفه مطابقا لذلك وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يلقى
عليك باذن الله تعالى وقد رتب الكلام فيها ثماني على فنون اربعة الفن الاول في تفصيل
اعتبارات الاسناد الخبري الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث

اعتبارات

الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب

تفصيل اعتبارات المسند

وقل ان تنبه هذه الفنون حقها في الذكر منبها على اصل لتكون على ذكر منك وهو ان ليس من الواجب
في صناعة وان كانت المرجع في اصولها وتفاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشئ
عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات
الفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحب السليقة في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى
ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق وكان شيخنا الحاتمي ذلك الامام الذي لم تسمح بمثله
الادوار ما دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه جليلا احسن كثير من مشيخات الكلام اذا
راجعناه نطقا على الذوق وبحث حسبك من نبغ في عدة شعب من علم الادب وصنف فيها بما يكون في
نهاية وبهره وكثرة وهاهو الامام عبد القاهر قدس الله روحه في دلائل الاعجاز كم يعيد هذا الفن
الاول من المعلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان هو ان تفرغ المتكلم في قالب الافادة ما
سطوته تحاشيا عن وصمة اللاغية فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزم ان يكون قصده في حكمه
بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك افادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار فاذا القى
الجملة الخبرية الى من هو خالي الذهن عما يلقى اليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه استناد
احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء كفى في ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته اياه خاليا اتاني
هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبا فارغا فتمكنا فيستغني الجملة عن مؤكدات الحكم
وسمي هذا النوع من الخبر ابتدائيا واذا القاها الى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد
فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام في الجملة او ان
كنحو لزيد عارف او ان زيدا عارف وسمي هذا النوع من الخبر طلبيا واذا القاها الى حاكم فيها بخلافه
ليرده الى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجح تاكيدا بحسب ما اشرب المخالف الانكار
في اعتقاده كنحو اني صادق لمن ينكر صدقك انكارا او اني لصادق لمن يبالغ في انكار صدقك
ووالله اني لصادق على هذا وان شئت فتامل كلام رب العزة علت كلمته اذ ارسلنا اليهم
اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث قال اولا انا اليكم مرسلون وثانيا انا
اليكم لمرسلون كيف يقرر ما القي اليك وسمي هذا النوع من الخبر انكاريا واخراج الكلام في هذه
الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراجا مقتضى الظاهر وانه في علم البيان يسمى التصريح لما ستقف
عليه والذي اريناك اذا علمت فيه البصيرة استوثقت من جواب ابي العباس للكندي حين ساله
قائلا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم
يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد عن تمامه وذلك ان قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله
قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب
عن انكار منكر قيامه هذا ثم انك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى

[هوامش: لتكون على ذكر منه خ — للمعظم — وكره قصده — استنادا — الوسط والا... — اللام متعلق بالقاها خ — اي معنى هذا — الدوين بالبون بالفرائد وهو ماخوذ من الطلوع بالكسر وهو الداهية خ]

الظاهر كثيرا وذلك اذا أحلّوا المخبَر لفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها عِلْمًا محلّ الخالي
الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة وان شئت فعليك بكلام
رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه حيث لم يعملوا بعلمهم
ونظيره في النفي والاثبات وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقوله وان نكثوا ايمانهم من بعد
عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم فتسوقون الكلام الى هذا مساقه الى
ذا او هكذا يحذون من لا يكون شانه مقام من يشك ولا يترددون في صياغة الكلام منهما وانما
يصبونه لهما في قالب واحد اذا لا يواطئوا النسبة ما يلوح منه للنفس التيقظ عن ذلك
الحكم فتتركها مسترقة له استراق الطالب المتحير بتمثيل من اعلام التلويح واعجام
لعدم التصريح فيخرجون الجملة المصدرة بإن ويرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه
المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز وما ترى بشارا كيف سلكه في رائيته
بكّرا صاحبيّ قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير. حين استهواه بائمة صناعة البلاغة
المهتدين بفطنتهم الى تطبيق مفاصلها وهم الاعراب الخُلّص من كل ما يشين تلقاه ويلغيه
بقع الهنا مواضع النقد دون المولدين الذين قصاراهم وان الاستباق الى الاستر عوا جحودهم
الا فتنظر الموضوع فصاراهم باولئك ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مجهولة مردوده
رواية الاصمعي بتقبيل خلف الاحمر عيني بشار لما حكم عمرو بن العلاء حين استنشده
قصيدته هذه على ما روى الاصمعي من ان خلفا قال لبشار لما قلتها لعجبت عصبة اعرابية
لعمر ما انشد القصيدة لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح بكّرا فالنجاح في التبكير
كان احسن فقال بشار انما قلتها اعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح في التبكير
كما يقول الاعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه
ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة فقام وقبّل فهل تحوي ما جرى بين بشار وصاحبه
وهم من فحوله هذا النوع ومن الجهابذة المتقنين والبحرة الموضحين لما اشكل تحقيقه ما اثبت
منه على تبيين وقل لي مثل بشار وقد تعمد ان يهدر بشقشقته سيكان يطفى في الدرج من كل
مواضع فيطوم وسيح اذا خاطب بكرا مخرضا صاحبه على التشمير عن ساق الجد
في شأن الابتكار افتراه لا يتصورهما خالين عن حول هل التبكير ثمر النجاح فيحتاج ان يعرب
عن التوكيد ولا سلكهما بإن هيهات فعندها وهي التي الغداة عنا الامل انحدا وفي الوسائل
ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وكذا وما ابرئ نفسي ان النفس لأمارة بالسوء وكذا
وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم وكذا يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وامثال ذلك كثيرة واذا اصابوا في ما ارسلك بصيرة منك ووقفت على ما سلف في
الفن الرابع اعترك في باب التقديم لتركيب الجملة الخبرية في نحو عبد ... لكان العادة

حوله واعبد ربك فالعبادة حوله واعبد ربك العبادة حوله على انها وانها هاك واجدا
من نفسك فضل الاولى على الثانية بحسب المقام ورداءة الاخرى تارة والحكم بالعكس اخرى
وكن الحاكم الفيصل باذن الله وكذلك قد يعدلون عن منزلة المطهر من لا يكون اياه ادارا واعلمه
نشأ من ملابس الانكار فيجوز كون خبر الكلام مع كليهما على منوال واحد كقولك لمن يصر على خطأه و
مكاوح امامه عن مستدبر معتبرا لما كرسه النفس من شهوته تأنيبها له ان اماما كما لك
ومن هذا الاسلوب قوله جاء شقيق عارضا رمحه ان بني عمك فيهم رماح ولقلبون هذه
القضية مع المنكر اذا كان معه ما اذا تأمله ارتدع عن الانكار فيقولون لمنكر الاسلام الاسلام
حق وقوله عز وجل في حق القران لا ريب فيه وكم من شقي مرتاب فيه وارد على ذا وهذا النوع
اعني نقل الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعه استهش الانفس وانق
الاسماع وهز القرائح ونشط الاذهان ولامر ما تجد ارباب البلاغة وفرسان الطراد في ميادينها
الرامية في حدق البيان يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم وانه في علم البيان يسمى الكناية ولهم
انواع تقف عليها وعلى وجوه حسنها بالتفصيل هناك باذن الله تعالى وان هذا الفن فن لا يلين عن
الانقياد قرونته لمجرد استقراء صور منه وتتبع مظان اخوات لها واتعاب النفس بتكرارها واستيداع
الخاطر حفظها وتحصيلها بل لا بد من ممارسة لها كثيرة ومراجعات فيها طويلة مع فضل الهي
من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر ومن انفق الكلام
في اعتبارات الاشباه وقف على الاعتبارات التي واعلم انك اذا حذقت في هذا الفن صرفت
همك واستفرغت جهدك فيه وما لحق به امكنك التسلق به الى العثور على السلك في ابراز
الغرر وانه الحد على هذا المنهاج ان شاء الله تعالى الفن الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على
انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه وجب علينا ان نحرص على ازدياد
فضلك المستوصف لا قداح زناد عقلك المتفحص عن تفاصيل المزايا التي بها التسابق والتفاضل
ان ترجع الى فكرك الصائب وذهنك الثاقب وخاطرك اليقظان وانتباهك الحسن الشأن
بالطرا سور علك وعن تصوره في النظر لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات
مختلفة وصور متنافية حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزله في معرضها فهو الركن الذي يجري
به الجياد والنضال الذي تعرف به الايدي الشداد فمتى اقتضى الحال طي ذكره وانما حال المقتضي
خلاف ذلك وانما حال المقتضي تعرفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة او معرفا
باللام او بالاضافة وانما حال المقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة والفصل وانما حال
المقتضي تنكيره وانما حال المقتضي تقديمه على المسند وانما حال المقتضي تأخيره عنه
وانما حال المقتضي تخصيصه او اطلاقه حال التنكير وانما حال المقتضي قصره على الخبر
اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضرا له
عارفا منك القصد اليه عند ذكر المسند والترك راجح اما لضيق المقام واما للاحتراز عن

استعارة ترشيحية

لا انطباقه

فاعل وجب

العبث بناءً على الظاهر واما لتخييل ان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على
شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين واما ان في تركه تطهيرا للسان عنه او تطهيرا
له عن لسانك واما للقصد الى عدم التصريح ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست اليه حاجة
واما ان الخبر لا يصلح الا له حقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد او ادعاء واما لان الاستعمال
وارد على تركه او على ترك نظائره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى اصل الكلام نعم
الرجل هو زيد واما لاغراض سوى ما ذكرنا مشبهة في باب الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدي الى
امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم وقلما ملك الحكم هناك شيء غيرهما
في مثل قوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل اذ لم
يقل انا عليل وفي مثل قوله حسن شكا ابن عمه فلطمه فانا سعول
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع حيث لم يقل هو سريع وفي مثل قوله
سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
اذ لم يقل هو فتى وفي مثل قوله اضاءت لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوي اليه كواكبه حيث لم يقل هم نجوم سماء وقوله تعالى سورة
انزلناها وفرضناها ولم يقل هذه سورة انزلناها وقوله وما ادراك ما هيه نار حامية اذ لم يقل هي نار
حامية وقوله فصبر جميل وقوله طاعة معروفة على احد الاعتبارين فيهما وهو فامري صبر
جميل وامركم الذي يطلب منكم او طاعتكم طاعة معروفة بحسب لفظ المعروفة واما
الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر عام النسبة بالقياس الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار وقوله
الله انجح ما طلبت به والبر خير حقيبة الرحل وقوله النفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع
او لذكره احتياطا في احضاره في ذهن السامع او لزيادة الايضاح والتقرير او لان في ذكره تعظيما
للمذكور او اهانة له كما يكون في بعض الاسامي والمقام مقام ذلك او لذكر بركة اسمه واستلذاذا
له كما تقول المؤمن الله خالق كل شيء ورازق كل حي او لان اصغاء السامع مطلوب فتبسط
الكلام افتراصا كما في موسى على المراد قال له وما تلك بيمينك يا موسى وكان يتم الجواب بمجرد ان يقول عصا
بذكر المسند اليه وزاد فقال هي عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى
ونظيره في البسط قول العرب اصناما فنظل لها عاكفين قد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم
بعبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتها منهم من غير الجواب المختصر وهو اصناما او لان الاصل
في المسند اليه هو كونه مذكورا او ما جرى هذا المجرى واما الحالة التي تقتضي تعريفه
فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والشيء في ذلك هو ان فائدة
الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم الصا

السامع عن ذكر

له او لاحضار

ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في تعريفه اقوى ومتى كان اقرب
كانت اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا
ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك
شيء ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتوراة والانجيل يتضح لك ما ذكرت بان تخصيص المسند
اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات مضمرا وهي المضمرات الاعلام المبهمات اعني الموصولات
واسماء الاشارة المعرفات باللام المضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور في علم
النحو او لما زاد على ذلك من كونه مصحوبا بشيء من التوابع الخمسة والضمير المسمى فصلا واما ان يكون
لما ذكرته كما ستقف عليه وللكلام من الدلالة تفصيله اما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا
فهي اذا كان المقام مقام حكاية كقوله انا الذي تجدوني في صدورهم لا اتقي مضرا امرا ولا
اردو وقوله انا المرء لا اخشى على احد ذئبا بالشمس للقاضي والداني وقوله
ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا وقوله ونحن على ذاك تلثات زرا في قلوبهم بغضه
ونحن كصدع الغيلان يحط شاعيا برغمه وفيه عينه متشاخص او مقام خطاب كقوله
ما انت الا درة من عدنان قد علموا وتالد المجد بين العمر واكثاب انت الذي ... الايام منزلها وبسط الارض
وقوله وقد كان قبلك اقوام فجعت بهم خلّى لنا هلكهم سمعا وابصارا
انت الذي لم يدع سمعا ولا بصرا الا شفاها فامر العدل امرارا وقوله
وانت التي كلفتني دلج السرى وجون القطا بالجلهتين جثوم وقولها
وانت التي اخلفتني ما وعدتني واشمت بي من كان فيك يلوم وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين
وقد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون
واحد وهو في القرآن كثير تحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم على العموم قصدا
الى تفظيع حال المجرمين وانها تناهت في الظهور الى حيث يمتنع خفاؤها البتة فلا تختص رؤيته
راء دون راء بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل في الخطاب وكذا امثاله او كان في ذهن
السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال وترك الاشارة اليه كنحو قوله
من البيض الوجوه بني سنان لو انك تستضيء بهم اضاءوا هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا
وقوله بيمن ابي اسحق طالت يد العلى وقامت قناة الدين واشتد كاهله
هو البحر من اي النواحي اتيته فلجته المعروف والجود ساحله وقوله
ارى الصبر محمودا وعنه مذاهب فكيف اذا ما لم يكن عنه مذهب
هو المهرب المنجي لمن احدقت به مكاره دهر ليس عنهن مهرب
واما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان المقام مقام احضاره بعينه في ذهن
السامع ابتداء باسم مختص به كقولك زيد صديقك وعمرو عدوك وقوله ابو مالك

قاصر فقره على نفسه ومشبع غناه وقوله والله أعلم ما تولى قبائلهم حتى علوا فرسي بأشقر نهد
قال الله تعالى تبت يدا أبي لهب أو مقام تعظيم والاسم صالح له كما في الكنى والألقاب
المحمودة أو إهانة والاسم صالح لها كالأسامي المذمومة أو كناية مثل قوله تبت يدا أبي لهب أي يدا
جهنمي أو مقام إيهام أنه يستلذ اسمه العلم أو يتبرك به أو ما شاكل ذلك من أمثاله من مطالع الأشعار
وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولة فهي متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة
ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض مثل
أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه أو لمخاطبك فتقول الذي كان معك أمس لا أعرفه
أو الذي كان معنا أمس رجل عالم فاعرف أو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا تعرفهم أو أن
يستهجن التصريح بالاسم أو أن يقصد زيادة التقرير كما في قوله عز وعلا وراودته التي هو في
بيتها عن نفسه والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيرا وإن أورثت تطويلا
يحكى عن شريح أن رجلا أو غيره لشيء يرجع شكر فقال له شريح شهد عليك ابن أخت خالتك
آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الجافة إلى المشهود عليه بعد الإقرار إذ كان
للعتق في رقبته للكذب لا محالة أو للتهمة وكذا ما يحكى عن أعرابي أن شريطاه أتاه ومعه
امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها فلما جلس بين يدي شريح قال الأعرابي أين أنت قال بينك
وبين الحائط قال إني امرؤ من أهل الشام قال بعيد سحيق قال وإني قدمت العراق قال خير مقدم قال
وتزوجت بها قال بالرفاء والبنين قال وإنها ولدت غلاما قال ليهنك الفارس قال وأردت
أن أنقلها إلى داري قال المرء أحق بأهله قال وكنت شرطت لها دارها قال الشرط أملك قال اقض
بيننا قال فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن أمك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه
بالتصريح على ما يشق على المخاصم من القضاء عليه أو أن يومئ بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي يبنيه
عليه فتقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم يتفرع على هذا
اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم كقولك الذي يرافقك يستحق
الإجلال والرفع والذي يفارقك يستحق الإذلال والصفع ومنه قولهم كان بعد الليل بنيا
والتي وسابقة في وصل المجاز معناه أو بالإهانة كما إذا قلت الخبر في الصورتين وربما
جعل ذريعة إلى التعظيم لشأن الخبر كقوله إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز
وأطول وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله إن التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند
غالت وذا غول وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله إن الذين ترونهم
إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا أو على معنى آخر كقوله
إن الذي الوحشة في داره تؤنسه الرحمة في قبره وربما قصد بذلك أن يشوقه ذهن السامع
إلى ما سيخبر به عنه منتظرا الورود عليه حتى يأخذ منه مكانه إذا أورد كقوله
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ووجوه الاعتبارات كثيرة فخذ لها حولك ذكرا. واما الحالة التي تقتضي كونه اسم
اشارة فهي صحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا واتصل بذلك اذا عمل
ان لا يكون لك او لسامعك طريق اليه سواها او ان تقصد بذلك اكمل تمييز له وتعيين كقوله
هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وقوله
واذا تامل شخص ضيف مقبل متسربل سربال ليل اغبر. اومى الى الكوماء هذا طارق نحرتني الاعداء ان لم تنحري
وقوله ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد. هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد
وقوله اولئك قوم ان بنوا احسنوا البنا وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا شدوا. او ان تقصد بذلك بيان حاله في القرب
والبعد والتوسط كقولك هذا وذلك وذاك او ترتيب على ما ذكرته من الاعتبارات مثل ان تقصد بذلك
كمال العناية بتمييزه وتعيينه كقوله عز من قائل اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او
ان تقصد ان السامع غبي لا يميز الشي عنده الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا
اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع. او ان تقصد تقريبه كمرة واستبعاده كما قالت
عائشة رضي الله عنها يا عجبا لابن عمرو هذا مخبرة له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص وكما حكاه عز وعلا
عن الكفار ماذا اراد الله بهذا مثلا وفي موضع اخر اهذا الذي بعث الله رسولا وفي موضع اخر اهذا
الذي يذكر آلهتكم ومثله وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب وكما يحكيه العامل عن امراته
تقول وقد دق صدره حليبها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس. ويقصد تعظيمه كما تقول في مقام
التعظيم ذلك الفاضل واولئك الفحول وكقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب لا ريب فيه ذهابا الى
بعده درجة وقوله فيما حكاه جل وعلا قال فذلكن ولم يقل هذا ويوسف حاضر رفعا لمنزلته
في الحسن واستحقاق ان يحب ويفتتن به واستبعادا لمحله ومن البعد لقصد التعظيم قوله
تعالى تلك الجنة التي اورثتموها او حقارته كما تقول ذلك اللعين او ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا
المسلك ولطائف هذا الفصل لا يكاد ينضبط. واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام
فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك الماء مبتدأ الكل حي وقال عز من قائل وجعلنا من الماء
كل شيء حي اي جعلنا مبدأ كل حي هذا الجنس الذي هو جنس الماء يروى انه جل وعلا خلق الملائكة من
ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وادم من تراب خلقه منه وكقولك الرجل افضل من المرأة
والدينار خير من الدرهم والكل اعظم من الجزء ونعم الرجل وبئس الرجل ومن تعريف الجنس قوله
والحلم كالماء يبدي لي ضمائره مع الصفا ويخفيها مع الكدر. وقوله الناس ارض بكل ارض وانت منهم فيهم سماء
وقوله عز من قائل اولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة والقرب المشاهد اذا تاملت بين تعريف
الاسم بهذا التعريف وبين تركه عن معرفته تعامل معرفة لكثرة معاملة غير المعرف فقال
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني. معرف اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام
ولذلك تقدر يسبني وصفا لا حالا وله في القرآن غير نظير او العموم والاستغراق كقوله عز وعلا
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
وقوله ولا تعهد السابق حيث اي او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة

كما اذا قال الذكي فإنه حاكي يحل من قبله كذا او رجلان او رجال فيقول له الرجل الذي جاءك أعرف
او الرجلان اللذان جاءاك او الرجال الذين جاؤوك وفي التنزيل وابعث في المدائن حاشرين يأتوك بكل سحار
عليم فجمع السحرة وموضع امر فقال انا رسولا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبقوم ما ذكرناه من
افادة اللام الاستغراق او العهد نذكره في القول الثالث ان شاء الله تعالى واما الحالة التي تقتضي التعريف
بالاضافة فهي حين لم يكن للمتكلم الى احضاره في ذهن السامع طريق سواها اصلا كقولك غلام
زيد اذا لم يكن عندك منه شيء سواها او عند سامعك او طريق سواها اخصر والمقام مقام اختصار

خ سواها

كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق او لان في اضافة
حصول مطلوب اخر مثل ان تغني عن التفصيل المتعذر او الأولى تركه لجهة من الجهات كقوله
بنو مطر يوم اللقاء كانهم اسود لها في غيل خفان اشبل. وقوله
اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل. وقوله
قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي. وقوله

مرحم امه

قبيلة الأم أنت سبع وأنتم بلسه وللسبع حزم من ليث واكثر. او مثل ان تتضمن اعتبارا لطيفا مجازيا
كقوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب. وقوله
اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك اجمعا. او مثل ان تتضمن نوع تعظيم باعتبار
كما تقول عبدي حضر فيعظم شأنك لان لك عبدا او كما تقول عبد الخليفة حضر فيعظم شأن العبد
او كما تقول عبد الخليفة عند فلان فيعظم شأن فلان او نوع تحقير كما تقول ولد الحجام عنده
او غير ذلك من الاغراض مما يتعلق بالاضافة واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف
فهي اذا كان الوصف مبينا له كاشفا عنه كما اذا قلت الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ
يشغله او قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى من ربه فتثبت بالوصف على الكشف
وجه ان المتقي هو الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب الفواحش والمنكرات عن اخرها وكشفه
كشفا ذاك جدته ووجه اللطافة هو انك ذكرت اساس الحسنات ومنصبها وهو الايمان
وعقبته باتي العبادات البدنية والمالية المستتبعتين لسائر العبادات وهما الصلوة والزكوة
فافدت بذلك فعل الواجبات باسرها وذلك الناهي عن الفحشاء والمنكر وهو الصلوة فافدت
بذلك اجتناب الفواحش عن اخرها ونظيره في مثل الوصف بمثله الكاشف للجري عليه قول
اوس الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا. حكي عن الاصمعي انه

نسخة الرواية لا يرجع

سئل عن الالمعي فانشده ولم يزد ومما يواخي هذا قوله ان الانسان خلق هلوعا اذا
مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا عن احمد بن يحيى قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر
ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى امرحاله هو الله الخالق البارئ المصور او كما قلت المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى ولم ترد الا مدحه او ذما له كقولك ابليس اللعين ضال
مضل او مخصصا له زيادة تخصص مقدرا عرفا من الكشف او المدح كقولك زيد التاجر

عدنا أو كما إذا قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدى وأنت تريد بالمتقي المجتنب عن
المعاصي أو تأكيدا له مجردا كقولك أمس الدابر لا يعود وكان ما تعلق بالوصف مطلوبا ولما
ترى من تطلب الشيء بالوصف وامتناع أن تميز شيئا عن شيء بما لا تعرفه لم يمكنك أن تتوصل به إلى أن
حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف ولعلمك بأن حق الشيء الذي يتفرع على
غيره في نفسه لا يثبته علمك أن حق كل وصف هو أن يكون في نفسه ثابتا متحققا وأن حق
كل ما تقصد ثبوته للغير أن يكون في نفسه ثابتا وعندك فلا يكون ثابتا لذلك إلا ومحققا فامتنع منك
جعله وصفا ولذا أخبارا لما تحكم عكس النقيض وعسى إذا استوضحت ما أرينا كه أن يحدث
بصنعك في ترتيب رأي من لا يرى الصفة معلومة وأن يجوز محاولة إثبات الثابت في نفسه
لشيء آخر تستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة ثم لعلمك أن الطلب سعي في التحصيل
وأن تحصيل الحاصل ممتنع [illegible] سلكت ذلك في قانون الطلب تعلم أن مطلوبك مثله في نحو هل
رأيت كذا أو في نحو اضرب يمتنع أن يكون ثابتا عندك أو متحققا فيمتنع أن تجعل مثله وصفا أو خبرا
ولذلك تسمعنا في مثل قوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط نقول تقديره جاءوا بمذق مقول عنده
هذا القول أي بمحمل المذق ذا هيئة أن يقول لمشاهده هل رأيت الذئب قط لإيراده في خيال الرائي لون
الذئب لورقته لكونه بهذا أو في مثل زيد اضربه أو لا تضربه إنه محمول على تعالى في حقه اضربه
أو لا تضربه وتفسير قراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون
على لفظ من الاستفهام مرويا مع فرعون بأنه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهينا بيانا لشدته
وفظاعة أمره وأراد أن يصور كنهه قال من فرعون هل تعرفونه من هو في فرط عتوه وشدة
شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ثم عرف حاله في ذلك بقوله إنه
كان عاليا من المسرفين وستطلع من هذا ساهدا من ضربه حوضنا منه على لمحات محببة في أحكام
وأما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حكمك تجوزا أو سهوا
أو نسيانا كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرفت زيد زيدا أو نفسه أو عينه وزعمنا أن القصد
مجرد التقرير فما نطلعك عليه في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل أو خلاف الشمول
والإحاطة كقولك عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم ومنه كل رجل عارف وكل إنسان
حيوان وأما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره فهي إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه
من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علت كلمته لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله
واحد من هذا القبيل شفع إلهين باثنين وإله بواحد لأن لفظ إلهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى
التثنية وكذا لفظ إله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأول
والوحدة في الثاني ففسر إلهين باثنين وإله بواحد بيانا لما هو الأصل في الغرض ومن هذا الباب
وضع قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الأرض مع دابة ويطير
بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر إنما هو إلى الجنسين وإلى تقريرهما
وأما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي إذا كان المراد تكرير الحكم وذكر المسند إليه

كلا و معطوف على تجوزا او سهوا الخ

نحو توطئة ذكره لزيادة التقرير والإيضاح كقولك سلبني زيد ثوبه وجاء القوم اكثرهم وحق عليك
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين في الانواع الثلثة من
البدل دون الرابع فليتأمل. واما الحالة الثانية التي تقتضي العطف فهي اذا كان المراد تفصيل
المسند اليه مع اختصار كقولك جاء زيد وعمرو وخالد او تفصيل المسند مع اختصار
كقولك جاء زيد فعمرو فخالد او ثم عمرو ثم خالد وجاء القوم حتى خالد والوارد في حتى من البديع ما يغني
عنه قول من قال وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي.
او كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن في اعتقاده
ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا ولقولك جاءني زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده ان زيدا
جاءك دون عمرو او كان المراد صرف الحكم عن محكوم له الى آخر كقولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو او كان المراد الشك فيه او التشكيك كقولك جاءني زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او كان المراد
التفسير كقولك جاءني اخوك اي زيد على قول في العطف لا سيما العطف بالواو وهذا مناسب للقسم
الرابع. واما الحالة الثالثة التي تقتضي الفصل فهي اذا كان المراد تخصيصه المسند بالمسند اليه
كقولك زيد هو المنطلق وزيد هو افضل من عمرو او خير منه وزيد هو يذهب. واما الحالة الرابعة
التي تقتضي تنكيره فهي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقولك جاءني رجل اي فرد من اشخاص الرجال
وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اي من نوع من الماء مختص بتلك الدابة او من ماء مخصوص وهي النطفة
او كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وترى
انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسدا من هو عدل مفتر كذاب واردت
ان يظهر لاصحابك انك تنكر اعتقادك به فقلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت فقصاريا
ان تعرف فلان فتسميه انك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من
الشمس وعليه ما حكاه جل وعلا عن الكفار في حق النبي صلى الله عليه وسلم هل ندلكم على رجل
ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما او باب
التجاهل في البلاغة والى سحرها وان شئت فانظر لفظ كان في قول الخارجية
ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف. ماذا ترى او الاستحقار في قول علام
الغيوب فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم منهما التوبيخ لهم على
لم يضمروا ورخاوة عقدهم في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان تولوا امور الناس وتامروا
عليهم ان يفسدوا في الارض ويقطعوا ارحامهم تناحرا على الملك وتهالكا على الدنيا ايهجم بهم الامل
في الموقع على ما اشير من اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم لئلا يلتبسوا المراد اعرض لهم
بذلك على سبيل النصيحة جلا النهي وان تنقل له حميا يفقهم واما لانه لا طريق الى العراف
الزائد على هذا القدر لسامعها واما لان في تعيينه مانعا لمنعك واما لانه في شأنه ان يتقاعا او
انحطاطا واصل الحديث يوهم انه لا يمكن ان يعرف فقوله في جمع ولد عندي رجل او خمسة رجال

وقولهم شرٌّ أهرّ ذا ناب من الاعتبار الآخر وستسمع في مثل هذا التركيب أعني نحو رجلٌ جاءني وامرأةٌ حضرت
فوائد وكذا قولك في نحو من تحقير مقداره أو نوع من الأنواع عنده ثمّة قال الله تعالى ولئن مسّتهم
نفحةٌ من عذاب ربك ومنه أن يطول الإطناب وقول ابن السمط له حاجب في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف
حاجب أيضا انظر كيف جعل الفهم والذوق يقتضيان حمل الارتفاع شأن حاجب الأول وحمل الانحطاط
حاجب الثاني وقال تعالى وعلى أبصارهم غشاوة ومكرٌ لتزول منه الجبال وقال ولكم في القصاص حياةٌ فعلى
على معنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل
الجماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان
العلم بالاقتصاص إذ الواحد إذا همّ بالقتل فتذكر القصاص فارتدع سلم صاحبه من القتل وهو
من القود فيتسبب لحياة نفسين ولمعنى طلب التعظيم والتهويل بالتنكير قال تعالى فأذنوا بحربٍ من
الله ورسوله دون الحرب بحرب الله ورسوله وكذلك قال الله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات
تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوانٌ من الله أكبر أراد
بقوله ورضوان الله قصدًا إلى الإفادة وقدرٌ يسيرٌ من رضوانه خيرٌ من ذلك كله لأن رضاه سبب كل سعادة
وفلاح وأما قوله إني أخاف أن يمسك عذابٌ من الرحمن بالإضافة فإما للتهويل وإما الخلاف معنى
إني أخاف أن يصيبك نصيبٌ من عذاب الرحمن وقال وإن يكذبوك فقد كذبت رسلٌ من قبلك المعنى
رسل أي رسل ذوو عدد كثير وأولو آيات ونذر وأهل أعمار طوال وأصحاب صبر وعزم وما أشبه
ذلك وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره أهم إما لكونه أهم
نفسه ما عناية محققة إما لأن أصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وستسمع كلاما في هذا المعنى
في آخر الفن الثالث إن شاء الله تعالى وإما لأنه متضمن للاستفهام كقولك أيهم منطلق وستقف في القانون
الثاني وإما لأنه ضمير الشأن والقصة كقولك هو زيد منطلق وهي عمرو ذاهب وستقف في الفن الثالث بتفريعه وإما
لأن في تقديمه تشويقًا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده كما إذا قلت صديقك فلان الفاضل الصالح
رجل صدوق وهو أحد خواص تراكيب الجمل في باب الذي كما إذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي
زيد هو منطلق أو بدل قولك الخبر مقدمك شيّق الذي هو سر في صدري مقدمك أو الذي حضره سهل
مقدمك وهو الشيخ في الكلام بإخبار الخبر وهذا الباب وامتناع الإخبار عن ضمير الشأن والمراد
بالإخبار في عرف النحويين رحمهم الله في هذا الباب هو أن تعمد إلى اسم ثبت في الكلام فتزحلقه
إلى العجز وتصير ما عداه صلة للذي إن كانت الجملة اسمية وأما إن كانت فعلية فله أو للألف واللام
معناه وتضع مكانه المزحلق ضميرا عائدا إلى الموصول مراعيا في ذلك ما أفادك علم الوصل أن
ضمير الشأن ملتزم التقديم وأن الضمير لا يشبه مفعوله وأن الحال لا يكون معرّفا وأن يبطل المعنى
بالمعنى إذا كان ليس عود الضمير فلابد منه وإنما أمثلة ليتحقق جميع ذلك فإذا قيل لك
أخبر عن ضمير أنا في أطلب الذباب بطيره في الجو فقل أنا زيدًا أنا أو الطالب الذباب وعن الذباب الذي
أطلبه بطيره في الجو فقل الذي أنا زيد الذباب وعن الجو الذي أطلب الذباب بطيره فيه فقل أنا وزيد الجو
وعن زيد الذي أطلب الذباب بطيره في الجو فقل أبو زيد وعن زيد الذي أطلب الذباب بطير

في النحو فيعرب اباه زيد ولا تخبر فقال هو الذي في الدار قائما واحترز عن ضمير الشان
لئلا يلزم بإضمره المسمع ولا عن الاكرام لئلا يلزم اعمال الضمير الذي يقع موقعه في زيدا
ولا عن قائما لئلا يلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة موقع المسمع عن التعريف وهو الحال وذ
عن الضمير في واجب لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه اذا عاد الى الموصول كان يدرك
ربط الخبر بالمبتدا واما لان يتقوى ليستاذ الحر اليه على الظاهر فما ستعرفه في الباب
واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فيقدمه الى السامع ليسره او ليسوءه مثل ان تقول
سعد في دار فلان والسفاك في دار صديقك واما لان كونه متصفا بالخبر
يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب واما
لتوهم انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ فهو الى الذكر اقرب واما لان يقدمه تنبيها عن العظيم
والمقام يقتضي ذلك واما لانه يفيد زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا
في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف
وقوله يحسبك في القوم ان يعلموا بانك فيهم غني مضر ومشيخ ملح في الجوار الا انت حلو ولا انت مر
واشباه ذلك. واما الحالة التي تقتضي تاخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من
وجوه التقديم كما سيرد عليك في الفن الثالث ان شاء الله. واما الحالات المقتضيات لاطلاق
المسند اليه او تخصيصه حال التنكير فانها اذا ظهرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف فيها. واما
الحال المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند فهي ان يكون عند السامع حكم مشكوك في صوابه وخطاه
وانت تريد ان تقرر صوابه وتنفي خطاه مثل ان يكون عند السامع ان زيدا متمول وجواد فتقول انا زيد
متمول لا جواد لتعرف انه مقصور على التمول لا يتعداه الى الجود او تقول انا زيد الا متمول الا انما
زيد متمول وعليه قوله عز وجل في حق يوسف عليه السلام عن النسوة ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم
اي مقصور على الملكية لا يتخطاها الى البشرية وما يحكى عن اليهود في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي نحن مقصورون على الصلاح لا نتخطاه الى ما سواه
واعلم ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه
ثم ليس هو مختصا بهذا الباب بل له شيوع وله تفريعات فالاولى ان نفرد الكلام في ذلك
فصلا ونوخره الى تمام القول فيما سواه في فنوننا هذا ليكون الى الوقوف عليه اقرب واعلم
ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ثم قد يخرج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة
موضع الضمير وذلك اذا كمل العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع كقول السائل كقوله
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا. واما لانه قصد التهكم
بالسامع والسخرية منه كما اذا كان فاقد البصر او لم يكن ثم مشار اليه اصلا او النداء على كمال
بلادته بانه لا يميز الا المحسوس بالبصر ومن غيره او على كمال فطانته وبعد غور ادراكه

بأن يعبر المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره او قصد ادعاء انه ظهر ظهور المحسوس
بالبصر كقوله تعالى الله يحيي الشيء وما يدل عليه تردد بين قلبي قد ظهر بدر الله ... وما شاكل
ذلك ونوضع المضمر موضع المظهر لقولهم ابتداء من غير جري ذكر لفظا او قرينة حال ربه رجلا
ونعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان رب رجل ونعم الرجل وبئس الرجل على قول من لا يرى الاصل
زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة مكان الشأن زيد عالم
والقصة هند مليحة ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ودلالة السامع متى لم يفهم من الضمير معنى
بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام
تقديمه قال الله تعالى قل هو الله احد وقال فانها لا تعمى الابصار ثم انو يوضع المظهر موضع المضمر
اذا اريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله وقوله عز قائله
الله الصمد دون هو الصمد بعد قوله هو الله احد ونظيره خارج باب المسند اليه وبالحق انزلناه
وبالحق نزل وكذا فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا وتقوى الحكاية
الى المظهر اذا ... غرض فعل الخلفاء حين يقولون امير المؤمنين يرسم لك مكان انا ارسم وهو
ادخال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور وعليه قوله تعالى
فاذا عزمت فتوكل على الله او فعل المستعطف حين يقول الاسير كذا يشفع اليك مكان انا اشفع
اليك ليكون ادخل في الاستعطاف وعليه قوله الهي عبدك العاصي اتاكا وما جرى مجرى هذا
الاعتبار واعلم ان هذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه ولا
هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها الى الآخر ويسمى هذا النقل
التفاتا عند علماء علم المعاني والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام اذا انتقل من اسلوب الى
اسلوب ادخل في القبول عند السامع واحسن تطرية لنشاطه واملأ باستدرار اصغائه
وهم احرياء بذلك. اليس قرى الاضياف سجيتهم ونحر العشار للضيف دأبهم
وهجيراهم لا مزقت ايدي الادوار لهم اديما ولا ابادت لهم حريما فتراهم لحسن قرى
الاشباح يخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم ولا يتحاشون قرى الارواح فلا يخالفون فيه بين
اسلوب واسلوب وايراد وايراد فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة اشهى
غذاء لروحه واطيب قرى لها قال ربيعة بن مقروم بانت سعاد فامسى القلب معمودا واخلفتك ابنة الحر المواعيدا
فالتفت حيث لم يقل واخلفتني وقال ما لم الاف امرا جزلا مواهبه سهل الفناء رحب الباع محمودا
وقد سمعت بقوم يحمدون فلم اسمع بمثلك لا حلما ولا جودا. فالتفت في البيتين وقال عوف بن
الاحوص لهم ... ولم تعادر لخوص من نصابه ازاء لحوله ادهم مغنى واهلي واهل الاساءة لون وهم
فالتفت في الثاني وقال عبد الله بن عنمة ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرهوبا
ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب. فالتفت في تسألوا
وقال الحرث بن حلزة طرق الخيال ولا كليلة مدلج سدكا بارحلنا ولم يتعرج

المعنى الثاني
فالتفت

إلى هند صبا لنا وكنت أُجيلة ... والقوم قد قطعوا متان السجسج .. وقال علقمة بن عبدة
طحا بك قلب في الحسان طروب ... بُعيد الشباب عصر حان مشيب ..
تكلفني ليلى وقد شط وليها ... وعادت عوادٍ بيننا وخطوب .. فالتفت في البيتين وقال امرؤ القيس
تطاول ليلك بالإثمد ... ونام الخلي ولم ترقد .. وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العائر الأرمد ..
وذلك من نبإ جاءني ... وخُبّرته عن أبي الأسود .. فالتفت في الأبيات الثلاثة وإنما ذكرت هذا الكلام من أن التفطن
للقلم وهذا النوع قد يخص مواقعه بلطائف معانٍ قلما تتضح إلا للأفراد بلغائهم أو للحذاق المهرة في
هذا الفن والعلماء النحارير ومتى اختص موقعه بشيء من ذلك كساه فضل بهاءٍ ورونق وأورث السامع
زيادة هزة ونشاطٍ ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل إن كان ممن يسمع ويعقل وقليل ما هم
أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ما من ما وقع الالتفات الخارج عن الحديثين مفسر لطائر من العرف وقد
وقع غواصٌ في بحر فوائده وغواص وكل البنات وارد في الخراب متى قرب من شامعيه عرف ما موقعه وإذا هو
أجيب أن تضرعا فتح لم يشكل على قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين فلعل الشيخ ما يشهد له الوجدان
حيث تغنيه عن شهادة ما سواه أن المراد أظهر في استحضار جنابات جار فتنقلا منها عن الإجمال إلى
التفصيل وقد تنبه تفاوتا في الحال بينها لا تكاد تنسبه أحوالها هناك أولها أو ما تراك إذا
كنت في حديث مع إنسان وقد حضر مجلسكم من له جنايات في حقك لم تصنع تجول على الحاضر وجماعة
وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك تبثه الشكوى معددًا جناياته واحدةً فواحدةً وأنت فيما
بين ذلك واجد من إحن تجمح على إثارتك حالة إلى غضبته تدعوك إلى ثوابك لك الجاني
وشانئه بكل سوء وإن تجد الحال أن يُقلّك فتقطع الحديث مع الصاحب وتباشر إياه وترجع
إلى الجاني مشافهًا له بالله قل لي هل عامل أحد مثل هذه المعاملة هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت
أما كان لك حياء يمنعك أما كانت لك مروة تردعك عن هذا وإذا كان الحاضر لمجلسك ذا نعم عليك كثيرة
فأنت أخذت في تعديد نعمه عند صاحبك تجمعها التفاصيل الحسية من نفسك حالة كأنها
تطالبك بالإقبال على منعمك وتزين لك ذلك ولا تزال تتزايد ما دمت في تعداد نعمه حتى تحملك من
حيث لا تدري على أن تجد واشتغه في الكلام تثني عليه وتدعو له وتقول بأي لسان أشكر صنائعك
الروائع وبأية عبارة أحصر عوارفك الزوائف وما جرى ذلك المجرى وإذا وعيت ما قصصته عليك
وتأملت الالتفات في إياك نعبد وإياك نستعين بعد تلاوتك لما قبله من قوله الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم مالك يوم الدين على الوجه الذي يجب وهو التأمل القلبي علمت ما موقعه وكيف أصاب
المحز وطبق مفصل البلاغة لكونه منبهًا على أن العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفائتة
للحصر إذا افتتح أنه ماثل بين يدي مولاه من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها
من نفسه نشاطًا محركًا إلى الإقبال على من يحمده صائرًا في أثناء القراءة إلى حالة شبيهة بإيجاب ذلك
عند ختم الصفات مستدعيه انطباقها على المنزل عليه هو عليه والإلزم قارئًا والوجه
هو إذا قبح العبد أن يكون إقباله عن قلبٍ حاضر ولعمر ذلك يعقل فيم هو وعند من هو وإذا

أي عدم العنان

بمعنى الالتفات

اسهل من العمد الى الصواب أن يكون ابتداله مجردا به حذو الافصاح فانه متى اوقع على الوجه
الذي عرفت مجريا على لسانه الحمد لله افلا تجد محركا الله فيال على من حمد من معبود عظيم الشان
حقيق بالثنا والشكر مستحق للعباده ثم اذا اسجل على نحو الافصاح الى قوله رب العالمين واصفا له بكونه
ربا مالكا للخلق لا يخرج شي من ملكوته وربوبيته اقتضى ذلك المحرك الاقوى ثم اذا قال الرحمن
الرحيم فوصفه بما ينبي عن كونه منعما على الخلق بانواع النعم جلائلها ودقائقها مصيبا اياهم بكل
معروف اقلا تتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا ثم اذا آل الامر الى خاتمة هذه الصفات وهي مالك يوم الدين
المنادية على كونه مالكا للامر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب فما ظنك بتلك المحركة
أيسع ذهنك ان لا يصير الى حد توجب عليك الاقبال على مولى شان نفسك معه منذ افتتحت الحمد ما
تصورت فتستطيع ان لا تقول اياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين لا غيرك فلا تنطوي على الاقبال
على ما هو عليه وليس بنجم الذي ينجده هو المشهود له في شان البلاغة والجائز لقصبات السبق
في درك اللطائف والمعتلي للانابي من عيون النكت افنانه في الكلام اذا التفت بك الا الى الغايات
وكان يمكنه ان لا يلتفت البتة ودلالة تسوق الكلام على الحكاية في الابيات الثلثه فيقول تطاول ليلي بالاثمد
ونام الخلي ولم ارقد ❊ وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد ❊ وذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود ❊ اوان يلتفت نوعا
واحدا فيقول وبت وبات لكم وذلك من نبا جاءكم وخبرتم عن ابي الاسود ❊ ان يكون حين قصد تهويل
الخطب واستفظاعه في النبا الموجع والخبر المفجع للواقع القاتل في العضد المحرق للعلو والكبد
فعل ذلك منبها في الغاية الاول على ان نفسه وقت ورود ذلك النبا عليها ولهت وله الثكلى فاقامها مقام
المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه واصلها خاطبه بتطاول ليلك
تسلية او نبه على ان نبه لفظاعته سار النبا واستشعارها معه كمدا وارتماضا ابدت قلقا
لا تقلقه ثمد وضجرا لا تضجره قرمص وكان من حقها ان تثبت وتصبر فعل الملوك وجريا على شيمها
المسلوك عند طوارق النوايب وبوارق المصائب فحين لم تفعل شككته في انها نفسه
فاقامها مقام مكروب ذي حرق قائلا له تطاول ليلك قلبا وفي الغاية الثاني على ان التحزن
لم يكن صدق ولذلك لا تساوق الحال خاطبتك ام لم خاطبك وفي الغاية الثالث على ان جميع ذلك
انما كان لما خصه ولم يتعده الى من سواه اوتيه في الغاية الاول على ان ذلك النبا لطار قلبه واطار لبه
وبركه حائرا بائرا لا فطن معه لمقتضى الحال عن حكاية تجري على لسانه ما كان القه من الخطاب
الدائر في مجاري امور الكبار امرا ونهيا والانسان اذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له
الالباب وتدهش معه الفطن لا يكاد يتسلم كلامه عن افصال ذلك وفي الغاية الثاني على انه
بعد الصدمه الاولى حين افاق شيئا ما مدركا بعض الادراك ما وجد النفس معه فبنى الكلام
على الغيبة قائلا وبات وبات له وفي الغاية الثالث على ما يسوا وتبه في الغاية الاول على
ان نفسه حين لم تثبت ولم تصبر غاظه ذلك فاقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له
على سبيل التوبيخ والتعيير تطاول ليلك وفي الغاية الثاني على ان الحامل على الخطاب والعتاب
لما كان هو الغيظ والغضب فحين سكن عنه الغضب بالعتاب الاول فاز بثوره الغضب

ولا ما لقصور حير لسان نعد رؤس الكلمه لقصور كله

اي يقدر على ان يكون فيتعد رحمه معقول لت ليس وان يكون متعلق

اي وقتٍ حسنٍ

بالعتاب تنكيس ولّى عنها الوجه وهو بين مدبر وقابلة وباق وبائس له وفي العناية الالهية على
ما تقدم وانما ذكرت الامام لئلا تنتفع على ان الفحول الكُمّل لا يعرفون البلاغة لامرئ ولا يميزون
لكلامهم وربما ما لم يعثروا من مطاوي اثنائها على لطائف اعتبارات والتفاضل بين الكلامين
قلما ينفع الا باشتباهها واعلم ان لطائف الاعتبارات المرفوعة اليك في هذا الفن من تلك المطامح
النازحة من مقامك لا تثبتها حواشيها ما لم تنزل بصبر نفسك في الابتسار او طال هنالك الطلب المجهود
ولم يخلف في السعي للتنقير عنها ورائك كل جد معهود ما اذا ضعف صدق همة تبطش في
متوجهاتك بباع لسيط ان لا تزل عن مرمى غرضك ولو مقدار فتيل فيشطر من طاعتك
ان تستعد لها بفضل يقظ وطبع لطيف مع فهم منبائع وخاطر مغوار وعقل دراك وعلم
بهذه الطبقة الناظرة بانوار البصائر المخصوصون بالعناية الالهية المدلون بها او بتوام الحكمة
وفصل الخطاب على ان كلام رب العزة وهو قرآنه الكريم وفرقانه العظيم لم يكتس بهذه الطلاوة
ولا استودع تلك الحلاوة وما اعرفت اسباغه وله الرتب اعاليه وما كان يحيد لعلو ولا يعلى الا
لانصبابه في تلك القوالب ولوروده على تلك الاساليب الفن الثالث للوجه الذي علمت
ايها المخصوص بسلامة او ذكي فكره دون ابناء جنسه المستودع في استكشافه عن اسرار الله عنه
كمال انواع انسية النقاب المحتجب ولا يحتجب عنه شي من بدائع النكت من مكامنها المستمح
للطائف السحر البياني عن معادنها المستطلع طلع الاعجاز التي يكتفي باستغراق طوقه المالس لزمام
الحكم كفانا المتحدين لعجيب فهمه وغريب ذوقه فهو الطلبة وما عداه ذرائع اليه وهو المرام
وما سواه اسباب للتسلق عليه انه لابد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك
الصور والكيفيات تعلم انه ايضا لا بد من البحث عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند
من كونه متروكا تارة وغير متروك اخرى ومن كونه مفردا او جملة وفي افراده من كونه فعلا
نحو قام زيد ويقوم ويقوم او اسما منكرا او معرفا ومن جملة المعرفات مقيدا كل من ذلك نوع قيد
نحو ضربت يوم الجمعة وزيد رجل عالم وعمرو اخوك الطويل او غير مقيد وفي كونه جملة من كونها
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية ومن كونه موخرا او مقدما حتى ينتهي الى ان يتسم لحلول مقام
بيمينه وان يجري الى حد مساواة على اقوم سمته فهو المطامح الذي تنازعه قوى القراح
والمطارد الذي تنازعه الجذع عن القارح. اما الحالة المقتضية لترك المسند فهي ان
كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه المسند وتعلق بتركه غرض اما اتباع الاستعمال كقولهم
ضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وقولهم كل رجل
وضيعته وقولهم لولا زيد لكان كذا ونحو ذلك واما قصد الاختصار والاحتراز عن العبث
كما اذا قلت خرجت فاذا زيد او قلت زيد منطلق وعمرو او قوله عز من قائل فانبئكم بشر من ذلكم
النار اذا حمله على تقدير النار شر من ذلكم واما ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن
العبث نحو قوله قالت وقد رأت اصفراري من به وتنهدت فاجبتها المتنهد اذا حمل على
تقدير المتنهد هو المطالب دون المسهد وسنعود في الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا اي المعرفين

الولادة

اولى وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف اي نحن بما عندنا
راضون واما تخييل ان العقل عند الترك هو معرفة وان اللفظ عند الذكر هو معرفة من
حيث انه الظاهر وبين المعرفتين بون وكذا ان ياخذ من هذا القبيل قوله عز وعلا والله ورسوله
احق ان يرضوه واما ان يخرج ذكره الى ما ليس بمراد كما اذا قلت في ازيد عندك ام عمرو فانه يخرج
ام عن كونها متصلة الى انها منقطعة واما لاختبار السامع هل يتنبه عند قرائن الاحوال او ما
مقدار تنبهه عندها واما لطلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره اخرى كقوله
فصبر جميل وقوله طاعة معروفة يحتملهما تارة على فصبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل وحمله
اخرى على فامري صبر جميل وطاعتكم طاعة معروفة اي معروفة بالقول دون الفعل واما
الحال المقتضية لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه كما اذا
قلت ابتداء زيد عالم او ان يكون في ذكر المسند غرض وهو اما زيادة التقرير او التعريض بغباوة سامعك
او استلذاذه او قصد التعجب من المسند اليه كما اذا قلت زيد يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال او
تعظيمه او اهانته او غير ذلك مما يصلح للقصد اليه في جانب المسند اليه اذكار ما يليق بالذكر او بسط
الكلام مع ذكره والمقام مقام بسط او لان الاصل في الخبر هو ان يذكر ما ليس له ما يدعو الى حذفه واثبات المسند
او ليتعين بالذكر كونه اسما كنحو زيد عالم فيستفاد الثبوت صريحا فاصل الاسم صفة وغير صفة
الدلالة على الثبوت او كونه فعلا كنحو زيد علم فيستفاد التجدد او ظرفا كنحو زيد في الدار فيوهم
احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقدير وهما حاصل او حصل ويأتيك فيه كلام ويصلح لشمول هذه
الاعتبارات قولك عبد الخالق الله الها ومحمد نبيا والاسلام دينا والوحدة والعدل مذهبا
والخلفاء الراشدون ائمة والناصر لدين الله خليفتنا والدعاة والساعلية وظيفتنا واما الحال المقتضية
لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم واعني بالمسند
الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه كقولك زيد منطلق والكرم
من البر سنن وضرب اخو عمرو ويسكر لكان تعطيه وفي الدار خالد لتقدير استقر او حصل
في الدار على اقوى الاعتبارين لتمام الصلة بالظرف كقولك الذي في الدار اخوك كما يعرفه ائمة علم
النحو ولعسر تقوي الحكم بذكر في حال تقديم المسند على المسند اليه واما الحال المقتضية
لكونه فعلا فهي اذا اريد تخصيص المسند باحد الازمنة على اخصر ما يمكن مع افادة التجدد
كقوله عز وعلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون اي فويل لهم مما اسلفت ايديهم من
كتبه ما لم يكن لهم وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد من اخذ الرشى وقوله تعالى ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون اي ففريقا كذبتموه على التمام وفرغتم عن تكذيبه ما بقي منه غير مكذب وفريقا
تقتلون اي ما يتيسر لكم قتله على التمام وانما تبذلون جهدكم ان تتموا قتله فتحومون حول قتل

عمرٍ فانه يتعدى على القتل وقوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله تعالى سيقول السفهاء
وقوله سنشدّ عضدك والمراد بالزمان الماضي ما وجد قبل زمانك الذي انت فيه وبالمستقبل
ما يترقب وجوده وبزمان الحال اجزاء من الطرفين تعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم
في ذلك هو العرف لا غير. واما الحالة المقتضية لتقييده فهي اذا كان المراد تربية الفائدة فاما اذا
قيد بشيء مما يتصل به من نحو المصدر كنحو ضربت ضربا او ظرف الزمان كنحو صمت يوم الجمعة او ظرف
المكان كنحو ضربت امامك او المفعول له كنحو ضربت تأديبا وفررت جبنا او المفعول به بدون حرف
كنحو ضربت زيدا او بحرف كنحو ضربت بالسوط او ما ضربت الا زيدا او المفعول معه كنحو جلست والسارية
او الحال كنحو جاء زيد راكبا او التمييز كنحو طاب زيد نفسا او الشرط كنحو لقيت زيدا ان ضرب عمرو او ان ضربت عمرو
ضربت زيدا اخوك او ومر... فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا والمراد بالحكم
في نحو كان زيد منطلقا ليس الخبر هاهنا هو نفس المسند لا قيد المسند انما نفسه هو كان
فتأمله وقد ظهر لك من هذا ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها
للصدق والكذب واعلم ان للفعل مما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه اعتبارات
في الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير وله اعني الفعل بتقييده بالقيد الشرطي
على الخصوص اعتبارات انما يذكر جميع ذلك اواخر هذا الفن في فصل له على حدة. واما
الحالة المقتضية لترك تقييده فهي اذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب او بعيد. واما
الحالة المقتضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد والحصول باحد
الازمنة الثلاثة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك. واما الحالة المقتضية
لكونه منكرا فهي اذا كان الخبر واردا على جهالة المنكر لها او اخبر عن رجل في قولك اتى رجل
تصديقا لا فعل الذي عندك رجل او كان المسند اليه نكرة كقولك رجل من قبيلة كذا
حاضر وان يكون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يصح عقلا او يصح عملا
ليس في كلام العرب ونحو الكلام فيه ليس مما يهمنا الان. واما ما جاء من نحو قوله ولا يك
موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء وبيت الكتاب اظبي كان امك ام
حمار فمحمول على منوال عرضت الناقة على الحوض واصل الاستعمال ولا يك موقفا منك
الوداع ويكون مزاجها عسلا وماء واظبيا كان امك حمارا ولا تظنن بيت الكتاب خارجا
عما نحن فيه ذهابا الى ان اسم كان انما هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد كان امك انما المراد
ظبيا على ان ارتفاعه بالفعل المفسر لا بالابتداء ولذلك قدرنا الاصل على ما ترى وفي المسند اعتبارات
سواه وجوابا فلا عليك ان تتأملها واياك والتبجح في تخطئة احد هناك فتخطئ انت من
حالك وان هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب وهي شعبة من الاخراج لا على مقتضى الظاهر

أو

ولها شيوع في التراكيب وهي مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها الا اهل البلاغة
ياتي في الكلام وفي الاستعارة وفي التنزيل يقولون عرضت الناقة على الحوض بدون عرضت الحوض
على الناقة وقال القطامي فلما طينت بالفدن السياعا اراد كما طينت الفدن بالسياع وقال
الشماخ كما عصب العلباء بالعود اراد فلما عصبت العود بالعلباء وقال خداش وتشقى الرماح بالضياطرة
وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ولكن لا يحمله على القلب بوساطة استعارة الشقاء الكثير لها
بالطعان وقال رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه اراد كأن لون سمائه من غبرتها
لون ارضه وقال الآخر [illegible] فيتعثر اراد او يعثر فيك وفي التنزيل وكم من
قرية اهلكناها فجاءها بأسنا اي جاءها بأسنا فاهلكناها على احد الوجهين وفيه اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم
ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون على ما حمل من القه اليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وفيه
دنا فتدلى على ثم تدلى فدنا وان كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود
الانحصار بالمسند اليه زيد كاتب وعمرو شاعر واذا تكلمنا في تعريف المسند باللام اتضح عندك هنا
ذلك وان كان يعني تنكيره [illegible] تنكير المسند لتفخيم [illegible] كما قال الله تعالى هدى
للمتقين [illegible] انه هدى لا يكتنه كنهه وكما قال ان زلزلة الساعة شيء عظيم واما
الحال المقتضية للتخصيص اما بالاضافة كقولك زيد ضارب غلام او بالوصف كقولك زيد رجل
عالم فهي اذا كان المراد كون الفائدة اتم لما عرفت في فصل تعريف المسند اليه واما الحال المقتضية
لترك التخصيص فظاهرة لك ان كان ما سبق على ذكر منك واما الحال المقتضية لكونه اسما معرفا
فهي اذا كان عند السامع مستحضرا باحدى طرق التعريف معلوما له وكان يكون اسم تقول فالمسند
اذا كان مستحضرا عند السامع معلوما له استلزم لا محالة كون المسند اليه معلوما له [illegible] ايهم واذا
كان معلوما من عنده فاذا استفيد فاما تقول لتستفيد اما لازم الحكم فاترى في قولك من الذي اثنى علي بالغيب
الذي اثنى علي بالغيب انت [illegible] او الحكم كما في قولك لمن يعرف له اخا ويعرف انسانا
يسمى زيدا او نحوه يحفظ التورية او يراه من بعيد لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه اذا قلت له اخوك زيد
او اخوك الذي يحفظ التورية او اخوك هذا او قدمت الاخ او اذا قلت زيد اخوك او الذي يحفظ التورية اخوك او
هذا اخوك فاخرت الاخ معرفا في جميع ذلك ان احدهما لا يحو [illegible] فيما نحن فيه بالتقدم [illegible]
الامير [illegible] اذا اثنى عليك بالغيب انسان وعلمت ان [illegible] وانت تتصور [illegible] المستخبر عن حال
هل تعلم ان ذلك المثنى عليك هو وهل تحكم على ذلك المثني به فتقول الذي اثنى علي بالغيب انت فاني
احكم على الوجه المنصوب او كان اثنى عليك هو وغيره وعلمت ان ثناء هما نقل اليك وانت تتصوره كالطالب
ان يتميز له بحكم عليه وعلى ذلك الآخر فتقول له الذي اثنى علي بالغيب انت فاني بالحكم على تصوره
وتعيينه انك اثنيت ثناء دون ثناء غيره واذا قلت انت الذي اثنى علي بالغيب قلت اذا كان اثنى عليك
وتعلل ذلك الثناء المحرر وتصور غيره فتصورته كالطالب ان يتميز له بحكم عليه فاتيت بالحكم على

الوجه المطلوب واذا قلت الحول زيد فلمن لم يعرف اخا نسبه لكن لم يعرفه على التعيين فتصوره
طالبا منك الحكم على الخبر بالتعيين واذا قلت زيد اخوك فلمن لم يعلم زيدا وهو الطالب ان يعرف
حكماله وانه معتقد له اخا لكن لا يعلمه على التعيين وكذلك اذا قلت اخوك الذي يحفظ التوراة
او الذي يحفظ التوراة اخوك او اخوك هذا او هذا اخوك واذا قلت زيد المنطلق فلمن لم يطلب
ان يعرف حكما لزيد اما باعتبار تعريف العهد ان كان المنطلق عنده معهودا واما باعتبار تعريف الحقيقة
واستغراقها واذا قلت المنطلق زيد فلمن له المتشخص في ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين وهو
طالب لتعينه في الخارج واذا تاملت ما نتلوه عليك اعثرك على معنى قول النحويين لا يخبر بالعلم
الخبر عن المسند اذا كانا معرفتين معا كل ايهما قدمت فهو المسند او كما قد يسبق الى بعض الخواطر من
ان المطلوب دال على معنى نسبي فهو في نفسه متعين للخبرية وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه
متعين للمبتدئية تقدم او تأخر ولا معرج عليه فان المنطلق لا يجعل مسندا الا بمعنى الشخص الذي
له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يحتمل كونه خبرا وان زيدا لا يقع خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد فيكون
المراد من قولنا المنطلق زيد الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد واما ما وقع من نحو قوله
ثم وان لم أتمركز اي كراه ونحو قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه مما لا يستقيم معناه الا
بالتقديم والتأخير فحقه الحمل على العلم المعتمد ذكره فاعرفه واعلم ان المعول في تعريف الحقيقة باللام
وباستغراقها مشكل اذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها وتمييزها من حيث هي هي لزم ان يكون
اسماء الاجناس معارف فانها موضوعة لذلك وانه قول لم يقل به احد ولزم ان التزمه ما لزم لم يكن في اسماء
نحو رجع رجعى البرية والبطيئة ودلالة ذكرى العشية والقسمة وامثالها ولا في نحوها السريع ودلاما
الحسن قصر المسافة والتجنب عن حديث السوء ما هي ولئن ذهبت الى ان في نحو رجل وفرس وثور
اعتبار الفردية فليس فيها القصد الى الحقيقة اذن من حيث هي هي يلزم في تلك المصادر من نحو ضرب
وقتل وقيام وقعود ورجعى وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ولزم ان يكون اللام في نحو الرجل
او نحو الضرب لتعريف الحقيقة اذا لم يقصد العهد وانه قول ما قال به احد واذا قلنا المراد
بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها لم يتميز عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق
او بالتقدير ليس تعريف العهد الا شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا كقولك
جاءني رجل فقال الرجل كذا وقولك انطلق رجل الى موضع كذا والمطلوب وجد فالله
تعلى وليس الذكر كالانثى اي وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واذا قلنا المراد
بتعريف الحقيقة هو الاستغراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف اذا تاملت ولزم
مع ذلك ان يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين وان يصير في الجمع بينهما الى
نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو المسلمون امنع لوجوه ستمر لا تخفى على متقن

أنواع الأدب أدناها وحوت نحو الرجل الطوال والفرس الأدهم او صحته لا أقل على الاطراد
وهو ذلك على ما ترى فاسد والصواب بناء على قول بعض ائمة اصول الفقه ان اللام موضوعة لتعريف
العهد لا غير هو ان يقال المراد بتعريف الحقيقة احد قسمي التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من
الوجوه الخطابية اما لان ذلك الشيء محتاج اليه على طريق التحقيق فهو لذلك حاضر في الذهن فكأنه
معهود او على طريق التهكم وتشعر معنى هذا في علم البيان واما لانه عظيم الخطر معقود به الهمم على
احد الطريقين فهي حاضرة كأنه قلما ينسى فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر واما لانه لا يغيب عن الحس
على احد الطريقين فهي حاضرة الحضور فنزل منزلة المعهود واما لانه جار على الالسن كثير الدور في
الكلام على احد الطريقين فهو لذلك مقام المعهود واما لان له سببا في شأنه متأخرة او غير
ذلك مما يجري مجرى هذه الاعتبارات فتقام الحقيقة لذلك مقام المعهود ويقصد اليها بلام التعريف
ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة
وان كانت لا تنفك في الوجود عن احدهما صالحة للتوحيد والتكثير فكون الحكم استغراقا او غير
استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق
الحقيقة فيهما يفضي الى ترجيح احد المتساويين واذا كان استدلاليا حمل على اقل ما يحتمل وهو الواحد في
المفرد والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع ولا يوجب مثل حصل الدرهم الا واحدا في مثل
حصل الدراهم الا ثلاثة وسيقف على هذا في نوع الاستدلال اذا اسعفنا الله باذن الله تعالى ومثل كله
هذا على ان الاشتراك يشاجع كان غير العالم الواقف على ما يليك الصناعة بسواء فيهما ولو احوجها
للاثنين جمعا غير مرهمي ثمه وكلها دقيقة وهي ان الاستغراق نوعان حقيقي وعرفي ولا
بد من رعاية ذلك فالعرفي نحو قولنا جمع الامير الصاغة اذا جمع صاغة بلده او اطراف
مملكته لا صاغة الدنيا وغير العرفي نحو قولنا الله عالم الغيب اي كلها
واستغراق المفرد اكثر اشمل من استغراق الجمع ومثل ذلك بان ليس يصدق لا رجل في الدار في
نفي الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجال في الدار ولهذا قيل ولطف ما حكي على
عن كرما علم رب اي وهن العظم مني دون وهن العظام حيث توصل باختصار اللفظ الى الخطاب
في معناه واذا عرفت هذا فمعنى قولنا زيد المنطلق او المنطلق زيد في المقام الخطابي لزم ان لا
يكون غير زيد منطلقا ولذلك يمتنع ان يقال زيد المنطلق وعمرو بالواو ولا يمتنع ان يقال زيد المنطلق
لا عمرو وعمرو لا ثم اذا كان الامر في نفسه كذلك كما اذا قلت الله العالم الذات حمل على الانحصار
حقيقة والا فادعى كما في حاتم الجواد وخالد الشجاع وقولهم عمرو علامة العلماء فالكتاب يحمل
على الانحصار مبالغة وتنزيلا لجود غير حاتم وشجاعة غير خالد وكون غير العالم كالعدم منزلة
العدم لخفاء اعتباره واما الحال المقصودة لكونه حملة في اذا اريد نفي الحكم بنفس

التركيب كقولك أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف فإن سامعك لو لم يعتبر هذا المعنى
وقولك لك لكن شعري كان أن تعطي أو يكون أن تعطيه شعري لما عرفت أن الجملة الشرطية ليست إلا جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص ككل قولك خالد في الدار وإذا كان المسند شيئًا وهو أن يكون مفهومه مع الحكم
عليه بالثبوت لما هو مبني عليه أو بالانتفاء عنه مطلوب المتعلق بغير ما هو مبني عليه تعليق أسباب له
بنوع ما أو ينفى عنه بنوع ما كقولك زيد أبوه انطلق أو منطلق وفي البر الكر منه بستين أو يكون المسند
فعلًا يستدعي الإسناد إلى ما بعده بالأسباب أو بالعوض فكان تعلقه على ما قبله بنوع أسباب أو بنفي
لكون ما بعده بسبب مما قبله نحو عمرو ضرب أخوه لأن نسبة الفعل نحو زيد ضارب أخوه أو عمرو
أو كونه لشيء نطلع عليه وما ذكرت إذا تحققت مضمونه اعترى على وجه حكم النحويين رحمهم الله بأن في
الجملة لعدم ضمير الشأن الواقعة خبرًا من ذكر يرجع إلى المسند إليه لفظًا أو تقديرًا واعترى على الجملة
لعدم ضمير الشأن نحو هو زيد منطلق وإنه زيد منطلق مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه
واعترى على وجه نيابته تعريف الجنس عن الضمير في نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ
ونعم الرجل خبره ونيابة العموم في مثل الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن
عملًا   وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد كقولك
زيد انطلق أو ينطلق فإن الفعل موضوع لإفادة التجدد ودخول الزمان الذي من شأنه التغير
في مفهومه مؤذن بذلك   وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان المراد خلاف
التجدد كقولك زيد أبوه منطلق فإن الاسم إن دل على التجدد لم يدل عليه إلا بالعرض وما يسمع من تفاوت
الجملتين الفعلية والاسمية تجددًا وثبوتًا هو نطلعك على أنه حين ادعى المنافقون الإيمان بقولهم
آمنا بالله وباليوم الآخر جاءت به جملة فعلية على معنى أحدثنا الدخول في الإيمان وأعرضنا عن الكفر
ليروج ذلك عنهم كيف طبق المفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى وما هم بمؤمنين
حيث جيء به جملة اسمية ومع الباء وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما
حكيه جل وعلا عنهم وهو وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا
إنا معكم تفاوتًا إلى جملة فعلية وهي آمنا وإلى اسمية ومع إن وهي إنا معكم أصاب شاكلة
الذكي وعلى أن إبراهيم حين أجاب الملائكة عليهم الصلاة والسلام عن قولهم سلامًا بالنصب بقوله
لهم سلام بالرفع لم كان حامله ما الذي يتلى عليك في القرآن المجيد من قوله وإذا حييتم بتحية
فحيوا بأحسن منها   وأما الحالة المقتضية لكونها شرطية فستقف عليها في
موضعها   وأما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهي إذا كان المراد اختصار الفعلية
لقولك زيد في الدار بدل استقر فيها أو حصل فيها على أقوى الاحتمالين على ما تقدم ولظهور الحكم
هذا أن مرجع الجمل الأربع إلى اثنتين اسمية وفعلية   وأما الحالة المقتضية لتأخير
المسند فهي إذا كان ذكر المسند إليه أهم كما مضى في المسند إليه وإياك أن تظن بكون الحكم
على المسند إليه مطلوبًا استيجاب صدر الكلام فليس هو هناك فلا تغفل   وأما الحالة

عطف على أو يكون المسند فعلا

أي حاجزة

بالاسعا

15

المقتضية لتقديمه في ان يكون متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد واين عمرو ومتى الجواب
والقانون الثاني موضع تقديره او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه كقوله عز وعلا لكم دينكم
ولي دين وقولك لمن يقول زيد اما قائم واما قاعد فتردده بين القيام والقعود من غير ان يخصصه
باحدهما قائم هو وقولهم تميمي انا وارد على هذا وشبابيك وهذا المعنى في فصل القصر كلام او ان يكون
المراد التنبيه على انه خبر لا نعت كقوله حب راسي سرح وعلى ابيه درع وقوله
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر وقوله لها كلق ضوء وان ضيئه فوادك لم يعطر
وكقوله لكل صبر لذة غير اني وجدت جديد الموت غير لذيذ وقوله
عند الملوك مضرة ومنافع وارى البرامك لا تضر وتنفع وقولها اغر ابلج تأتم الهداة به كانه علم في راسه نار
وقوله تعالى والارض الارض هشيم وماء الحصر وما شاهد ذلك فان البعث انما على المعرف ولذلك
تعالى حالي راجعا وحل وا ابصار الى هذا التنبيه لان الظرف سلخره عن المنكر بالحمل على الوصف اولى منه
بالحمل على الخبر ... في الاسد عارا المنكر في مقام الابتداء ان يوصف ليقوى فائدة
الحكم كما سوغ المنار وصله حيث الظرف ان يكون من صفاته ولذلك لا يجب تقديم الظرف على
المنكر اذا كان موصوفا قال تعالى واجل مسمى عنده وان هذا التقديم ملتزم مع مسند اليه مصدرا قامع
المصدر نحو سلام عليك وويل لك فلا فرق بين ظرف وغيره في الناصر عن ... ذلك فلا ضرورة
مبتدا وذا الا قولك سلاما عليك بالنصب منزلة منزلة اسلم عليك مفيدا التجدد لذلك وبعض طرق السرله
ذلك او ان يكون قلب السامع معقودا به كقول الفرزدق خمسة لمن يتوقع ذلك او لانه صالح للتفاؤل
او لانه اهم عند القائل كما اذا قلت عليه من الرحمن ما يستحقه او كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
وقوله وليس يخوض في الموت شافعا ذا المرء بين الضلوع شفيع او ان يكون المراد سعد به يوم
تسنو الحج لو المسند اليه وهو هذا لا عسار تطويل الكلام في المسند والا ابن حسن ذلك الحسن
او يكون المراد بالحمل افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعله ونعدم البتة على المسند اليه
في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه
مسند الى ما بعد من الضمير ابتداء بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية
واذا اشتملت هذه الطريقة شاكلت باعتبارين مختلفين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان يكون المسند
وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتاخير كما اذا قلنا زيد عارف او زيد
عرف اللهم الا في التلفظ والثاني ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هو ثم يقال قدم
انا وانت وهو وسلك هذا الكلام باعتبار الاول تقييد التقوي الحكم وسلك تقويه هو ان المسند اليه مسندا
يشتمل على ان يسند اليه شيء فاذا كان عدم ما يصلح ان يسند اليه صرفه المسند الى نفسه فيعقد معه
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف
او زيد عرف ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فاذا قلت
هو يعطي الجزيل كان المراد تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص اعطاء الجزيل به وعليه قوله

به

[illegible]

عمرو جاء وأخرو أمر دو[ن] ... يحلفون بالله وهم يحلفون ليس المراد أن ... شأنهم ألا يحلفوا إنما
المراد تحقيق أنهم يحلفون وقوله تعالى وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون
أي يمنعون وقوله تعالى وإذا جاؤوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وكذلك إذا قلت
أنت لا تكذب كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير تشبيه ومن
قولك لا تكذب أنت فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو لا غيره لا لتأكيد
الحكم فتدبر وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون وقوله تعالى لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون
وقوله تعالى فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون وقوله تعالى إن شر الدواب عند الله الذين كفروا
فهم لا يؤمنون ونحوه من قبيل أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوي الحكم زيد عارف وأما قلت
لم يرجح دون زيد أعرف نظيره لأنه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في أنا عارف وأنت عارف وهو
عارف أشبه الخالي عن الضمير ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب
في نحو رجل عارف رجلا عارفا ورجل عارف كما عرف في علم النحو واتبعه في حكم الإفراد نحو زيد
عارف أبوه وأما الاعتبار الثاني يعني التخصيص فالتحقيق من أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن
نعلمهم المراد لا يعلمهم إلا الله ولا يطلع على أسرارهم غيره لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم
وشواهد ... في فصل التقديم والتأخير ونظير قولنا أنا عرفت في اعتبار المسند الذي على شمول
القطع والاختصاص ... وفي اعتبار التقديم زيدا عرفت الواقع لتفيد التخصيص نحو أنكر عرفت
زيدا والبيت لتفيد أنك خصصت زيدا بالعرفان وأما زيدا عرفته فإن تأكيدا أو سبقت قرينة
المفسر قبل المنصوب على نحو عرفت زيدا عرفته وحملته على باب التأكيد وإن سبقت قرينة تعرفه
على نحو زيدا عرفت عرفته وحملته على باب التخصيص وأما نحو قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم
فيمن قرأ بالنصب فليس إلا التخصيص لامتناع أما فهديناهم ثمود وأما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس
من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق
المنكر حمله على وجه التخصيص وإنما افترق الحكم بين الصور الثلاث لأنا إذا قلنا عرف ولم يكن
هو فاعله لما عرف في علم النحو أن ضمير الفاعل لا ينفصل إلا إذا أجري الفعل على غير ما هو له في موضع
الالتباس أو إذا اقتضى عليه الأصول كنحو ما ضرب إلا هو أو معنى نحو إنما يدافع عنكم أنا أو
المعنى لا يدافع عنكم إلا أنا وإذا لم يكن فيه هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل فإذا قلنا هو عرف
كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء لكونه في موضعه وكونه مع ذلك على شرطه في قوة
الفاعل بالاعتبار عنه وهو تعرفه وإذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا فوقع بالفاعل لفظا فإن
واشترط البصريون الذين ظلموا وحسد لا يكون له احتمال التقديم على الفعل لا شيء في علم النحو فلا
يكون قولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم إلا بذلك الوجه البعيد وله ترك عند
المعرف لكونه على شرط المسند وإنما ترك عند المنكر لفوات الشرط إذا لم يمنع عن التخصيص مانع
كما إذا قلت رجل جاءني صح أن يراد الجائي رجل لا امرأة أيها السامع دون قولهم شر أهر ذا ناب

لامتناع ان يراد المميز اي بان شرط حذف المميز الا اذا احتمل [illegible] على وجه اخر وهو
للافراد على تقدير رجل لا رجلان فانه يحتمل بهذا الاسم كثيرا عند هذا النوع وشرط هذا ما
لا اشتراك لكن بهذا الوجه يكون تابعا عن مطابق استعماله واذ صرح الائمة رحمهم الله بخصوصه
حسنا ولو به مما امرنا به الاشتراك فالوجه لقطع سائر المشتركين مما يسمى مجوزة ولما عرفت
من ان بنا الفعل على المسند اليه اقوى من الحكم ترى انهم اذا استعملوا لفظ المثل ولفظ الغير بطريق الكناية نحو
مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت تجود من غير ارادة التعريض بلفظي المثل
والغير على انسان مشابه بقصد انهما لا يكادون يتركون تقديمهما لكونه اعون للمعنى المراد بهما اذ ذاك
ويتحقق هذا في علم البيان ان شاء الله تعالى فصل واعلم ان للفعل ولما يتعلق به اعتبارات
مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير ولابد من الكلام هناك
ومن الكلام على الخصوص في نفسه اعني المفعول المقيد بالقيود الشرطية فنقول اما الترك ولا نوجه الى
فاعله فما عرف في علم النحو وانما نوجه الى نفس الفعل او الى غير الفاعل لكنه لا تتضح ايضاحا
ظاهرا الا في المفعول به كما ستقف عليه اما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي ان يغني قرائن
الاحوال عن ذكره ويكون المطلوب هو الاختصار او اتباع الاستعمال الوارد على تركه كما اذا
اردت ضرب المثل بقولهم الاحظية فلا الية او بقولهم لو ذات سوار لطمني او عبد الله مما هو
مضبوط في هذا الباب او على ترك نظايره فما اذا قلت اهلا وسهلا ولو عمرو ذهب وتلك القرائن ليست
دانا امنط الكسلها ما تشعر به على تركه ملتبس يشذ عن الضبط فاقول والله الموفق للصواب
منها ان تكون هناك مفسرا كنحو ازيدا ولو ذات لاتا ولو ذات سوار لطمني وهلا ابوك خصص واذا السماء انشقت
ونحو ازيد ذهب او ذهب به او ذهب اخوه ونحو واياي فارهبون مما يسمى العرض له في علم النحو ومنها
ان تكون هناك حرف اضافة فان حروف الاضافة لوضعها على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسما لا تنفك
عن الافعال الا ان دلالتها لا تتخطا الفعل المطلق فاذا اريد تقييده احتيج الى دلالة اخرى فهي سفاو
تارة تكون الشروع فيه فما اذا قلت عند الشروع في القراءة بسم الله فانه يفيد ان المراد بسم الله
اقرا او عند الشروع في القيام او القعود او اي فعل كان فانه يفيد ذلك وتارة تكون الاقتران كقولك للمعرس
اعرس بالرفاء والبنين او لمن فوض البكارة قطار البكر الاختيار فانه بالرفاء عرست والملك فوضت
وتارة تكون عموم الاستعمال كنحو في الدار او في البلد او ونحوها فانه لا يراد الا معنى الحصول وتارة
تكون غير ذلك من متغيرات الاحوال فقس ومنها ان يكون الكلام جوابا لسؤال واقع
جواب نسبه مثل يحب العرائس فسال من تكتبه فتقول زيد فيكون الحال مغنية عن ذكر
تكتب وعليه قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقوله تعالى ولئن سالتهم
من نزل من السماء ماء فاحيا به الارض من بعد موتها ليقولن الله او جوابا للسوال مقدر هل الذي يقول
تكتب القرائن زيد وعليه بيت الكتاب ليبك يزيد ضارع لخصومة وقراه من قرا يسبح
له فيها بالغدو والاصال رجال وكذلك يوحي اليك وبنا الفعل للمفعول في البيت والاية

[illegible]

[illegible]

الصحيح

ومن الكلام على السؤال المقدر ارتفاع في باب نعم وبئس على احد القولين وعسى ان نتعرض في
فصل الايجاز والاطناب لهذا الباب وان لهذا التركيب وقع موقعه رفع شان الكلام في باب
البلاغة الى حيث ناطح السماك وموقعه ان يصل من يبلغ عالم البصير بمقتضيات الاحوال شأو
في اقتضاب الكلام ما هو في افانين السحر الى يتبع مثله مطلع من كل تركيب على كمال معناه وخصوص
مستتبعاته فان جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درهمها تغلو ولا قيمتها
تعلو ولا تشترى بثمنها ولا تجري في مساومتها على سننها ما لم يكن المسرح لها بصيرا
بشانها والراغب فيها خبيرا بمكانها وثمن الكلام ان يوفى من ابلغ الاصغاء واحسن الاستماع
حقه وان يتلقى من القبول له والاهتزاز باكمل ما استحقه ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالما
بجهات حسن الكلام ومعتقدا بان المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام عن علم منه فان السامع
اذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما انكره وكذلك اذا اساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه
في تركيبه ذلك الى الخطا وانزل كلامه منزلة ما يليق به من الصفة النازلة ومما يشهد لك بهذا
ما يروى عن علي انه كان يشيع جنازة فقال له قائل من المتوفي بلفظ الفاعل سائلا
عن المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله يعار رد الكلام عليه مخطئا اياه منبها له بذلك على
انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ المفعول ولقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التي
دعته الى ان استخرج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك فاخرجه فهو اول ائمة علم النحو وما
فعل ذلك كرم الله وجهه الا لانه عرف من السائل انه ما اورد لفظ المتوفي على الوجه
الذي جزالة في المعنى وفخامة في الايراد وهو وجه القراءة المنسوبة اليه والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا بلفظ بناء الفعل للفاعل على ارادة معنى والذين يستوفون مدد اعمارهم
واذ قد عرفت هذا فقولك في التركيب الذي نحن فيه من قبيل نكتة القرآن ليبك يزيد برفع يزيد
مع بناء الفعل للمفعول جهات للحسن ومزايا نتلوها عليك لتكون لك ذريعة الى درك ما سواها
اذا شحذنا بها بصيرتك فمنها ان الكلام متى بني على هذا السؤال كان من باب ايجاز الحذف
احدها ان نكتة القرآن لي والثانية اجمال المدلول عليه بيزيد وهي من نكتة والثالثة
مع الواقع المقدر وهي نكتة يزيد كلامه اذا قيل نكتة القرآن لي يزيد بلفظ المبني للفاعل
ولا شبهة ان الكلام متى كان اجمع للفوائد كان ابلغ ومنها ان الكلام متى سيق
هذا المساق كان كل واحد من لفظ القرآن ويزيد مقصودا اليه في الدلالة عن مستغنى
عنه بخلافه في التركيب الاخر فان لفظ القرآن فيه بعد فضلة والتقريب ظاهر ومنها
ان الكلام متى سلك به هذا المسلك لم يكن اوله مطمعا في ذكر الفاعل فاذا اورد
السامع فائدة ذكره كانت حاله كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب بخلافه في
النظم الاخر ومنها ان الكلام على ذلك النظم يكون كالمتنافر من حيث الظاهر

كونه

لأن المراد مفعوله فضلة فيه تكون مؤذنا بأن مسندا [illegible] الفاعل وكونه مقدما فيه
على الفاعل يكون مؤذنا بالاعتناء بشأنه وأن مساس [illegible] في مساس الحاجة إلى ما اخر
خلافه وفي هذا النظر فإنه يكون مسلما عن ذلك وفي هذا الوجه نظر مذكور في الحواشي ومثال الكلام
في التركيب الذي نحن فيه لعقد إسناد الكتبة إلى الفاعل إجمالا أولا وتفصيلا ثانيا وفي غيره لعقد
إسنادها إليه من وجه واحد فكون هذا التركيب أبلغ ومن قبيل ما نحن بصدده قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن فإن لله شركاء هما مفعولا جعلوا وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر ومن
جعلوا لله شركاء وأما الحالة المقتضية لإثبات الفعل واشتماله على جهة من جهات الإسناد
له والتلفظ به مما نبهت عليه في مثال الفاعل عن قريب وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو القصد إلى التعميم
والامتناع عن الإشارة السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار وأنه أحد أنواع سحر الكلام حيث
يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى كقولهم في باب المبالغة فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ويبني
ويهدم ويغني ويعدم وقوله عز وعلا والله يدعو إلى دار السلام أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق وعليه قوله عز وجل فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون
المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو القصد إلى مجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره كقوله
عز وعلا أهذا الذي بعث الله رسولا إذ لا يلتبس أن المراد أهذا الذي بعثه الله لاستدعاء الموصول
الراجع إليه من الصلة وقوله جل وعلا أرني أنظر إليك لاتضاح أن المراد أرني ذاتك وقوله تعالى ولما
ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا
نسقي حتى يصدر الرعاء لانصباب الكلام إلى إرادة يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما ولا نسقي
غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم وقوله تعالى ولو شاء لهداكم أجمعين لظهور أن المراد ولو شاء
هدايتكم لهداكم ولكان ينتظم قوله فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون في هذا السلك أي وأنتم تعلمون أنه لا
يماثل أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت أو وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله كقوله تعالى
هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء وأكثر فواصل القرآن من نحو تعلمون تعقلون تفقهون وارد
على ما سمعت من الاحتمالين وقول الشاعر إذا ما طالع مسجورة ترى حولها النبع والساسما أو قو
فإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت مخافة ملوي من القد محصد وقوله
لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده أو الرعاية على الفاصلة كنحو
والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى أو استهجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها
ما رأيت منه ولا رأى مني تعني العورة أو القصد إلى اعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك
وأما الحالة المقتضية لإثباته فهو أن الكلام معادله أو القصد إلى زيادة تقرير وبسط الكلام
مدلوله أو الرعاية على الفاصلة كقوله تعالى والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها وما شاكل ذلك من
إيهام المعنية في مقام الإثبات وأما الحالة المقتضية لإضمار فاعله فهي كون المقام مقام حكاية أو

خطأ كقولك عرفت وعرفت لكن الفاعل مشتبه بالذكر كقولك أنا في حاجتك وطلبت في حاجتي

وكذا أو في حكم المسبوق به نحو قوله في مطلع القصيدة زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق

وقولك لا أفلح فلان ولم تقصد لمثل الحاضر وقد ابتغى إسماعيل وأما الحال المقتضية

لكونه مظهرًا فنحو كون المقام عن ذكره أو كونه مستبدعًا بزيادة التعيين والتمييز كقولك هذا بي

رجل وقال ذلك الرجل كذا أو مشيرًا على الألقاب كقولك الخلفاء أمير المؤمنين كذا

مكان أن تقول هذا وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فعلى ثلاثة أنواع أحدها أن يقع بين

الفعل وبين ما هو فاعل معنى كقولك أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف دون زيد عرف وثانيها

أن يقع بينه وبين ما هو مفعول كقولك زيدًا عرفت ودرهمًا أعطيت وعمرًا منطلقًا علمت وثالثها أن يقع بين

ما يتصل به نحو عرفت عمرًا وعرفت عمرًا زيد وعلمت زيدًا منطلقًا وعلمت منطلقًا زيدًا وكسوت

عمرًا جبة وجبة عمرًا ولكل من ذلك حالة تقتضيه فالحال المقتضية للنوع الأول

هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به لكنه مخطئ في فاعله أو في تفصيله وأنت تقصد أن ترده

إلى الصواب فتقول أنا سعيت في حاجتك أنا كفيت مهمك تريد دعوى الانفراد بذلك والتوحد

والاستبداد به وترد بذلك على من زعم أن ذلك كان من غيرك أو أن غيرك فعل فيه ما فعلت

ولذلك إذا أردت التأكيد للزاعم في الوجه الأول أنا كفيت مهمك لا عمرو ولا غيري وفي

الوجه الثاني أنا كفيت مهمك وحدي ومن قولهم في المثل أتعلمني بضب أنا حرشته ساهر

على ما ذكر عند من له ذوق وليس إذا قلت سعيت في حاجتك أو سعيت أنا في حاجتك أن يكون عند

السامع وجود سعي في حاجته وقوع خطأ منه في موجده أو تفصيله فتقصد إزالة الخطأ

بل إذا قلته ابتداء مفيدًا إياه وجود السعي منك غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان صح ومنه

ما يحكيه علك كلمة عن قوم شعيب عليه السلام وما أنت علينا بعزيز أي العزيز علينا يا شعيب رهطك

لا أنت لكونهم من أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام في جوابهم أرهطي أعز عليكم من الله أي من الله

ولو أنهم كانوا قالوا وما عززت علينا لم يصح هذا الجواب ولا طابق ولذلك نهى أن يقال في النفي عند التقديم

ما أنا سعيت في حاجتك ولا أحد سواي لأنه يستلزم أن يكون سعى في حاجتك غيرك لا أنت وأن لا يكون

سعى في حاجتك غيرك ولا أنت ولا نهي أن يقال ما سعيت في حاجتك ولا أحد غيري وكذا إذا اكتفيت

فقلت ما سعيت أنا في حاجتك ولا أحد غيري ولذلك أيضًا نستهجن أن يقال في النفي عند التقديم ما أنا

رأيت أحدًا من الناس لاستلزامه أن يكون قد اعتقد فيك معتقد أنك رأيت كل أحد في الدنيا فقصدت أن تكون

إياه ولم نستهجن أن يقال ما رأيت أحدًا من الناس أو ما رأيت أنا أحدًا من الناس ونحوه غير أن يقال

عند التقديم ما أنا ضربت إلا زيدًا لاقتضائه نقض النفي بإلا تقتضي أن يكون ضرب زيدًا ولقد ضمنك ضميرك

وإبطاله حرف النفي يقتضي أن لا يكون ضربه ولا يحسن أن يقال ما ضربت إلا زيدًا وما ضربت أنا إلا زيدًا

وأما الحال المقتضية للنوع الثاني أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت إنسانًا وأصاب لكن

أخطأ فاعتقد لذلك الإنسان عمرًا زيد وأنت تقصد رده إلى الصواب فتقول زيدًا عرفت وإذا قصدت

التاكيد والتقرير وطلب زيدا عرفت لا عمرا ولذلك يقال لمن قال ما زيدا ضربت ولا احدا غيره والنهي
الواقع مقصور على الحالة المذكورة أما اذا طرأ التقابل ظنا فاسدا انك تعتقد وقوع الضرب عمر الوافد لعقد
كون زيد مضروبا بما لك متوهما في الصورة الاولى زيدا ضربت وفي الثانية انا ضربت زيدا فيصح منك ان
تقول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وما انت ضربت زيدا ولا احد غيرك فتأمل في الفرق واضح ولذلك
استعمال هذا انما زيدا ضربت ولكن لم يمتنع تعقيب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده لان مبنى الكلام ليس
على ان الخطأ وقع في الضرب فيرد الى الصواب في الاكرام وانما مبناه على ان الخطأ وقع في المضروب حين اعتقد
زيدا فرده الى الصواب ان يقول ولكن عمرا ولذلك اذا قلت بزيد مررت افاد ان سامعك كان يعتقد مرورك
بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره والتخصيص لازم للتقديم ولذلك تسمع اهل
علم المعاني في معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة
منك لا نستعين احدا سواك وفي معنى ان كنتم اياه تعبدون يقولون ان كنتم تخصونه وفي معنى قوله وبالآخرة
هم يوقنون يذهب الى انه تعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب فيما يقولون انها لا يدخل الجنة فيها الا من كان هودا
او نصارى وانها لا تمسهم النار فيها الا اياما معدودات وان اهل الجنة فيها لا يتلذذون فيها الا بالنسيم والارواح
العبقة والسماع اللذيذ ليست بالآخرة وايقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء
التعريض في علم البيان وفي قوله لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا يقولون اخرت صلة الشهادة
اولا وقدمت ثانيا لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدا
عليهم وفي قوله لإلى الله تحشرون يقولون اليه لا الى غيره وتراهم في قوله وارسلناك للناس رسولا
يحملون تعريف الناس على الاستغراق ويقولون المعنى لجميع الناس رسولا وهم العرب والعجم لا للعرب وحدهم
دون ان يحملوه على تعريف العهد او تعريف الجنس لئلا يلزم من الاول اختصاصه ببعض الناس لو قوعه في مقابلة
كلهم وفي الثاني اختصاصه بالانس دون الجن ولا يفهم التقديم عندهم التخصيص تراهم يفهمون عند التقديم
ما يفهمونه عند نفس التخصيص فكما اذا قلت ما ضربت اكبر اخوتك قد يفهمون منه انه يعني انك ضربت الاصغر
فمثل الخطاب يفهمون ايضا اذا قلت ما زيدا ضربت الى انه يعني ان يكون ضاربا لانسان سواه ولذلك
لا يستحسنون ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وتسمعهم في قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون يقولون
قدم الظرف تعريضا بخمور الدنيا وان المعنى هي على الخصوص لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا ويقولون
في قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه لم يقدم الظرف على الاسم لانه اذا قدم افاد تخصيص
نفي الريب بالقرآن ويرجع دليل خطاب على ان ريبا في سائر كتب الله تعالى وعليه ورد انما قلت اذا طوت
فراخ الراء افاد تقديم الظرف اختصاص قرائك به ورجع الى معنى لا اقرأ الا اذا طوت ... وانما
لم اسند على الحكم ثبوتا ونفيا حتى قامت الجملة في نحو انا ضربت زيدا مقام ضربت زيدا ولم يضربه غيري
وفي نحو زيدا ضربت مقام ما ضربت الا زيدا او ضربت عمرا وفي نحو اذا طوت فراخ الراء مقام اذا
الراء اذا طوت ولا اقرأ الراحل لما عرفت ان حالة التقديم هو ان يكون سامعك يعتقد وقوع فعل

وهو مصيب في ذلك لانه يتوهم غير الفاعل او المفعول او غير ذلك من متعلقات الفعل وانت تقصد
رده الى الصواب فاذا قلت من كان يعتقد من الفاعل او المفعول اسند على المقام غير ذلك فيحتج
لذلك نفيك للمنفي مع الاثبات لمن سواه واذا انت عن من كان يعتقده اسند على المقام نفي من اعتقده
لكونه خطأ فيجتمع اثباتك للمثبت مع النفي للمنفي وتقديم المقدم في جميع ذلك وانما سميت بنوع اهتمام
بشأن المقدم وعلى المؤمن في نحو بسم الله اذا اراد تقدير الفعل معه ان يؤخر الفعل على نحو بسم الله اقرأ
او اكتب وكأني بك تقول فهلا قال اقرأ باسم ربك مقدم الفعل على المفعول وان كلام الله اعلى احق
برعاية ما يجب فالوجه فيه عندي ان يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها على نحو ما تقدم في قولهم
فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين غير معدى الى مفعوله وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي
بعده والحال المقتضية للنوع الثالث هي كون العناية بما تقدم اتم وايراده في الذكر اهم والعناية
التامة بتقديم ما تقدم والاهتمام بشأنه نوعان احدهما ان يكون اصل الكلام في ذلك هو التقديم ولا
يكون في مقتضى الحال ما يدعو الى العدول عنه كالمبتدأ المعرف فان اصله التقديم على الخبر نحو زيد
عارف زيد عارف وكذي الحال المعرف فاصله التقديم نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فاصله
التقدم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وان زيدا عارف ومن زيد وغلام عمرو
وكالفاعل فاصله التقدم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط
يوم الجمعة امام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتليا من الغضب وامتلأ الاناء ماء وكالذي يكون في
حكم المبتدأ من مفعولي باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا او في حكم الفاعل من مفعولي باب اعطيت
وكسوت نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة فزيد عاط وعمرو مكتس فحقهما التقدم على
غيرهما وكالمفعول المتعدى اليه بغير واسطة فاصله التقدم على المتعدى اليه بواسطة
نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فاصلها ان تذكر مع المتبوع ولا يتقدم عليها غيرها نحو جاء زيد الطويل
راكبا وعرف ابا زيد وكذلك عرفت ابا وفلان زيدا وعبد الله مما عرفته في علم النحو موضع من الكلام
يوصف بالاصالة بالاطلاق وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه
نصب عينك وان التفات الخاطر اليه في التزايد كما تجدك اذا رأيت قاتل الخارجي وجه من زوجك
في خلصته وقيل لك ما الذي تتمنى تقول قتل الخارجي اتمنى فتقدم او كما تجدك اذا قال الذاكر عرفت
شركاء لله يقف شعرك وتقول لله شركاء وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء او لعارض يورثه ذلك
كما اذا اخذت في الحديث وتوهمت لقرائن الاحوال من انس معه في الحديث تلفت الخاطر الى معنى
ينتظر من مسائلك للحديث الملائم به فيبرز ذلك المعنى عندك في معرض امر يتجدد في شأنه
التقاضي ساعة فساعة فما تجد له مجالا في الذكر صالحا الا تتوق ان تذكره مثل ما اذا تقول للصاحب
اعجبني المسألة الفلانية من هنالك وتأخذ في كيت وذيت وله كان احرف مسائل
فتحين ان كتابه الحروف الارفع في ذهنه وهو كالمنتظر هل تورده في الذكر فتقول واعجبني من
ذلك الاخر المسألة الفلانية فتقدم المجرور على المرفوع او كما اذا وعدت ما استبعد

ووقعه فإن حال النفاد خاطرك إلى وقوعه من جهة شعره برحمة أحرى أن يدخل في سعيه
تحريفا وما في إنكارك إياه ضعفا وقوة ما للتشبيه ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يستتبع
تفاوتهم ذلك تفاوتا في القصد إليه والاعتناء بذكره فإن في الأول إذا أنكر أوجب البلاغة أن يقول في
حاله في البعد من الوقوع هذه إلى أن تكون لقد وعدت أنا وأبي وجدي هذا إن هو إلا من اختراعات المموهة
وأصحاب التلبيس فذكر المنكر بعد المرفوع في موضعه من الكلام وإن يقول في الثاني في حاله في البعد من
الوقوع إلى هذه الغاية على من يروج لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدي فيقدم المنكر على المرفوع أو لما إذا
عرفت في الآخر ما لغاية مثل الذي في قولك رأيت الجماعة من محبيك التي تأت يرد إذا أقدمت من محبيك
أفادوا أن الجماعة المرئية جماعة من محبيك من غير شبهة وهو مرادك وإذا أخرت أورث الاشتباه لاحتمال
أن يكون من محبيك صلة رأيت أو مثل الذي في قوله الحمد لله الذي بعث يحيى وعيسى وإبراهيم موسى إذا أخر
المجرور بطل التسجيع ولهذا الغامض هنا شؤون تهاوت جلة وحقا لطيفا إذا لطف والخواطر في مضمارها
تتبارى في مضايع لا تسر خيارها ومن طالع لا يؤمن عثاره وليس السبق فيها للمجرد الكثير بل الفضل بيد
الله يؤتيه من يشاء والله ذو أمر التنزيل وإحاطته على لطائف الاعتبارات وإيراد المعنى على اختلافه
حسب مقتضيات الأحوال لا ترى سائر مسالك أمراعي في كلام البلغاء وجه لطيف لا عثرت عليه فراعى
فيه من اللطف وجوه وأما التي الذي من أبواب عدة أمثلة ما جرى فيه التشبيه بها ما يعشى بطرفه عليه
من بطالعها إذا أحببت أن تجزنا مسارح نظرك فنسلك قال عز من قائل في سورة القصص في قصة
موسى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه وقال في يس وجاء من أقصى
المدينة رجل يسعى فقدم لما أن أهم بين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة
أصحاب القرية الرسل وإصرارهم على تكذيبهم وانهماكهم في غوايتهم مستمرين على باطلهم فكان مظنة
أن يلحق السامع على مجرى العادة تلك القرية قائلا أما أنكر ما تربه وما أسوأ كانتا وبقي مجيلا في فكره
أكانت تلك المدينة بحالها أم كان هناك قطر دان أو قاص منبت خير منتظر المساق حديث
هل يلم بذكره فكان العارض مهما فكما جاء موضع له صالح ذكر كلا وقصة موسى ومنها
أن قال في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فذكر بعد المرفوع وما يتبعه المنصوب وهو
موضعه وقال في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا فقدم لكونه فيها أهم يدلك على ذلك
أن الذي قبل هذه الآية أئذا كنا ترابا وآباؤنا والذي قبل الأولى أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما
فالجهة المنظور فيها هناك هي كون أنفسهم ترابا وعظاما والجهة المنظور فيها
ههنا هي كون أنفسهم وكون آبائهم ترابا لا جزء هناك من بنائهم على صورة نفسه ولا شبهة
أنها أدخل عندهم في تبعيد البعث فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره فصيره
هذا العارض أهم ومنها أن قال في موضع من سورة المؤمنين فقال الملأ الذين
كفروا من قومه فذكر المجرور بعد صفة الملأ وهو موضعه ثم تقول وقال في موضع آخر
منها وقال الملأ من قومه الذين كفروا فقدم المجرور لعارض صيره بالتقديم أولى وهو أنه لو

البناء الاجسام

أخّر عن الوصف وإن تعذر كما في الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول تمامه وإن وقع هم
في الحيوة الدنيا لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا واشتبه الأمر في القائلين أهم من قومه أم لا ومنها
أن يقع في سورة طه رب هرون وموسى وفي سورة الشعراء رب موسى وهرون للمحافظة على الفاصلة
ولنقتصر من الأمثلة على ما ذكرنا فإنما كان الغرض الأهم في التنبيه دون التتبع لتظاهرها في القرآن وتفصيل
القول فيها خارج من الكلام بأن جمع ما وقعت أنواعه من الفاصلة في هذه الأنواع الثلاثة من فصل
التقديم والتأخير هو مقتضى الظاهر فيها وقد عرفت فيما سبق أن إخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر طريق للبلغاء يسلكونه بنكتة بل نوع من أنواع الاعتبار من الاعتبارات فليكن على ذكر
منك وأما الحال التي تقتضي لتقييد الفعل بالشروط المختلفة إنْ وإنْ ما وإذا وإذا ما
وإذما ومتى ومتى ما وأين وأينما وحيثما ومن وما ومهما وأي وأنى وكلما ولو تكشف عنها القناع
وموقف على ما يوضح هذه الكلمة من التفاصيل أما إن فهي للشرط في الاستقبال والأصل فيها الخلو عن
الجزم بوقوع الشرط كما تقول القائل إن تكرمني أكرمك وهو لا يعلم أتكرمه أم لا فإذا استعمل
في مقام الجزم لم يخل عن نكتة وهي إما التجاهل لاستدعاء المقام إياه وإما أن المخاطب ليس
بجازم كما تقول لمن يكذبك فيما تخبره إن صدقت فقل لي ماذا تفعل وإما تنزيل المخاطب
منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول للابن لا يراعي حقه افعل ما شئت
إن لم أكن لك أبا كيف تراعي حقي ولا مساغ للجزم بتحقيق المعلق عليه في حقه شبهه فلم لا تترك
المضارع في بلغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتحقق نظرا إلى لفظه لغير نكتة مثل ما يرى في
قوله عز وجل إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء
وودوا لو تكفرون بترك ودوا إلى لفظ الماضي إذ لم يكن يحتمل في وداد تهم لكفرهم من الشبهة ما
كان عليها في كونهم إن يثقفوهم أعداء لهم وباسطي الأيدي والألسن إليهم بالقتل والشتم وإذا للشرط
والاستقبال قال الله تعالى ثم إذا أذاقهم منه رحمة إذا فريق منهم بربهم يشركون وعلى نحو وإن تصبهم
سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون بإدخال إذا في الجزاء والأصل فيها القطع بوقوع الشرط كما
إذا قلت إذا طلعت الشمس فإني أفعل كذا قطعا إما حكما كما في المثال المضروب أو باعتبار ما
خطابي وهو النكتة في تغليب لفظ الماضي معه على المستقبل في الاستعمال لكون الماضي
أقرب إلى القطع من المستقبل في الجملة نظرا إلى اللفظ قال الله تعالى فإذا جاءتهم الحسنة
قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه بلفظ إذا في جانب الحسنة حيث
أريد الحسنة المطلقة لا نوع منها كما في قوله وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وفي قوله
ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة ووقوعا
واتساعا ولذلك عرفت ذهابا إلى كونها معهودة أو لتعريف جنس والأول أقضى لحق البلاغة
وبلفظ إن في جانب السيئة مع تنكير السيئة إذ لا تقع إلا في الندرة بالنسبة إلى الحسنة
المطلقة ولا يقع إلا شيء منها ولذلك قيل قد عددت أيام البلاء فهل عددت أيام الرخاء

ومنه واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
بلفظ اذا في جانب الرحمة وكان تنكيرها وقصد النوع للنظر الى لفظ الاذاقة فهو المطابق
للبلاغة واما قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث بلفظ
ان مع المرتابين فاما لقصد التوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن اصلها
وتصوير ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب كما قد يفرض المحالات متى تعلقت بفرضها
اغراض كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم والصم لو سمعوا للاصنام وسيأتي ان يقال
واذا ارسم ومثله افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ
والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في مثل هذا المقام واجب الانتفاء
حقيق ان لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض ومنه ما قد يقول العامل عند التقاضي بالعطا له
اذا امتد التسويف واخذ يتوجه عن الحرمان ان كنت لم اعمل فقولوا واقطع الطمع يتركهم
لتوهم ان تجرموه منزلة من لا يعتقد انه عمل فيقول تجهيلا ان اعتقد اني لم اعمل فقولوا وبلكم
واما التغليب عن المرتابين فمن خوطبوا على مرتابتهم وباب التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة
في قال تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او
لتعودن في ملتنا ادخل شعيب في لتعودن في ملتنا بحكم التغليب والا لما كان شعيب في ملتهم كما قبله
ملتهم فان الانبياء معصومون ان تقع منهم صغيرة فما توهمه تراه بال الكبر وكذا قوله
تعالى الا امرأته كانت من الغابرين وفي موضع اخر وكانت من القانتين عد الانثى من الذكور بحكم
التغليب وقال تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
بحكم التغليب عد الانثى من الذكور ومن هذا الباب قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب غلب
جانب انتم على جانب قوم وكذا وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء الخطاب اي انت يا محمد وجميع
المكلفين وغيرهم وكذا يذرؤكم في قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه خطابا شاملا للعقلاء والانعام مغلبا فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على ما لا
يعقل ومنه قولهم ابوان للاب والام وقمران للقمر والشمس وخافقان للمشرق والمغرب واما قوله
واذا مس الناس ضر بلفظ اذا مع الضر فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي
القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين ان يلحقهم كل ضرر وللتنبيه على ان
مساس قدر يسير من الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما قوله واذا مسه
الشر فذو دعاء عريض بعد قوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه اي اعرض عن
شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم والذي تقتضيه البلاغة ان يكون الضمير في مسه
للمعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على ان مثله يجب ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا
به وعند النحويين ان اذ واذا مسلوبتا الدلالة على معناهما الاصلي وهو المضي مسلوك بادخال
ما الى الدلالة على الاستمرار ولا فرق بين اذ واذا اما في باب الشرط من حيث المعنى الا في

الابهام في الافعال ومتى لتعميم الاوقات وفي الاستفهام ومتى ما احرى واين لتعميم
الامكنة والاحياز وايما اعم قال الله تعالى وحيثما كنتم فولوا اينما تكونوا يدرككم الموت وهيهنا
تكونوا ايضا قال الله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ومن لتعميم اولي العلم قال الله
تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا وسعة وما لتعميم الاشياء قال الله تعالى
وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومهما اعم قال الله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا
بها فما نحن لك بمؤمنين ووجه ادراجها في الاصل ما ظاهر واي لتعميم ما تضاف اليه من ذوي
العلم وغيرهم وانى لتعميم الاحوال الراجعة الى الشرط كما تقول انى تقرا اقرا اي على اي حال
توجد القراءة من جهرها او همسها او غير ذلك اوجدها انا والمطلوب بهذه المعممات ترك التفصيل
الى الاجمال مع الاحتراز عن تطويل الاعم وافيا بالحصر او مثل الاتراك في قولك من ياتني اكرمه
لكف تعديد عن التفصيل والتطويل في قولك ان ياتني زيد اكرمه وان ياتني عمرو اكرمه الى عدد
ربما يعسر استيعابه مع تمام الاجمال قال الله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخشى
الله ويتقه فاولئك هم الفائزون اي انما من اطاع الله في فرائضه ورسوله في سنته
وخشي الله على ما مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل فقد حاز الفوز بحذافيره واعلم ان
للجزاء والشرط في غير لو لما كانا لتعليق حصول امر بحصول ما الشرط حاصل استلزم ذلك في جمليتهما
امتناع الثبوت وامتنع ان تكونا اسميتين او احداهما وكذا امتناع المضي ان تكون الفعلية ماضيا
او احدهما ويظهر من هذا ان نحو ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني اكرمك وان تكرمني اكرمتك
ونحو ان تكرمني فانت مكرم ونحو ان ترمي لان فقد ارسلت امثر مما لا موجب لحاله فصار عا
معه لون الماء في نحو فاما ياتينكم مني هدى فاما سقهم في الحرب لا يفصل الله في بليغ
الكلام الا لنكتة فاسل توجب ابرازه غير الحاصل في معرض الحاصل اما لقوة الاسباب
المتاخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب في ذلك
واما لان ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت وعليه ونادى اصحاب الجنة ونادى
اصحاب الاعراف ونحوه اما فعال كذا نزولها قبل فتح مكة وفي اقوال المفسرين رحمهم الله فيهما
كثرة واما للتعريض كما في نحو لئن اشركت ليحبطن عملك لئن اتبعت اهواءهم وان لكفر من تعريضا حاصل
البات ونظيره في كونه تعريضا قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والقرينة عليه قوله تعالى واليه
ترجعون ولولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع وكذا أأتخذ من دونه آلهة
ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون اني اذا المراد اتتخذون
من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذوكم انكم اذا لفي
ضلال مبين ولذلك قيل اني امنت بربكم دون بربي واتبعه فاسمعون وللتعريض حسن
موقع هذا التعريض اذا انظرت الى مقامه وهو تطلب اسماع الحق على وجه لا يورث

كمن طالبتهم بالمشبع غضب وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصريح لهم بالنسبة
الى ارتكاب الباطل ومن هذا الاسلوب قوله تعالى قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون
ولا يخفى النسق من حيث الظاهر فهلا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون وكذا قوله وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف واما التفاؤل واما اظهار
الرغبة في وقوعه كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك وعليه قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا وما ساهل في الامر لطائفة الاعتبارات وقولهم رحمه الله في
الدعاء من هذا القبيل ومن هنا يتنبه لنكتة تتضمنها تفاوت الشرطين في واذا جاءتهم الحسنة قالوا
لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ماضيا في جانب الحسنة ومستقبلا في جانب السيئة وابراز
المقدر في معرض الملفوظ به لانصباب الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس
مرادا به ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس واما كلمة لو فهي لتعليق امتناع
ما يليه بامتناع غيره على سبيل القطع كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء
مخاطبك امتنع حملها على الشرط ولزم ان تكون الفعلية والفعل ماضيا واستلزم في مثل قوله
عز اسمه ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم تنزيل المستقبل لصدقه في شأن المقطوع به لصدوره عمن لا خلاف في اخباره
منزلة الماضي المعلوم في قول الوراب على نحو ربما يود منزلة قد في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
اخذ مع اصحابنا البصريين رحمهم الله واستلزم في مثل قولك لو تحسن الى لشكرت القصد بتحسن
تصوير احسانه منه الاستمرار فيما مضى وقتا فوقتا على نحو قصد الاستمرار في الحال في الله يستهزئ بهم في
قوله عز اسمه الله يستهزئ بهم بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون وفي
قوله تعالى فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
وارد على هذا اي يمتنع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم واذا كان يراد الغرض من لفظ ترى ولو يود
ويحث الى استحضار صورة المجرمين ناكسي الرؤس قائلين ما يقولون وصورة الظالمين موقوفين
عند ربهم متقاولين تلك المقالات واستحضار صورة وداد الكافرين لو كانوا مسلمين واستحضار
صورة منع الاحسان كما في والله الذي ارسل الرياح فتثير استحضارا لتلك الصورة سحابا فسقناه
الى بلد ميت فاحيينا به الارض بعد موتها اذ قال فتثير استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على
القدرة الربانية من اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض متكونا في المرأى تارة عن قزع
تبدو كانها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى يعدن ركاما وانه
طريق للبلغاء لا يعدلون عنه اذا اقتضى المقام سلوكه كما ترى تأبط شرا في قوله

بأني قد لقيت الغول تهوي ... بسهب كالصحيفة صحصحان
فأضربها بلا دهش فخرت ... صريعا لليدين وللجران

ثم سلكه في قوله فاضربها
بلا دهش قصدا ان يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بزعمه على الغول كانه يبصرهم اياها

ويطلعهم على كنهها فسبحان من شرف اهل هذا الفن تحييا من جزائه على كل هول ونيابه عند كل
شبهة وقوله سبحانه وتعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون
دون فكان من هذا القبيل واستلزم في مثل الواسم بما لا يكون حمله على تقدير لو تملون تملون
لفاتم التاكيد بحذف الفعل اما لو الاحتمال لا له اصبر عليه المبتدا بعد ذهاب الفعل
منفصلا وامثال هذه اللطائف لا تتغلغل فيها الا اذهان الراسخين من علماء المعاني والمتمنى علم المعاني
على الشيوع لتراكيب الكلام واحدا واحدا تمارى وتطلب العثور على كل ما فيها من لطائف النكت
مفصلة لا تتم الاحاطة به الا لعلام الغيوب ولا يدخل كنه بلاغة القران الذي عليه التأمل
واعلم ان مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح الا لمستبصر خاطر نقاد ولا تضع ازمتها
الا في يد راكض في حلبتها الى اقصى مدى باستواء طوق عفو واقاويل استنباطها لقوة فهم
ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما تونسها القلوب بصفايا حبابها وتمتز عليها
ابدي مصافح الخطبا خبايا مخبآتها متوسل بذلك ان يأتي في وجه الاعجاز في القران متنقلا
مما اجله عجز المتحدين به عنده الى الفصل طامع من رب العزة والكبريا في المثوبة الحسنى والفوز
عنده يوم النشور بالذخر الاسنى الفن الرابع من كونه في ذهنك لا تجد لورده مقالا ولا
لارتكاب حجه مجالا انك ليس يمتنع من فهمك من جمل تعادل كلم التآخي وارتباط لاحدهما
بالاخر شبه كالواخي ولا ان يتباين احدهما للاخر مباينة الاجانب لسطاع الوشايج بينهما من
كل جانب ولا ان يكونا من بين لا هذه ولا ذاك تمامها الا فمتوسط حالهما بين الاولى والثانية لذلك
ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات وكذا طي الجمل عن البين
ولا طيها وانها لمحك البلاغة ومنتقد البصيرة ومضمار النظار ومتفاضل الانظار ومعيار
قدر الفهم ومسبار غور الخاطر ومنجم صوابه وخطائه ومعجم جلائه وصدئه وهي التي
اذا اطبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعلى وان لك في ابداع وشيها
اليد الطولى وهذا اصل له احتياج الى تقرير واف وتحرير شاف اعلم ان تمييز موضع
العطف عن غير موضعه في الجمل كنحو ان تدل معطوفا بعضها على بعض تارة ومتروك
العطف بينها اخرى هو الاصل في هذا الفن وانه نوعان نوع يقرب تعاطيه ونوع
يبعد ذلك فيه فالقريب هو ان تقصد العطف بينها بغير الواو او بالواو بينهما لا بشرط
ان يكون للمعطوف عليه محل من الاعراب والبعيد هو ان تقصد العطف بينها بالواو
وليس للمعطوف عليها محل اعرابي والسبب في ان قرب الوهن وبعد البعد هو ان العطف
في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع الصالح له من حيث الوضع
وثانيها فائدته وثالثها وجه كونه مقبولا لا مردودا واذا انقسمت معاني
الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكن واو وام واما واي على قولي حصلت الفاء الثلثة
لذلك لدلالتها على معنى محصل مستنزع من الكلم تمتنا مخصوصا مشتملا على فايدته

٢٢

وكونه مقبولا هناك ولهذا اذا انقلب ان الاعراب صنفان لا غير صنف ليس بتبع
وصنف تبع والتبع الصنف الثاني منحصر في تلك الانواع الخمسة البدل والوصف
والبيان والتاكيد واتباع الثاني الاول في الاعراب بتوسط حرف وعلمت كون المسوغ في
البدل في حكم المنحى والمضرب عنه لما تسمع ائمة النحو رضي الله عنهم يقولون البدل في حكم تنحيه
المبدل منه وتوضحون بتصريح بل في قسم الغلط وعلمت في الوصف والبيان والتاكيد ان التابع
فيها هو المسوغ فالعامل في زيد العالم غير ليس غير زيد وعمرو في احوال عمرو وعرى ليس غير
احوال عمرو وهو نفسه في جاء خالد نفسه ليس غير خالد لم يرجع فتحققت ان الواو يستدعي
معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه لامتناع ان يقال جاء زيد وزيد وان يكون زيد الثاني
هو زيد الاول حمل لذا ان الصنف الاول ليس موضعا للعطف باي حرف كان من حروف
العطف لفوات شرط العطف فيه وهو تغاير متبوع ولم يذهب علماء النحو جاء زيد وعمرو
فعمرا واتاني خالد زائدا وما جرى هذا المجرى عن صحة وان نحو قوله عليه ورحمة الله السلام
يلزم ان يكون عن نوع النطق لا يسوغه الا المتكلم والناصر واما نحو قوله عز سلطانه
واياي فارهبون فانما ساغ لكون المعطوف عليه في حكم الملفوظ به لكونه مفسرا له
بعد به واياي ان هو فارهبوني على ما سمو التعرض لهذا القبيل في علم النحو واما نحو
قوله تعالى او كلما عاهدوا فاتباع لتقدم حرف الاستفهام المستدعي فعلا مدلوله على معنى
نحو ابن شان الكلام وهو اكفروا بايات الله وكلما عاهدوا وحصل لك ان ثلاثة الانواع
الاربعة من الصنف الثاني ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو اما لفوات شرط العطف
حكما كما في البدل لنزول قولك سلب زيد ثوبه اذا عطفت فيه منزلة سلبت ثوبه حكما واما
لفوات شرط معناه كما في الوصف والبيان والتاكيد انما موضعه النوع الخامس واما نحو قوله عز
اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب معلوم حال
لقربه لكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة وما اهلكنا قرية من القرى الا وصف وحمله على الوصف سهو
خطا ولا عيب في السهو للانسان والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه والخطا ما لا ينتبه صاحبه
او يتنبه لكن بعد اتعاب وسيزداد ما ذكرت وضوحا في اخر هذا الفصل في الكلام في الحال
ثم اذا انقلب ان ثاني كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما يشهد لذلك قوانين
علم النحو حصل لك فائدة الواو وهي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى فلو
عندك من الاصول السابقة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته فاذا عرفت ان شرط كون
العطف بالواو مقبولا هو ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل التي
في نحو الشمس والقمر والسماء والارض والجن والانس كذلك المحرف وستفصل الكلام في هذه
الجهة بخلافه في نحو الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل السري من الضفادع
ودين المجوس والف باذنجانة كلما جربته حصلت الاصول السابقة وانك من الفرشها

عنه

لا الكثرة الالف ولبدل ... عطفت عليه ...

في اضطر ... لا يفهم الا بعد تاويل ...

قد نعى العطف ... لم ... الانما ...

نسيم ... الواو ... لا ... على ... الوصف

كما مر واما توسط الواو بين جملة لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما تعذر
تعاطيه لكون الاصول التي هي شانه غير ممهدة لك وهو البحر في انه دق مسلكه وبلغ
من الغموض الى حيث قصر بعض ائمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما
قصرها عليه لان الامر كذلك وانما حاولت لا التنبيه على مزيد غموض هذا الفن وان احدا لا
يجاوز هذه العقبة من البلاغة الا كان خلف سائر عقباتها خلفه واعلم انه اذا
تاملت ما لخصت لك في القرب التعالي ومن عندك هذا الباب بحيث لا يخفى عليك ما دل الله تعالى بادنى
تنبيه وهو ان الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها كما اذا
اريد بها القطع عما قبلها او اريد بها البدل عن سابقة عليها لم يكن موضعا لدخول الواو
وكذا متى نزلت من الجملة الاولى منزلة البعض لكمال اتصالها بها مثل ما اذا كانت موضحة لها ومبينة
او موكدة لها ومقررة لم تكن موضعا لدخول الواو وكذا متى لم تكن بينها وبين الاولى جهة
جامعة لكمال انقطاعها عنها لم تكن ايضا موضعا لدخول الواو وانما تكون موضعا لدخوله
اذا توسطت بين كمال الاتصال وبين كمال الانقطاع ولكل من هذه الانواع حالة تقتضيه
فاذا طابقت وردتها بتلك الاحوال وطبقت المفصل هناك رقيت في الكلام من البلاغة عند اربابها
الى درجة يناطح فيها السماك ولا بد من تفصيل الكلام في تلك الاحوال فنقول اما الحالة
المقتضية للقطع فهي نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان تشركه
الثاني فيه فتقطع ثم ان هذا القطع ياتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام
السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع
لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد وثانيهما ان يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك منزلة الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا
لجهات لطيفة اما لتنبيه السامع على موقعه او لاغنائه ان يسال او لئلا يسمع منه شي
او لئلا ينقطع كلامك بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير
السؤال وترك العاطف او غير ذلك مما ينخرط في هذا السلك ويسمى النوع الاول قطعا
والثاني استينافا واما الحالة المقتضية للابدال فهي ان يكون الكلام السابق غير
واف بتمام المراد وايراده او كغير الوافي والمقام مقام اعتناء بشانه اما لكونه مطلوبا في
نفسه او لكونه غريبا او فظيعا او عجيبا او لطيفا او غير ذلك مما له جهة استدعاء
للاعتناء بشانه فيعيده المتكلم بنظم اوفى منه على نية استيناف القصد الى المراد
لنظم مجموع القصدين اليه في الاول والثاني اعني المبدل منه والبدل مزيد الاعتناء
بالشان واما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين فهي ان يكون بالكلام السابق نوع
خفاء والمقام مقام ازالة له واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير فظاهرة

الفصل والوصل

واما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين فهي أن يختلفا خبرا وطلبا
مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط وإن اتفقا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما عند
المفكرة جمعا من جهة العقل او الوهم او الخيال والجامع العقلي هو ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما او تماثل هناك فان العقل بتجريده المثلين عن
التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين او تضايف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب
او السفل والعلو او الاقل والاكثر فالعقل يأبى ان لا يجتمعا في الذهن وان العقل سلطان مطاع
والوهمي هو ان يكون بين تصوراتهما شبه تماثل نحو ان يكون المخبر عنه في احداهما لون
بياض وفي الثانية لون صفرة فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين وكم للوهم من حيل
تروج والا فعليك بقوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
وما لهما الذي سواه حسن الجمع بين الشمس والقمر وابي اسحق والقمر هذا البحث او بقوله
اذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التاج والسقاء والذر واحد ... وقد عرفت حال الجمل في
شأن الجمع او تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة والطيب والنتن والحلاوة والحموضة
والملاسة والخشونة وكالتحرك والسكون والقيام والقعود والذهاب والمجيء والاقرار
والانكار والايمان والكفر وكالمتصفات بذلك نحو الاسود والابيض والمؤمن والكافر او شبه
تضاد كالذي بين نحو السماء والارض والسهل والجبل والاول والثاني فان الوهم ينزل المتضادين
والشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد اقرب
خطورا بالبال مع الضد والخيالي هو ان يكون بين تصوراتهما تقارن في الخيال سابق لاسباب
مؤدية الى ذلك فان جميع ما يثبت في الخيال مما يتصل اليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدى اليه
ويتكرر لديه ولذلك لما لم تكن الاسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت
الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور تتعانق في خيال وهي في غيره نار على علم ليست
تتراءى وكم صورة لا تكاد تلوح في خيال وهي في غيره نار على علم وان احببت ان يستوضح ما يلوح
به اليك فحدق بالله نحو جانب اختيارك تلق كاتبا تعدد من قرطاس ومحبرة وقلم ومجار
تعديه منشار وقدوم وعتلة واخر واخر بما لا يسوف واياك ان كان من اصحاب الغرف
والرسم فتلقفه بذكر مسجد ومحراب وقنديل وحمام وازار ومبطل او غير ذلك مما يجمعه الغرف
والرسم فانهم جميعا لمصادقتهم معروداتك على وفق الثابت في خيالهم لا يستبدعون العد
ولا يعمر له موقف نكير واذا عديته الى نحو محبرة ومنشار وقلم وقدوم ونحو مسجد
ومبطل وقنديل وحمام جاء الاستبداع والاستنكار وهل التشبيهات اولئك الا وفقا الا
للبدر الطالع عليهم مما يحكى تهلوا عليك سورة عبس ما تلونا او تجلو الدنيا صورة عن
ما جلونا نحكي ان صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقر ومعلم صبية اتفقوا اسطحة
سطح طريق وقد كان جملا كلا منهم مركب الجد ثم اورثهم انتقاب المحج بالاطلاع
سوى لا غير ان يلطموا ما ابدى الزوافض خرودها وما استطاع الظلام ان يطووا

العصافير الطائرات

وان العقل سلطان مطاع ... جميعه

العرف عام للكل والرسم خاص بقوم

اي بان يلطموا

المسافة وقد نشر جناحه وان يلقوا عصاهم وقد مد لهم رواقه فقابلهم بعبوس او تربع
من يد تخبطهم وهو وضلالهم فيما هم في وحشة الظلام ومن بلغ السبيل الزكي ومقاماته
يجتني الخبط وحوب الضلال قد جاوز الحرام الطيبين الشهم البدر الطالع بوجهه الكريم
واضاءت لهم انواره هل مظلم بهم ولم يتنا الحوار اقبل عليه هل منهم بنظم ثناه ويمدح بيانه
وسناه ويحبه باكرم نتائج خاطره واذا شبهه شبهه بافضل ما في خزانته صورة فما
تشبهه البلاغة الا بالترس المذهب يرفع عند الملك ولا يشبهه الصايغ الا بالسبيكة
من الابريز نقية وحسن البوتقة ولا يشبهه البقال الا بالجبن الابيض يخرج من قالبه طريا او
يشبهه المعلم الا برغيف ابيض يقبل السمن بيت ذي مروءة او التفاوت في الايراد لوصف الكلام
فيما حكاه الاصمعي عن الاذكيا من ذوي الحرف المختلفة كوصف الجوهري للكلام احسن الكلام
ما ثقبته الفكرة ونظمته الفطنة وفصل جوهر معانيه في سمط الفاظه فحملته نحور الرواة
ووصف الصيرفي خير الكلام ما نقدته يد البصيرة وجلته عين الروية ووزنه معيار البلاغة
فلا ينطق فيه زايف ولا يسمع فيه بهرج ووصف الصايغ خير الكلام ما احميته بكير الفكر
وسبكته بمشاعل النظر وخلصته من خبث الاطناب فبرز بروز الابريز مركبا في معنى وجيز
ووصف النجار احسن الكلام ما انصب عليه بمفتاح الروية واشعلت فيه نار المعرفة ثم
اخرجته من فحم الافهام ورققته بمطيس الاوهام ووصف الخمار ابلغ الكلام ما طبخته
مراجل العلم وصفته دنان الحكمة وصفاه راووق الفهم فتمشت في المفاصل عذوبته
وفي الافكار رقته وفي العمل حدته ووصف البزاز احسن الكلام ما صدق رقم الفاظه
وحسن نسج معانيه فلم ينشعج عند نشره ولم يتشيه عند طيه ووصف الكحال ان
الرمد قذى العين وكذلك الشبهة قذى البصاير فاكحل عين اللكنة بميل البلاغة واجل رمص الغفلة
بمرود اليقظة او شكوى الطرقي وصف البليغ حسن سلكه اجمال قال لا البليغ من اخذ
لخطامه هامه بانفه في مبرك المعنى لم يجعل الاختصار له عقالا ولا الايجاز له مجالا ولم يند
عن الاذكار ولم يستدع لها الا باخبار الوزراء وعرج باله على ما اصح عيشي اصوم محبره
وجسمي ادق من قسطه وجاهي ارق من الزجاج وحظي اخفى من شق القلم وبدني اضعف
من قصبته وطعامي امر من العفص وشرابي اشد سوادا من الحبر وسوء الحال الزم من الصمغ
ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن الى التنبه لانواع هذا الجامع والتيقظ لها لا سيما
النوع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب ما يتسعد الاشياء في استيداع الصور
خزانة الخيال وان الاسباب لمتفاوتة الى حد يفوت الحصر في ثبات الجمع بين صور وصور فكم من اسباب
تجمع بين صومعة وقنديل وقراع من اسباب تجمع بين دسكرة وابريق واقداح فهل لك اذا
لم يوفه حقه من التيقظ وانه من اهل المدر الا يستجلي كلام رب العزة مع اهل الوبر حيث
يبصرهم الدلايل ناسقا ذلك النسق افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت

والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت لتبعد البعير عن خياله وفي مقام النظر
لبعيره في خياله عن السماء وبعد خلقه عن رفعها وكذلك البواقي لكن اذا وفاه حقه تيقظه
لما عليه تقلبهم في حاجاتهم حال الاستجلاء وذلك ان اهل الوبر اذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم
من المواشي كانت عنايتهم مصروفة لا محالة الى اكثرها نفعا وهي الابل ثم اذا كان انتفاعهم بها لا
يحصل الا بان ترعى وتشرب كان جل مرمى غرضهم نزول المطر واهم مسارح النظر عندهم السماء
ثم اذا كانوا مضطرين الى ماوى يؤويهم والى حصن يتحصنون فيه ولا ماوى ولا حصن الا
الجبال لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل فما ظنك بالتفات خاطرهم
اليها ثم اذا تعذر طول مكثهم في منزل ومن لاصحاب مواشي بذلك كان عقد الهمة عندهم بالتنقل من
ارض الى سواها من عزم الامور فعند نظره هذا ايرى البدوي اذا اخذ تفتيش عما في خزانة الصور
له لا يجد صورة الابل حاضرة هناك او لا يجد صورة السماء لها مقارنة او تعوزه صورة الجبال بعدهما
او لا تنص اليه صورة الارض تليها بعدهن واما الحضري حيث لم تتناص عنده تلك الامور
وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه اذا تلا الاية قبل ان يقف على ما ذكرت ظن النسق لجهله
معيبا للعيب فيه واما الحالة المقتضية للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فهي
ان اتفقتا خبرا او طلبا ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الايهام او من تضمين الخبر معنى الطلب
او الطلب معنى الخبر وتشير كانتهما في جهات جامعة مما تلي عليك على نحو قوله تعالى واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا
ان قوله لا تعبدون متضمن معنى لا تعبدوا وقوله ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم
في ظلال على الارائك متكئون لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون سلام قولا من رب رحيم وامتازوا
اليوم ايها المجرمون فان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب بيان ذلك ان الذي قبله
من قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مسوق للحشر عن آخره وقوله لو ورد معطوفا بالفاء
على قوله ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم جميع لدينا محضرون وعامل جميع الكلام لعموم قوله
لا تظلم نفس شيئا وان الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون
خطاب عام لاهل المحشر وان قوله ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون الى قوله ايها المجرمون
متقيد بهذا الخطاب لكونه تفصيلا لما اجمله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون وان التقدير ان اصحاب
الجنة منكم يا اهل المحشر هم في الشغل علم قوله هذا ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون تعالى لهم
حين يسار بهم الى الجنة بتنزيل ما هو للكون منزلة الكائن فانظر بعد تحريره معنى انه به وهو ان اصحاب
الجنة منكم يا اهل المحشر تؤول حالهم الى اسعد حال كيف اشتمل المقام على معنى فليمتازوا
عنكم الى الجنة واما قوله مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده في جهات تجمعهما
فغير خاف ونحو قوله تعالى فلما جاءها نودي ان بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين
يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم والق عصاك فان الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر
وذلك ان قوله والق معطوف على قوله ان بورك والمعنى فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل

والوعصاك لما عرف في علم النحو ان اذهب لا يأتي الا بعد فعل في معنى القول واذا قيل
كتبت اليه ان ارجع وناديته ان قم كان بمنزلة قلت له ارجع وقلت له قم واما قوله تعالى وبشر
الذين امنوا وعملوا الصالحات بعد قوله اعدت للكافرين فيجعل معطوفا على فاتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة وعندي انه معطوف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لكون ارادة القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه غير عزيزة
في القرآن من ذلك قوله وانزلنا عليكم المن والسلوى كلوا اي وقلنا او قائلين كلوا ومن ذلك
واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل
اناس مشربهم كلوا واشربوا اي وقلنا او قائلين يا موسى كلوا واشربوا ومن ذلك واذ اخذنا
ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا اي وقلنا او قائلين خذوا ومن ذلك واذ جعلنا البيت مثابة
للناس وامنا واتخذوا اي وقلنا اتخذوا ومن ذلك واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل
ربنا اي يقولان ربنا وعليه قراءة عبد الله ومن ذلك ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني على قول
اصحابنا رحمهم الله ومن ذلك ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وادبارهم
وذوقوا اي ويقولون ذوقوا ومن ذلك براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا
اي فقولوا لهم سيحوا وامثال ذلك اكثر من ان احصيها هاهنا وكذلك عطف قوله وبشر الصابرين
الذين اذا اصابتهم مصيبة على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا استعينوا بالصبر والصلوة وكذلك
عطف وبشر المؤمنين في سورة الصف عندي على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب اليم وذهب صاحب الكشاف رحمه الله الى انه معطوف على تؤمنون قبله
لكونه في معنى امنوا فتأمل جميع ذلك وكن الحاكم دوني وان تشوا الجملتان خبرا او انشاء على
حال اشتراك بينهما في جامع بين كلماته الرحمة في الخبر والطهر كان الوصل بالقبول الجدير
ولنختم الكلام في تفصيل الاحوال المقتضية للقطع والاستئناف والابدال والايضاح والتوسط
والانقطاع والتوسط من بين هذا القدر ولنذكر امثلة لتجرب بها فطنتك ان عسى عثرت
مثال احتمال الحذف تسلك تلك الطرقات من امثلة القطع للاحتياط قوله

وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم

لم يعطف اراها كي لا يحسب السامع العطف على ابغي
دون تظن ويعد اراها في الضلال تهيم من مظنونات سلمى في حق الشاعر وليس هو بمراد انما المراد
انه حكم الشاعر عليها بذاك وليس يبعد لانصباب قوله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا الى
ايراد هذا ولك في طي ذلك ان يكون في قطع اراها تقدير جوابا لهذا السؤال على سبيل الاستئناف
واياك ان تتوهم الفصل لاجل الوزن فما هو هناك وقوله

زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف وليس لكم الاف

لم يعطف لهم الف خيفة ان يظن العطف
على ان اخوتكم قريش فيحسبه معنى الشعب ولكان يقول حقا على طريقة الاستئناف فقيل لهم
الف وليس لكم الاف وذلك انه حين ابدى انكار زعمهم علم بفحوى الحال فكان مظنة
ان يسأل السائل فما قولك فقيل لهم الف على سبيل الاستئناف جوابا للسؤال الذي هو مقتضى الحال

ومن امثلة القطع للوجوب قوله عز من قائل واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما
نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم لمانع من
العطف بيان ذلك انه لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا واما جملة انا
معكم انما انما نحن مستهزءون لكن لو عطف على انما نحن مستهزءون لشاركه في
حكمه وهو كونه من قولهم وليس هو بمراد ولو عطف على قالوا لشاركه في اختصاصه
بالظرف المقدم وهو اذا خلوا الى شياطينهم لما عرفت في فصل التقديم والتاخير وليس
هو بمراد فان استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون متصل في شانهم لا ينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم ام لم
يخلوا وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم
المفسدون قطع الا انهم لئلا يلزم عطفه على انما نحن مصلحون لكونه مشاركا
له في انه من قولهم او عطفه على قالوا لكونه مختصا بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه
عليه وهو اذا قيل لهم لا تفسدوا فانهم مفسدون في جميع الاحيان سواء قيل لهم فيهما لا
تفسدوا او لم يقل وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس قالوا انؤمن كما
امن السفهاء الا انهم هم السفهاء قطع الا انهم لمثل ما تقدم في الاية السابقة ولكان يحتمل
ترك العطف في الله يستهزئ بهم على الاستيناف من حيث ان حكاية حال المنافقين في
الذي قبله لما كانت تحرك السامع ان يقول ما مصير امرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة
الله اياهم لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستيناف وان تكون
في الا انهم هم المفسدون ترك العطف فيه للاستيناف ايضا لانه يطابق مقتضى الحال وكذا ان ادعاءهم
الصلاح لا يبقيهم على ما ادعوه مع توغلهم في الافساد مما يشوق السامع ان يعرف ما حكم الله عليهم
فكان وروده بدون الواو هو المطابق كما ترى وكذا في الا انهم هم السفهاء ومن امثلة الاستيناف
قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على
زعم العواذل للاستيناف ومن اصاب المحز وذلك انه حين ابدى الشكاية عن جماعات
العذال بقوله زعم العواذل اني في غمرة وكان مما يحرك السامع ان يسال فهل صدقوا
في ذلك ام كذبوا صار هذا السؤال مقتضى الحال فبنى عليه تاركا للعطف على ما عليه ايراد
الجواب عقيب السؤال وكذا قوله زعم العواذل ان ناقة جندب بجنوب خبت عريت واجربت
كذب العواذل لو راين مناخنا بالقادسية قلن لج وذلت فصل كذب العواذل
فلم يعطفه ليقع جوابا لسؤال اقتضاه الحال عند شكواه عن العاذلات بقوله
زعم العواذل انه كذا وكيت ولئن وهو هل كذب العواذل في ذلك ام صدقن
وكذلك قوله يبكي على قتلى العوار فانهم طالت اقامتهم ببطن برام
كانوا على الاعداء نار محرق ولقومهم حرما من الاحرام قطع كانوا للاستيناف ولانه حين

امرها ما المتكلم به توهما قالت ولو انكرتهم او لو انكلهم صفقهم لي لحف كانوا قمال المحسنا
اذا توا على الاجر او كذلك قوله عرفت المنزل الخالي عفا من بعد احوال (اي اعوام جمع حول)
عفاه كل حنان هطال فقيل عفاه كل حنان استئناف لانه حين قال عفا من بعد احوال
كان مظنة ان يقال ما ذا عفاه ولذلك قوله وما عفت الرياح له محلا عفاه من حدا بهم وساقا
حين قال في محل معمور ما عفته الرياح كان موضع سوال وهو فما ذا عفاه اذن فقال
قوله وقد غرضت من الدنيا فهل زمني معط حياتي لغر بعد ما غرضا
جزيت دهري باهليه فما تركت لي التجارب في ود امرئ غرضا لم يحمل جوب
بالعطف على غرضت بناء على سوال ينساق اليه معنى البيت الاول وهو لم تقول هذا وتحدث وما الذي
اقتضاك ان تطوى عن الصبوة الى هذه الغاية فتجيب وكذا قوله عز من قائل اولئك على هدى
من ربهم جاء مفصولا عما قبله بطريق الاستيناف لانه لما قدم المتقين الجامعين بين الايمان
بالغيب في ضمن اقامة الصلوة والانفاق مما رزقهم الله وبين الايمان بالكتب المنزلة في ضمن الايقان
بالاخرة اختصوا بهدى لا تكتنه كنهه ولا يقادر قدره مقولا في حقهم هدى للمتقين الذين
والذين بتنكير هدى فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان
يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا ولك ان تقدر تمام الكلام هو المتقين
وتقدير السوال عنده ويستانف الذين يؤمنون بالغيب الى سياقة الكلام وانه ادخل في
البلاغة لكون الاستيناف على هذا الوجه منطويا على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا
به على نحو ما تقول احسنت الى زيد صديقك القديم اهل منك لما فعلت ولك ان تخرج
الاية عما نحن بصدده بان تجعل الموصول الاول من توابع المتقين اما مجرورا بالوصف
او منصوبا بالاختصاص وتجعل الموصول الثاني مبتدا اولئك خبره مرادا به التعريض بمن لم
يؤمنوا من اهل الكتاب وتشفع التعريض جاعلا الجملة براسها من استتباع هدى للمتقين
والفضل من هذه الوجوه للاستيناف الذين يؤمنون بالغيب لجهات فتاملها ولذلك قوله عز
من قائل هل انبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل افاك اثيم فصل تنزل على كل
افاك ليقع جوابا للسوال الذي ينطوي من قوله هل انبئكم على من تنزل الشياطين وهو اي
والله نبئنا على اي مخلوق تنزل ومن الايات الواردة على الاستيناف قوله تعالى قال
فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قال لمن
حوله الا تستمعون قال ربكم ورب ابائكم الاولين قال ان رسولكم الذي ارسل اليكم
لمجنون قال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون قال لئن اتخذت الها غيري
لاجعلنك من المسجونين قال اولو جئتك بشيء مبين قال فات به ان كنت من الصادقين فان
الفصل في جميع ذلك بناء على السوال الذي يستصحبه تصور مقام المقاولة من نحو
فماذا قال موسى فماذا قال فرعون وكذلك قوله قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال
لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين [illegible]

(هامش: [illegible] وغرضت بمعنى ضجرت ومللت لعل الغرض بالمعنى [illegible] واعرض [illegible])

على ماذا قال وماذا قالوا وكذلك قوله هل اتاك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه
فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم قال الا تاكلون
فاوجس منهم خيفة قالوا لا تخف قد جمع قوله فقالوا سلاما ماذا قال ابرهيم في رد السلام
ومع قوله فقربه اليهم ماذا قال وقت التقريب ومع قوله فاوجس منهم خيفة ماذا قالوا حين
رأوا منه ذلك وسلوك هذا الاسلوب في القران كثير ومن امثلة البدل قوله
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فصل لا تقيمن عن ارحل لقصد
البدل لان المقصود من كلامه هذا كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن وقوله
لا تقيمن عندنا اوفى بتادية هذا المقصود من قوله ارحل لدلالته عليه بالتضمن مع التجرد
عن التاكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التاكيد وكذلك قوله تعالى بل قالوا مثل ما
قال الاولون قالوا ءاذا متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا لمبعوثون فصل قالوا اذا متنا عن قوله
ما قال الاولون لقصد البدل ولك ان تحمله على الاستئناف في قوله مثل ما قال الاولون من
الاجمال المحرك للسامع ان يسال ماذا قالوه وكذلك قوله امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون الفصل فيه للبدل ويحتمل الاستئناف وكذا قوله تعالى
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون لم يعطف اتبعوا من لا يسالكم للبدل
ومن امثلة الايضاح والتبيين قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر
وما هم بمؤمنين يخادعون لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا من حيث انهم
حين كانوا يوهمون بالسنتهم انهم امنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم قد كانوا في حكم المخادعين
وقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى لم يعطف
قال على وسوس لكونه تفسيرا له وتبيينا ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه هدى للمتقين لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب حيث كان وزانه في الاية وزان نفسه
في قولك جاءني الخليفة نفسه او وزان بينا في قولك هو الحق بينا لانه لما بولغ في
وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال والوفور في شانه بتلك المبالغة حيث جعل
المبتدا لفظة ذلك وادخل على الخبر حرف التعريف بشهادة الاصول كما سبقت كان عند السامع
قبل ان يتامل مظنة ان ينظمه في سلك ما قد رمي به على سبيل الجزاف من غير تحقق وايقان
فاتبعه لا ريب فيه نفيا لذلك وقد اصيب به المحز اتباع نفسه الخليفة ازالة لما عسى يتوهم
السامع انك في قولك جاءني الخليفة متجوز او ساه وتقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر وكذلك
فصل هدى للمتقين لمعنى التقرير فيه للذي قبله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق
لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا وقوله هدى للمتقين بتقديره كما لا يخفى هو هدى وان
معناه نفسه هداية محضة بالغة درجة لا يكتنه كنهها وانه في التاكيد والتقرير لمعنى
انه في الهداية لا ترى واما بيان ان ما قبله مسوق لما ذكر فما يرى من النظم الشاهد
له بالجزالة وتصبب المشوع شانه وهو ذلك الكتاب بمن لعقبه بما ينادي على اصدق
الشاهد لما ذكر الكل وهو لا ريب فيه وانك لتعلم ان شان الكتب السماوية الهداية

لا غيرُ وعشيا تفاوت شانهم في درجات الجهل وكذلك قوله ان الذين كفروا سواءٌ
عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة فهم
لا يؤمنون وفصل قوله لا يؤمنون لما كان تقريرا لما افاده قوله سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
من ترك اجابتهم الى الايمان وكذلك فصل قوله ختم الله على قلوبهم لما كان بيانه لا يؤمنون
من جهة اخرى وهي أن عدم التفاوت بين الانذار وعدم الانذار لما لم يصح الا في حق من ليس
له قلب يخلص اليه حق وسمع يدرك به حجة وبصر تثبت به عبرة وقع قوله ختم الله
على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة مقررا لما قبله وكذا قوله تعالى انا
معكم انما نحن مستهزئون لما كان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا
لو هم اصحاب محمد ايمانا وقع قوله انما نحن مستهزئون مقررا فقطع لان حمله على
الاستئناف لا يصاب انا معكم وهو قول المنافقين لشياطينهم الى ان تقول لهم شياطينهم
فما بالكم ان صح انكم معنا توافقون اصحاب محمد عليه السلام وكذا قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا
الا ملك كريم فصل ان هذا لكونه مؤكدا للاول في نفي البشرية ولكن يقول الذي عليه العرف
متى قيل في حق انسان ما هذا بشرا ما هو بادي في حال التعظيم له والتعجب مما شاهد منه من حسن
الخلق والخلق هو ان يقال انه ملك فوقع قوله ان هذا الا ملك كريم مؤكدا للملكية ففصل
وكذا قوله تعالى كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا الثاني مقرر للاول من اصله للانقطاع
للاجمال وخبرا وطلبا قوله وقالت ابدهما سوانرا ولها فقلت حتف امري عزيز مضار
وقوله ملكته حبلي ولكنه ألقاه من زهده على غاربي وقال
إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب لانه اراد الدعاء بقوله انتقم وكذلك قولهم
مات فلان رحمه الله وكذلك قولهم لا بد من سديا ذلك وهل تصلح لي كذا دفع الله
الأجرة بالرفع فيهما وغير ذلك مما هو في هذا الباب شحوط ومن امثلته لعبد الخلاق
ما أذكى تلون في حديث وتقنع في خاطرك لعقته حديث احد لا جامع بينه وبين ما انت
فيه بوجه او بينهما جامع غير ملتفت اليه لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره فتورده
في الذكر مفصولا امثال الاول لكنت في حديث مثل كان معي فلان فقرأ ثم خطر ببالك ان صاحب
حديثك جوهري ولك جوهرة لا تعرف قيمتها فعرضت كلاما لك انك تقول لي جوهرة لا
اعرف قيمتها ارشدني فتفصل ومثال الثاني وجدت اهل مجلسك في ذكر خواتيمهم
يقول احدهم خاتمي هذا تصفه بحسن صياغته وملاحة نقشه ونفاسة فصه
وجودة تركيبه وارتفاع قيمته ويقول الآخر خاتمي هذا سيئ الصياغة كريه النقش فاسد
التركيب رديء في غاية الرداءة ويقول آخر ان خاتمي بديع الشكل خفيف الوزن
لطيف النقش ثمين الفص الا انه واسع لا يستمسك اصبعي وانت كما قلت ان خاتمي ضيق
تركت ضيق خلقك وعناك منه فلا تقول وخفي ضيق لشق مقامك عن الجمع بين
ذلك لانك لا تخف فيعار القطع فانك لا تخفى ضيق قولوا ماذا اعمل او تلون في حديث قد تم
ومعك حديث آخر تعيير العلوية شريد ان تذكره فتورده في الذكر مفصولا مثل ما تقول كان

يعني العلوم لا سيما

سيبويه والله كتاب لا نظير له في فنه ولا غنى لأحد في أنواع العلوم عنه لا سيما في الإسلام
فإنه فيها أساس وأي أساس إن الذين رضوا بأن يجهلوا لا بد دون ما العلوم وما أساس العلوم فيهم لان
الذين رضوا بأن يجهلوا عن ما قبله لكون ما قبله خيرًا من كتاب سيبويه وأنه حسبوا أن نحن ثم
وكون ما عقبته به خيرًا من الجهال وسوء ما أثر لهم جهلهم ودول عنه اسمه أن الذين كفروا سواء
عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون من هذا الفصل قطع أن الذين كفروا عن ما قبله لأن ما قبله خبر
عن القرآن وأن من شأنه كذا وكذا وكون أن الذين كفروا خبرًا عن الكفار ومن تصميمهم في كفرهم والفصل
لازم لذلك لانقطاع عن الواو وها هنا معناه الجمع فالعطف بالواو وفي مثله يبرز في معرض التوخي للجمع
من الضب والنون ولكن لك متى قلت قائلا زيد منطلق ودرجات الجمل ثلاثون وكم الخليفة في
غاية الطول وما الجوهر إلى الاستفراغ وأهل الروم نصارى وفي عين الذباب جحوظ وكان
جالينوس ماهرًا في الطب وختم الرابع الرواح سنة وأن الورد لشبيه بالآدمي يقطع أصح من نقره
العقلاء وتجل عليه بكمال السخافة أو عد مسخرة من المساخر واستظرف لسقه هذا إلى
غاية يودع أسود دفاتر المضاحك ويستغني بنوادر الهذيان حلاوة إذا ترك العطف
وزين ما تحمل في الحصى والجوز من عرطل أسلاف وتبنا فالخطب إذ يهون هونًا ما ومن كان عابوا
أبا تمام في قوله لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم حيث تعاطى الجمع
بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين من أصله التوسط ما يتلو من قوله تعالى يعلم ما
يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وقوله تعالى إن الأبرار لفي نعيم وإن
الفجار لفي جحيم وعبد الله واعلم أن العطف من حسنه أن تكون الجملتان متناسبتين لكونهما
اسمين أو فعلين وما شاكل ذلك فإذا كان المراد من الأخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من
غير التعرض لقيد زائد كالتجدد والثبوت وغير ذلك لزم أن تراعي ذلك تقول قام زيد وقعد
عمرو أو زيد قائم وعمرو قاعد وكذا زيد قام وعمرو قعد وأن لا تقول قام زيد وعمرو قاعد وكذا قام
زيد وعمرو قعد وزيد لقيته وعمرو مررت به وزيد الرب أباه وعمرو ضربت غلامه كما سبق
في علم النحو أما إذا أريد التجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى كما إذا كان زيد وعمرو
قاعدين قام زيد دون عمرو وجب أن تقول قام زيد وعمرو قاعد بعد وعليه قوله
تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون لأن المعنى سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمر
عليكم صمتكم عن دعائهم لأنهم كانوا إذا أحزنهم أمر دعوا الله دون أصنامهم كقوله تعالى وإذا
مس الناس ضر فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين وكذا قوله تعالى
أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين المعنى أحدثت وأحدثت عندنا تعاطي الحق فيما
نسمعه منك أم اللعب أي أحوال الصبى تقر على استمرارها عليك استبعادًا منهم
أن يكون عبادة الأصنام من الضلال وما أعظم كيد الشيطان للمقلدين حيث استدرجهم
إلى أن قلدوا الآباء في عبادة تماثيل وتعفير جباههم لها اعتقادًا منهم في ذلك أنهم على شيء
اللهم إنا نعوذ بك من كيد الشياطين وإذ قد لخصنا الكلام في الفصل والوصل

من الكتاب

يعني المكثور معلومًا

النوى

لكونهما

[illegible]

الى هذا الخبر فالحق ان تحويه الكلام في الحال التي تكون جملة لجيئها تارة مع الواو واخرى
لا معها فنقول وبالله التوفيق الكلام في ذلك يستدعي تمهيد قاعدة وهي ان الحال
نوعان حال بالاطلاق وحال تسمى مؤكدة ولكل واحد من النوعين اصل في الكلام ولهما
معا نحو في الاستعمال واحد فاصل النوع الثاني هو ان تكون مقاربة نحو هو الحق بينا وزيد
ابوك شفيقا وذاك حاتم سخيا جوادا او هذا خالد بطلا شجاعا وفي التنزيل الآية او لمن ولاه
قرابة واصل النوع الاول هو ان يكون وصفا غير ثابت من الصفات الجارية
كاسم الفاعل واسم المفعول نحو جاء زيد راكبا وسلم علي قاعدا ومررت باللص مكتوفا
وقتلته مقيدا ولهذا ان نمثل جاء زيد طويلا او قصيرا او اسود او اسمر اللهم الا ان يتاول
فاستبع انه ان يجري على هذا جميع ما ذكرت ونفهمهما في الاستعمال ان يا نيا عارهم عن
حرف العطف فتقول هو الحق بينا دون وهو بين وجاء زيد راكبا دون وهو راكبا وما اشبه ذلك
راكبا وهو الموضوع عن ان يدخلها الواو نظرا الى اعرابها الذي ليس بتبع لما قبله الواو وان
كان يسمها واو الحال اصلها العطف ونظرا الى ان حكم الحال ان لا يطرح حكم الخبر مع الخبر
عنه الا ترى انك اذا قلت هو الحق بينا في الحق بين وجاء في قولك جاء زيد راكبا في زيد
راكب ومررت في قولك مررت حرا او محررا عنه ليس هو مع الخبر بالخبر اللص مكتوفا في
اللص مكتوف وكذا الباب فيحمل الحال وذا الحال حرا ومحررا عنه والخبر ليس مع الخبر
الواو عليه على ما سبق لهم في هذا الباب والحصول فيه هو ان الاعراب لا يسطر الحكم لولك
صرت بزيد اللص مكتوفا لا تعدان يكون هناك تعلق معنوي يتنظم معا بينها فاذا وجدت
الاعراب في موضع مريد او ان يستابذون الواو وكان ذلك دليلا على ان تعلق هناك معنوي
فذلك المطلوب يكون مغنيا عن تكلف معلول اخر واذا عرفت هذا ظهر لنا ان الاصل في الجملة
اذا وقعت موقع الحال ان لا يدخلها الواو لكن النظر الى الاصل من حيث كونها جملة مفيدة مستقلة
بفائدة غير متحيزة بالاولى اتحاد هذا الاذا الحال مؤكدة مثلا في قولك هو الحق لا شبهة فيه
وفي قولك عنه من وابل المدلك الا لا ريب فيه وغير منقطعة عن الجهات جامعة
سيما فاسرى في نحو جاء زيد يقاد الجنائب بين يديه ولقيت عمرا او سيفه على كتفه يبسط
الغرض في ان يدخلها واو الجمع بينها وبين الاولى مثله في نحو قام زيد وقعد عمرو
واذا مهد هذا فنقول الضابط فيما نحن بصدده هو ان الجملة متى كانت واردة على اصل الحال
وذلك ان يكون فعلية لا اسمية لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت وعلى نحوها الضا
ان يكون مثبتة فالوجه ترك الواو جريا على موجب الحال نحو جاء زيد يسرع او يتكلم
او بعدو وشبه ولذلك لا تكاد تسمع نحو جاء ويسرع ومتى لم تكن واردة على اصل الحال
وذلك ان يكون اسمية في الحال غير المؤكدة فالوجه الواو نحو جاء زيد وعمر وامامه وراءه
زيدا وهو قاعد ما قاعلا وهذا الاصل معدود الحق بالنوادر وهي كلمة فوه الى

بسط خبر لكن

ان اضع رجلي

في ورجع عوده على بدئه وترك الاصلاح نصف النهار الماء عامره عامة وما انشره
السح ابو علي في الاغفال ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق
ومن كان واردة على اصل الحال الخالي على نحو ما فالوجه جواز الامرين معا نحو والاصل
امشي فما ادري ان اضع رجلي وقوله فصوا الاثرين الرواح وغالهم من الدهر اسباب جرين
وقوله فلو ان قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا احجب وقوله
السته الورق السمر انا والقوارر لا ادعى لاب وقوله
اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد الا ان ترك الواو ارجح والفعل
الماضي منفيا ومثبتا الواردة لا على نحو الحال الا محالة اما منفيا فلحرف النفي واما مثبتا فلحرف
قد ظاهرا او مقدرا ليقربه من زمانك حتى يصلح للحال مستطرفي سلك المضارع المنفي لان يقول القد
احتهد ما كان يعطيني احد وان يقول احدث وما كان يعطيني احد وكذا اثاني قد جهده السير بدون
الواو وقد جهده السير بالواو الا ان ترك الواو في النوعين في الاسمية ارجح واما الظرف فحكمه
ان يكون جملة فعلية وان لا يكون حسب التقدير وترد ذلك من ان يكون واردا على اصل الحال
وعن هذا ردها الامران فيه لما كان رايته على كتفه سيف بدون الواو تارة وراسه وعلى كتفه
سيف بالواو اخرى هذا ثم من عرف الشيء يعلم الحال اذا اريد انقاعها عن النكرة تثبيه جواز
انقاعها من النكرة مع الواو في مثل جاء رجل وعلى كتفه سيف والمزيد جواز في قوله
اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على ما قدمت وثلثة لوجوب الواو في نحو
جاءني رجل وعلى كتفه سيف عند اراده الحال ولوجوب تركه فيه عند اراده الوصف لامتناع عطف
الصفة على موصوفها البتة فتامل واما الشرط فلما قام مع جزءه مقام الفعل المنفي كان ترك
اما ان ولكن معه غيره واما لم معه غيره فان اذا جرى في لغة الرشاطي الغالب حكما
الا ان ترك الواو ارجح ووقوعه في الكلام اكثر واما الجملة المعترضة لطي الجمل الاعتبار اولا
طيها الجنايا فمن احاط علما بما قدمنا استغنى بذلك عن بسط الكلام فيها فلنقتصر على بيان
معنى الايجاز والاطناب وعلى ايراد عبرة امثلة في الكائنين اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام
الاوساط على مجرى متعارفهم في التادية للمعاني فيما بينهم ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه
ولنسمه متعارف الاوساط وانه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم فالايجاز هو اداء
المقصود من الكلام باقل من عبارات متعارف الاوساط والاطناب هو اداؤه باكثر من عباراتهم
سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل هذا وقد نبهت عليك فيما سبق طرق
الاختصار والتطويل فليس فيهما لنعرف الوجازة متفاوتة من وجيز واوجز من اشد الايجاد
ويحمد الاطناب كذلك وعرفت من ذلك معنى قول القائل في وصف البلغاء
يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء وذكرت لك ان الاختصار
للاختصار والتطويل مقامات قد ارشدت الى مناسباتها فما صادف من ذلك موقعه

حذو الاذن وسمي المجاز اذ ذاك تجنيسا وتقصيرا والاطناب اكثارا وتطويلا والعلم في
المجاز قوله على كلمته في القصاص حيوة واصابه المجنس تفضيله على ما كان عندهم اوجز
كلام في هذا المعنى وذلك قولهم القتل انفى للقتل ومن المجاز قوله تعالى هدى للمتقين
ذهابا الى المعنى هدى للضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال لان الهدى اي
الهداية انما تكون للضال لا للمهتدي ووجه حسنه قصد المجاز المستفيض نوعه
وهو وصف الشيء بما يؤول اليه والتوصل به الى تصدير اولى الزهراوين بذكر اولياء الله وقوله
فغشيهم من اليم ما غشيهم اظهر من ان يحكى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه وكذا
قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم اي
فامتثلتم فتاب عليكم وفي قوله فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت تقديره فضرب فانفجرت
وتامل قوله فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى اليس تقديره فضربوه فحيي فقلنا
كذلك يحيي الله الموتى وقد صاحب الكشاف رحمه الله اصل قوله ولقد اتينا داود وسليمن
علما وقالا الحمد لله نظرا الى الواو في وقالا ولقد اتينا داود وسليمن علما فعملا به وعلماه
وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله ويحتمل عندي انه اخبر تعالى عما صنع بهما
واخبر عما قالا كانه قال نحن فعلنا ايتاء العلم وهما فعلا الحمد تفويضا استفادة ترتب
الحمد على ايتاء العلم الى فهم السامع مثله في قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك وانه
فن من البلاغة لطيف المسلك ومن امثلة الاختصار قوله تعالى [illegible]
[illegible] وكلوا وقوله تعالى فلم
تقتلوهم ولكن الله قتلهم [illegible] افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم فعدلوا عن الافتخار لان الله
الفاء في فلم وكذا قوله تعالى فانما هي زجرة واحدة وكذا قوله فالله هو الولي تقديره ان ارادوا
وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وكذا قوله يا عبادي الذين امنوا ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون اصله فان لم يتات ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاياي في غيرها اعبدوا
فاعبدون اي فاخلصوها في غيرها فحذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول مع اراده
الاختصاص بالتقديم وقوله كلا فاذهبا باياتنا اي ارتدع عن خوف قتلهم واذهبا
اي فاذهب انت واخوك بدلالة كلا على المطوي وقوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم
ليعلموا ايهم يكفل مريم لدلالة ايهم على ذلك بوساطة علم النحو وقوله تعالى ليحق الحق
ويبطل الباطل فعل ما فعل وكذا قوله تعالى ولنجعله اية للناس اصل الكلام ولنجعله
اية فعلنا ما فعلنا وكذا قوله تعالى ليدخل الله في رحمته اي لاجل الادخال في الرحمة
كان الكف ومنع التعرض وقوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال
فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا اذ المراد التمثيل
للامانة والقبول واحد التقديرين الثاني وهو حمل [illegible] اصل الكلام وحملها الانسان

بن حاتم به منبها عليه بقوله تعالى انه كان ظلوما جهولا الذي هو توبيخ الانسان على ما
هو عليه من الظلم والجهل في الغالب وقوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا تتمته
ذهب نفسك عليهم حسرات فحذف لدلالة ولا تذهب نفسك عليهم حسرات او بقيته كمن هداه الله
فحذف لدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقول العرب جاء بعد اللتيا والتي بحذف
صلة الموصول ايذانا للاختصار تنبيها على ان المشار اليهما باللتيا والتي وهي المحنة والشدائد
بلغت من شدتها وفظاعة شانها مبلغا يبهت الواصف معه حتى لا يحير ببنت شفة
ومن الاختصار قوله عز وجل قل اتنبئون الله بما لا يعلم اي بما لا ثبوت له ولا علم الله تعالى متعلق
به نفيا للملزوم وهو الثبوت بنفي لازمه وهو وجوب كونه معلوما للعالم الذات لو كان
له ثبوت باي اعتبار كان وقوله تعالى ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل
توبتهم اصله لن يتوبوا فلن يكون قبول توبتهم فاوثر الاختصار ذهابا الى انتفا الملزوم وهو قبول
التوبة الواجب في حكمته تعالى وتقدس وقوله تعالى بما اشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا
اي حجة على ما لا ثبوت لها اصلا ولا انزل الله باشراكها حجة اي بلا وانزال الحجة هاهنا مسبوق
اسلوب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره وقوله ولا ترى الضب بها ينجحر اي لا ضب
ولا انجحار نفيا للاصل والفرع ومنه وان جاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم اذ المراد
لا ذاك ولا علمك به اي كلاهما عدميات وكذا ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع
اي لا شفاعة ولا طاعة ومن الاختصار قوله تعالى واخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا
صالحا واخر سيئا اصل الكلام خلطوا عملا صالحا بسيئ واخر سيئا بصالح لان الخلط يستدعي
مخلوطا ومخلوطا به اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا
المعصية بالتوبة وقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف اصله قل
لهم قولي لك ان ينتهوا يغفر لهم وكذا قوله قل للذين كفروا ستغلبون فيه من ايراد
الغيبة ومن امثلة الاطناب قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار
والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السما من ماء فاحيا به الارض بعد موتها
وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السما والارض لايات لقوم يعقلون
ترك ايجازه وهو ان في ترجيح وقوع اي ممكن كان على لا وقوعه لايات للعقلاء لكونه
كلاما لا مع الانس فحسب بل مع الثقلين ولا مع قرن دون قرن بل مع القرون كلهم قرنا
قرنا الى انقراض الدنيا وان فيهم لمن تعرف ويقدر من تلقى القصور في باب النظر والعلم
بالصانع من طوائف الغواة فقل لي اي مقام للكلام ادعى لترك ايجازه الى الاطناب من هذا
وقوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط
وما اوتي موسى وعيسى وما اوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين احد منهم اوثر الاطناب فيه
على ايجازه وهو امنا بالله وجميع كتبه لما كان يستتبع من اهل الكتاب وفيهم من لا يؤمن

بالتوراة وبالقرآن وهم النصارى القائلون ليست اليهود على شيء ومنهم من لا يؤمن
بالانجيل وبالقرآن وهم اليهود وكل منهم مدع للايمان بجميع ما انزل الله تقريعا لاهل الكتاب
وليبتهج المؤمنون بما نالوا من كرامة الاهتداء ووقع الاخبار عن طباق المقام من اطلاقه وقوله
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون
لم يؤثر ايجازه وهو واتقوا يوما لا ملجأ عن العقاب فيه لكل من جاء مذنبا اذ كان كلاما مع
الامة لتقبض صورة ذلك اليوم في ضمائرهم وفي الامة الجاهل والعالم والمعترف والجاحد
والمسترشد والمعاند والفهم والبليد فلا يختص المطلوب منهم بعضهم دون احد دون احد وان
يكون بحيث ساغت قوة سامع دون سامع او تخلص الى ضمير بعض دون بعض وقوله
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به لو اريد اختصاره لما انحط
في الذكر يؤمنون به اذ ليس احد ممن يشك في حملة العرش ثم تاب في ايمانهم ووجه حسن
ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لو اوثر
اختصاره فقوله والله يعلم انك لرسوله فضل في البين من حيث ان مساق الاية لتكذيب المنافقين في
دعوى الاخلاص في الشهادة لنبوءتك ولكن ابهام رد التكذيب الى نفس الشهادة لو لم يكن هذا الفضل
أبى الاختصار وما يحكيه عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب
اخرى جوابا عن قوله وما تلك بيمينك وكذا ما يحكيه نعبد اصناما فنظل لها عاكفين في الجواب عن
قوله ما تعبدون من باب الاطناب اذ لو اريد الاختصار لكفى عصاي واصناما ووجه
حسن الاطناب فيهما ومما يعد من الاطناب وهو في موقعه قول الكليم موسى عليه السلام في الكرة
الثانية الى الاولى زيادة له لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما قدره ودهاه من اشكال يستطيع
معه صبرا وهذا قول موسى رب اشرح لي صدري زيادة لي لاكتساء الكلام معها من تأكيد
الطلب لانشراح الصدر ما لا يكون بدونه الا تراك اذا قلت اشرح لي افاد ان ثمة ما يطلب
شرحه وبقي مجملا فاذا قلت صدري عدت مفصلا وانكشف الطلب ومقام الارسال الذي
هو مقام افتقار الى انشراح الصدر لما يؤذن به الرسالة من تلقي المكاره وضروب الشدائد
وقوله تعالى الم نشرح لك صدرك وارد على هذا النوع من بدائع السور وقول البلغاء في الجواب
مثل لا واصلحك الله بزيادة الواو خلافا لما عليه الاوساط من الاطناب في موقع ذلك توخي
من المدح ان يحذف باب نعم وبئس موضوعا على الاطناب اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم
زيد وبئس عمرو وان تجعل الحكمة في ذلك توخي تقرير المدح او الذم لاقتضائهما مزيد التقرير
لكونهما للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة ومذمومة المستبعد
تحققهما وهذا ان يشيع كون المحمود محمودا في خصال الحمد وكون المذموم مذموما في خلافها
وتجعل وجه التوهم الجمع بين طرفي الاجمال والتفصيل الا تراك اذا قلت نعم الرجل زيدا

بالاسم الجنس دون العهد كيف توجه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال لتوجهه الى افراد ذلك
الجنس واذا قلت نعم رجلا فاضمر من غير ذكر له شائعا وفسرته باسم جنسه ثم اردفته بزيد
كيف توجهه اليه ثانيا على سبيل التفصيل واذ هذا الباب باب متضمن للطائف فيه من الاطناب
الواقع موقعه ما ترى وفيه تقدير السؤال وبناء المخصوص عليه بتقدير بعد نعم الرجل او نعم
رجلا من هو ويبنى عليه زيد اى هو زيد وقد عرفت مما سبق لطف هذا النوع وفيه اختصار
من جهة وهو ترك المبتدا والجواب ولا يخفى حسن موقعه ولو لم يكن فيه شي سوى ابرازه الكلام
في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من اخر وايهامه الجمع بين المتنافيين
مثله في جمعه بين الاجمال والتفصيل فيسمى السحر الحلال في الذي تقرع سمعك على امثال ذلك
لكفى وقد اطلعناك على كيفية التعرض لجهات الحسن فتبين هنا تركيب الباب مشحونا بجهات
وكيف المرجوع اليه في اختيار المختار من اقوال النحويين في الباب لقول من يرى المخصوص مبتدا
والفعل مع الذي يليه خبرا مقدما وقول من يرى المخصوص خبر المبتدا محذوف على ما رايت وقول
من لا يرى اللام في الفاعل الا للجنس وقول من لا يابى كونها لتعريف العهد واعلم ان باب التمييز كله
سواء كان عن مفرد او جملة باب نزل عن اصله لتوخي الاجمال والتفصيل الا تراك تحل الامثلة
الواردة من نحو عندي منوان سمنا وعشرون درهما وملء الاناء عسلا وطاب زيد نفسا وطاب
عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء منادية على ان الاصل عندي سمن منوان ودراهم عشرون وعسل
ملء الاناء وطابت نفس زيد وطرق الفرح عمرا وملأ الماء الاناء ولمصادفة الاجمال والتفصيل الموقع
فيما تحليه جل وعلا عن زكريا عليه السلم من قوله واشتعل الراس شيبا في مقام المبالغة وحين التلقي
لتوابع اغراض الشباب ترى ما ترى من مزيد الحسن وفي هذه الجملة وفيما قبلها من رب اني وهن
العظم مني لطائف وابطليها في الابواب فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز لا تحتوي على لطائف
ولامر ما تلى على من كانوا النهاية في فصاحة البيان وبلاغة اهل الوبر منهم والمدر واي
لسمع ورب مما سر له على عربيا فاتوا بسورة من مثله فما احاروا ببنت شفة ولا اصدروا اهالك
عن موصوف ولا صفة على انهم كانوا الحراص على التسابق في ذكر المفاخر والمتهالكين
على ركوب الشطط في امتهان المفاخر تابى لهم العصبية ان لا يردوا غضب مفاخرهم كيفما كان واي
لا يغبر صيت مطرابه جهاما والكلام في تلك اللطائف مفتقر الى اصل معنى الكلام
ومرتبته الاولى ثم التطرق الى التفاوت بين ذلك وبين ما عليه نظم القران في كم
درجة يتصل احد الطرفين بالاخر فنقول لا شبهة ان اصل معنى الكلام
ومرتبته الاولى يا ربي قد شخت فان الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن
وشيب الراس المتعرض لهما ثم تركت هذه المرتبة لتوخي مزيد التقرير الى
تفصيلها في ضعف بدني وشاب راسي ثم تركت هذه المرتبة الثانية لاشتمالها
على التصريح الى ثالثة ابلغ وهي الكناية في وهنت عظام بدني لما ستعرف ان الكناية

ابلغ من التصريح بالمقصود من شهر العجم ابلغ في التعبير بنيت الحامة على المسرا لحمل انه
وهب عطاء بدلي بالمقصود حاشية ابلغ اذ دلت ات على المسرا يحصل الى وهب
عطاء بدلي لطلب الواهب هي عطاء بديه وصرف من شأنه وهي
سلوك طريق الاجمال والتفصيل يحصل اني وهب العطاء من كرف الذي سبق
لوبر معنى الاجمال والتفصيل في رب اشرح لي صدري بنية عليه كما هنا بالطلب من
اختصاص العطاء به وصرف من شأنه وهي تركيب توسيط البدل يحصل الى
وهب العطاء فيني بالطلب شمول لكل من العطاء فردا فردا واصرف من شأنه وهي
تركيب جمع العطاء الى الافراد لصحة حصول كل من المجموع بالعموم دون كل فرد فرد
يحصل ما ترى وهو الذي في الانه اي وهب العطاء وكذا تركيب الحكمة في سياق راسي
الى ابلغ وهي الاستعارة فبيانه لان الاستعارة ابلغ من الحقيقة يحصل اشتعل شيب
راسي لم يرتب الى ابلغ وهي اشتعل راسي شيبا وكونها ابلغ من جهات احداها اسناد
الاشتعال الى الراس لافادة شمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي
واشتعل راسي شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق نيّر وثانيها
الاجمال والتفصيل في طريق التمييز وبالثالثها تنكير شيبا لافادة المبالغة لم يترك اشتعل
راسي شيبا الوجيز مزيد التقرير الى اشتعل الراس مني شيبا على نحو وهب العطاء مني لم يترك لفظ
مني لكونه عطفا واشتعل الراس عطفا وهب العطاء مني لم يزد مزيد التقرير وهي ابهام حواله
تأديه مفهومه على العقل دون اللفظ واعلم ان الذي فتق اكمام هذه الجهات عن ازاهر
القبول في القلوب هو ان مقدمة ها بين الجملتين وهي رب اختصرت لك الاختصار بان حذفت
كلمة النداء وهي يا وحذفت كلمة المضاف اليه وهي يا المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات
على كلمة واحدة تحسنه وهي المنادى والمقدمة للكلام كما لا يخفى على من له قدم
صدق في نهج البلاغة نازلة منزلة الاساس للبناء وكما ان البناء الحاذق يرى الاساس
بقدر ما يقدر من البناء عليه كذلك البليغ يصنع مبتدأ كلامه فمتى رأيته اختصر
المبتدأ فقد آذنك بالاختصار ما يورد بعد الاختصار لكونه من الامور المشبهة ترجع
في بارد عواه الى ما شبوها له والى كون المقام خليقا بالبسط كما ذكرا وهي والتحي
بصدده من الفصل الثاني اذ هو كلام في معنى انقراض الشباب والمام المشيب وهل
معنى احق بان يتلقى المالك فيه افاويق المجهود ويستغرق في الانباء عنه
جهد مجهود من انواع ابابا ما اصدق من يقول فيها

وقد تعوضت عن كل بمشبهه فما وجدت لايام الصبي عوضا ومن
الالمام المشيب المر الطلوع الآفل المغيب تعيب الغانيات على شيبي ومن لي ان امتع بالمعيب

اللهم زدنا اطلاعا على لطائف قرآنك الكريم وغوصا على لآلئ فرائده العظيم وهنا تم
لا سعيا مرضاتك في طلوع المنتسب لمن واختم بالخير ومغيبه الا مرواته لا يكون الا ما نشاء
الامر كله ولنكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع ولنعد الى الفصل الموعود وهو في معنى القصر
فصل اعلم ان القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر فيقصر المبتدأ تارة على الخبر واخرى الخبر على المبتدأ
اخرى يجري بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذي الحال وبين
كل طرفين واسناد انفيته في موضع ملائم الحكم والباقي ويكفيك مجرد التنبيه هنا كما في طلعك
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم
لمن يعتقده شاعرا ومنجما او قولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من
غير ترجيح ويسمى هذا قصر افراد بمعنى انه يزيل شركة الثاني او بوصف مكان آخر كقولك لمن
يعتقد زيدا منجما لا شاعرا ما زيد الا شاعر او زيد شاعر لا منجم ويسمى هذا قصر قلب بمعنى ان
المتكلم يقلب فيه حكم السامع او الى تخصيص الوصف بموصوف قصر افراد كقولك ما زيد شاعر
الا زيد لمن يعتقد زيدا شاعرا الذي يدعي شاعرا آخر وقولك ما قائم الا زيد لمن يعتقد قائما
الترويج من الجهات معينة او قصر قلب كقولك ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان شاعرا في
قبيلة معينة او طرف معين لكنه يقول ما زيد هناك بشاعر والقصر طرق اربعة احدها
طريق العطف كما تقول في قصر الموصوف على الصفة افرادا او قلبا بحسب مقام السامع زيد
شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما عمرو شاعر
بل زيد او زيد شاعر لا عمرو او لا غير سعد بن لا غير زيد الا انك بترك الاضافة لدلالة الحال وتبني
غير على الضم على حسب الغايات او ليس غير او ليس الا سعد بن ليس شاعر غير المذكور او الا المذكور
فتجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقده مع عدا زيدا والوجه في قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الوصف ويمتنع
في الثاني وان الوصف في الثاني يمتنع ان يكون لغير الموصوف ولا يمتنع في الاول وثانيها النفي
والاستثناء كما تقول في قصر الموصوف على الصفة افرادا او قلبا ليس زيد الا شاعرا او ما زيد الا
شاعر وما زيد الا قائم او ما زيد الا يقوم ومن الوارد في التنزيل على قصر الافراد قوله تعالى وما
محمد الا رسول معناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى التبري عن الهلاك نزل
المخاطبون لاستعظامهم ان لا يبقى لهم منزلة المستبعدين لهلاكه وهو من اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر وقوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون فمعناه حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى ان يتصف بعلى وقوله وما انا بطارد المؤمنين
وقوله تعالى وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا
بين الصدق وبين الكذب كما هو ظاهر حال المدعي اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون
على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق كما تدعونه ومما يعلم من القصر قوله في شان رسالتكم

ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن
اعبدوا الله لأنه قاله في مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك لأني
أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني فهل إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دوني ألا ترى إلى
ما قبله وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله وفي قصر
الصفة على الموصوف إفرادا ما شاعر إلا زيد وما جاء إلا زيد لمن يدعي الشعر لزيد وعمرو أو المجيء
لهما وقلبا ما شاعر إلا زيد وما جاء إلا زيد لمن يدعي أن زيدا ليس بشاعر وأن زيدا ليس بجاء
وتحقيق وجه القصر في الأول هو أنك بعد علمك أن النفس بالذات تتبع نفسها وإنما تنفي صفاتها
وتحقيق لا ينطلق من علوم آخر منتفي قلت ما زيد توجه النفي إلى الوصف وحيث لا نزاع
في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك وإنما النزاع في كونه شاعرا أو منجما
تناولهما النفي فإذا قلت إلا شاعرا جاء القصر وتحقيق وجه القصر في الثاني هو أنك متى أدخلت النفي على
الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر أو ما من شاعر أو لا شاعر توجه الحكم
الفعل إلى ثبوته للمدعي له أي عاما كقولك في الدنيا شاعر أو في قبيلة كذا شاعر وإن خاصا
كقولك زيد وعمرو شاعران فإذا قلت النفي ثبوته لزيد فقلت إلا زيد أفاد القصر وثالثها
استعمال إنما كقولك في قصر الموصوف على الصفة قصرا إفرادا إنما زيد جاء إنما زيد يجيء لمن يردده
بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لأحدهما أو قصر قلب لمن يقول زيد ذاهب لا جاء وفي
تخصيص الصفة بالموصوف إفرادا إنما يجيء زيد لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو أو يراه منهما
وقلبا لمن يقول لا يجيء زيد وتفصيله الزكاة والسبب في إفادة إنما معنى القصر هو
تضمنه معنى ما وإلا ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى إنما حرم عليكم الميتة والدم
بالنصب يقولون معناه ما حرم عليكم إلا الميتة والدم والمطابق لها في قراءة الرفع يكون موصولة
صلته حرم عليكم واقعا اسما ويكون المعنى أن المحرم عليكم الميتة والدم وهو مطابق في قولنا
المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يقتضي انحصار الانطلاق على زيد وترى أئمة النحو يقولون
إنما تأتي إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند إلى علي بن عيسى
الربعي رحمه الله وأنه كان من أكابر أئمة النحو ببغداد وهو أن كلمة إن لما كانت لتأكيد إثبات
المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا
وقوف له بعلم النحو ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر لأن قصر الصفة على الموصوف
وبالعكس ليس إلا تأكيد الحكم على تأكيد ألا تراك متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع
بين زيد وعمرو زيد جاء لا عمرو كيف يكون قولك زيد جاء إثباتا للمجيء لزيد صريحا وقولك لا عمرو
إثباتا ثانيا للمجيء لزيد ضمنا ومما ينبه على أنه متضمن معنى ما وإلا صحة انفصال الضمير
معه كقولك إنما يضرب أنا مثله فيما يضرب إلا أنا قال الفرزدق
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي وكما قال غيره

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطّر الفارس الا انا ورابعها التقديم كما هو في قصر
الموصوف على الصفة تميمي انا قصرا افرادا لمن يردد بين قيسي وتميمي او قصر قلب لمن يعتقد
عن تميم وتلحقه قيس وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام وفي قصر الصفة
على الموصوف افرادا انا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد انك ورئيسك كفيتما مهمه
وقلبا انا كفيت مهمك بمعنى لا غيري لمن يعتقد كافي مهمه غيرك وكرّ زيدا ضربت اوما
زيدا ضربت بالاعتبارين على ما انقص ذلك في فصل التقديم وهذه الطرق تتفق من وجه وهو ان
المخاطب معها يلزم ان يكون حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطأ وانت تثبت بها صوابه وتنفي
خطأه في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو
صوابه وتنفي تعيين حكمه وهو خطاؤه وتحقق في قصر الافراد حكمه في البعض وهو صوابه وتنفيه
عن البعض وهو خطاؤه وتختلف من وجوه فالطرق الاول الثلاث دلالتها على التخصيص بواسطة
الوضع وجزم العقل ودلالة التقديم عليه بواسطة الفحوى وحكم الذوق والطريق الاول على
الاصل فيه التعرض للمثبت وللمنفي بالنص كما في قولك زيد شاعر لا منجم في قصر الموصوف
الصفة وزيد شاعر لا عمرو في قصر الصفة على الموصوف لا يترك النص الا حيث يورث
تطويلا ويكون المقام لاختصار كما اذا قال المخاطب زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو
والعروض وعلم القافية وعلم المعاني وعلم البيان فتقول زيد يعلم الاشتقاق لا غير او ليس
غير او ليس الا او كما اذا قال زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان فتقول زيد يعلم
النحو لا غير والطرق الثلاثة الاخر الاصل فيها النص على المثبت دون المنفي كما مر في قولك ما انا الا
تميمي وانما انا تميمي وتميمي انا في قصر الموصوف على الصفة وفي قصر الصفة على الموصوف ما جاء الا زيد
وانما يجيء زيد وهو يجيء والطريق الاول لا يجامع الثاني فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد ولا ما يقوم
الا زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو ان العاطفة من شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من
كلمات النفي نحو جاء زيد لا عمرو ونحو زيد قائم لا قاعد او متحرك لا ساكن او موجود لا معدوم
ويصح لحصول شرطها هذا في منفيها اذا قلت انما يقوم زيد لا عمرو او انما زيد قائم لا قاعد
والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء يكشف لك الغطاء وتجامع الطريقين الاخيرين
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وتميمي انا لا قيسي وانما يجيء زيد لا عمرو وهو يجيء لا عمرو ووجه
صحة مجامعته لا العاطفة لهما مع امتناع مجامعتها ما والا غير وجه صحة ان يقال
امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع امتناع ان يقال ما جاء زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في
انما وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنيا لا صريحا كالذي اذا جامعت لا العاطفة انما جامعها
بشرط وهو ان لا يكون الوصف بعد انما مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور كقوله
عز اسمه انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم انه لا يكون استجابة الا ممن يسمع

فيعقل في قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها ولا يخفى على احد ممن به مسكة
ان الانذار انما يكون انذارا ويكون له ماثر اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث والقيامة واهوالها
ويخشى عقابها وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت فمركوز في العقول ان من لم يخش الفوت
لم يعجل وادى ذلك الى احتمال لم يصح فيه استعمال في العاطفة ولا تقل انما يعجل من يخشى
الفوت الا من يامنه وطريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه انه مخطئ وتراه
يصر كما اذا رفع لك شبح من بعيد لم تقل ما ذاك الا زيد لصاحبك الا وهو يتوهمه غير زيد
ويصر على انكار ان يكون اياه وما قال الكفار للرسل ان انتم الا بشر مثلنا الا والرسل
عندهم في معرض المنفي عن البشرية والمنسلخ عن حكمها بناء على جهلهم ان الرسول يمتنع
ان يكون بشرا او ما تسمعهم في موضع اخر كيف تجد ما حكي عنهم هنالك يرشح بما يتلوه فيه
مما حكي من تعجبهم في هذا وهو ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا
تكذبون وما اعجب شان المشركين ما رضوا للنبي ان يكون بشرا ورضوا لله ان يكون
حجرا واما قول الرسل لهم ان نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم
ليعثر حيث يراد تبكيته كما تقول لمن قال لك فيما ادعيت انك من شانك كيت وكيت
فانت تقول نعم ان من شاني كيت وكيت والحق في يدي هنالك ولكن لا يقدح في دعواي
ما ذكرت وعلى هذا فما من موضع ياتي فيه النفي والاستثناء الا والمخاطب عند المتكلم مرتكب
للخطا مصر اصرارا اما حقيقة اذا خرج الكلام على مقتضى الظاهر واما تقديرا اذا
اخرج لا على مقتضى الظاهر كقوله تعالى وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا
نذير لما كان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على هداية الخلق وكان متمناه شيئا
سوى ان يرجعوا عن الكفر فيملكوا زمام السعادة عاجله واجله ومتى راهم لم يؤمنوا
تداخله من الوجد والكآبة ما كاد يبخع له حتى قيل له فلعلك باخع نفسك على
آثارهم ان لم يؤمنوا ويكاد يتساقط حسرات على توليهم واعراضهم عن الحق وما كان
شفقته عليهم تدعه تلقي حبلهم على غاربهم ليهيموا في اودية الضلال كان كانت
تدعوه ان يرجع الى تولي الايمان لهم عودة على بدئه عسى ان يسمعوا ويعوا وان ابوا
في ذلك كل صعب وذلول ابرز لذلك في معرض من ظن انه يملك غير الانذار في
قلوبهم مع اصرارهم على الكفر فقال له لست هنالك ان انت الا نذير وقوله عز
وعلا قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت
من الخير وما مسني السوء ان انا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون فمصبوب في هذا
القالب وطريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان
لا يصر على خطائه لا تقول انما زيد جاء وانما جاء زيد الا والسامع متلق كلامك

العصر ايان
الا من من غير
تثبت

بالقول كذا لا يقول انما الله اله واحد الا وجب على السامع ان يتلقاه بالقبول
والاصلاح انما ان يستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه اما لانه في نفسه امر جلي
او لانك تدعيه جليا فمن الاول قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها وقوله انما يستجيب
الذين يسمعون وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت وقولك للرجل الذي ترققه على اخيه
وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحفي انما هو اخوك وللصاحب
انما الله اله واحد ومن الثاني قول الشاعر انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء
ادعى ان كون مصعب كما ذكر جلي وانه عادة للشعراء ان يدعوا الجلاء في كل ما يمدحون به ممدوحهم
الا يرى الى قوله وتعذلني افناء سعد عليهم وما قلت الا بالتي علمت سعد والى قوله
لا ادعي لابي العلاء فضله حتى يسلمها اليه عداه والى قوله
يا من لديه ان كل امرئ له نظر وانجاز العضا بالكهالة وما على من الهود في قوله
عز وعلا واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون ادعوا ان ذلك عادتهم
في الكشف ان كونهم مصلحين امر ظاهر مكشوف لا يشترى به ولذلك اكد الامر في رد ذلك عليهم
حيث قال الا انهم هم المفسدون فجعل الكلمة اسمية وتعريف الخبر بالالام وتوسط
الفصل وتوكيد بان وصدره بحرف التنبيه واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه
بالظرف الى شيء بعد حال اذ ذكرتم فيما بين منهما الفاعل والمفعول وكذا في الحال
والحال في نحو بدل في دل الطريق المغوع الاشيا وطرقوا لها دون ما سواهما فلهما
هناك عبرة اعتبارات تراعى فلا بد من بيانها عليك اعلم انك اذا اردت قصر
الفاعل على المفعول قلت ما ضرب زيد الا عمرا على معنى لم يضرب غير عمرو واذا اردت قصر
المفعول على الفاعل قلت ما ضرب عمرا الا زيد على معنى لم يضربه غير زيد والفرق بين
المعنيين واضح وهو ان عمرا في الاول لا يمتنع ان يكون مضروب غير زيد ويمتنع في
الثاني وان زيدا في الثاني لا يمتنع ان يكون ضاربا غير عمرو ويمتنع في الاول وان قلت في الاول ما ضرب الا عمرا زيد او في
الثاني ما ضرب الا زيد عمرا فقدم وبوخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر
الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال لان الصفة المقصورة على
عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على
زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو واذا اردت قصر احد المفعولين
على الاخر في نحو كسوت زيدا جبة قلت في قصر زيد على الجبة ما كسوت زيدا الا جبة
او ما كسوت الا جبة زيدا وفي قصر الجبة على زيد ما كسوت جبة الا زيدا او ما

التحفي التعطف

وكالمفعولين

كسوت جبة الا زيدا وفي نحو ظننت زيدا منطلقا تقول في قصر زيد على الانطلاق
ما ظننت زيدا الا منطلقا وما ظننت الا منطلقا زيدا وفي قصر الانطلاق على زيد ما
ظننت منطلقا الا زيدا وما ظننت الا زيدا منطلقا واذا اردت قصر ذي الحال على الحال
قلت ما جاء زيد الا راكبا وما جاء الا راكبا زيد وفي قصر الحال على ذي الحال ما جاء راكبا
الا زيد او ما جاء الا زيد راكبا والاصل في جميع ذلك هو ان الا في الكلام الناقص يستلزم
بلفته اشياء احدها المستثنى منه لكون الا للاخراج واستدعاء الاخراج مخرجا
منه وثانيها العموم في المستثنى منه لعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين
ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر المدني ان كانت
الا صيحة واحدة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع
للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وثالثها
مناسبته المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه واعني بصفته كونه فاعلا او
مفعولا او ذا حال او حالا او ما ترى كيف تقدر المستثنى منه في ما جاءني الا زيد مناسبا
له في الجنس والوصف الذي ذكرت نحو ما جاءني احد الا زيد وفي ما رايت الا زيدا نحو ما رايت احدا
الا زيدا وفي جاءني زيد الا راكبا نحو ما جاءني زيد كائنا على حال من الاحوال الا راكبا وهذه
المستلزمات توجب جميع تلك الاحكام بيان ذلك انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا
لزم ان تقدر قبل الا مستثنى منه لتصحيح الاخراج منه ولزم ان تقدره عاما لعدم المخصص
ولزم ان تقدره مناسبا للمستثنى الذي هو عمرو في جنسه ووصفه وحينئذ يمتنع ان يكون
صورة الكلام الا هكذا ما ضرب زيد احدا الا عمرا واستلزم هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو
المفعولية ضرورة وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد واذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد لزم تقدير
مستثنى منه من جنس المستثنى موصوفا بالعموم وبوصف المستثنى وحينئذ تكون
صورة الكلام هكذا ما ضرب عمرا احد الا زيد ويلزم ضرورة قصر المفعول على زيد الفاعل واذا
قلت ما كسوت زيدا الا جبة كان التقدير ما كسوت زيدا لباسا الا جبة فيكون زيد مقصورا على
الجبة لا يتعداها الى غيرها من اجناس اللباس واذا قلت ما كسوت جبة الا زيدا كان التقدير ما كسوت احدا جبة
الا زيدا فتكون الجبة مقصورة على زيد لا تتعداه الى من عداه واذا قلت ما جاء راكبا الا زيد كان
التقدير ما جاء راكبا احد الا زيد واذا قلت ما جاء زيد الا راكبا كان التقدير ما جاء زيد كائنا على حال
من الاحوال الا راكبا واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم كان التقدير ما اخترت رفيقا من جماعة
من الجماعات الا منكم واذا قلت ما اخترت منكم الا رفيقا كان التقدير ما اخترت منكم احدا
متصفا باي وصف كان الا رفيقا وكذا اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدلك ان تقول ما

34

أصدق الأمر وقعاً من تعرّى عن قيد وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر
لو خُيِّر المنبر فرسانه ما اختار إلا منكم فارسا   وبين ما إذا قلت ما اختار إلا فارسا منكم
وإذا عرفت هذا في النفي والاستثناء فاعرفه بعينه في إنما لا تصنع شيئاً غير ما ذكرته لك واقض
في الحكم غير مدافع بنزول القيد الأخير من الكلام الواقع بعد إنما منزلة المستثنى فقدّر نحو إنما
ضرب زيد لعدم ما ضرب إلا زيد ونحو إنما ضرب زيد عمرا لعدم ما ضرب زيد إلا عمرا ونحو إنما ضرب زيد
عمرا يوم الجمعة لعدم ما ضرب زيد عمرا إلا يوم الجمعة ونحو إنما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة في
السوق لعدم ما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة إلا في السوق ولذلك إذا قلت إنما زيد لضرب فقدّره
لعدم ما زيد إلا لضرب ولا تجوّز معه من التقديم والتأخير ما جوّزته مع ما وإلا لنكتة في ذلك
عليه فذلك أصل في باب القصر وهذا الفرع عليه والتقديم والتأخير هناك غير ملبس ولا كذلك هاهنا
مع وإلى اللبس وكذلك قدّر إنما هذا لك لعدم ما هذا إلا لك وإنما لك هذا لعدم ما لك إلا هذا حتى إذا
أردت الجمع بينهما وطريق العطف فقل إنما هذا لك لا لغيرك وإنما لك هذا لا ذاك وإنما يأخذ
زيد لا عمرو وإنما يأخذ لا يعطي ومن هذا افترق على الفرق بين إنما يخشى الله من عباده العلماء وبين إنما
يخشى العلماء من عباده الله بعد ما ليس المرفوع على المنصوب فالأول يعني انحصار خشية
الله على العلماء والثاني يعني انحصار خشية العلماء على الله   واعلم أن حكم غير حكم إلا
في إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا العاطفة تقول ما جاءني غير زيد إما إفرادا لمن يقول
جاء زيد مع جاء آخر وإما قلبا لمن يقول جاء زيد وإنما جاء مكانه إنسان آخر ولا تقول ما جاءني
غير زيد لا عمرو واعلم أني مهدت لك في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجب كل شاهد
بناؤها واعترف لك بكمال الحذق في صناعة البلاغة أبناؤها ونبهتك منها على طرق
متى سلكتها أدّت بك عن المجهل المتعسّف إلى سواء السبيل وصرفتك عن الأخذ المطروق
إلى الخبير الذي هو شفاء الغليل ونصبت لك أعلاما متى انتحيتها أعثرتك على ضوال منشودة
وحشدت لك فيها ما إن شئت عددا لمحشوده ومثلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت
العثار في مظان الزلل وأبت أن تتصرف فيما أنشئ إليه عنانك يد الخطل ثم إذا كنت ممن
ملك الذوق إلى الطبع ولقيت لا من رب العزة أطلعتك على ما يوردك شرائع موارد
البهرة وكشفت لنور بصيرتك عن وجه إعجاز القرآن وفصلت لك ما أجمله أشار أولئك
المصاقع على معارضته القوارع فإن ملاك الأمر في علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم
فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم أخر وإلا لم يحظ بطائل مما تقدم وما تأخر
إذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر   هذا وإن أخّر كلمنا
ما خرج لا على مقتضى الظاهر ونحو المراد به الطلب فسنذكر ذلك في آخر القانون الثاني
بإذن الله تعالى **القانون الثاني** الطلب خمسة معلومة مستغنية عن
التحديد فلا نتكلم هاهنا وإنما نتكلم في مقدمة يستدعيها المقام من بيان ما لا بد للطلب منه

يعني بعده عن المقصور عطفا عليه وعلى العامل

من تعريف القانون الثاني هو الطلب ... حقيقة

ومن تنويعه والتنبيه على أبوابه في الكلام وكيفية توليدها لما سوى أصلها وهي أربع
أبواب في أن الطلب من غير تصور إجمالاً أو تفصيلاً لا يصح وأنه يستدعي مطلوباً لا محالة
ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب وليكن هذا المعنى عندك
فيتفرع عليه والطلب إذا تأملت نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول
وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن ونوع يستدعي فيه
إمكان الحصول والمطلوب بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء لا يسلم من انحصار
في قسمين حصول ثبوت متصور وحصول انتفاء متصور وبالنظر إلى كون الحصول ذهنيا
وخارجيا يسلم من انقسامها إلى أربعة أقسام حصولين في الذهن وحصولين في الخارج لكن
لم يرد الحصول في الذهن غير التصور والتصديق لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة حصول تصور
أو تصديق في الذهن وحصول انتفاء تصور أو تصديق فيه وحصول ثبوت متصور أو انتفائه في
الخارج وطلب حصول التصور في الذهن لا مرجع له إلا إلى تفصيل مجمل أو تفصيل مفصل بالنسبة
ووجه ذلك هو أن الإنسان إذا صح منه الطلب بأن أدرك إما بالإجمال كشيء ما أو بالتفصيل
بالنسبة إلى شيء ما يطلب حصوله لذلك في الذهن وامتنع طلب الحاصل توجه إلى غير الحاصل
وهو تفصيل المجمل أو تفصيل المفصل بالنسبة   أما النوع الأول من الطلب فهو التمني
أو ما ترى كيف تقول ليت زيدا جاءني فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم
العقل بامتناعه أو كيف تقول ليت الشباب يعود فتطلب عود الشباب مع جزمك
بأنه لا يعود أو كيف تقول ليت زيدا يأتيني أو ليتك تحدثني فتطلب إتيان زيد أو حديث صاحبك
في حال لا توقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت لعل أو
عسى   وأما الاستفهام والأمر والنهي والنداء فمن النوع الثاني والاستفهام لطلب حصول
في الذهن والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا يكون والأول هو
التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين والثاني هو التصور ولا يمتنع انفكاكه
من التصديق ثم المحكوم به إما أن يكون نفس الثبوت أو الانتفاء كما تقول الانطلاق ثابت أو
متحقق أو موجود كيف شئت أو ما الانطلاق بثابت فتحكم على الانطلاق بالثبوت أو الانتفاء
بالإطلاق أو ثبوت كذا أو انتفاء كذا كما في التقييد كما تقول الانطلاق قريب أو ليس بقريب
فتحكم على الانطلاق بثبوت القرب له أو بانتفائه عنه لا مزيد للتصديق على هذين النوعين
والنوع الأول لا يعمل الطلب إلا في التصديق والمستند إليه أن يكون المسند نفسه وهو
نفس الثبوت والانتفاء فيتعين عن الطلب   والثاني يعمله في التصديق وطرفيه
وأما الأمر والنهي والنداء فلطلب الحصول في الخارج أما حصول انتفاء متصور كقولك
في النهي للمتحرك لا تتحرك فإنك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج   وأما حصول

ثبوته كقولك في الامر قم وفي النداء يا زيد فانك تطلب بهذا الكلام حصول
قيام صاحبك واقباله عليك في الخارج والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في
الامر والنهي والنداء واضح فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في
ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب ان يحصل له في الخارج مطابق
فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني متبوع وتوفية هذه المعاني حقها تستدعي مجالا غير
مجال هذا فلنكتف بالاشارة اليها ومجرد التنبيه عليها واذ قد عثرت على ما دفع لك
فاحرى ان يسنح لك ان يتفرع عن هذه الابواب الخمسة التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء ما يتفرع على سبيل الجملة اذ لا بد منه في الفصول الآتية في علم البيان بإذن الله تعالى
فترقب من التفصيل هنالك ثم انا نقول متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما
ناسب المقام كما اذا قلت لمن همك همه ليتك تحدثني امتنع اجراء التمني والحال ما ذكر
على اصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وولد بمعونة قرينة الحال
معنى السؤال او كما اذا قلت هل لي من شفيع في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود
الشفيع امتنع اجراء الاستفهام على اصله وولد بمعونة قرائن الاحوال معنى التمني وكذا
اذا قلت لو ياتيني زيد فيحدثني بالنصب طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد لو من تقدير غير الواقع واقعا
ولد التمني وسبب تولد لعل معنى التمني في قولهم لعلي احج فازورك بالنصب هو بعد المرجو
عن الحصول او كما اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام
التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول
مع محبتنا اياه وولد معنى العرض او كما اذا قلت لمن تراه يؤذي الاب اتفعل هذا امتنع
توجه الاستفهام الى فعل الاذى لعلمك بحاله وتوجه الى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو
استحسن وولد الانكار والزجر او كما اذا قلت لمن يهجو اباه مع حكمك ان هجو الاب
ليس بما عن هجو النفس هل تهجو الا نفسك او عن نفسك امتنع منك اجراء الاستفهام على
ظاهره لاستدعائه ان يكون الهجو لاصل عندك توجههما الى غيره وتولد منه بمعونة القرينة
الانكار والتوبيخ او كما اذا قلت لمن يسيء الادب الم اودب فلانا امتنع ان تطلب العلم
بتأديبك فلانا وهو حاصل وتولد منه الوعيد والزجر او كما اذا قلت لمن بعثت الى مهم وانت
تراه عندك اما ذهبت بعد امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال
واستدعاء شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل لم ما تيسر لك الذهاب وتولد منه الاستبطاء
والتحضيض او كما اذا قلت لمن يتصلف عندك وانت تعرفه الا اعرفك امتنع معرفتك به
عن الاستفهام وتوجه الى مثل اتظنني لا اعرفك وتولد الانكار والتعجب والتعجيب او كما
اذا قلت لمن جاءك اجئتني امتنع عن الاستفهام وولد بمعونة القرينة التقرير او كما اذا
قلت لمن يدعي امرا ليس في وسعه افعله امتنع ان يكون المطلوب بالامر حصول

استعملوا ان يدعي الكرم عن
... في المعرفة
تعبيرا وتنكيرا

ذلك الامر في الخارج لحملك عليه باشاعة وتوجه الى مطلوب ممكن الحصول مثل ان يجيء
وتولد التعجيز والتحدي او كما اذا قلت لعبد يشتم مولاه وانك اذا شتمته حق لك ان يبيع او يشتم
اوعدته على ذلك ابلغ ايعاد اشتم مولاك امتنع ان يكون المراد بالشتم والكان ما ذكر
وتوجه بمعونة قرينة الحال الى مخاوف لازم الشتم وتولد منه التهديد او كما اذا قلت
لعبد لا يمتثل امرك بلا تمتثل امري امتنع طلب ترك الامتثال لكونه حاصلا وتوجه الى غير
حاصل مثل ان يكترث لامري ولا يبالي به وتولد التهديد او كما اذا قلت لمن اقبل عليك يتظلم
يا مظلوم امتنع توجيه النداء الى طلب الاقبال لحصوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة
الشكوى بمعونة قرينة الحال وتولد منه الاغراء ولنقتصر فمن لم يستضئ بمصابيح لم
يستضئ باصباح باقي الكلام الى المصنع لابواب الطلب

الباب الاول في التمني اعلم ان الكلمة الموضوعة للتمني

هي ليت وحدها واما لو وهل في افادتهما معنى التمني فالوجه ما سبق وكان الحروف المسماه
حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما ماخوذة منهما مركبة مع لا وما
المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني فاذا قيل هلا
اكرمت زيدا والا بقلب الهاء همزة او لولا او لوما فكان المعنى ليتك اكرمت زيدا
متولدا منه معنى التنديم واذا قيل هلا تكرم زيدا او لولا فكان المعنى ليتك تكرمه متولدا
منه معنى السؤال والتحضيض

الباب الثاني في الاستفهام

للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة وام وهل وما ومن واي
وكم وكيف واين واني ومتى وايان بفتح الهمزة وبكسرها وهذه اللغة اعني كسر همزتها
تقوي ان يكون اصلها اي آن او اي أوان وهذه الكلمات ثلثة انواع احدها يختص طلب
حصول التصور وثانيها يختص طلب حصول التصديق وثالثها لا يختص وقد
نبهت فيما سبق ان طلب التصور يرجعه الى تفصيل المجمل او الى تفصيل المفصل بالتشبيه
واذا طلب التصديق وجدته راجعا الى تفصيل المجمل ايضا وهو طلب تعين الثبوت او
الانتفاء في مقام التردد والهمزة من النوع الآخر تقول في طلب التصديق احصل الانطلاق
ازيد منطلق وفي طلب التصور بها في طرف المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل
وفي طرف المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانت في الاول تطلب تفصيل المسند
اليه وهو المظروف وفي الثاني تطلب تفصيل المسند وهو الظرف وهل
من النوع لا تطلب الا التصديق [illegible] هل حصل الانطلاق
وهل زيد منطلق ولاختصاصه بالتصديق امتنع ان يقال هل عندك عمرو ام بشر
باتصال ام دون ام منقطعة بمعنى بل وقبح هل رجل عرف وهل زيدا عرفت
دون هل زيد عرفه ولم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لما سبق ان التقديم يستدعي

حصول التصديق بنفس الفعل فيليه ومن هنا تراه وإذا استصحب ما يشير من الفاصل
في صورة التقديم عساك أن تهتدي لما طويت ذكره أنا ولا بد لهل من أن تخصص الفعل المضارع
بالاستقبال فلا يصح أن يقال أهل تضرب زيدا وهو أخوك على أتضرب زيدا وهو أخوك في أن يكون الضرب
واقعا في الحال ولكون هل لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء وقد نبهت فيما قبل على أن الإثبات والنفي لا يتوجهان
إلى الذوات وإنما يتوجهان إلى الصفات ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لا يحتمل ذلك وإنه
تعلم أن إعمال الاستعمال أن يكون لصفات الذوات لا لأنفس الذوات ليس الدوام من حيث هي هي
ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال يستلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما يكون
كونه زمانيا أظهر كالأفعال ولذلك كان قوله عز وعلا فهل أنتم شاكرون أدخل في الإنباء عن
طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون لأن هل تشكرون مفيد للتجدد وهل أنتم تشكرون كذلك وأفأنتم شاكرون
وإن كان ينبئ عن عدم التجدد لكنه دون فهل أنتم شاكرون لما ثبت أن هل أدعى للفعل من الهمزة
فترك الفعل معه يكون أدخل في الإنباء عن استدعاء المقام عدم التجدد ولكون هل أدعى للفعل من
الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ كما لا يحسن بطرفه إنك يزيد صارع لحصول من كل
أصر على ما سبق موضعه والخطب مع الهمزة في جواز هل زيد منطلق أهون وأما ما ومن وأي وكم
وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فهي للنوع الأول من طلب حصول التصور على تفصيل يشهد لا بد من الوقف
عليه ليصح منك تطبيقها في الكلام على ما يستوجب فنقول أما ما فللسؤال عن الجنس تقول ما عندك
بمعنى أي أجناس الأشياء عندك وجوابه إنسان أو فرس أو كتاب أو طعام وكذلك تقول ما الكلمة وما
الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام في العربية فما خطبكم بمعنى أي أجناس الخطوب خطبكم وقيه ما
تعبدون من بعدي أي أي من في الوجود تؤثرونه في العبادة أو عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو وجوابه
الكريم أو الفاضل وما شاكل ذلك ولكون ما للسؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف وقع بين فرعون
وبين موسى ما وقع لأن فرعون حين كان جاهلا بالله معتقدا أن لا موجود مستقلا بنفسه سوى أجناس
الأجسام اعتقاد كل جاهل لا نظر له لما سمع موسى قال إنا رسول رب العالمين سأل بما عن الجنس سؤال
مثله فقال وما رب العالمين كأنه قال أي أجناس الأجسام هو وحين كان موسى عالما بالله أجاب عن
الوصف تنبيها على النظر المؤدي إلى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات ولما لم يتطابق
السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب من حوله من جماعة الجهلة فقال لهم ألا تستمعون استهزاء
بموسى وجننه فقال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون وحين لم يرهم موسى يتفطنون لما نبههم عليه
في المرتين من فساد ما أتهم الحمقا واستماع جوابه الحكيم غلظ في الثالثة فقال رب المشرق
والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون ويحتمل أن يكون فرعون سأل بما عن الوصف لكون رب العالمين
عنده مشتركا بين نفسه وبين من دعاه إليه موسى في قوله إنا رسول رب العالمين لجهله
وفرط عتوه وتسويل نفسه السلطانية له ذلك الملك المتشبع من ادعاء الربوبية وأرباب

ان يقول انا ربكم الاعلى ونفخ الشيطان في خيشومه بتسليم اولئك السامعين له اياه واذعانهم
له بذلك وتلقيهم اياه برب العالمين وشهرته فيما بينهم بذلك الى ان جعل دعا السحرة اذ عرفوا
الحق وعرفوا سحر الله وقالوا امنا برب العالمين الى ان يعقبوه بقولهم رب موسى وهرون نفيا
لاتهامهم ان يعنوا فرعون وان يكون ذلك السؤال من فرعون على طماعيته ان يجري موسى في جوابه
على نهج حاضريه لو كانوا المسؤولين عن وجهه بدله فيحمله المخلص لجهله على موسى وعدم
اطلاعه على علو شانه اذ ذاك لذلك المقام او لاختفاعه بموسى بدليل ما جرى فيه من قوله اولو
جئتك بشيء مبين قال فات به ان كنت من الصادقين بحيث سمع المخلص لم يتمكنه تعجب وتحير واستهزاء
وجنون وتفيهق بما تفيهق من لئن اتخذت الها غيري لاجعلنك من المسجونين واما من فللسؤال
عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل بمعنى ابشر هو ام ملك ام جني وكذا من ابليس ومن فلان
ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى اراد من مالككما ومدبر امركما املك هو
ام جني ام بشر منكرا لان يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى
الكما رب سواي فاجاب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى كانه قال نعم
لنا رب سواك وهو الصانع الذي اذا سلك الطريق الذي بين ايجاده لما اوجد وتعديده اياه على ما
قدروا تبعه الخبيث الماهر وهو العملي الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه ربا وان لا
رب سواه وان العبادة له مني ومنك ومن الخلق اجمع حق لا مدفع له واما اي فللسؤال عما يميز
احد المتشاركين في امر يعمهما يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية قال تعالى حكاية عن سليمان ايكم ياتيني بعرشها اي الانسي ام الجني وقال حكاية
عن الكفار اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد واما كم فللسؤال عن العدد اذا قلت
كم درهما لك وكم رجلا رايت فكانك قلت اعشرون ام ثلثون ام كذا ام كذا وتقول كم درهمك وكم
مالك اي كم دانقا وكم دينارا وكم ثوبك اي كم شبرا او كم ذراعا وكم زيد ماكث اي كم يوما
او كم شهرا وكم رايتك اي كم مرة وكم سرت اي كم فرسخا او كم يوما قال عز وجل قال قائل منهم
كم لبثتم اي كم يوما او كم ساعة وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين وقال تعالى سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ومنه قول الفرزدق
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فيمن روى بنصب المميز واما كيف
فللسؤال عن الحال اذا قلت كيف زيد فجوابه صحيح او سقيم او مشغول او فارغ او شبعان او جذلان
ينتظم الاحوال كلها واما اين فللسؤال عن المكان اذا قلت اين زيد فجوابه في الدار او في المسجد
او في السوق ينتظم الاماكن كلها واما انى فتستعمل تارة بمعنى كيف قال تعالى فاتوا
حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم واخرى بمعنى من اين قال تعالى انى لك هذا اي من اين لك
واما متى وايان فهما للسؤال عن الزمان اذا قلت متى جئت او ايان جئت قيل يوم الجمعة او يوم الخميس
او شهر كذا او سنة كذا وعن علي بن عيسى الربعي امام ائمة النحو ببغداد في علم النحو ان ايان
تستعمل في مواضع التفخيم كقوله عز اسمه يسال ايان يوم القيمة يسالون ايان يوم

الدين واعلم ان هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل [illegible] امثال ما يستعمل من المعاني بمعونة قرائن الاحوال
فقال فمال لهم ها هنا او من هو المعروف الاستخفاف والتحقير ومالي للتعجب قال تعالى حكاية عن سليمان مالي لا
ارى الهدهد واي رجل هو للتعجب وايما رجل وكم دعوتك للاستبطاء وكم تدعوني للانكار وكم
اظلم للانكار والتعجب والتوبيخ وعليه قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم بمعنى التعجب
ووجه كون ذلك هو ان الكفار في حين صدور الكفر منهم لا بد من ان يكونوا على احدى الحالين اما عالمين
بالله واما جاهلين به ولا ثالثة فاذا قيل لهم كيف تكفرون بالله وقد علمت ان كيف للسؤال عن الحال وللانكار
مريدا اختصاص بالعلم بالصانع وما يجهل به انساق الى ذلك فافاد اي حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل
به ثم اذ قيل تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وصار المعنى كيف تكفرون
بالله والحال حال علم بهذه القصة وهي ان كنتم امواتا فصرتم احياء وستكونون كذا وكذا وان صير الامر بعد
شيء عن العاقل فصار وجوده منه مظنة التعجب ووجه بعده هو ان هذه الحالة تأبى ان لا يكون للعاقل
علم بان له صانعا قادرا عالما حيا سميعا بصيرا موجودا غنيا في جميع ذلك عن سواه ورحيما عن جسم ولا
عرض حكيما خالقا منعما مكلفا مرسلا للرسل باعثا مثيبا معاقبا وعلمه بان له هذا الصانع يأبى ان
يكفر وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجب وانكار وتوبيخ فصح ان يكون قوله
كيف تكفرون الى آخر الآية تعجبا او تعجيبا حال تنزيل المخاطب قال تعالى [illegible] الذين [illegible]
للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يدعى له انه نعت وقال فاين
تذهبون للتنبيه على الضلال وتقال اي تعمد على [illegible] التعجب والتعجيب والانكار قال تعالى انى
تؤفكون انكارا او توبيخا وقال انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين استبعادا للذكرى لهم وقال
متى قلت هذا للجحد والانكار ومتى تصلح شأني للاستبطاء وقد عرفت الطرق فراجع نفسك واذا
سلكتها فاسلكها في مثال النسق لما اقتضيت فلا يجوز لغير ما عرفت ان التقديم يستدعي العلم بحال نفس
الفعل وقوعا او عدم وقوع ازيدا ضربت يسأل عن حال وقوع الضرب ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم
ولا تقل ازيدا ضربت ام لا ولا انت ضربت زيدا ام لا بنية التقديم والجواب شيء آخر فقل ازيدا ضربت ام عمرا
وانت ضربت زيدا ام غيرك وان اردت بالاستفهام التقرير فاجره على مثال الاثبات فقل حال التقرير
بالفعل اضربت زيدا او انت ضربت زيدا وقل حال التقرير بانه الضارب دون عمرو أانت ضربت زيدا اما قال
تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وقوله أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم او ازيدا ضربته [illegible]
ضربت وان اردت به الانكار فانسجه على منوال النفي فقل في انكار نفس الضرب اضربت زيدا
او قل ازيدا ضربت ام عمرا فانك اذا انكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه انكار الضرب على وجه
برهاني ومنه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين وفي انكار انه الضارب أأنت ضربت زيدا
وفي انكار ان يكون مضروبه زيدا اضربت كما قال تعالى قل اغير الله اتخذ وليا وقال اغير الله تدعون
ومنه ايضا قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه فتذكر ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ على
معنى لم كان او لا يكون كقولك أعصيت ربك او اتعصي ربك وبين الانكار للتكذيب على معنى لم
يكن او لا يكون كقوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين وقوله تعالى اصطفى البنات على البنين
وقوله تعالى انلزمكموها واياك ان يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا ضربت وانت

تجمل

مهيت وهو ضرب من اعمال الابتدا واعمال التقدير وتفاوت المعنى في الوجهين ولا تجمل
نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن يكون من الله دون غيره ولكن ادخلت
على الابتدا مرادا به تقوية حكم الانكار وانظر في هذا السياق قوله تعالى افانت تكره الناس وقوله
تعالى افانت تسمع الصم او تهدي العمي وقوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك وما يجري مجراه واذا
عرفت ان هذه الكلمات للاستفهام وعرفت ان الاستفهام طلب وليس يخفى ان الطلب انما يكون
لما يهمك وتعنيك شانه لا لما هو دون وعرفت عندك منزلته ومن شان ان يكون الشي مهما
جهة تستدعيه لتقديمه في الكلام فلا تجد في لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام وجوب
التقديم في نحو كيف زيد واين عمرو ومتى الجواب وما شاكل ذلك

الباب الثالث في الامر وله حرف واحد وهو اللام الجازم في

قولك ليفعل وصيغ مخصوصة يستوفى الكلام في ضبطها في علم الصرف وعدة اسماء ذكرت في
علم النحو والامر في لغة العرب عبارة عن استعمالها اعني استعمال لينزل وانزل ونزال
وصه على سبيل الاستعلاء واما ان هذه الصور والتي هي من قبلها هل هي موضوعة لتستعمل
على سبيل الاستعلاء ام لا فالاظهر انها موضوعة لذلك وهي حقيقة فيه لتبادر الفهم عند استماع
نحو قم وليقم زيد الى جانب الامر وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس والندب والاباحة والتهديد
على اعتبار القراين واطباق ائمة اللغة على اضافتهم نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
ومثال الامر وامر الامر مردود ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يمهد ذلك ويحقق
معنى الحقيقة والمجاز موضعه علم البيان فيذكر هناك ان شاء الله تعالى والاستفهام وان طلب
المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه ثم اذا كان الاستعلاء ممن
هو اعلى رتبة من المامور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة
والا لم يستتبعه فاذا صادفت هذه اصل الاستعمال بالشرط المذكور افادت الوجوب والا لم تفد غير
الطلب ثم انها حينئذ تولد بحسب قراين الاحوال ما ناسب المقام ان استعملت على سبيل التضرع
كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدت الدعاء وان استعملت على سبيل التلطف كقول كل احد
لمن يساويه في المرتبة افعل بدون الاستعلاء ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه وان
استعملت في مقام الاذن كقولك جالس الحسن او ابن سيرين لمن يستاذن في ذلك بلسانه
او لسان حاله ولدت الاباحة وان استعملت في مقام تسخط المامور به ولدت التهديد على
ما تقدم الكلام في امثال ذلك

الباب الرابع في النهي

للنهي حرف واحد وهو لا في قولك لا تفعل والنهي محذو
به حذو الامر في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط
المذكور فان صادف ذلك افاد الوجوب والا افاد طلب الترك فحسب ثم ان استعمل
على سبيل التضرع كقول المبتهل الى الله لا تكلني الى نفسي سمي دعاء وان استعمل في
حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سمي التماسا وان استعمل في حق المستاذن

الجازم

سمي إباحة وإن استعمل في مقام تسخط الترك سمي تهديدا والأمر والنهي حقهما الفور والتراخي
يتوقف على قرائن الأحوال لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر
منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف والنظر إلى حال المطلوب بأخويهما وهما الاستفهام
والنداء منبهة على ذلك صالح ومما ينبه على ذلك تبادر الفهم إذا أمر المولى عبده بالقيام ثم أمره
قبل أن يقوم بأن يضطجع وسامحني المسيء إلى أن المولى غير الأمر دون تقدير الجمع وسهولة الأمر
وإرادة التراخي للقيام وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام والقعود أو عند
نهيه إياه إذا المرساة إلى ذلك ذمه وأما الكلام وإن لم ترحل في المرة أم في الاستمرار
وأن النهي أصلح للاستمرار أم في المرة كما هو مذهب البعض فالوجه هو أن يسطر أن كان
الطلب بهما راجعا إلى قطع الواقع كقولك في الأمر للساكن تحرك وفي النهي للمتحرك لا تتحرك
فالأشبه المرة وإن كان الطلب بهما راجعا إلى اتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك تحرك
ولا تظن هذا طلبا للحاصل فإن الطلب حال وقوعه سوقه إلى الاستعمال كما تثبت عليه في
صدر القانون ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا وقولك في النهي للمتحرك لا
تسكن فالأشبه الاستمرار واعلم أن هذه الأبواب الأربعة التمني والاستفهام والأمر
والنهي تشترك في الإجابة على تقدير الشرط بعدها كقولك في التمني ليت لي مالا أنفقه على معنى
إن أرزقه أنفقه وقولك في الاستفهام أين بيتك أزرك على معنى إن تعرفنيه أزرك وإن أعرفه
أزرك وأما العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا على معنى إن تنزل تصب خيرا فليس بابا على حدة بل
هو من مولدات الاستفهام كما عرفت وقولك في الأمر أكرمني أكرمك قال الله تعالى فهب لي من
لدنك وليا يرثني بالجزم وأما قراءة الرفع فالأولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه
أنه لم يوهب من وصف لهلاكه يحيى قبل زكريا وقال تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
وينفقوا مما رزقناهم ومنهم من لتقدير اللام مع يقيموا إلا أن إضماره إنكار نظرا إلى إضمار الجار
فانظر وقولك في النهي لا تشتم يكن خيرا لك على معنى إن لا تشتم يكن خيرا لك وتقدير الشرط
لقرائن الأحوال غير ممتنع قال الله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم على تقدير إن افتخرتم
بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم وقال فالله هو الولي على تقدير إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا
ولي سواه وأمثال ذلك في القرآن كثيرة وكذا التقدير في الجزاء لما كان كذلك قال تعالى إن كان من
عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم وترك الجزاء وهو ألستم
ظالمين لدلالة الظالمين عقيبه في قوله إن الله لا يهدي القوم الظالمين.

الباب الخامس في النداء أما ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل

الكلام في معانيها فتتبع البعض لذلك في علم النحو فلا نتكلم فيه ولكن ههنا نوع من الكلام
صورته صورة النداء وليس بنداء فننبه عليه وتلك الصورة هي قولهم أما أنا فأفعل كذا
أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة يراد بهذا النوع من الكلام

الاختصاص فهي على معنى ايما افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال ونحن نفعل كذا مختصين
من بين الاقوام واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصايب واعلم ان الطلب لنا اما يخرج
لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر احدهما في موضع الآخر ولا ينصار الى ذلك الا
لنوع نكتة قلما يتفطن لها من لا يرجع الى دربة في نوع هذا ولا يعض فيه بضرس قاطع
والكلام يرتقي في ذلك الى ما هو من سمات البلاغة اي ذلك هو السحر الحلال عايشة ومن
المهمات ما قد سبق ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يستعان لا يستحسن مثله
من غير البليغ وان اتحد المقام اذ لا شبهة في صحة اختلاف النظم مقبوله وغير مقبول
عند اختلاف المقام ولا بد لحسن النظم من انطباقه على ما لاجله نساق ومن صاحبه
عدد في جلباب الحسن لا تخطاها والا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها وتعرى عن الحسن
لذهاب حسنه ولابد مع ذلك من اذن لا فتاوى البلاغة مصغية فما الآفة العظمى
والبلية الكبرى لتلك الافتنان الا من اصبحت لغيرها مخلوقة اذا اتصل بذويها كلام
لم تلق به الدر الثمين مشيخة لهم جملهم شيخا تفوقه قيمة المحك اولا مرما اتخذ الوارث مقام
العدو ارتفاعا وانحطاطا بين العلماء في نوع هذا وبين الجهلة والجهال المحسنة يستعمل الخبر
وفي موضع الطلب تكثر تارة تكون بقصد التفاول بالوقوع كما اذا قلت في مقام الدعا اعاذك
الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الامور
الحاصلة التي حقها الاخبار عنها بافعال ماضية وانه نوع مستحسن الاعتبار وقل الحال احسن
اعتبار ما هو انسب كما ان الكتاب في حق المخبر زاد لفظ جزاه الله وما هو انسب واعتبر كما ان
اهل الظرف اهدروا التوصل الى الاحتياط لاشتمال اسمه اذا سمي بالعربية على حروف سفرجل فما ننقله
بالترتيب وهل حلى هرون على كاتبه اذ ساله عن شيء فقال لا وايد الله امير المومنين الا انه لم
يستمع ما عليه الاغبياء فيما سمعوا من لا ايدك الله بترك الواو وغيرهم وحين خرج الى ما حيثه
لمطالعة عماراتها فوقف ... له في طريقه شجرة من نعيم فسال عنها فاتيا بصحبته وقال الكاتب
شجرة الوفاق تفاديا عن لفظ الخلاف واقتدى ذلك لعثمان ما خرقه او هل حين غضب الراعي
شاعره ابي مقابل الحرب حين اصبح موعدا احبابك للفقه غدا غضبه عن معنى التفاول
قال له موعد احبابك يا عمي ولك المثل السوء وامر باخراجه وهل تسمية العرب الفلاة
مفازة والعطشان ناهلا واللديغ سليما ومما شاكل ذلك الا من باب التفاول فالمفازة هي المنجاة
والناهل هو الريان والسليم ذو السلامة وتارة لاظهار الحرص في وقوعه فالطالب متى بالغ حرصه
فيما يطلب ربما استشب في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه فيخيل اليه غير الحاصل حاصلا
حتى اذا حكم الكش عليه فهو غلطه تارة واسترح له بجملة اخرى وعليه قول شيخ المعرة
ما سرت الا وطيف منك يصحبني سرا امامي وتاويبا على اثري يقول الكثرة ما احب
تعني به استشب في خيالي فاعدك من بيدي متعلقا للبصر لعله الظلام اذ المراد كل ليلة

ای ليس بتلك الاجنبيه الدنيا بل هي من ... ما بسبب الوزن فعلم الوقف ... سامة ... المتخلص

لعوان يقول ادام الله حراستها لان هذه اللفظ اذا سمعت اسم الحرح وكره يعيهم ادام الله ... [illegible]

اسم شجرة الخلاف

اي بعادا

سقط من هنا وان ... [illegible]

الخفة والثقل وما ينضاف اليها ومنها ما يكون مستندا الى العقل والعقلي اما
اخص من حقيقي كالكيفيات النفسانية مثل المتصاف بالذكاء والتيقظ والمعرفة
والعلم والقدرة والكرم والسخا والحلم والغضب وما جرى مجراها من الغرائز والاخلاق
ومن اعتباري ونسبي كاتصاف الشي بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او
بكونه مطموعا فيه او بعيدا عن الطمع او لشي تصوري وهمي محض من المعلوم عندك
ان الحقائق منقسمة الى بسائط وذوات اجزا مختلفة وان في الصفات ما مرجعها امر واحد وما
ما مرجعها اكثر ظهر لك مما ذكرنا ان وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد
وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا
من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد فهذه اقسام ثلثة **اما الاول**
فاما ان يكون حسيا او عقليا ولا بد للحسي من ان يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك
الحس من غير المحسوس من جهة دون العقل فانه يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة لصحة
ادراك العقل من المحسوس جهة ولذلك تسمع علما هذا الفن رضوان الله عليهم اجمعين يقولون
التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي فالحسي كالخد اذا شبه بالورد
في الحمرة وكالصوت الضعيف اذا شبه بالهمس في الخفا وكالنكهة اذا شبهت بالعنبر في
طيب الرائحة وكالريق اذا شبه بالخمر في لذة الطعم على زعم القوم وكالجلد الناعم اذا
شبه بالحرير في لين المس وهاهنا نكتة لا بد من التنبه لها وهي ان التحقيق في وجه التشبيه
ان لا يكون غير عقلي وذلك انه متى كان حسيا وقد عرفت انه يجب ان يكون موجودا في الطرفين
وكل موجود فله تعين فوجه التشبيه مع المشبه متعين فيمتنع ان يكون هو بعينه
موجودا مع المشبه به لامتناع حصول المحسوس المتعين كما هو مع كونه بعينه هناك
بحكم ضرورة العقل وحكم التشبيه على امتناعه ان يثبت وهو استلزامه اذا عرفت حمرة الخد
دون حمرة الورد او بالعكس تحقق الحمرة معروضة موجودة معا وهذا او اخواتها لا يكون
مثلها مع المشبه به لكن المثلين لا يكونان شيئا واحدا ووجه التشبيه بين الطرفين كما عرفت
واحد فلزم ان يكون امرا كليا ماخوذا من المثلين بتجريدهما عن التعين لكن ما هو كذلك
فهو عقلي ولم يمتنع ان يقال فالمراد بوجه التشبيه حصول المثلين في الطرفين فان المثلين
متباينان فيهما ووجه تشبيه فان كان عقليا كان المرجع في وجه التشبيه العقل في
الحال وان كان حسيا استلزم ان يكون المثلان مثلان اخران وكان الكلام فيهما كالكلام
فيما سواهما ويلزم التسلسل وتمام التحقيق مع صحة علوم اخر والعقلي كوجود الشي
العديم النفع اذا شبه بعدمه في العرا عن الفائدة وكالعلم اذا شبه بالحياة في كونهما
جهتي ادراك فيما طرفاه معقولان وكالرجل اذا شبه بالاسد في الجراة او [illegible]
عليهم اذا شبهوا بالنجوم في الاهتدا بهم فيما طرفاه محسوسان وكالعلم
اذا شبه بالنور في الهداية وكالعدل اذا شبه بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة

ـم والنعمان فيما المشبه معقول والمشبه به محسوس وكذا العطر اذا شبه
بخلق كريم في استطابة النفس اياهما وكذا النجوم اذا شبهت بالسنن في عدم
الخفا فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي اكثر هذه الامثلة في معنى
وجدتها تسامح فاعرف **واما القسم الثاني وهو ان يكون وجه**
الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد فهو على نوعين اما ان يكون مستندا الى
الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكري
والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبه بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من
تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار
مخصوص وكالشاة الجبلي اذا شبه بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا
غضى وكالشمس اذا شبهت بالمراة في كف الاشل في الهيئة التي تحدث من الاستدارة مع
الاشراق والحركة السريعة المتصلة وشبه تموج الاشراق او اذا شبهت بالبوتقة
فيها ذهب ذائب كما قال والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفا
اللون واتصال الحركة وشبه تموج المتحرك من انبساط وانقباض وذلك ان البوتقة
اذا احميت وذاب فيها الذهب واخذ يتحرك بجملته من غير غليان تشكل بشكل البوتقة
في الاستدارة تلك الحركة العجيبة كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب البوتقة
لما في طبعه من النعومة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض لما بين اجزائه من شدة التلاحم وقوة
الاتصال والبوتقة في ضمن ذلك بحركته تتموج مع الذهب الذائب فيها الهيئة المدعى
فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية للهيئتين وهو وجه الشبه
وفي قوله . كان مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه فليس المراد
تشبيه النقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب انما المراد تشبيه الهيئة
الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض متفرقة فيه بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم
والكواكب المشرقة في جوانب منه وفي قوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فليس المراد تشبيه النجوم بالدرر ثم تشبيه السما بالبساط الازرق وانما المراد
تشبيه الهيئة الحاصلة من النجوم البيض المتلألئة في جوانب اديم السما الملقية
فاعها عن الزرقة الصافية بالهيئة الحاصلة المستطرفة من درر منثورة على بساط
ازرق كون لعدم مناسب للدرر في الحسن والقيمة وفي قوله
كانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة
فالمراد ايضا تشبيه الهيئة الحاصلة من المريخ والمشتري قدامه بالهيئة الحاصلة
من المنصرف عن الدعوة منبلج الشمع من بين يديه ولسمى امثالها ذكر من الابيات تشبيه

المركب بالمركب والمركب فيهما تشبيه المفرد بالمفرد وهذا فيه فضل احتياج الى
سلامة الطبع وصفاء القريحة وليس الحاكم في هذا الباب اذا التبس احدهما بالآخر شيء
سوى ذلك ومن تشبيه المفرد قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
واما ان يكون حسيا الى العقل كما اذا شبهت اعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع مع
المخبر المؤيس وكما اذا شبهت الحسناء من منبت السوء بخضراء الدمن في حسن المنظر
المنضم الى سوء المخبر والتعري عن اثمار خير او الحلقة المناسبة في الحمالة المسبعة لولد
عن تعيين واصل بينهم ومفضول بالحلقة المفرغة المسبعة عن تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا.

واما القسم الثالث وهو ان لا يكون وجه الشبه

امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد فهو على اقسام منها ان يكون تلك الامور حسيا او عقلية
او البعض حسيا والبعض عقليا فالاول كما اذا استشهب واثبته بما هي في لون وطعم ورائحة
والثاني كما اذا استشهب بعض الطيور بالغراب في حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد والثالث
كما اذا اشبهت انسانا بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن وعلو الرتبة واعلم انه ليس من ملتزم
فيما بين اصحاب علم البيان ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه على ما هو به بل قد يذكرون على
سبيل التسامح ما اذا امعنت فيه النظر لم تجده الا شيئا مستتبعا لما يكون وجه التشبيه
في المآل فلا بد من التنبيه عليه من ذلك قولهم في الالفاظ اذا وجدوها لا تثقل على اللسان ولا تكره
بنا فرحروفها او تكرارها ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مالوفة ولا مما
يشتبه معانيها ويستغلق فيصعب الوقوف عليها فتشمئز عنها النفس هي كالعسل في الحلاوة
وكالماء في السلاسة وكالنسيم في الرقة وقولهم في الحجة المطلوب بها قلع الشبهة
من صادقها معلومة الاجزاء يقينية التأليف قطعية الاستلزام هي كالشمس في الظهور
فيذكرون الحلاوة والسلاسة والرقة والظهور لوجه التشبيه على ان وجه التشبيه في المآل
هناك شيء غيرها وذلك لازم الحلاوة وهو ميل الطبع اليها ومحبة النفس وروذاقا عليها
ولازم السلاسة هو موافاة النفس نشاطا والانهزال الى الصدر انشراحا والى القلب روحا فتلك
النفس مع الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات كشانها مع العسل الشهي الذي يلذ طعمه فتهش
النفس له ويميل الطبع اليه ويحب وروده عليه او كشانها مع الماء الذي يستساغ في الحلق ويتحدر
فيه فيجلب اجزاء اللراحة ومع النسيم الذي يسري في البدن فيتخلل المسالك اللطيفة
منه فيسر النفس نشاطا ويهدي الى الصدر انشراحا والى القلب روحا ولازم الظهور
وهو ازالة الحجاب فشان البصيرة مع الشبهة شان البصر مع الظلمة في كونهما معهما
كالمحجوبين وانقلاب حالهما الى خلاف ذلك مع الحجة اذا بهرت والشمس اذا طلعت ويسامحهم
هذا النوع الاحسن يكون التشبيه في وصف اعرابي كالذي تجد فيه واقول تشبيه ان
يكون بكلهم العموم في وجه التشبيه على ما سوى التشبيه عليه من اشباههم هذا وقد
جاء سماهم تخريج ذلك كما ترى واعلم ان حق وجه التشبيه شموله الطرفين فاذا صادفه
هم والاسد كما اذا جعلت وجه التشبيه قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام الصلاح

الالتزام

باستعمالهما والفساد باهمالهما لم يصح لهذا المعنى المشبه والمشبه به فالملح
اذا استعمل في الطعام صلح الطعام والا فسد والنحو كذلك اذا استعمل في الكلام
نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهم
المراد منه واذا لم يستعمل فيه فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن
الانتفاع به واذا جعلت وجه التشبيه ما قد ذهب اليه ذو والنعت من ان الكثير من
الملح يفسد الطعام والقليل يصلحه فالنحو كذلك فسد لخروجه اذ ذاك عن شمول
الظروف الى الاختصاص بالمشبه به فان التكثير والتقليل انما يتصوران في الملح بان يجعل
القدر المصلح منه للطعام مضاعفا مثلا اما في النحو فلا لامتناع جعل رفع الفاعل او نصب
المفعول مضاعفا مرة او مرارا ربما امكن تصحيح قول المتعسفين ولكن ليس ذلك مما يهمنا الان

النوع الثالث النظر في الغرض من التشبيه

الغرض من التشبيه في الاغلب يكون عائدا الى المشبه ثم قد يعود الى المشبه به فاذا كان
عائدا الى المشبه فاما ان يكون لبيان حاله كما اذا قيل لك ما لون عمامتك فقلت كلون هذه
واشرت الى عمامة لديك واما ان يكون لبيان مقدار حاله كما اذا قلت هو في سواده كحلك الغراب واما ان
يكون لبيان امكان وجوده كما اذا رمت تفضيل واحد على الجنس الى حد يوهم اخراجه عن الجنس
الى نوع اشرف وانه في الظاهر كما ترى امر كالممتنع فتتبعه التشبيه لبيان امكانه قائلا
حاله كحال المسك الذي هو بعض دم الغزال ولست تعني في الرجال انما تسبب تفضيله المؤدي
اخراجه الى نوع اشرف من الدم واما ان يكون لتقوية شأنه في نفس السامع وزيادة تقرير له
عنده كما اذا استمع صاحبك في تقرير انه لا يحصل من سعيه على طائل انه يرقم على
الماء وقلت هل افاد رقمي على الماء نقشا ما انك في سعيك هذا كراقم على الماء فانك تجد
لمثلك هذا من التقرير ما لا يخفى واما ان يكون لازائه الى السامع في معرض التزيين او التشويه
او الاستطراف وما شاكل ذلك كما اذا شبهت وجها اسود بمقلة الظبي افراغا له في
قالب الحسن ترغيبا او كما اذا شبهت وجها مجدورا بسلحة جامدة قد نقرتها
الديكة اظهارا له في صورة اشوه ارادة ازدياد القبح والتنفير او كما اذا شبهت الفحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا له عن صفة الوقوع الى اشاعة عادة
للاستطراف وللاستطراف وجه آخر هو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن
اما في نفس الامر كالذي عرفته فاذا احضر استطرف واستطراف النوادر عند مشاهدتها
واستلذاذها لجدتها فلكل جديد لذة واما مع حضور المشبه في وان الحضور
مثل حضور النار والكبريت مع صورة البنفسج والرياض كما في قوله

ولازوردية تزهو بزرقتها ... بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها ... اوائل النار في اطراف كبريت

فان صورة اتصال النار

حضور

ما طرا والكبريت لست مما يمكن ان يقال انها نادرة الحصول في الذهن بل صورة نحو من
المسك موجه الذهب واما النار فحضورها مع صورة البنفسج فذا الحمرة احضار مع المشبه
استطرف لمشاهدة عناق من صحة بحيث ترى نارهما وهل الحكاية المعروفة في حديث جرير
لعدي بن الرقاع الا اعرف ما عرف فيه تحكي ان جريرا اما انشد عدي
عرف الديار توهما فاعتادها فلما بلغ الى قوله تزجي اغن كان ابرة روقه رحمته وقلت قد
وقع ما عساه يقول وهو اعرابي جلف جاف فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها فاستحالت
الرحمة حسدا واما الغرض العائد الى المشبه به فرجعه الى ايهام كونه اتم من المشبه
في وجه الشبه كقوله وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح فانه تعمد
ايهام ان وجه الخليفة في الوضوح اتم من الصباح وقوله كان النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع
فانه من راي ذوي الصياغة للمعاني شبهوا الهدى والشريعة والسنن وكل ما هو علم بالنور
لجعل صاحبها في حكم من يمشي في نور الشمس فيهتدي الى الطريق المقصد فلا يتعسف فيعثر بارة
على عثرة ويتردى اخرى في مهواة مهلكة وشبهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل
بالظلمة لجعل صاحبها في حكم من يخبط في الظلماء فلا يهتدي الى الطريق فلا يزال من عثور
ومن تردد قصد في تشبيهه هذا تفضيل السنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في
الاظلام فوق الديباج وكقوله ولقد ذكرتك والظلام كانه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق
فانه ايضا من راي الاوقات التي تحدث فيها المكاره توصف بالسواد كقولهم
اسود النهار في عيني واظلمت الدنيا على جعل يوم النوى كانه اعرف واشهر بالسواد من الظلام
فشبهه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تظرفا فان الغزل يدعي القسوة على من لا يعرف
العشق والقلب القاسي يوصف بشدة السواد فظلمه في سلكه وكقوله
كان انتضاء البدر من تحت غيمه نجاة من البأساء بعد وقوع فانه من راي العادة جارية
ان يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينحسر عنه الغمام وقلب التشبيه ادعى ان
صورة النجاة من البأساء لكونها مطلوبة فوق كل مطلوب اعرف عند الانسان من صورة
انتضاء البدر من تحت غيمه فشبهه بها وكقوله
وارض كاخلاق الكرام قطعتها وقد كحل الليل السماك فابصرا فانه لما راى اسرار
وصف الاخلاق بالضيق والسعة تعمر لسعة الارض الواسعة تخلق الكريم ادعا انه
في تادية معنى السعة اكمل من الارض الشاسعة الاطراف ومن الامثلة ما حكيه
جل وعلا من متخلي الزبا من قولهم انما البيع مثل الربو في مقام انما الربو مثل البيع لهس
الكلام في الربا لا في البيع ذهابا منهم الى جعل الربوا في باب الحل اقوى حالا واعرف من
البيع ومن الامثلة ما قال تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق لمزيد التوبيخ فيه دون ان يقول
افمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره اياه لكونه الزاما للذين عبدوا الاوثان

وسموها المهجة تشبيها بالله وقد حملوا عليه قول الخالق وعندي ان الذي تقتضيه
البلاغة القرآنية هو ان يكون المراد بمن لا يخلق الحي العالم القادر من الخلق لا الاصنام وان يكون
الانكار موجها الى توهم تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا
كبيرا تعريضا بهم على ابلغ الانكار لتشبيه ما ليس بحي عالم قادر به تعالى ويكون قوله افلا تذكرون
تنبيه توبيخ على مكان التعريض وقوله عز وعلا ارايت من اتخذ الهه هواه بدل
قوله ارايت من اتخذ هواه الهه مصبوب في هذا القالب فاحسن التامل يرى التقديم
قد اصاب شاكلة الرمي وانما جعلنا الغرض العايد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان
المشبه به حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها
والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده ولا لزيادة تقريره على الوجه
الذي تقدم ولا لابرازه في معرض التزيين كالوجه الاسود اذا شبه بمقلة الظبي مثلا
لنقل استحسان سوادها الى سواد الوجه او معرض التشويه كالوجه المجدور اذا شبه
بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة ارادة نقل مزيد استقباحها وتقريعها الى مجدور الوجه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه او بدونه لا يبلغ او معرض الاستطراف
كالفحم فيه جمر موقد اذا شبه ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوعه الى
الواقع لتستطرف او الوجه الاخر على ما تقدم لمثل ما ذكرنا فان الغرض العايد الى المشبه
بان كونه اهم عند المشبه كما اذا اشترك الوجه والرغيف في الاشراق والاستدارة وقيل
هذا الوجه تسمية ما ذا فعل الرغيف اظهار الاهتمام بشان الرغيف لا غير وهذا
الغرض يسمى اظهار المطلوب ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في تمني المطلوب
كما يحكى عن الصاحب ان قاضي سجستان دخل عليه فوجد الصاحب متفننا فاخذ يمدحه
حتى قال وعالم يعرف بالسجزي واشار الى الندماء ان ينظموا على اسلوبه ففعلوا واحدا
بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر
الصاحب ان يقدم له مائدة واما اذا تساوى الطرفان المشبه والمشبه به في وجه التشبيه
فالاحسن ترك التشبيه الى التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به
تفاديا من ترجيح احد المتساويين ويظهر من هذا ان التشبيه اذا وقع في باب التشابه
صح فيه العكس بخلاف ما عداه وكان حكم التشبيه اذ ذاك عين ما تلي عليك فصح ان
يقال لون هذه العمامة كلون تلك وان يقال بياض الصبح كغرة الفرس ويمتنع غرة الفرس
كالصبح متى كان المراد بالتشبيه وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون
البياض قليلا بالاضافة الى السواد وان يقال الشمس كالمرآة المجلوة او كالدينار
الخارج من السكة كما قال وكان الشمس المنيرة دينار جلته حدائد الضراب

وان يقال المراة المجلوه او الدينار الخارج من السكه كالشمس مع ان القصد من التشبيه
الى مجرد مشرق متلالا مستضيء لخصوص في اللون لكون وجه التشبيه في جميع ذلك عقلي
مختص باحد الطرفين زياده اختصاص واعلم ان التشبيه قد يكون وجهه وصفا غير حقيقي
وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كالذي في قوله اصبر على مضض الحسود فان صبرك قاتله
فالنار تاكل نفسها ان لم تجد ما تاكله فان تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا
تمد بالحطب فيسرع فيها الفناء ليس الا في امر متوهم له وهو ما نتوهم اذا لم يتاخر معه في المقاولة
مع علمك بتطلبه اياها عسى ان يتوصل بها الى نفثة مصدور من قيامه اذا ذاك مقام ان المنعه
ما تمر حياته لتسرع فيه الهلاك واية تماري منتزع من عدة امور وكالذي في قوله وان من ادبته
في الصبي كالعود يسقى الماء في غرسه * حتى تراه مورقا ناضرا بعد الذي ابصرت من يبسه
فان تشبيه المودب في صباه بالعود المسقي اوان الغرس المونق باوراقه ونضرته ليس الا فيما
يلازم كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة حميد الفعال لتاديه المطلوب بسبب التاديب
المصادف وقته من جهة الميل اليه وتمام استحسان حاله واية تماري امر تصوري لا صفة حقيقية
وهو مع ذلك منتزع من عدة امور وكالذي في قوله عز من قائل مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما
اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون فان وجه تشبيه المنافقين بالذين
شبهوا بهم في الاية هو رفع الطمع الى تسني مطلوب بسبب مباشرة اسبابه القريبة مع تعقب
الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب وانه امر توهمي كما ترى منتزع من امور جمة وكالذي في قوله
تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
حذر الموت واصل النظم او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي ولدلالة يجعلون اصابعهم في اذانهم
عليه وحذف مثل لما دل عليه عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا اذ لا يخفى ان التشبيه
ليس بين المستوقدين وهو صفتهم المحسة السار وبين ذوات ذوي الصيب الا ان التشبيه
بين صفة اولئك وبين صفة هولاء ونظيره قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما
قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله فاوقع التشبيه بين كون المومنين انصار الله
وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون
الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصاري الى الله ما مصدرية مستعمل ما قال
استعمال مقدم الحاج ثم نظير المذكور في حذف المضاف والمضاف اليه قول القائل
اتيال الهجار فاتحي للعتيق وقول الاخر وقد جعلتني من حزيمة اصبعا على ما قاله
الشيخ ابو علي الفارسي رحمه الله من ان المراد ذا مسافة اصبع وحذف
المضافات من الكلام عند الدلالة سائغ من ذلك قوله تعالى فكان قاب قوسين او ادنى
تقديره فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين وان قوله كصيب من السماء
او

اليبس بالضم مصدر وبفتح الياء والباء صفة بمعنى اليابس ومنه طريقا في البحر يبسا والبيس بسكون الياء مع سكون الباء الحطب

[illegible] كاد ركب ابقال العمارة ظلفها

[illegible] الارض اراد [illegible] شرق

الى الحجر لما ان وجه التشبيه سهو وليس كما قيل هو ان التمام المطمع في حصول
المطالب ونجح المارب لا يحظون الا بضد المطموع فيه من محمود مقاساة الاهوال
وانه كما يرى ما لا يصدقه وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التوراة
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان وجه التشبيه من احبار اليهود الذين كلفوا
العمل بما في التوراة ثم لم يعملوا بذلك وبين الحمار الحامل الاسفار هو حرمان الانتفاع بما
هو ابلغ شي في الانتفاع به مع الكد والتعب في استصحابه وليس تشبيهه لونه عائدا الى
الوهم ومركبا من عدة معان والذي يحصل من الوصف غير الحسي احوج
منظورا به الى التامل الصادق مردي لمصيره تابع ورؤيته تابعه لالتباسه في كثير
من المواضع بالعقلي الحقيقي لاشتمال المعاني التي ينتزع منها فربما انتزع من بعضه فادرك
الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر نحو قول كما ابرق قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت
اذا احد ينتزع وجه التمثيل من قوله ابرق قوما عطاشا غمامة فحسب تركت عن عوض
الساعي من سعيه ثم انه كان مغزاه ان يصل الشدة مطمعا ما يتلو مؤيسا ودلك يوجب
انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت وان التشبيه التمثيلي مع فشا استعماله على سبيل
الاستعارة لا يغير شي مثلا ولورود الامثال على سبيل الاستعارة لا تغير وسياتي الكلام
في الاستعارة ان شاء الله تعالى ثم

المطلع في احوال المشبه

من كونه قريبا او غريبا مبتذلا او مردودا او الكلام في ذلك يشتمل على تقرير اصول وانا
ادراكه ما يرشدك الى نهجه شلوك الطريق هناك يوفق الله معتمدا عليه
منها ان يكون له غيره وذلك ما عسى تاخر في طلبه منها ان ادراك الشي مجملا اسهل
من ادراكه مفصلا ومنها ان حصول صورة شي يتكرر على الحس اقرب من حصول صورة
شي يقل وروده على الحس وحال هذين الاصلين واضح ومنها ان الشي مع ما يناسبه
اقرب حضورا منه مع ما لا يناسبه فالحمام مع السطل اقرب حضورا منه مع البخل وقد
سبق لهذا في باب الفصل والوصل ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر من استحضار
غير الواحد وحاله ايضا مكشوف ومنها ان ميل النفس الى الحسيات اتم منه الى العقليات
واعني بالحسيات ما يجري منها على اتساع النفس من ادراك الجزئيات على ما نبهت عليه
وزيادة مثلها اليها دون غيرها من العقليات لزيادة تعلقها بها بسبب كثرتها ايا ها نحوه
العقل ويطمئن لها وتسلط ماعداها ولزيادة الفتها ايضا لكثرة تادبها اليها من اجل كثرة
طرقها وهي الحواس المختلفة المودية لها واما ما يقال من ان الف النفس مع الحسيات اتم منه
مع العقليات لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل فغير بعيد من ان ادراك النفس اما
يكون للمجردات وان مدارك النفس غير مدرك الحس كما نرى عن اوان المطلوب بمعاني وعن

حصول المقصود بالقرب ومنها أن النفس لما تعرف أهل منها لما لا تعرف ولحبّتها
العلم طبعًا ومنها أن يجرد صورة عندها أحب النظر والزعم فيها من مشاهدة معادم
ولذلك وأنه من القول بحيث يغني أن يستعار فيه تلاوة أكره من معاد ولكل جديد لذة والعجب
أن الموقوف من حكم المألوف من حكم التكرار أحوج شيء إلى التأمل فلتفعل إن الألف مع الشيء يعمل
المسكون على النفس ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره شيء عند النفس وأمسح
إذذاك نزاعها إلى مألوف والوجدان تكذب ذلك وإذ قد تقدم الكل ما ذكرناه فنقول من
أسباب قرب التشبيه وكونه أن لا يرجع أن يكون وجهه أمرًا واحدًا كالسواد في قوله
هندي كالفحم أو البياض في قوله تشهد له الثلج وأن يكون المشبه به مناسبًا للمشبه كما
إذا شبهت الجرة الصغيرة بالكوز أو الجرة الضخمة المستطيلة بالنخلة أو العنبة الكبيرة
البيو دائمًا لماضه وأن يكون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور بجهة من الجهات كما
إذا شبهت الشعر الأسود بالليل أو الوجه الجميل بالبدر أو المحبوب بالروح ومن أسباب بعده
وغرابته أن يكون وجه التشبيه أمورًا كثيرة كما في تشبيه سقط النار بعين الديك أو تشبيه
الثريا بعنقود الكرم المنوّر أو تشبيه نحو قوله كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه
أو أن يكون المشبه به بعيد المناسبة عن المشبه كالخنفساء عن الإنسان في تشبيه أحدهما
بالآخر في اللجاج والتفتيش عن البارد الكريه فيما يتصور المشبه من الطرفين أو أن يكون
المشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه شيئًا وهميًا كما في قوله
ومسنونة زرق كأنياب أغوال ... أو مركبًا خياليًا كما في قوله وكأن
محمرّ الشقيق إذا تصوب أو تصعد ... أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
أو مركبًا عقليًا كما في قوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط
به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن
أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلًا أو نهارًا فجعلناها حصيدًا كأن لم تغن بالأمس
وهذا كان المركب خياليًا كان أو عقليًا من أمور أكثر كان حاله في البعد والغرابة أقوى
وأما كون التشبيه مقبولًا والأصل فيه هو أن يكون التشبيه صحيحًا أو قد يعدم
معنى الصحة وأن يكون كاملًا في تحصيل ما علق به من الغرض وأن يكون على الابتذال
مثل أن يكون المشبه به مخصوصًا أعرف شيء بأمر من لون مخصوص أو شكل
أو مقدار أو غير ذلك إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه من جهة ذلك الأمر
أو بيان مقداره على ما هو عليه والنفس إلى الأعرف عندها أميل وله أمس ما دونه
أهل الأشياء فيما التشبيه به أكمل لكن بحيث في الثاني يكون المشبه به مع ما ذكر
على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص وهذا كان أدخل في السلامة
عن الزيادة والنقصان كان أدخل في القبول أو أن يكون المشبه به أمرًا محسوسًا في أمر حسي

مثلًا

وهو وجه التشبيه اذا قصد بيان المشبه الناقص من لحاق الكامل او قصد
زيادة تزيين المشبه عند السامع ليتمثل ما تقدم او مثل ان يكون المشبه به مسلم
الحكم معروفه فيما القصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض من المشبه بيان امكان
الوجود او محاولة التزيين او التشويه فقبول النفس لما يعرف فوق قبولها لما لا يعرف
او مثل ان يكون المشبه في المشبه به لا مستطرفا او نادر الحضور في الذهن لبعده عن الصور
او نادر الحضور فيه مع المشبه لبعد نسبته اليه فالنفس تبادر الى قبول نادر
يطلع عليها لما يتصور لديها من لذة التجدد وتمتثل من تعريه عن كرامة معارها واعلم
متى تفطنت لاسباب قرب المشبه وتقارب مسلكه وكذا لاسباب انحطاطه من
القبول في مسلكه تفطنت لاسباب بعده وغرابته ولاسباب رده لرداءته ولم يذهب عليك
ان مقرب التشبيه متى كان اقوى كان المشبه اقرب وكذا مبعده متى كان اقوى
كان اغرب وحرى ان لا يسار فيه وله ورده على مجراه في سار قربه وبعده واعلم
ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه بل اذا قلت زيد اسد والتفت
بذكر الطرفين عن تشبيهها اذا قلت كان زيدا اسد اللهم الا في كونه ابلغ ولا ذكر
مثله
المشبه لفظا بل اذا كان محذوفا فاشبه اذا قلت اسد واي اسد جاعلا المشبه به خبرا
مبتدا الى المبتدا الذي تقتضيه المشافهة بين الملفوظ به في الكلام والمحذوف منه بل رابطة في
قوة الاداة وانما الواجب في التشبيه اذا ترك المشبه ان لا يكون غرضا وباعثه صحة
مثله اذا قلت عندي اسد او رايت اسدا او نظرت الى الاسد وانه لا يعد تشبيها وتسمى
بيانه حاله واما عن نحو زيد اسد وقرينة المحذوف المبتدا تشبيها لا يكون او وقع
اسدا وهو مفرد عن جملة خبر الزيد اشد على ان يكون هو اياه مثله في زيد منطلق
وان الذي هو زيد هو نفسه منطلق والا كان زيد اسد مجرد تعديد كقولك فرس
في لا اسنادا الكن العمل يابى ان يكون الذي هو انسان هو بعينه اسدا فيلزم لا مساغ حمل
اسم الجنس وصفا حتى يصح استناده الى المبتدا المصير الى التشبيه بحرف كلمة
قصدا الى المبالغة واذا عرفت وجود طرفي التشبيه لمح عن حمل الكلام
على غير التشبيه عرفت ان تقدير كلمة التشبيه لا يؤثر الا في الظاهر وعرفت ان
نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وهو اسد في صورة انسان واذا نظرت
اليه لم تر الا اسدا وان رايته عرفت جبهته الاسد وان لقيته لقيت منه الاسد
وان اردت اسدا فعليك بفلان وانما هو اسد وليس هو الا مثابة هو اسد كل
ذلك تشبيهات لا ريب فيها في بيان المبالغة فالخيط الابيض والخيط الاسود في قوله
عز وجل حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود يعدان من باب التشبيه
بمجيء من الفجر ولولاه لكانا من باب الاستعارة والحاصل من مراتب

بقوله

وهي

والتشبيه ثمانية احدها ما ذكر فيها الاربعة المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه
ووجه الشبه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة والقوة لهذه المرتبة وثانيها ما ترك المشبه
كقولك كالاسد في الشجاعة وهي كالاولى في عدم القوة وثالثها ما ترك كلمة التشبيه
كقولك زيد اسد في الشجاعة وهو نوع قوة ورابعها ما ترك المشبه وكلمة التشبيه
كقولك اسد في الشجاعة في موضع الخبر عن زيد وهي ايضا قوية لعموم وجه الشبه وسادسها
ما ترك المشبه ووجه الشبه كقولك كالاسد في موضع الخبر عن زيد وخامسها ما ترك الكاف مشبه
وسابعها ما ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه في الذكر كقولك زيد اسد وهو اقوى الكل
وثامنها ما ترك اداة المشبه به والذكر كقولك اسد في الخبر عن زيد وهي كالسابعة واعلم ان التشبيه
وينتزع من نفس التضاد نظرا الى اشتراك الضدين فيه من حيث التضاد او فيك واحد منهما
لمكان صاحبه بتنزيل منزلة شبه التناسب بواسطة تمليح او تهكم فيقال للجبان ما اشبهه

من علم البيان في المجاز

بالاسد وللبخيل انه حاتم تاز الاصل الثاني
وتنحصر المقاصد في الحقيقة والكلام في المجاز المفضي الى القصد بالتعرض لوجه دلالات الكلم
على مفهوماتها ومعنى الوضع والواضع من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع
استوائهما بالنسبة اليهما تستدعي ملزم الاختصاص بأحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعي في تحققه مؤثرا مخصصا وذلك المخصص بحكم التقسيم اما الذات او غيرها وغيرها
من اختار الثالث اما الله تعالى وتقدس او غيره وقد في السلف من يحكى عنه اختيار الاول
وفيهم من اختار الثاني واطبق المتأخرون على فساد الرأي الاول ولعمري انه فاسد فان
دلالة اللفظ على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول
بالغير لكان يمتنع نقله الى المجاز الى جعله علما ولو كانت دلالته ذاتية لكان يمتنع
ان لا يدلنا على معاني الهندية كلماتها وجوب امتناع ان لا يدل على اللافظ لامتناع انفكاك
الدليل عن المدلول ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين كالناهل للعطشان والريان
على ما تسمعه من الاصحاب لا يعني لها تعدم لي ان تتلو ثرث وكالجون للاسود والابيض
وكالقرء للحيض وللطهر وامثالها لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى فليس هو ما هل
او جون وهو فإن الطهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى ما دام محمولا على الظاهر والذي
الذي يدور في خاطري منه انه رمز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق
والتصريف ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك مستدعية في حق المحيط بها علما ان لا يسوي بينها واذا اخذ
في تعيين شيء منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل ما يرى في القصم
بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء من غير ان يبين والفصم بالفاء الذي هو حرف
رخو لكسر الشيء من غير ان يبين وفي الثلم بالميم الذي هو حرف ما بين الذي هو حرف خفيف
شديد للخلل في الجدار والثلب بالباء الذي هو شديد للخلل في العرض وفي الزفير بالفاء

لصوت الحمار والزئير بالهمز الذي هو شديد لصوت الاسد وما ساكل ذلك ان الاصل اسباب
ما الفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما مثل النزوان والجيدى وفعل مثل شرف وعبر
ذلك حواشي انما فلكم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لا نفس الكلام في اختصاصها
بالمعاني هذا والحق بعد اما الوقف والالهام فولا ان المخصص هو الله تعالى وتقدس واما
الوضع والاصطلاح فولا باسناد التخصيص الى العقلاء والمرجع بالاخرة فيهما الى واحد
وهو الوضع لان الواضع اما الله عز وجل واما غيره فالوضع عبارة عن تعيين اللفظة
بازاء معنى بنفسها وقولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما اردته بقرينة فان ذلك
التعيين لا يسمى وضعا واذا عرفت ان دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وان
الوضع تعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها وعرفت علمت ان دلالة معنى على معنى غير مقيسه
عرفت صحة ان تستعمل الكلمة مطلوبا بها نوبتها تارة معناها الذي هي موضوعة له
ومطلوبا بها اخرى معنى معناها بمعونة قرينة ومتى تكون الكلمة حقيقة ومجازا
على ذا فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع
كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص فلفظ الاسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه
وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة
له على اصح القولين ولا تسمى حقيقة بل تسمى مجازا لغويا لبناء دعوى المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التأويل كما ستحيط بجميع ذلك علما في موضعه باذن الله تعالى
ولك ان تقول الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة
كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرء في ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين اما اذا خصصته
بواحد اما صريحا مثل ان تقول القرء بمعنى الطهر واما استدلالا مثل ان تقول القرء
بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان
الوضع عينه بازائه بنفسه وانه لمظنة فضل تأمل منك فاحتفظ وقولي دلالة
ظاهرة احتراز عن الاستعارة وستعرف وجه الاحتراز في باب الاستعارة ولك
ان تقول الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق والحقيقة تنقسم عند العلماء
الى لغوية وشرعية وعرفية والسبب في انقسامها هذا هو انك عرفت ان اللفظة تمتنع
ان تدل على مسمى من غير وضع فمتى رايتها دالة لم تشك في ان لها وضعا وان لوضعها
صاحبا فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعا فمتى تعين عندك
نسبت الحقيقة اليه فقلت لغوية ان كان صاحب وضعها واضع اللغة وقلت شرعية
ان كان صاحب وضعها الشارع ومتى لم يتعين قلت عرفية وهذا المأخذ يعرفك
ان انقسام الحقيقة الى الكثير مما هو منقسم اليه غير ممتنع في نفس الامر واما
المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير

حملوا التعلل (؟) تمحيا اللازم

لا تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له الا بتأويل

لا بد من قيد آخر وهو قولنا في اصطلاح به التخاطب ليعم الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية ولا فائدة في قوله من غير تأويل

الاستعارة (؟)

يحتاج الى قرينة معينة للوضع لا دالة بخلاف المجاز فالقرينة دالة فيه

قوله بالتحقيق يتعلق بالمستعملة

بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقولي
بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز نظرا الى دعوى
استعمالها فيما هي موضوعة له وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كونها مستعملة فيما يكون موضوعة له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها
كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط مجازا فيما ينفصل عن الانسان من نجس متناول له
او كما اذا استعمل صاحب الحقيقة الشرعية الصلاة للدعاء والمراد بنوع حقيقتها اللغوية ان
كانها والشرعية او العرفية او ما جنسه العرف الدابة للحمار فتكون مجازا او حقيقته

والمراد بنوع حقيقتها اللغوية ان كانت اياها او الشرعية او العرفية

لغوية ايها كانت وقولي مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع احتراز عن الكناية
فان الكناية تستعمل ويراد بها المكنى عنه فتقع مستعملة في غير ما هي موضوعة له
مع انها لا تسمى مجازا لعرائها عن هذا القيد ولك ان تقول المجاز هو الكلمة المستعملة في غير
ما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة ما يدل عليه بنفسها في ذلك النوع ولك ان تقول المجاز هو الكلمة المستعملة في غير
معناها بالتحقيق استعمالا في ذلك بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
في ذلك النوع   واعلم ان الانواع ثم هنا استعمال الكلمة فيما تدل عليه او في غير ما تدل عليه
حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه ومرجع الكلمة في الحقيقة الى
ان تستغني في الدلالة على المراد منها بنفسها عن الغير لتعينها له بحكم الوضع واما
ما يتصل بالمشترك من الاحتياج الى القرينة في دلالته على ما هو معناه فمدفوع بان منشا هذا
الطرد عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين وضعين فحق الكلمة في المجاز ان لا تستغني عن الغير
في الدلالة على ما يراد منها لتعينها له دلالة العقود وسميت الحقيقة حقيقة لمكان التناسب وهو
ان الحقيقة اما فعيل بمعنى مفعول من حققت الشيء احقه اذا اثبته فمعناها المثبت والكلمة
متى استعملت فيما هي موضوعة له دالة عليه بنفسها كانت مثبتة في موضعها الاصلي واما فعيل
بمعنى فاعل من حق الشيء يحق اذا وجب فمعناها الواجب وهو الثابت والكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له ثابتة في موضعها الاصلي واجبة لها ذلك   واما التاء فهو عندي للتانيث في الوجهين
لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية بها صفة مؤنث غير مجراة على الموصوف وهو الكلمة وكذلك
المجاز سمي مجازا لجهة التناسب لان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه والكلمة
اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له وهو ما لا تدل عليه بنفسها فقد تعدت موضعها
الاصلي واعتبار التناسب في التسمية بمنزلة اقرار يرجح بما شاهدت فهاهنا اذا ما تحققت
فاياك والتسوية بين التسمية له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر نزلا فان الاعتبار المعنى في
التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه

عليه فاين احد مما من الاحوال وان كانوا اشتوا لم يسمعوا بما نقول الله عز اسمه سمى الله للوثنيه
مجاز عقول السفها من كونهم اولى بكونهم معبودا اشبها فامن كونهم وظنوا اسبابا واتخذوا
مرفوعين المرمى حيث بانوا وظلوا الالهه الاكل غفرا وتحرا عقيمه والمجاز عند اصحابنا في هذا
النوع يعبرها ذلك بحدود الحقيقه فكذى كل كلمه اريد بها ما وقعت له في وضع واضع
وقوعا لا تستند فيه الى غيره وانما يقولون واضع ما التنكير دون التعريف ليعم واضع
اللغه وغيره من اصحاب الاوضاع السابقه عن وضع اللغه والضمير فيه يعود الى
الوقوع وانما يذكرون هذا القيد ليعم اللفظ المعنى الاول ولعلك ان تقولوا كل كلمه اريد بها ما وقع له
في وضع واضع لا ما وقعت له في غيره وضع واضع والذى تقع الكلمه له في غير الوضع هو ما
يناوله عقلا بواسطه الوضع كما اذا وقعت للعشره مثلا في الوضع فانها تكون واقعه لخمسه
وخمسه الا انها في وقوعها لخمسه وخمسه تستند الى غير الوضع وهو العقل ويحدون المجاز
هذا كل كلمه اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع لملاحظه بين الثاني والاول فتامل
قولى وقولهم واعلم ان الكلمه حال وضعها اللغوى كما عرفت من ان الحقيقه ترجع الى اثبات
الكلمه في موضعها وان المجاز يرجع الى اخراج الكلمه عن موضعها حقها ان لا تسمى حقيقه
ولا مجازا كالجسم حال الحدوث لا تسمى ساكنا ولا متحركا واما حال الوضع الاخير فحقها
كذلك لكن في الاول بالاطلاق وفي الاخير بتقييد الحقيقه بنوع من التعلق لا تكون
حقيقه شرعيه ولا مجازا ولا لغويه حقيقه عرفيه ولا مجازا وان كان الاطلاق قد يحتمل وادعى
تقدم اليك انك ما احاطت معرفتك بالحرى ان تسمع الذيل لتلخيص ما عند السلف في الاصل
وتخليصه مما يقع من الحشو في الابواب نسوقه اليك مرتبا تنسقا وابدى فوائدهم وقررا
تقريرا يحيط اللثام عن وجوه فرائدهم واعلم ذلك لنطلعك على كنه ما اجروا اليه
وتعترف في هنا وما قد اناخوا لديه متبصرا في اثنا المساق على ما يرونه وما يحررونه واذا
استثنا شا من كمال تاملك وفي مجموعه ذكرناه اثرت عن استطلاع طلعتها اما سيبويه اعلم ان المجاز
عند السلف من علما هذا الفن قسمان لغوى وهو المتقدم وسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى
لعرفه وسمى مجازا في الجمله واللغوى قسمان قسم يرجع الى معنى الكلمه وقسم يرجع الى حكم
لها في الكلام والراجع الى معنى الكلمه قسمان خال عن الفائده ومتضمن لها والمتضمن للفائده
قسمان خال عن المبالغه في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعاره ولها اقتسامات فهذه
فصول خمسه مجاز لغوى راجع الى المعنى خال عن الفائده مجاز لغوى معنوى مضمر خال
عن المبالغه في التشبيه استعاره مجاز لغوى راجع الى حكم الكلمه مجاز عقلي ويسمو الكلام
في الحقيقه العقليه وانا اسوق اليك هذه الفصول بعون الله تعالى **الفصل الاول المجاز**
اللغوى الراجع الى معنى الكلمه عن الفائده هو ان تكون الكلمه
موضوعه لحقيقه من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقه لا مع ذلك القيد بمعونه

القرينة مثل أن تستعمل المرسن فإنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون
استعمالاً للاسم من غير زيادة قيد بمعونة القرينة كقول العجاج وفاحماً ومرسناً مسرجاً يعني
أنفاً براقاً كالسراج أو مثل المشفر وهو موضوع للشفة مع قيد أن تكون شفة بعير استعمال
الشفة فتقول فلان غليظ المشفر حيث هي دالة على أن المراد هو الشفة لا غير أو مثل أن تستعمل
الحافر فإنه موضوع للرجل مع قيد أن يكون رجل فرس أو حمار استعمال الرجل بالإطلاق اعتماداً على
دلالة القرائن على ذلك ويسمى هذا القسم مجاز التعرية عن مكانه الأصلي ومعنوياً لتعلقه بالمعنى لا بالحكم
كما ترى شابتك ولغوياً لاختصاصه بمكانه الأصلي لحكم الوضع وغير مفيد لقيامه مقام أحد
المرادفين كقولك واسد وجلس ومنع غير المفيد الى المراد منه

الفصل الثاني المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه

هو أن تعدى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة
الى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلق كجواز أن تراد النعمة باليد وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لتعلق النعمة بها من حيث أنها تصدر عن اليد ومنها تصل الى المقصود بها وكذا إذا أريد القوة
أو القدرة بها لأن القدرة أكثر ما تظهر سلطانها في اليد وبها تكون البطش والضرب والقطع والأخذ
والرفع والوضع وغير ذلك من الأفاعيل التي تخبر فضل إخبار عن وجود القدرة وتنبئ عن مكانها
أتراباً ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة وبجواز
تراد المزادة بالراوية وهي في الأصل البعير الذي يحملها للعلاقة الحاصلة بينهما ولتسبب حمله
إياها أو أن تراد البعير بالحفض وهو متاع البيت من الخيمة المذكورة وبجواز تراد الرجل بالعين
إذا كانت ربيئة من حيث أن العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة صار كأنها الشخص كله
وبجواز أن تراد النبت بالغيث كما تقول رعينا غيثاً لكون الغيث سبباً فيه وبجواز أن تراد الغيث بالسماء لأنه
لكونه من جهتها تقولون أصابتنا السماء أي الغيث وبجواز أن تراد الغيث بالنبات كقول أمطرت السماء
نباتاً لكون الغيث سبباً فيه أو بالسنام كقول من قال أسنمة الآبال في سحابه ومن هذا النوع وجه
تفسير من فسر إنزال أزواج الأنعام في قوله وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج بأن أنزل الماء الذي هو سببها
إذا انضم الى ما ورد من أن كل ما في الأرض فهو من السماء ينزله جل وعلا قسطاً الى الصخرة ثم يقسمه
وقيل هذا معنى قوله ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض ومما خرج فيه
قوله وينزل لكم من السماء رزقاً أي مطراً هو سبب الرزق وقوله وفي السماء رزقكم
ومما ينخرط في هذا السلك هداه الله أي لطف به وأضله الله أي خذله بمنع الألطاف لكونهما
عقيبا حقه وقوله عز سلطانه فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار أي العناد
المستلزم للنار وقوله إنما يأكلون في بطونهم ناراً أي أموال اليتامى لأنها وقول
الحامل بأكل كل ليلة إكافاً أي علفاً ثمن إكاف للتعلق بين العلف والإكاف
وقولهم أكل الدم أي الدية للتعلق بينهما ومن أمثلة المجاز قوله تعالى فأفاد أمرًا

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم استعمل قرأت مكان أردت القراءة لكون
القراءة مسببة عن ارادتها استعمالا مجازيا بقرينة الفاء في فاستعذ والسنة المستفيضة
بعدم الاستعاذة ولا يلتفت الى قول من توهم القراءة لصبوح الطهر وقوله ونادى
نوح ربه أراد نداءه بقرينة فقال رب وقوله وكم من قرية أهلكناها في موضع أردنا اهلاكها
بقرينة فجاءها بأسنا والبأس الهلاك وقوله وحرام على قرية أهلكناها في موضع أردنا اهلاكها
بقرينة أنهم لا يرجعون أي عن معاصيهم الحرمان وهو ما امتنع فعلهم من قرية أهلكناها
أنهم لا يؤمنون أي أردنا اهلاكها إذ لا معنى لانه حرم على قرية أردنا اهلاكها لم يؤمنوا من اصرارهم انهم
لا يرجعون إذ لا نظم الكلام على الوعد بالاهلاك في أنهم لا يرجعون لا مع في المجاز المسند
وحق علي أن يهلكهم وأما حملها الامام عما ذكر على حيثية لعظم لانه متى جرى فيما هو بعد
جزئيا مستفيضا تكاد تتمكن من ان تعلم علاقة لم يصل الى قبله الشكل احد لقول المجاز
حتى في الركبة وعليه فتش والمضبوط كما تشهد له عقلك الراجح فهو التعبير من الشيء الى
الشيء لسعة هناك إنما الذي هناك هو مجرد تجوز يريد المجاز التوسعة فيترك التجوز
من ... منزلة الواقع ثم نام معنيه الى الشيء أما يجب أن يكون المجاز في الأقرب أحرى وأجدر
وأمثال ذلك مما يعري الكلمة بمعونة القرينة عن معناها الاصلي الى غيره لعلاقة بينهما نوع
قوة او ضعفا او وضوحا او خفيا والتعلق بين الطرف عن فعل الشيء ويس الراعي الى تركه
يحمل عندي ان يكون منعك في قولهما كلمة ما منعك ألا تسجد مرادا به ما دعاك الى
ان تسجد وان تكون لا غير صلة وقرينة المجاز ويظهر ما منعك ادراجهم لوا ان لا يسعى من
امثلة المجاز المستغنى منه وباب الاستثنا وتحقيق الكلام في ذلك مفتقر الى التعرض للسابق فيض
وسيلتقي عن علم المعاني شعبة ثم المصير الى ماله وعليه فالرأي ان يؤخر الكلام فيه في
الاستثنا الى الفراغ عن تلك الشعبة وهي شعبة علم الاستدلال وتسميته مجاز العقول
ومعونا لما تقدم وتفسير التضمنه شبه شاهد لتحقق ما نريده وسيأتيك تقرير هذا
المعنى في الأصل الثالث ان شاء الله تعالى وأما معنى كونه خاليا عن المبالغة في التشبيه فهو فحمله
العمل الذي عليه الفصل الثالث في الاستعارة والاستعارة هي ان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك
للمشبه ما يخص المشبه به كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس
الأسود فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده
في الذكر او كما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الأظفار وسمي هذا
النوع من المجاز استعارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك
انا متى ادعينا في المشبه كونه داخلا في حقيقة المشبه به فردا من افرادها برز فيما

صادق من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته او امرًا من لوازمها في معرض
نفس المشبه به نظرا الى ظاهر الحال من الدعوى فالشجاع حال دعوى كونه فردا من افراد حقيقة
الاسد يكتسي اسم الاسد اكتسا الهيكل المخصوص اياه نظرا الى الدعوى والمنية حال دعوى
كونها داخلة في حقيقة السبع اذا اثبت لها مخلب او ناب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه في
أنه كذلك ينبغي ويدرك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب مع المشبه المدعى انها سبع
تعرف في تسميتها باسم المخلب والناب الصورة المتخيلة المسماة باسم المخلب من عرف ونظرا الى الدعوى
وهذا شأن الحقيقة فان المستعير يبرزها في معرض المستعار منه لا سفا وتان الا وان احدهما
اذا فتش عنها مال والاخرى كذلك وههنا سؤال وجواب تسمعهما في فصل الاستعارة بالكناية ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا والمشبه به مستعارا
له والذي قرع سمعك من ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو البرهان
امتناع دخول الاستعارة في الاعلام اللهم الا اذا تضمنت نوع وصفية بسبب خارج كتضمن اسم حاتم
الجود ومادر البخل وما جرى مجراهما   واما عند هذا النوع فغير نافع اخر العوامل وهو المنصوص بهما
ستقف عليه وكان شيخنا الحاتمي تغمده الله برضوانه اخبرنا به في المسألة قولين احدهما الدعوى
نظرا الى استعمال الاسد في غير ما هو له عند التحقيق فانا وان ادعينا للشجاع الاسدية ولا نتجاوز حد
الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الاسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وانيابه وما له من سائر
ذلك من الصفات البادية لحواس الابصار ولو كانت الشجاعة من احد اوصاف الاسد وامكنها اللي
اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل لها في محل تلك الحقيقة وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الانياب
والمخالب الى غير ذلك من الصور الخاصة في جميع جوارحه ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها
لكان صفة لا اسما ولكان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جرأة المقدم من
التحقيق لا من جهة التشبيه ولما جرت به عرف في الاستعارة اذ ذاك البتة ولا تقلب المطلوب
نصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له الى ايجاب حملها على ما هي موضوعة له
وما سواهما انه ليس لغوي نظرا الى الدعوى فان كونه لغويا يستدعي كون الكلمة مستعملة
في غير ما هي موضوعة له ونسلم مع ادعاء الاسدية للرجل وانه داخل في جنس الاسود فرد من
افراد حقيقة الاسد وكذا مع ادعاء الصبيح الكامل الصباحة انه شمس وانه قمر وليس السنة
استعيرهما ان يكون اطلاق واسم الاسد على الكمل اعتراف بانه رجل واطلاق اسم الشمس او القمر
على هذا عن اعتراف بانه ادمي لقدح ذلك في الدعوى وهل هي مع الاعتراف بانه ادمي غير شمس
وغير قمر في الحقيقة أنى يكون موضع تعجب قوله   قامت تظللني من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس   او موضع نهي عن التعجب قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر   وقوله

ترى الثياب من الكتان يلمحها نور من البدر احيانا فيبليها
فكيف تنكر ان تبلى معاجرها والبدر في كل وقت طالع فيها   ومع الاصرار على دعوى انه اشد

وأنه سمي وأنه فيه تسامح لأن الكلمة لم تستعمل فيما هي موضوعة له ومن أجل ذلك تردد
الإمام عبد القاهر قدس الله روحه في هذا النوع بين اللغوي تارة وبين العقلي أخرى على مذهب
الوجهين جزاه الله تعالى أفضل الجزاء فهموا لذلك لا يزال نور العلوم في مشكوة عجائب لطائف نظره
لا يزالوا يتعلمها وإرشادًا لذلك إذا وقف على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعاء
الأسدية للرجل وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص مصدّقة
عنده كشف له الغطاء   اعلم أن وجه التوفيق هو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء
أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل متعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية
قوة البطش مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع
تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه وجماعته من جنس
الجن وعد جماله من جنس الطيور قال نحن قوم ملجن في زي ناس فوق طير لها شخوص الجمال
مستشهدًا للدعوى بإثبات المخالب العرفية والتأويلات المناسبة من كونهم إذا
رأوا الأسد هرب عن ذلك أنه ليس بأسد وإذا رأوا إنسانًا لا يفارقه أحد أنه ليس بإنسان بل
هو أسد أو هو أسد في صورة إنسان وأن تخصيص تصديق العرف بتسميتها بالمتعارف هو الذي
يسبق إلى الفهم لتعين ما أن يستعمل الأسد فيه ومن البناء على هذا التفريع قوله
تحية بينهم ضرب وجيع   وقولهم عتابك السيف   وقوله عز وعلا يوم لا يسمع مال ولا
بنون إلا من أتى الله بقلب سليم على ما ستسمع منه الآية في فصل المسند إليه إن شاء الله تعالى
ومنه قوله   وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس   والاستعارة لبناء الدعوى
فيها على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره فإن
الكذاب لا ينصب دليلًا على خلاف زعمه وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب
وذلول وإذ قد عرفت ما كان يتعلق ببيان وصف الاستعارة ووجه تسميتها استعارة
فتنقسم إلى مصرح بها ومكني عنها والمراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه به والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه   والمصرح بها
تنقسم إلى تحقيقية وتخييلية والمراد بالتحقيقية أن يكون المشبه المتروك شيئًا متحققًا
إما حسيًا أو عقليًا والمراد بالتخييلية أن لا يكون المشبه المتروك شيئًا وهميًا محضًا لا تحقق
له إلا في مجرد الوهم ثم تنقسم كل واحدة منهما إلى قطعية وهي أن يكون المشبه المتروك
متعين الحمل على ما له تحقق حسي أو عقلي أو على ما لا تحقق له البتة إلا في الوهم وإلى احتمالية
وهي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق وأخرى على ما لا تحقق
له فهذه أقسام أربعة الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع   الاستعارة
المصرح بها التخييلية مع القطع   الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق
والتخييل   الاستعارة بالكناية ثم إن الاستعارة ربما قسمت إلى الأصلية والتبعية
والمراد بالأصلية أن يكون معنى التشبيه داخلًا في المستعار دخولًا أوليًا والمراد
بالتبعية أن لا يكون داخلًا أوليًا وربما قسمت إلى التجريد فسميت مجردة أو الترشيح فسميت مرشحة

تحققا   دخولا

معناه الاستدلال من أن الله تعالى عليه سليم ... السلامة ما ...

واحدة

فيجب ان يعلم في هذه الانقسامات وهي ثمانية القسم الاول في الاستعارة المصرح
بها التحقيقية مع القطع هي اذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة
هو في احدهما اقوى منه في الآخر وانت تريد الحاق الاضعف بالاقوى على وجه التشبيه
سيما ان تدعي ملزوم الاضعف من جنس ملزوم الاقوى باطلاق اسمه عليه وتسد
طريق التشبيه بافراده في الذكر توصلا بذلك الى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم
عند تساوي ملزوماتها فاعلا ذلك مع نصب قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق
منه الى الفهم كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض المسمى بانيا دعواك على التأويل المراعى
ليتمكن الوفق بين ذلك الافراد بالذكر وبين ذلك القرينة المتنافيين ولتميز دعواك عن
الدعوى الباطلة مثال ذلك ان يكون عندك شجاع وانت تريد ان تلحق جراءته وقوته
بجراءة الاسد وقوته مع نصب قرينة مانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كيرمي او
يتكلم او في الحمام او ان يكون عندك وجه جميل وانت تريد ان تلحق وضوحه واشراقه وملاحته
واستنارته بالبدر فتدعيه بدرا باطلاق اسمه عليه مع افراده في الذكر قايلا نظرت
الى بدر يبتسم او ان يكون عندك عالم وانت تريد الحاق كثرة فوايده بعدما جرت العادة
على تشبيه فوايد العلماء بالفرايد بكثرة فرايد البحر فتدعيه بحرا قايلا جاءني ذلك البحر
المعهود او انت تريد الحاق عدل عادل في اباية التفاوت بالميزان او بالقسطاس في ذلك
فتدخله في جنس الميزان او القسطاس قايلا ميزان امرنا او قسطاسه لا يقبل التفاوت ومن
الامثلة استعارة اسم احد الضدين او النقيضين للآخر بوساطة انتزاع شبه التضاد ولكافة
بشبه الناس بطريق التهكم او التمليح على ما سبق في باب التشبيه بان ادعا احدهما من جنس
الآخر والافراد بالذكر ونصب القرينة كقولك [illegible] ولما تواترت عليه البشارات بقتله
ونهب امواله وسبي اولاده وتخص هذا النوع باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية
واعلم ان قرينة الاستعارة ربما كانت معاني مربوطة بعضها ببعض كما في قوله
وصاعقة من نصله تنكفي بها على ارؤس الاقران خمس سحايب   انظر من اراد استعارة
السحايب لانامل الممدوح الخمس تفريعا على ما جرت عليه العادة من تسمية الجواد بالمطر الفياض
تارة وبالسحاب الهطال اخرى فاذا اصبح انه لم يهناك صاعقة ثم قال من نصله فبين ان
تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو
عدد جميع انامل اليد فجعل ذلك كله قرينة لما اراد من استعارة السحايب للانامل
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى
مثل ان تجد انسانا استفتي في مسئلة فيهم تارة باطلاق اللسان ليجيب ولا يهم اخرى فاخذ
صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما
للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه

على سبيل الاستعارة قائلا أراك أيها المفتي تقدم رجلا وتؤخر أخرى وهذا هو الذي
تسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل
الاستعارة لا تجد التغيير إليها سبيلا فاعلم

القسم الثاني في الاستعارة المصرح بها التخييلية مع القطع

هي أن تسمي باسم صورة متحققة صورة
عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها مفردا بالذكر في ضمن قرينة مانعة عن حمل
الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئا متحققا وذلك مثل أن تشبه المنية
بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
ولا رقة لمرحوم ولا مبالاة بقيا على ذي فضيلة تشبيها بليغا حتى كأنها سبع من السباع
فيأخذ الوهم في تصويرها بصورة السبع واختراع ما يلازم صورته ويتم بها شكله من ضروب
هيئات وفنون جوارح وأعضاء وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس
بها وتمام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك
أسامي المتحققة على سبيل الإفراد بالذكر وأن تضيفها إلى المشبه قائلا مخالب المنية أو أنياب
المنية الشبيهة بالسبع لتكون إضافتها قرينة مانعة عن إجرائها على ما يسبق إلى الفهم
منها من تحقق مسمياتها ومثل أن تشبه الحال إذا وجدت دالة على أمر من الأمور بالإنسان
الذي يتكلم فيعمل الوهم في اختراع للحال ما قوام كلام المتكلم به وهو تصوير صورة اللسان
ثم تطلق عليه اسم اللسان المحقق وتضيفه إلى الحال قائلا لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق
بكذا ومثل أن تشبه حكم الأحكام إذا صادفته واقعا بمشيئته أمري وتابعا لرأيه
لحيث شاء بالناقة المنقادة التابعة لمستتبعها حيث أراد فتثبت له في الوهم ما قوام ظهور
الانقياد للناقة به واتباعها المستتبع وهو صورة الزمام فتطلق عليها اسم الزمام المحقق
قائلا زمام الحكم الشبيه بالناقة في اتباع المستتبع في يد فلان

القسم الثالث في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل

هي كما ذكرنا أن يكون المستعار صالح الحمل على ما له تحقق من وجه وعلى ما
لا تحقق له من وجه آخر ونظيره قول زهير صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله
وعري أفراس الصبا ورواحله أراد زهير أنه أمسك عما كان يرتكب أوان الصبا
وقمع النفس عن التلبس بذلك معرضا الإعراض الكلي عن المعاودة لسلوك سبيل
الغي وركوب مراكب الجهل فقال وعري أفراس الصبا ورواحله أي ما يقتضيه
من الآلات المحتاج إليها في الركوب والارتكاب قائمة لديها نوع فرض من الأنواع
جزئية أو غيرها من وطنت النفس على اجتنابه ورفع القلب رأسا عن ذوق بابه
وقطع الهم عن معاودة ارتكابه فتقبل العناية بحفظ ما قوام ذلك النوع من
الآلات والأدوات فترك بيد التعطيل تشكو إليه عليها التهالك وكمصبح شيئا

فشيا حتى لم تكد تجري ولا دنت من اترابها ولا عثيرا ولا قبت لذلك معناه لا آله ولا اداة تحقق
قولها الصبي ورواحله ان يعد استعارة تخيلية لما يسبق الى الفهم وتبادر الى الخاطر من تنزيل
اوراس الصبي ورواحله منزلة اسباب المشبه ومخالطة وان يحمل اهمالا بالتكلف ان تجعل الاوراس
والرواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او عن
الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي وجر اذيال البطالة الا اوان الصبي وكذلك قوله
فامنه فاذاقها الله لباس الجوع من الطاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحمل عند بعض
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة

القسم الرابع في الاستعارة بالكناية هي كما عرفت ان تذكر

المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها وهي ان تنسب اليه وتصف
من لوازم المشبه به المساوية مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر مضيفا اليها على
سبيل الاستعارة التخييلية من لوازم المشبه به ما لا يكون الا له على ليكون قرينة دالة على
المراد فتقول مخالب المنية نشبت بفلان طاويا لذكر المشبه به وهو قولك الشبيهة بالسبع
او مثل ان تقول لسان الحال ناطق بكذا تاركا لذكر المشبه به وهو قولك الشبيهة بالمتكلم
او تقول زمام الحكم في يد فلان بترك ذكر المشبه به وقد ظهر لك ان الاستعارة بالكناية لا تنفك
عن الاستعارة التخييلية هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب وسنقف اذا انتهينا الى اخر
هذا الفصل على تفصيل ههنا وكانى بك اذا عرفت ان الاستعارة تستدعي ادخال المستعار
له في جنس المستعار منه دعوى اضطرارا وادعاءا انه لا دامع الاضراب بابى المعراق الجمعية
والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بجمعه التي احيلت
التنوية باسم جنسه انها تجنس في صميمك ان الجمع بين الانكار البليغ ومن الاعتراف الكامل
ان يتنفى فالوجه في ذلك هو انا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة بالتصريح
لتسمى المشبه كما انا ندعي السجاع هناك مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل على ما سبق حتى
يتهيا التفصي عن التناقض في الجمع بين ادعاء الاسدية ومن نصب القرينة المانعة عن ارادة
الهيكل المخصوص ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان
المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود ثم نذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين لجنسه واحد وان لا يكونا
مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المشبه

القسم الخامس في الاستعارة الاصلية هي ان يكون

المستعار اسم جنس كرجل واسد وكقيام وقعود ووجه كونها اصلية هو
ما عرفت ان الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه وقد
تقدم في باب التشبيه ان التشبيه يستدعي كون المشبه موصوفا للمشبه به بكونه مشاركا للمشبه به

قال الكسائي انتقع لونه اذا تغير من حزن او فزع وكذلك امتقع وانتقع والميم اجود

سمي الشجاع المستعار [illegible]

هناك الشجاع

ووجه والاصل في الموصوفية هي الجمادات مثل ما تقول جسم ابيض او اسود صاف في جسم
طويل او طول مفرط وانما قلت الاصل في الموصوفية هي الجمادات ولم اقل لا تعقل الوصف الا
للحقيقة قصر المسافة حيث يقولون في نحو شجاع باسل او جواد فياض وعالم نحرير ان باسلا
وصف لشجاع وفياضا وصف لجواد ونحريرا وصف لعالم

القسم السادس في الاستعارة التبعية وهي ما يقع في غير اسماء

الاجناس كالافعال والصفات المشتقة منها وكالحروف بيانها ان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والافعال والصفات المشتقة منها
والحروف عن ان توصف بمعزل فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في انفسها بمعزل وانما
المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها
فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها
مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية والى معناها انتهاء الغاية وكي معناها الغرض فابتداء الغاية وانتهاء الغاية
والغرض ليست معانيها اذ لو كانت هي معانيها والابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي ايضا اسماء
لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام ولا نستعير الفعل الا بعد استعارة مصدره
فلا نقول نطقت الحال بكذا الا بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال على الوجه الذي
عرفت من ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه والحاق
ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق له وكذا اذا قلت الحال ناطقة بكذا
تدل دلالة على كذا وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم بعذاب اليم على الاستعارة
التهكمية بدل فانذرهم وقول قوم شعيب عليه السلام انك لانت الحليم الرشيد بدل السفيه
الغوي لقرابة احوالهم ومما نحن فيه قولهم للشمس جونة لشدة ضوئها والجون الاسود وللغراب
اعور لحدة بصره وعلى هذا لا تستعير الحرف الا بعد تقرير الاستعارة في متعلق معناه
فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت
هناك لعل مثل ان تبني على اصول العدل ذاهبا الى ان الصانع حكيم تعالى وتقدس ان يكون
في افعاله عبث بل كل ذلك لحكمة وصواب مفعول للغرض صحيح ما خلق الانسان الا لغرض
الاحسان وجعل فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه والنفرة الحاملة
على ترك ما يجب فعله واودع عقله المضادة لحكميهما حتى تنازعته ايدي الدواعي
والصوارف فوقعت به بين الكره لا متقدم له عنه ولا متأخر حملة الخيرة ما لا يؤثره
الا العناء اذا اتبع العقل وقع من النفس المشتهية في لوم وعناء واذا اتبع النفس
وقع من العقل الناهي في الامر وعناء لا يخلص هناك ما اوقعه في ورطه تلك الخيرة
سفها ولا عبثا تعالى عن ذلك علوا كبيرا انما فعل ذلك لغرض الاحسان وهو التكليف ليتمكن من

الثواب ما لا يحصى فعله في جنبه ابدا من النعيم العظيم مع الدوام في ضمن التمتع
من انواع المستطابات بما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد مخلصة ان تشوبها
منغصة ما ويكتنفه ان شاء الله لا بالقسر والالجاء وضع زمام الاختيار في يده ممكنا اياه من فعل
الطاعة والمعصية مريدا منه ان يختار ما يثمر له تلك السعادة الابدية مزكا في ذلك جميع علله
فشبهت حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال
المرتجي المخير من ان يفعل وان لا يفعل ثم استعير لجانب المشبه لعل جاعله في جهة الاستعارة
علم العالم الذات الذي لا يخفى عليه خافية لعلمه ما كان وما هو كائن وما سيكون فان الله جل وعلا
لعلهم يعبدون او لعلهم يشعرون وعليه قول رب العزة علام الغيوب يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ونظائره واذا اردت استعارة لام الغرض
هناك مثل ان يكون ترتب وجود امر على امر من غير ان يكون الثاني مطلوبا بالاول ويكون الاول
غرضا فيه فشبهه بترتب وجود امر على امر مطلوب بالاول منهما الثاني ثم استعير للترتب المشبه
كلمة الترتب المشبه به في ضمن قرينة مانعة عن حملها على ما هي موضوعة له فتقول اذا رايت
عاقلا قد احسن الى انسان ثم اذاه اذاية قد احسن اليه ليؤذيه ومنه قوله تعالى فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقد ظهر مما ذكره ان ربما في قوله ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين حقها ان تعد من باب الاستعارة التهكمية وان تعد تبعية
على قول سيبويه في رب واصلية على قول الاخفش رحمهما الله وقد سبق ذكر هذا الخلاف في
علم النحو واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها على
نسبتها الى الفاعل كقولك نطقت الحال او الى المفعول الاول كقول ابن المعتز
قتل البخل واحيى السماحا او الى الثاني المنصوب كقول الاخر صبحنا الخزرجية مرهفات
وقول الاخر تقري لهم لهذميات او الى المجرور كقوله علية فبشرهم
بعذاب اليم او الى الجميع كقول الاخر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة
التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال
التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة
المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
كما تراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية
عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة وهكذا لو جعلوا البخل استعارة
بالكناية عن حي ابطلت حياته بسيف او غير سيف فالتحق بالعدم وجعلوا نسبة
القتل اليه قرينة الاستعارة ولو جعلوا ايضا اللهذميات استعارة بالكناية عن
المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة

الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبره واذقد عرفت ما ذكرت فلا باس ان احكي لك ما عند السلف في تعريف الاستعارة حدها عند بعضهم تعليق العبارة على غير ما وضعت له في اصل اللغة على جهة النقل للابانة وعند الاكثر جعل الشي للشي للمبالغة في التشبيه كقولك رايت اسدا في الحمام وجعل الشي الشي للمبالغة في التشبيه كقولك لسان الحال وزمام الحكم ولا ازيد على الحكاية

القسم السابع والقسم الثامن في تجريد الاستعارة وترشيحها

اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد اذا لم تعقب بصفات او تفريع كلام لم تكن مجردة ولا مرشحة وانما تسمى مجردة اذا عقبت بذلك ثم ان الضابط هاهنا اصل واحد وهو انك قد عرفت ان الاستعارة لا بد لها من مستعار له ومستعار منه فمتى عقبت بصفات او تفريع كلام ملائم للمستعار منه سميت مرشحة مثالها في التجريد ان تقول ساورت اسدا شاكي السلاح طويل القناة صقيل العضب وجاورت بحرا ما اكثر علومه وما اجمعه للحقائق وما اوقفه على الدقائق ومثالها في الترشيح ان تقول ساورت اسدا هصورا عظيم اللبدتين وافي البراثن منكر الزئير وجاورت بحرا زاخرا لا يزال تتلاطم امواجه ولا يغيض فيضه ولا يدرك قعره ولا اعني بالصفات الصفات النحوية بل الوصف المعنوي كيف كان ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه حتى لا تبالي ان تبني على علو القدر وسمو المنزلة بناءك على العلو المكاني والسمو كما فعل ابو تمام اذ قال

ويصعد حتى يظن الجهول ... بان له حاجة في السماء

وابن الرومي اذ قال

اعلم الناس بالنجوم بنو نو ... بخت علما لم يأتهم بالحساب

بل بان شاهدوا السماء سموا ... بترق في المكرمات الصعاب

مبلغ لم يكن ليبلغه الطالب ... الا بتلكم الاسباب

وكما قال الصابي

ان صح علم النجوم كان لكم ... حقا اذا ما سواكم انتحله

كم عالم فيكم وليس بان ... قاس ولكن بان رقي فعلا

اعلاكم في السماء مجدكم ... فلستم تجهلون ما جهلا

شافهتم البدر بالسؤال عن الامر ... الى ان بلغتم زحلا

ويلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من التعجب او عن النهي عما لا يليق بالمستعار منه كما فعل من قال

قامت تظللني ومن عجب ... شمس تظللني من الشمس

ومن قال

لا تعجبوا من بلى غلالته ... قد زر ازراره على القمر

ومن قال

اتتني الشمس زائرة ... ولم تك تبرح الفلكا

ومن قال

ولم ار قبلي من مشى البدر نحوه

او ما ترى هؤلاء فيما فعلوا كيف نبذوا امر التشبيه وراء الظهور كانه لم يخطر منهم على بال ولا رأوه ولا طيف خيال واذا لم يبرحوا التشبيه والاعراض عن الاصل يبنون على الفرع ويقولوا هي

الشمس مسكنها في السماء ... فعز الفؤاد عزاء جميلا

فلن تستطيع اليها الصعود ... ولن تستطيع اليك النزولا

او يقولوا

وعهد البدر بالاوهام ليلا ... فاذا اما وقفت تذوب

قال لي احب نغيرا تمسى هكذا الرسم في طلوع البدور ... او يقولوا قلت زوري فارسلت انا

انتك سحرة ... قلت فالليل كان اخفى وادنى مسرة

فاجابت بحجة زادت القلب حيرة ... انا شمس وانما تطلع الشمس بكرة

ثم الى تنويع ذلك مع تجريد الاصل في الاستعارة او في وادفد

الاجابة الشي لا يتم ... كلام مع غلبة التنفيس ... له في الاستعارة لانه ... الغالب ... اورده ... ماذا اوحى ... البدر

عرف أقسام الاستعارة فاعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن إن صادفتها حسنت وإلا
عريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحا وتلك الشروط رعاية جهات حسن التشبيه التي سبق ذكرها
في الأصل الأول من المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتصريح التحقيقية
والاستعارة بالكناية وأن لا تشم رائحة التشبيه من جانب اللفظ ولذلك يوصى
في الاستعارة بالتصريح أن يكون الشبه بين المستعار له والمستعار منه جليا بنفسه أو معروفا
سائرا بين الأقوام وإلا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ودخلت في باب التعمية والإلغاز
كما إذا قلت رأيت عودا مستقيما أوان التعريس وأردت إنسانا مؤدبا في صباه أو قلت رأيت إبلا مائة لا
تجد فيها راحلة وأردت الناس وأما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية
من حيث كانت تابعة لها لأنها لا تكون إلا تابعة لها ... أثبات المشبه ومخالب إذا أنشبت المنية أظفارها ... وقوله
عز اسمه ... وقلما تحسن الحسن البليغ عن تابعة لها ولذلك استهجنت
في قول الطائي لا تسقني ماء الملام فإنني وقال الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع إلى
خمسة أنواع بتنوع التشبيه إليها استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي أو بوجه عقلي واستعارة
معقول لمعقول واستعارة محسوس لمعقول واستعارة معقول لمحسوس فمن النوع
الأول قوله عز اسمه واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب
والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار أقوى فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسي ومن
الثاني قوله عز اسمه إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم فالمستعار له الريح والمستعار منه المرأة
والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر فالطرفان حسيان ووجه الشبه عقلي وكذلك قوله
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه
ظهور المسلوخ من جلدته فالطرفان حسيان والجامع هو ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر
وكذلك قوله فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس فالمستعار له الأرض المزخرفة المتزينة
والمستعار منه النبات وهما حسيان والجامع هو الهلاك وهو أمر معقول وكذلك قوله
حصيدا خامدين ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا فالرقاد مستعار للموت وهما أمران
معقولان والجامع عدم ظهور الأفعال وقوله وقدمنا إلى ما عملوا فالقدوم وهو في
المسافر بعد غيبة مستعار للأخذ في الجزاء بعد الإمهال وهما أمران معقولان والجامع عدم
~~ظهور الأفعال وقوله وقدمنا إلى ما عملوا فالقدوم وهو في المسافر بعد مدة مستعار للأخذ~~
~~في الجزاء بعد الإمهال وهما أمران معقولان~~ والجامع وقوع المدة في البين وقوله سنفرغ لكم
أيها الثقلان فالفراغ هو الخلاص عن المهام والله عز سلطانه لا يشغله شأن عن شأن وقع
مستعارا للأخذ في الجزاء وحده وذلك أمر عقلي فالطرفان عقليان وقوله تكاد تميز من
الغيظ وهذا أولى لأنه ... سمعوا لها تغيظا فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة
الوجدانية التي تدعو إلى الانتقام للحالة المتوهمة من نار الله أعاذنا الله منها بفضله
ورحمته وقوله ولما سكت عن موسى الغضب فالمستعار منه هو إمساك اللسان
عن الكلام وأنه أمر والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداده إلى السكون وأنه أيضا أمر

معقول

برحمته وفضله

وصار عقلي والجامع هو الانتشار مع الغضب اذا اشتد وجد حالة للغضب كأنها
تغريه واذا سكن وجد كأنه قد امسك عن الاغراء ومن الرابع قوله عز اسمه بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه فاصل استعمال القذف والدمغ في الاجسام ثم استعير القذف
للحق على الباطل والدمغ لاذهاب الباطل فالمستعار منه حسي والمستعار له عقلي
وقوله فمسهم البأساء والضراء فاصل المساس في الاجسام ثم وقع مستعارا لمقاساة
الشدة وقوله وضربت عليهم الذلة والمستعار منه ضرب الخيمة وما شابهها وانه امر حسي
والمستعار له التثبيت وانه امر عقلي وكذا قوله وزلزلوا فاصل الزلزال التحريك العنيف
ثم وقع مستعارا للشدة ما نالهم وقوله فاصدع بما تؤمر فالصدع هو كسر الزجاجة
بمنزلة الامكان وانه امر حسي مستعار لتبليغ الرسالة بمنزلة الامكان وانه امر عقلي
وقوله واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا فاصل الخوض في الماء ثم وقع مستعارا لذكر
الآيات وكل خوض ذمه الله تعالى في القرآن فهو من هذا القبيل وقوله الم تر انهم في كل
واد يهيمون فالوادي مستعار للهم والهيمان له مستعار على سبيل التبع والمستعار
منه في هذه الامثلة حسي والمستعار له عقلي ومن الخامس قوله عز اسمه انا لما طغى الماء
حملناكم في الجارية فالمستعار منه التكبر وهو عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي
والجامع الاستعلاء المفرط وقوله بريح صرصر عاتية فالعتو هنا مستعار استعارة
الطغيان في المثال الاول وقوله فنبذوه وراء ظهورهم فالنبذ وراء الظهر هو ان
تلقي الشيء خلفك امر حسي ثم وقع مستعارا للتعرض للغفلة وانه امر عقلي ثم وقع
مستعارا لاظهار النبات والاشجار والثمار وانه امر حسي وكذلك قوله فاثرنا به
بلده ميتا اي احيينا واعلم ان الكلام في جميع ما ذكرناه من الامثلة الجمة قول البيان ولعل
لي في البعض نظرا

الفصل الرابع من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجح

الى حذف للكلمة في الكلام وهو عند البيان رحمهم الله ان تكون
الكلمة منقولة عن حكم اصلي الى غيره كما في قوله تعالى ليس كمثله وجاء ربك فالاصل
وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وفي
قوله واسأل القرية فالاصل واسأل اهل القرية فالحكم الاصلي للقرية في الكلام هو الجر
والنصب مجاز وفي قوله ليس كمثله شيء فالاصل ليس مثله شيء فنصب مثله والجر
مجاز ومدار هذا النوع على حرف واحد وهو ان تكتسي الكلمة حركة لاجل حذف
كلمة لابد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء تاما كالكاف في قوله
عز اسمه ليس كمثله شيء او الباء في نحو كفى بالله دون
الباء في نحو ليس زيد بمنطلق او ما زيد بقائم ورايي في هذا النوع ان يعد ملحقا
بالمجاز ومنبها له لما بينهما من المناسبة وهو اشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير
الاصل لا ان يعد مجازا ولسبب هذا المراد ذكرت الحد شاملا له ولكن العهدة في ذلك على
السلف

الفصل الخامس في المجاز العقلي

التاويل

هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف
لا بوساطه وضع كقولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسى الخليفة الكعبة
وهزم الامير الجند وبنى الوزير القصر وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون ان اقول
خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهري عن اعتقاد جهل او جاهل غيره انبت
الربيع البقل رائيا انبات البقل من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل
في نفس الامر ولذلك لا تراهم يحملون نحو اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز ما لم يعلموا او يغلب في ظنهم ان قائله ما قاله عن اعتقاد او ما تراهم كيف استدلوا بقول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع
ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي حين نسب انحسار الشعر عن الراس الى
الزمان قائلا ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي لكونه مجازا بما اتبعه من قوله
افناه قيل الله للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي الشاهد لنزاهته ان يحمل
كلامه السابق على الظاهر ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسى الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند
فليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده
الجند ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب
فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم وانما قلت افادة للخلاف
بوساطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة وهي اذا ادعى ان انبت موضوع
لاستعماله في القادر المختار او وضع لذلك فان المجاز حينئذ يسمى لغويا وضعه لا عقليا
وانما قلت بوساطة وضع على التنكير دون ان اقول الوضع ليشمل وضع اللغة الذي
ووضع غيرها ان تكن فلاجل هذه الصورة لا ترى علماء هذا الفن يحملون نحو انبت الربيع
البقل لكونه مجازا عقليا الا بعد ان صيغ الافعال في معنى نسبتها الى الفاعل ليست
تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما فاما ان ذلك الشيء قادر او غير قادر وليس بداخل
في مفهومها وضعا ويبينون ذلك بوجوه منها ان وضعها لاستعمالها
في القادر قيدا ما نقل عن احد من رواة اللغة وترك ذكر القيد دليل في العرف على الاطلاق
وحكم العقل بان لابد لها من مؤثر قادر ان لم يجعل دليله في ترك تعيينها بذلك في الوضع
لعدم الحاجة اليه من اجل شهادة العقل ولا اول من ان لا يجعل دليلا في العكس
لاستيفاء العقل بحجة اخرى واشاب وانبت وامثالها صدورها عن القادر بوساطة
مؤثر لا يكون موصوفا بالقدرة ومنها ان قولهم فعل الربيع النور لو كان
موضوعا لاستعماله في القادر ومن المعلوم ان التفاوت بين الفعل ومصيبة
لا يكون الا حجة والا مراد بالرهان لما كان يكون قولنا فعل البارئ كذا كذا
وفعل المارح كذا كذا وفعل الدواء القلاني كذا مجازا معلوما لكل احد لكونه

ذلك عن الانصاف بمعزل ومثال ان يخلو واحد واساب وانبت لو كانا موضوعة
لاستعمالها في القادر بنا على حكم العقل بانها لا توجد الا باختيار مختار لكان نحو شغل
الحيز وقبول العرض وباقي الضد موضوعة لاستعمالها في غير القادر بنا على حكم العقل
بان شغل الحيز وقبول العرض ومنافاة الضد ليست بالاختيار ودعوى كونها موضوعة
لذلك غير مسموعة من السلف وسمي هذا النوع مجازا لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي
والحكم في انبت الربيع البقل بكون الانبات فعلا للربيع مكانه الاصلي عند العقل كونه
فعلا لله عز وجل وفي هزم الامير الجند فعلا له من مكانه الاصلي عند العقل دونه فعلا
لعسكر الامير ويسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع وكثيرا ما يسمى حكميا لتعلقه
بالحكم كما ترى ومجازا في الاثبات ايضا لتعلقه بالاثبات وليس من واجبات هذا المجاز ان يكون
مكان الحكم الاصلي فيه معلوما بنفس العقل كما في انبت الربيع البقل بل ان استعان في علمه
بذلك بامر غير الوضع كما في هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة جاز ولم يخرجه عن
كونه عقليا لكن الاليق اطلاق اسم العقلي على الاول واسم الحكمي او الاثباتي على الثاني واعلم
ان هذا المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء الحكم محكوما به ومحكوما له واحتمال كل
واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي لا يزال يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن
اما ان يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين واما ان يكونا مجازين وضعيين
واما ان يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم له مجازا وضعيا واما
بالعكس من هذا مثال الاولى قولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا
الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند فالمحكوم له وهو الربيع والطبيب والخليفة والامير
كلها حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي والمحكوم به وهو انبات البقل وشفاء
المريض وكسوة الكعبة وهزم الجند كل من ذلك حقيقة ايضا وضعية مستعملة
في مكانها الوضعي لا مجاز الا في مجرد الحكم كما ترى ومثال الثانية قولك احيا
الارض شباب الزمان وبشر الكعبة البحر العاصي المحكوم له وهو شباب الزمان والبحر
العاصي مجازان وضعيان والمحكوم به وهو احيا الارض وبشر الكعبة مجازان ايضا وضعيان
ونفس الحكم في المثالين مجاز عقلي ومثال الثالثة انبت البقل شباب الزمان وكسا
الكعبة البحر العاصي ومثال الرابعة احيا الربيع الارض وبشر الخليفة
الكعبة واعلم ان هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة قال عز من
قائل فما ربحت تجارتهم وقال واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وقال يذبح ابناءهم
من يقول ايكم زادته هذه ايمانا وقال تؤتي اكلها وقال حتى تضع الحرب اوزارها
وقال واخرجت الارض اثقالها ما اسناد الافعال في هذه الا الى غير ما هي له عند العقل
كما ترى ازالة للحكم العقلي عن مكانه الاصلي كما في اسناد الربح الى التجارة

الجاره واسناد زياده الايمان الى العلم بالايات واسناد اكثار اهل السعه الى حالها واسناد
وضع اوزار الحرب الى اصحاب الحرب واسناد اخراج اثقال الارض الى خالق الارض ولا يخفى عليك
في مثل هذا ان النفع ان يكون المجاز هو عين اصل حقيقي مجازا ايا كان من جمعه يكون متعديا
عنه لا مساغ لحقيقي فرع من غير اصل وله نحو قولهم في تحويشتهم رؤوسهم وعوافرهم بلدك حق لي على
فلان وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل ونحو يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا
الا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجب الحكم
وافعال مجازية لا اصلي عند العقل ولا حكم العقل فيها فان تاملت شيئا ارتضى لصحة اسناده بها مجازا
ذاك فاذا ارتضى في تحويشتهم رؤوسهم صحة استناد الشهور الى من رزقك رؤوسه وانا جاهل
وهو الله عز وعلا فقل اصل الكلام شرح الله وقت رؤوسك كما تقول انبت الربيع البقل اصل
الحكم انبت الله البقل وقت الربيع وفي شفى الطبيب المريض اصل الحكم شفى الله المريض عند علاج الطبيب
واذا ارتضى في اقدمني بلدك حق لي على فلان صحة اسناد اقدمني الى الفعل على معنى اوردني
نفسي لاجل حق لي على فلان اي قدمت لذلك كما تصرح بذلك وتقول حملتني نفسي على الطاعة اي اطعت
وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم والداعي اليه الحاصل في الفعل وهو لا يحتاج الى
قادر ذي داع له اليه خالص ونظيره محبتك جاءت بي اليك الاصل جاءت بي نفسي اليك لمحبتك اي
حسنك لمحبتك ووجد المجيء اليك من نفسي لمحبتك واياك والطرماح في بلدك حق لي على فلان
ومحبتك جاءت بي اليك كونهما حقيقيين في الفعلان فيهما قسمان كما ترى الى مجرد الداعي
والفعل لا يقبل الداعي فاعلا وانما يقبله محركا للفاعل اعني المتصف بالقدرة وتمام تحقيق هذا
المعنى يستدعي نوعا من العلوم غير نوع علم البيان فلنقتنع بهذا القدر واذا ارتضى في وصيرني
هواك وبي لحيني يضرب المثل صحة استناد صيرني الى الله تعالى على معنى اهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي
هواك واذا ارتضى في يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا صحة اسناد يزيد الى
الله عز وجل على معنى يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقايق الحسن والجمال
تكمل عنده متى تاملت وتانقت فقل فاعل الفرع في ذلك وفاعل صيرني ويزيد هذا واما
الحكمة العقلية وتسمى حكمية ايضا واثباتية فهي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم فيه كقولك انبت الله البقل وشفى الله المريض وكسى الخليفة الكعبة وهزم
عسكر الامير الجند وبنى عمرة الوزير القصر وانما قلت ما عند المتكلم من الحكم فيه دون ان اقول
ما في العقل من الحكم فيه ليتناول كلام الدهري اذا قال انبت الربيع البقل رائيا انبات البقل
من الربيع وكلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عدا منهما
حقيقتين مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما ومن اراد تصحيحه ذاهبا فيه الى
ان يعني عقل المتكلم استتبع هنات ومن حق هذا المجاز الحكمي ان يكون في الاسناد اليه
الملابس نوع تعلق وشبه بالمسند اليه المعروف فانه لا تترك الا لذلك هل ما ترى
للربيع وان الربيع البقل من نوع شبه بالفاعل المختار من الاثبات معه وجودا وعدما

بجوز ان

صح

فاتما

متنا

نظراً الى عدم الانبات بدونه وقت الشتا ووجوده مع جنسه دوران الفعل مع احتمال العادة
وجوداً وعدماً ومثل ما ترى اتصالا بالرواة في شقاء الرواة المرسل عن دوران الشقا مع تناوله
وجوداً وعدماً فان لم يكن هذا الشبهة من المدعي والمروي لما لو قلت انبت الربيع
البقل وشقاء الرواة المرسل نسبت الى ما تكره ولما سبح علي هذا الفن كثيرا في المجاز
العقلي انه يكون مجازا في الاثبات وتارة وهم اختصاصه بالخبر ولا تخصيصه به وان مثل هذا اذا
قلنا أي العرط اقتعد بالنسيم
من الدنيا وطيب بقاع عن زخارفها ونجوت لما فرط فليفعل الدهر ما شاء ولتحسن الفصول احتلالها
فلينبت الربيع ما احب ولتنثر الاسحار انها الشهب وليشف الخريف ما ادرى فلست ابالي
إن هذه الاوامر تأثيرها من باب المجاز الحكمي واذا تأملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه يرجع الى
ايقاع النسبة في غير موضعها عند المتكلم من جهة اللغة لضرب من التأويل ايقاع النسبة
من اثبات الفعل للربيع في الخبر والامر والنهي والاستفهام وغير ذلك مرويا العصر وذلك
هذا كله توبة الكلام في هذا الفصل بحسب رأي الاصحاب من تقسيم المجاز الى لغوي
وعقلي واما الذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة
كما عرفت وجعل نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة وبجعل الامير المدبر لاسباب هزيمة
العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة الاستعارة
وانت نبهنا على قولي هذا ههنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز
الراجع عند الاصحاب الى حكم للكلمة على ما سبق لجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندي
هكذا الى مفرد وغير مفرد والمفرد الى المستعارة وغير مستعارة والاستعارة الى مصرح
بها ومكني عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخييلية والمكني عنها الى ما قرينتها امر مقدر
وهمي كالانياب في قوله انياب المنية وكنطقت في قوله نطقت الحال بكذا وامر
محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل وكالهزم في قولك هزم الامير الجند والتحقيقية
والتخييلية لتناهيها الى القطعية واحتماله للتحقيق والتخييل يحصل اقسام يلزم من ذلك
تحقيقية بالقطع تخييلية بالقطع تحقيقية او تخييلية بالاحتمال واعلم ان حد
الحقيقة الحكمية والمجاز الحكمي عند اصحابنا رحمهم الله غير ما انا ذكرت حد الحقيقة
الحكمية عندهم كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه وحد المجاز الحكمي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل
لضرب من التأويل وادمر عليه ما ذكرت وخذوا فاصر انها تشبه

الاصل الثالث
من علم البيان في الكناية

الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه
لينتقل من المذكور الى المتروك كما تقول فلان طويل النجاد لينتقل منه الى ما هو ملزومه
وهو طول القامة وكما تقول فلانة نؤوم الضحى لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو كونها

وتضحي فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

الدهر
موضوعه
ذكره
[illegible marginal notes]

مخدومة غير محتاجة الى السعي بنفسها في اصلاح المهمات وذلك ان وقت الضحى وقت سعي
نساء العرب في امر المعاش وكفاية اسبابه وتحصيل ما يحتاج اليه في تهيئة المتناولات وتدبير
اصلاحها فلا ينام فيه من نسائهم الا من يكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك ويسمى هذا النوع كناية لما
فيه من اخفاء وجه التصريح ودلالة الكني على ذلك لان كل ذي كنه ما تركيب دارت مع مادته معنى
الخفاء من ذلك كنى عن الشيء يكني اذا لم يصرح به ومنه الكنى وهو ابو فلان وابن فلان وام فلان
وبنت فلان سميت كنى لما فيها من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام ومن ذلك نكى في العدو نكاية
اذا وصل اليه مضار من حيث لا يشعر بها ومنه نكبات الزمان لحوادثها الملمة على غفلة من حيث
لا يشعرون ومن ذلك الكن للخيمة المستبطنة وقلب المراة لخفائها ومن ذلك مقلوب الكن
وقلب الكل لاخفاء الناس اياه واحرازهم ان يصححوا بلفظه فضلا ان يكتبوا معناه جهارا
ثم ان الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وسياق الحديث يخبرك بالتمام عن ذلك
والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان تريد طول نجاده من غير ارتكاب تاول مع ارادة طول
قامته وفي قولك فلانة نؤوم الضحى ان تريد انها تنام ضحى لا عن تاول يرتكب في ذلك مع ارادة
كونها مخدومة مرفهة والمجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو رعينا الغيث ان تريد معنى الغيث وفي قولك
في الحمام اسد ان تريد معنى الاسد من غير تاول وانى والمجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة كما عرفت وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والثاني ان مبنى الكناية على
الانتقال من اللازم الى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم كما ستعود
الى هذا المعنى عند ترجيح الكناية على التصريح واذ قد سمعت ان الكناية ينتقل فيها من اللازم
الى الملزوم فاسمع ان المطلوب بالكناية لا يخرج عن اقسام ثلاثة احدها طلب نفس الموصوف
وثانيها طلب نفس الصفة وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف والمراد ههنا بالصفة نحو الجود
والكرم في الادمي والشجاعة في الشجاع وما جرى مجراها

القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف

الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين عارض فتذكرها متوصلا بها الى ذلك الموصوف مثل ان تقول جاء المضياف
وتريد زيدا لعارض اختصاص المضياف بزيد والبعيدة هي ان تتكلف اختصاصها
بان تضم الى لازم اخر واخر فتلفق مجموعا وصفيا مانعا عن دخول كل ما عداه
مقصودك فيه مثل ان تقول في الكناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار

القسم الثاني في الكناية المطلوب بها نفس الصفة

ان الكناية في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هي ان تنتقل الى مطلوبك
من اقرب لوازمه اليه مثل ان تقول فلان طويل نجاده او طويل النجاد متوصلا به الى الطول

طويل قامته او مثل ان تقول فلان كثير اضيافه او كثير الاضياف فتوصلا الى انه
مضياف واعلم ان بين قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد فرقا وهو ان الاول كناية
ساذجة والثاني كناية مشتملة على تصريح فتامل واستعن في ذلك بما قلت بالبحث
عن تعلق الوصف في نحو قولنا حسن وجهها وعن تانيثه في نحو قولنا حسنة الوجه
وما سيحضرك فيما نورد في حسن بيان الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر في باب
التشبيه وان هذا النوع القريب تارة يكون واضحا كما في المثالين المذكورين وتارة خفيا
كما في قولهم عريض القفا كناية عن الابله وفي قولهم عريض الوساد كناية عن هذه الكناية
واما البعيدة فهي ان تنتقل الى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة مثل
ان تقول كثير الرماد فتنتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة
احراق الحطب تحت القدور ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة الطبائخ ومن كثرة الطبائخ
الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى انه
مضياف فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم او مثل ان تقول جبان الكلب
او مهزول الفصيل فتوصلا بذلك الى كونه مضيافا كما قال

وما يك في من عيب فاني جبان الكلب مهزول الفصيل ۞ فان جبن الكلب عن
الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصد لان يعس دونها مع كون الهرير له والنباح
في وجه من لا يعرف امرا طبيعيا له مركوزا في جبلته مستلزم تاديبه لامتناع تغير
الطبيعة وتفاوت الجبلة بموجب لا يقوى واستمرار تاديبه ان لا ينبح مشعر
باستمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوها اثر وجوه واتصال مشاهدته
لذلك مشعر بكون ساحته مقصد اداني واقاص وكونه كذلك مشعر بكمال شهرة
صاحب الساحة بحسن قرى الاضياف فانظر كم من جبن الكلب للمضيافية تنتقل
بكم بوساطة من لوازم وكذلك هزال الفصيل يلزم فقد الام وفقدها مع
كمال عناية العرب بالنوق لا سيما بالمتليات لقوام اكثر مجاري امورهم بها لا بد ان
تلزمه كمال قوة الداعي الى نحرها واذ لا داعي الى نحر المتليات اقوى من صرفها الى الطبائخ
ومن صرف الطبائخ الى قرى الاضياف فهزال الفصيل كما ترى يلزم المضيافية
بعدة وسائط ومن هذا النوع ما قول نصيب لعبد العزيز على قومه وغيرهم منن
ظاهرة فبابك اسهل ابوابهم ودارك ماهولة عامرة وكلبك آنس بالزائرين من الام بالابنة الزائرة
فانه حين اراد ان يكني عن فخر احسان عبد العزيز الى الخاص والعام واتصال اياديه
لدى القريب والبعيد جعل كلبه انسا بالزائرين ذلك الانس ودل معنى الانس
ذلك بالزائرين على انهم عنده معارف فالكلب يانس بمن يعرف ودل معنى كونهم
معارف عنده على اتصال مشاهدته اياهم ليلا ونهارا ودل معنى ذلك على لزومهم

بشره عبد العزيز ودل بمعونه ومهر شدته على تبسمي منا عيبهم بها الدشنيا بالاتصال
لا ينقطع بدل المعنى ذلك على ما اراد فانظر كيف لوح مع بعد المسافه بين الكلب
بالزائرين وبين احسان عبد العزيز الوافر ونظيره قول نصيب مع زياده لطيف قول الاخر
تراه اذا ما ابصر الضيف كلبه مرحبا وهو اعجم ومنه قول ابن هرمه
لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبه الاجل دل بقوله لا امتع العوذ بالفصال على انه لا
يبقي لها فصالها فتنتفع بها من جهة اشتغالها بها وحصول الفرح الطبيعي لها وما يفيد بها
البانها وما تعلق تشتغل من جراتها بها ابنها وحمل الدرير الى العود بسبب فصالها انطوالها
فتلم عن النحر فتنتفع بالفصال من هذه الجهه ودل بمعنى انه لا يبقيها على انه ينحرها ودل
معنى نحرها على انه يطعمها الى قرى الضيفان ولا دل بقوله قريبه الاجل على انها لا تبقى عنده حيه

القسم الثالث في الكنايه المطلوب

ودل بذلك على انه ينحرها ودل بنحرها على معنى اضيف
بها تخصيص الصفه بالموصوف هي ايضا تفاوت في اللطف فاره يكون لطيفه واحرى الطف وانا
اورد عده امثله مثلا قول زياد الاعجم وهو لطيف ان السماحه والمروه والندى في قبه ضربت على ابن الحشرج
فانه حين اراد ان يصرح بتخصيص مخصص السماحه والمروه والندى بابن الحشرج فقول السماحه لابن
الحشرج والمروه له والندى له فان الطريق الى تخصيص الصفه بالموصوف بالتصريح اما الاضافه او
معناها واما الاسناد او معناه فالاضافه كقولك سماحة ابن الحشرج او سماحته فظهر
المضاف اليه او مضمرا ومعناها كقولك السماحه لابن الحشرج او السماحه له والاسناد كقولك
سمح ابن الحشرج او حصل السماحه ومعناه كقولك ابن الحشرج سمح بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح
العايد اليه كما هو اغنى تخصيص الصفه بالموصوف فصرح به في جميع ما تقدم من الامثله اوما
بين الوصف المكنى عنه وهو طول القامه طويل النجاد لكنه جعله مضافا الى ضمير موصوفه في
قولك زيد طويل نجاده وهو الهاء في نجاده العايد الى زيد المطلوب تخصيص طول القامه به او
مسندا الى ضمير موصوفه في قولك طويل النجاد وهو الضمير في طويل العايد الى الموصوف
الوصف المكنى عنه وهو وفور الاحسان بانس الكلب بالزوار لكنه جعله مضافا الى ضمير
موصوفه وهو عبد العزيز المخاطب المطلوب تخصيص وفور احسانه به او الوصف المكنى عنه
وهو المضاف فيه بلا امتناع العود بالفصال وابتياع قريبه الاجل كما جعله مسندا الى ضمير
موصوفه وهو ضمير الحكايه الراجع الى ابن هرمه المطلوب تخصيص المضافه به ما
ذا صنع جمع السماحه والمروه والندى في قبه تنبيها بذلك انه محلها محل ذو قبه مجاورا لذلك
اختصاصها بابن الحشرج بها اذ غرضه بانه لم يرد بذلك لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين
جعل القبه مضروبه على ابن الحشرج حتى تم غرضه ومنها قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين بردتيه وقد يظن ان هذا من قبيل زيد طويل نجاده واشتهر كثير طويل نجاده باسناد الطول
الى النجاد تصريحا باسناد الطول للنجاد وطول النجاد لما يوقع قائم مقام طول القامه فاذا
صرح من بعد ما اثبات النجاد لزيد بالاضافه كان تصريحا باثبات الطول لزيد فتامل ومثلها

حواز ارادة الاعم

قوله وهو ألطف والمجد يدعو أن يدوم لجيده عقد مساعي ابن العميد نظامه
انظر حيث أراد أن يثبت المجد لابن العميد لا على سبيل التصريح ماذا صنع أثبت لابن العميد مساعي وجعلها
نظام عقد وشبه أوساط جيد المجد هو حيث المجد فنبه بذلك على اعتناء ابن العميد بتزيين
المجد ونبه بتزيينه إياه على اعتنائه بشأنه أي بشأن المجد وعلى محبته له ونبه بذلك على
أنه ماجد ولم يقنعه ذلك حتى جعل المجد المعرّف بلام الجنس داعيا أن يدوم ذلك
العقد لجيده فنبه بذلك على طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد ونبه بذلك على أن
تزيينه والاعتناء بشأنه مقصور على ابن العميد حتى أمكن تخصيص المجد بابن العميد وأكد
أبلغ ما يكون وحاصله أن الشاعر جعل المجد مفتونا بالمال بابن العميد وجعل تزيينه مخصصا
له به على نحو ما يقال تزين الوزارة بفلان إذا حصلت له ومنها قول الشنفرى الأزدي
في وصف امرأة بالعفة يبيت بمنجاة من اللوم بيتها إذا ما بيوت بالملامة حلت فإنه
حيث أراد أن يبين عفافها وبراءة ساحتها عن التهمة وكمال نجابتها عن أن تلام بنوع من الفجور على
سبيل الكناية قصد إلى نفي النجاة عن اللوم لما كان عن محتضنه تلك العفيفة لوجود عفافها
في الدار التي تشتمل البيت المحيط بها تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فقال يبيت بمنجاة من اللوم بيتها
ولم يقل يظل قصدا إلى ما له مزيد اختصاص بالفواحش وهو الليل وقول ابن هانئ
فما جازه جود ولا حل دونه ولكن يصير الجود حيث يصير فإنه أراد أن يجمع الجود لا على
سبيل التصريح ويثبته للممدوح لا على سبيل التصريح أيضا فعمد إلى نفي الجود فيه أن يكون متوزعا
يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك فنكر الجود قصدا إلى فرد من أفراد الحقيقة ونفى أن يكون مجموعه
فقال فما جازه جود بالتنكير فأشار بذلك على أنه لو جازه لكان قائما بمحل هناك لا متساع
فإنه ينفيه بمثل هذا قال ولا حل دونه كناية عن عدم توزعه وتقسيمه بعد جمعه
بعد جمعه في تلك الجهة الممدوحة بعد أن عرفه بالألف واللام للاستغراق فقال
ولكن يصير الجود حيث يصير كناية عن ثبوته له ومنه قولهم مجلس فلان مظنة الجود
والكرم وقد يظهر أن هاهنا قسما رابعا وهو أن يكون المطلوب بالكناية الوصف والتخصيص معا مثل
ما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو في الكناية عن أن عمرا مضياف وليس بذلك إذ ليس ما ذكر
كناية واحدة بل هما كنايتان [illegible] أحد الأمرين كثرة الرماد
والثاني [illegible] وهو قولك في ساحة عمرو واعلم أن الكناية في القسم الثاني والثالث تارة
تكون مسوقة لأجل الموصوف المذكور كما تقول فلان يصلي ويزكي وتتوصل بذلك إلى أنه
مؤمن وفلان يلبس الغيار ويريد أنه يهودي وكذا الأمثلة المذكورة وتارة تكون مسوقة
لأجل موصوف غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن هو الذي يصلي
ويزكي ولا يؤذي أخاه المسلم وتتوصل بذلك إلى نفي الإيمان عن المؤذي فهو كقوله عليه
السلام وفي عرض المنافقين هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب إذا فسر الغيب بالغيبة
بمعنى يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي أو عن جماعة المسلمين على معنى هدى للذين يؤمنون

عن اظهار حلية الدين بوصمة عيب نفاق وإذ قد وقفت على ما أمليت عليك فنقول إن كانت الكناية عرضية
على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا وإذا لم تكن كذلك نظر فإن كانت ذات مسافة
بينها وبين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم كما في كثير الرماد وأشباهه كان اطلاق اسم التلويح عليها
مناسبا لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء نحو
عريض القفا وعريض الوساد كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك
على سبيل الخفية قال رمزت إلي مخافة من بعلها من غير أن يبدو هناك كلامها
وإن كانت لا مع نوع من الخفاء كقول أبي تمام أبين فما يزرن سوى كريم وحسبك أن يزرن أبا سعيد
فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خاف كان اطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسبا وكقول البحتري
أوما رأيت المجد ألقى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول وكقول الآخر
إذا الله لم يسق إلا الكرام فسقى وجوه بني حنبل وسقى ديارهم باكر من الغيث في الزمن الممحل
فإنه في إفادة كرم بني حنبل كما ترى وكقول الآخر متى تخلو تميم من كريم ومسلمة بن عمرو من تميم
فإنه في إفادة كرم مسلمة أظهر من أن يخفى وأما قول سألت الندى والجود ما لي أراكما تبدلتما ذلا بعز مؤبد
وما بال ركن المجد أمسى مهدما فقالا أصبنا بابن يحيى محمد
فقلت فهلا متما عند موته فقد كنتما عبديه في كل مشهد فقالا أقمنا كي نعزى بفقده مسافة يوم ثم نتلوه في غد
في إفادة جود ابن يحيى ومجده فعلى ما ترى من الظهور واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل
الكناية وأخرى على سبيل المجاز فإذا قلت آذيتني فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب إنسانا
آخر معتمدا على قرائن الأحوال كان من القبيل الأول وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني
فأمل على هذا القياس وفرع إن شئت فقد نبهتك واعلم أن أرباب البلاغة وأصحاب الصياغة
للمعاني مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه وأن
الكناية أوقع من الإفصاح بالذكر والسبب في أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ما عرفت أن مبنى المجاز
على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وأنت في قولك رعينا الغيث ذاكر الملزوم النبت مريدا به
لازمه بمنزلة مدعي الشيء ببينة فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم لامتناع انفكاك
الملزوم عن اللازم إذ الانفكاك عنه إلى كون الشيء ملزوما غير ملزوم باعتبار واحد وفي قولك
رعينا النبت مدع للشيء لا ببينة ولم يرد عليه بينة ومن ادعاه لا بها والسبب في أن الاستعارة
أقوى من التصريح بالتشبيه أمران أحدهما أن في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون
المشبه به أكمل من المشبه في وجه التشبيه على ما قررت في باب التشبيه والثاني
أن في ترك التصريح بالتشبيه إلى الاستعارة التي هي مجاز مخصوص الفائدة التي سمعت في
المجاز أيضا من دعوى الشيء ببينة والسبب في أن الكناية عن الشيء أوقع من الإفصاح
بذكره نظير ما تقدم في المجاز بل عينه بيان ذلك أن مبنى الكناية كما عرفت على الانتقال
من اللازم إلى ملزوم معين ومعلوم عندك أن الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين
لعمومه حينا وأنه آباه لكنهما عند التساوي يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم
إلى الملزوم إذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم فيصير حال الكناية كحال المجاز

في كون الشيء معها مدعى ببينة ومع الافصاح بالذكر مدعى لا ببينة وبهذا الطريق
ينخرط نحو اطرف الشمائل بالسلك نحو رعينا الغيث فافهم هذا ما امكن من تقرير كلام
السلف رحمهم الله في هذين الاصلين ومن ترتيب الانواع فيهما وتذييلها بما هو يليق بها
وتطبيق البعض منها بالبعض وتوفية كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة
وتحرير ما اورده ذوو البصائر واولو الفطن منهم من ابواب او تنبيه كلامي في نوع احتماله وقائهم
ذلك وكلام السلف او فضلهم على علمهم وغيره متحقق وايما نوع فرضت تراعي
اصحابه ما هو اشبه بذلك النوع في بعض الاصول او الفروع او التطبيق للبعض بالبعض محكي
كانوا المختبر عنه واما تستبدع ذلك ممن تحتجج تاليفا في ما بينهم تلك لم لا تقول
يشبه علماء هذا الفن وعللها هم كانوا اولى اضراعه واستخراج اصوله وتمهيد قواعدها
واحكام ابوابها وفصولها والنظر في تفاريعها واستقراء امثلتها اللائقة بها وتلقطها واتعاب
الخاطر في التفتيش والتنقير عن ملاقطها وكد النفس والكدح في ركوب المسالك المتوعرة
الى الظفر بها مع تشعب هذا النوع الى شعب بعضها ادق من البعض وتفننها افانين
بعضها اغمض من بعض فها عسى ان يقرع سمعك طرق من ذلك فعلوا ما وفت به القوى البشرية
اذ ذاك بوقوع عثورها مبهم ما هو لازم الفنون واما تعرف ان خلاصة الاصلين هي ان
الكلمة لا تفيد النسبة الا بالوضع او الاستلزام بواسطة الوضع واذا استعملت فاما
ان يراد معناها وحده او غير معناها معنا فالاول هو الحقيقة في المفرد وهي تستغني
في الافادة بالنفس عن الغير والثاني هو المجاز في المفرد وانه مفتقر الى نصب دلالة مانعة
عن ارادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية ولابد له من دلالة الحال والحقيقة في
المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وعين
معناها في المجاز اما ان يعد واما مقام معناها بواسطة المبالغة في التشبيه او لا تعد
والاول هو الاستعارة والثاني هو المجاز المرسل والمذكور في الاستعارة اما ان يكون
هو المشبه به او المشبه والاول هو الاستعارة بالتصريح والثاني هو الاستعارة بالكناية
وفيها ان يثبت للمشبه بها او يثبت الشيء ما هو مختص بالمشبه به والمشبه به المذكور
في الاستعارة بالتصريح اما ان يكون مشبهه المتروك شيئا له تحقق او شيئا لا تحقق له
والاول هو الاستعارة التحقيقية والثاني التخييلية والكلمة اذا اسندت فاسنادها
حسب راي الاصحاب دون رأينا اما ان يكون على وفق عقلك وعلمك او لا يكون والاول
هو الحقيقة في الجملة والثاني هو المجاز فيها وان الحقيقة في الجملة اما ان تكون مقرونة
بافادة مستلزم او لا تكون والاولى داخلة في الكناية والثانية داخلة في التصريح واذ
قد عرفنا الحقيقة في المفرد وفي الجملة وعرفنا فيهما التصريح والكناية وعرفنا المجاز في المفرد وفي
الجملة وعرفنا نوع الكناية الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وعرفنا نوع

المجاز الى مرسل مفيد وغير مفيد والى الاستعارة مصرح بها ومكنى عنها وعرفنا
ما يتصل بذلك من التحقيقية والتخييلية والقطعية والاحتمالية ومن الاصلية والتبعية
على راي الاصحاب ودون رايي على ما تقدم ومن المجردة والمرشحة وحصل لنا العلم بتفاوت
في باب المبالغة الى الضعف والقوة والى كونه تشبيها مرسلا وكونه تشبيها بليغا
وكونه تشبيها بالاستعارة وكونه مثلا وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد
فنقول البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولها اعني البلاغة طرفان اعلى
واسفل متباينان تباينا لا يتراءى له ناراهما وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة فمن الاسفل
تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي اذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدد
الدان من اصوات الحيوانات ثم تاخذ في التزايد متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه واعلم ان شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن
تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب
الذوق طول خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت اماطة اللثام عنها
لتجلى عليك اما نفس وجه الاعجاز فلا واما الفصاحة فهي قسمان راجع الى المعنى وهو
خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية اصلية وعلامة
ذلك ان تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها
اكثر لا مما احدثها المولدون ولا مما اخطات فيه العامة وان تكون اجرى على قوانين اللغة
وان تكون سليمة عن التنافر والمراد بتعقيد الكلام هو ان يعثر صاحبه فكرك في متصرفه
ويشيك طريقك الى المعنى ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك
الى ان لا تدري من اين تتوصل وباي طريق معناه يتحصل كقول الفرزدق في خال هشام

وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه

او كقول ابي تمام

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان اذ هما في الغار

وعن المعقد هو ان يفتح صاحبه
لفكرك الطريق المستوي ويمهده وان كان فيه معاطف نصب عليه المنار واوقد
الانوار حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته وتقطعه قطع الواثق بالنجح في طيته
واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية فانا اذكر على سبيل
الانموذج اية اكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ما عسى يسترها
عنك ثم ان ساعدك الذوق ادركت منها ما قد ادرك من تحدوا بها وهي قوله
علت كلمته وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على
الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين والنظر في هذه الاية من اربع جهات من جهة
علم البيان ومن جهة علم المعاني وهما مرجعا البلاغة ومن جهة الفصاحة

المعنوية ومن جهة الفصاحة اللفظية اما النظر فيها من جهة علم البيان وهو النظر
فيما فيها من المجاز والاستعارة والكناية وما يتصل بها فنقول انه عز سلطانه لما اراد ان
يبين معنى اردنا ان نرد ما انفجر من الارض الى بطنها فارتد وان نقطع طوفان السما فانقطع
وان نغيض الما النازل من السما فغاض وان نقضي امر نوح وهو انجاز ما كنا وعدنا من اغراق قومه
فقضي وان نسوي السفينة على الجودي فاستوت وابقينا الظلمة غرقى بنى الكلام على
تشبيه المراد بالمامور الذي لا يتاتى منه لكمال هيبته العصيان وتشبيه تكوين المراد
بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود تصويرا لاقتداره العظيم وان السماوات والارض وهذه
الاجرام العظام تابعة لارادته ايجادا واعداما ولمشيئته فيها تغييرا وتبديلا كانها
عقلا مميزون قد عرفوه حق معرفته واحاطوا علما بوجوب الانقياد لامره والاذعان لحكمه
وتحتم بذل المجهود عليهم في تحصيل مراده وتصوروا مزيد اقتداره وعظمت مهابته في نفوسهم
وضربت سرادقها في افنية ضمائرهم فكما يلوح لهم اشارته كان المشار اليه مقدما وكما يرد
عليهم امره كان المامور به متمما لا تلقي لاشارته بغير الامضا والانقياد ولا لامره بغير الاذعان
والامتثال ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام فقال جل وعلا قيل على سبيل المجاز عن
الارادة الواقع بسببها قول القائل وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد وهو يا ارض ويا سما
ثم قال كما ترى يا ارض ويا سما مخاطبا لهما على سبيل الاستعارة للشبه المذكور
ثم استعار لغؤور الما في الارض البلع الذي هو اعمال الجاذبة في المطعوم للشبه بينهما وهو
الذهاب الى مقر خفي ثم استعار الما للغذا استعارة بالكناية تشبيها له بالغذا لتقوي
الارض بالما في الانبات للزروع والاشجار تقوي الاكل بالطعام وجعل قرينة الاستعارة
لفظة ابلعي لكونها موضوعة للاستعمال في الغذا دون الما ثم امر على سبيل الاستعارة
للشبه المقدم ذكره وخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة الندا ثم قال ماءك باضافة
الما الى الارض على سبيل المجاز تشبيها لاتصال الما بالارض باتصال الملك بالمالك واختار ضمير
الخطاب لاجل الترشيح ثم اختار لاحتباس المطر الاقلاع الذي هو ترك الفاعل الفعل للشبه
بينهما في عدم ما كان ثم امر على سبيل الاستعارة وخاطب في الامر قائلا اقلعي لمثل ما تقدم في ابلعي
ثم قال وغيض الما وقضي الامر واستوت على الجودي وقيل بعدا فلم يصرح بمن غاض الما
ولا بمن قضى الامر وسوى السفينة وقال بعدا كما لم يصرح بقايل يا ارض ويا سما في صدر
الاية سلوكا في كل واحد من ذلك لسبيل الكناية ان تلك الامور العظام لا تتاتى الا
من ذي قدرة لا يكتنه قهار لا يغالب فلا مجال لذهاب الوهم الى ان يكون غيره جلت
عظمته قايلا يا ارض ويا سما ولا غايض مثل ما غاض ولا قاضي مثل ذلك
الامر الهايل او ان يكون تسوية السفينة واقرارها بتسوية غيره واقراره ثم ختم الكلام
بالتعريض تنبيها لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظلما لانفسهم لا غير ختم اظهار لمكان

التسخط والجحمة استحماقهم اياه وان قيامة الطوفان وتلك الصورة الهائلة ما كانت الا لظلمهم واما
النظر فيها من جهة علم المعاني وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها وجهة كل تقديم وتاخير
فيما بين جملها فذلك انه اختير يا دون سائر اخواتها لكونها اكثر في الاستعمال وانها دالة على بعد
المنادى الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة وابداء شان العزة والجبروت وهو تبعيد المنادى المؤذن
بالتهاون به ولم يقل يا ارضي بالكسر لمزيد التهاون ولم يقل يا ايتها الارض لقصد الاختصار مع الاحتراز
عما في ايتها من تكلف التنبيه غير المناسب للمقام واختير لفظ الارض دون سائر اسمائها لكونه اخف وادور
واختير لفظ السما لمثل ما تقدم في الارض مع قصد المطابقة وستعرفها واختير ابلعي على ابتلعي لكونه
اخصر ولمجي حظ التجانس بينه وبين اقلعي اوفر وقيل ماك بالافراد دون الجمع لما كان في الجمع من
صورة الاستكثار المتابى عنها مقام اظهار الكبريا والجبروت وهو الوجه في افراد الارض والسما
وانما لم يقل ابلعي بدون المفعول ان لا يستلزم تركه ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال والتلال
والبحار وساكنات الما باسرهن نظرا الى مقام ورود الامر الذي هو مقام عظمة وكبريا ثم اذ بين المراد
اختصر الكلام مع اقلعي احترازا عن الحشو المستغنى عنه وهو الوجه في ان لم يقل يا ارض ابلعي ماك
فبلعت ويا سما اقلعي فاقلعت واختير غيض على غيض المشدد لكونه اخصر وقيل الما دون ان يقال
ما طوفان السما وكذا الامر دون ان يقال امر نوح وهو انجاز ما وعد الله نوحا من هلاك قومه
لقصد الاختصار والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك ولم يقل سويت على الجودي بمعنى اقرت على نحو
قيل وغيض وقضي في البناء للمفعول اعتبارا لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله وهي تجري بهم في
موج مع قصد الاختصار في اللفظ ثم قيل بعدا للقوم دون ان يقال ليبعد القوم طلبا للتاكيد مع الاختصار
وهو نزول بعدا منزلة ليبعدوا بعدا مع فائدة اخرى وهي استعمال اللام مع بعدا الدال على معنى
ان البعد حق لهم ثم اطلق الظلم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه ظلمهم انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء
اختيارهم في تكذيب الرسل هذا من حيث النظر الى الكلم واما من حيث النظر الى ترتيب الجمل فذلك
انه قدم النداء على الامر فقيل يا ارض ابلعي ويا سما اقلعي جريا على مقتضى اللازم فيمن كان مامورا
حقيقة من تقديم التنبيه ليتمكن الامر الوارد عقيبه في نفس المنادى قصدا بذلك لمعنى الترشيح
ثم قدم امر الارض على امر السما وابتدى به لابتداء الطوفان منها ونزولها لذلك في القصة منزلة الاصل والاصل
بالتقديم اولى ثم اتبعها قوله وغيض الما لاتصاله بقصة الما واخذه بحجزتها الا ترى ان اصل الكلام
قيل يا ارض ابلعي ماك فبلعت ماها ويا سما اقلعي عن ارسال الما فاقلعت عن ارساله وغيض الما
النازل من السما فغاض ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله وقضي الامر اي انجز الموعود
من هلاك الكفرة وانجا نوح ومن معه في السفينة ثم اتبعه حديث السفينة وهو قوله واستوت على
الجودي ثم ختمت القصة بما ختمت هذا كله نظر في الاية من جانبي البلاغة واما النظر فيها
من جانب الفصاحة المعنوية فهي كما ترى نظم للمعاني لطيف وتادية لها ملخصة مبينة لا تعقيد
يعثر الفكر في طلب المراد ولا التوا يشيك الطريق الى المرتاد بل اذا جربت نفسك عند استماعها
وجدت الفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق الفاظها فما من لفظة في تركيب الاية ونظمها

تسمو الى أذنك الا ومعناها أسبق الى قلبك   وأما النظر في محاسن الفصاحة اللفظية
فالفاظها على ما ترى عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة سلسة على اللسان بعيدة عن
البشاعة عذبة على العذبات سلسة على الاسلات حلوة كالماء في السلاسة وكالعسل
في الحلاوة وكالنسيم في الرقة ولله در شأن التنزيل لا تتأمل العالم آية من آياته الا ادرك لطائف
لا تسع الحصر ولا تنطق الالسنة مقصورة على ما ذكرت ولعل ما تركنا اكثر مما ذكرنا اذ
المقصود لم يكن الا محض الارشاد لكيفية اجتناء ثمرات علم المعاني والبيان منها وان علم
في باب التفسير بعد علم الاصول اقرب منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي
تأويل مشتبهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه هو
الذي توفى كلام رب العزة من البلاغة حقه وأصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه ولكم آية
من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها واستلبت ماءها ورونقها ان وقعت الى من ليسوا من اهل
هذا العلم فاخذوا بها في مآخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة وهم لا يدرون ولا يدرون
انهم لا يدرون فتلك الآي مع اخذهم في تأويلها من محاملهم في ويل طويل وهم يحسبون انهم
يحسنون صنعا وهو مع ما لهذا العلم من الشرف الباهر والفضل الظاهر لا ترى علما لقي من الضيم
ما لقي ولا مني من سوء الكشف بما مني اين الذي مهد له القواعد ورتب له الشواهد وبين له حدودا
يرجع اليها وعين له رسوما يعرج عليها ووضع له اصولا وقوانين وجمع له حججا وبراهين وشمر
لضبط متفرقاته ذيله واستنهض في استخلاصها من ايدي رجله وخيله علم نراه اما ذكر
شيئا في جوانب الدنيا وحواشيه ... الطرقات الا من بداية حرمته في ايدي من هو
لا يتقن معظم ابواب اصول الفقه من اي علم هو ومن شوائبها وغير وعد ولكن الله حل حكمته
اذ وفق لتحريك الهمم فيه عشواء تعطي القوس باريها تخول منه عن سلطانه وقوة ما الحول
والقوة الا به واذ قد تقرر ان البلاغة ترجع الى ان الفصاحة تنسق عنها مما يكسو الكلام
حلة التزيين ويرقيه اعلى درجات التحسين وجوها مخصوصة كثيرا ما يتصار اليها لقصد
تحسين الكلام فلا علينا ان نشير الى الاعرف منها وهي قسمان قسم يرجع الى المعنى وقسم يرجع
الى اللفظ   فمن القسم الاول المطابقة وهي ان تجمع بين متضادين كقوله
اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر   وقوله عليه السلام
قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء
وقوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا   وقوله وتحسبهم ايقاظا وهم رقود ومنه
المقابلة وهي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما ثم اذا شرطت هنا شرطا شرطت
هناك ضده كقوله عز وعلا فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى لما جعل التيسير مشتركا بين
الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين اضداد ذلك وهي المنع
والاستغناء والتكذيب ومنه المشاكلة   وهي ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه

اضطراب الحديث فانه جرى منه ذلك الذي ...

شوم

في جبته كقوله   قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

وقوله عز وعلا صبغة الله   وقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم   وقوله ومكروا ومكر الله   وقوله تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك   وقوله
ملء اهابه شيطان   وقوله وحراسه شهبه   ومنه مراعاة النظير وهي عبارة عن
الجمع بين المتناسبات كقوله وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط
ومنه المزاوجة وهي ان يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقوله

اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى اصاخت الى الواشي فلج بها الهجر

ومنه اللف والنشر وهو ان يلف بين شيئين في الذكر ثم يتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد ومتعلق
بآخر من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده كلا منهما الى ما هو له كقوله عز وعلا ومن رحمته جعل
لكم الليل [والنهار] لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله   ومنه الجمع وهو ان يجمع بين شيئين فصاعدا في نوع
واحد كقوله ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اي مفسده   وقوله عز وعلا المال
والبنون زينة الحياة الدنيا   ومنه التفريق وهو ان يقصد الى شيئين من نوع فيوقع بينهما
تباينا كقوله

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء

ومنه التقسيم وهو ان
يذكر شيء ذو جزءين او اكثر ثم يضاف الى كل واحد من اجزائه ما هو له عنده كقوله

اديبان في بلخ لا يأكلان اذا صحبا المرء غير الكبد
فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد

ومنه الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الادخال كقوله
قد اسود كالمسك صدغا وقد طاب كالمسك خلقا   فانه شبه الصدغ والخلق بالمسك
ثم فرق بين وجهي المشابهة كما ترى   ومنه الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع
امورا شتى تحت حكم ثم يقسم او يقسم ثم يجمع   مثال الاول قول المتنبي

الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

فانه جمع في البيت الاول
ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح وقسم في الثاني   ومثال الثاني قول حسان

قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها البدع

فانه قسم في
[illegible] ضر الاعداء والنفع للاولياء ثم جمع في الثاني فقال سجية تلك
ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم كما اذا قلت

فكالنار ضوءا وكالنار حرا محيا حبيبي وحرقة بالي
فذلك من ضوءه في اختياله وهذا الحرقة في الاحلال

ولكن يلحق بهذا الفصل قوله عز سلطانه يوم يأت لا تكلم نفس الا باذنه فمنهم شقي وسعيد
فاما الذين شقوا ففي النار الاية   واما الذين سعدوا ففي الجنة الاية   ومنه الإيهام الفريب

وهو اللفظ [illegible] قريب وبعيد [illegible]

الحال الى ان يظهر ان المراد به البعد كقوله

حملناهم طرا على الدهم بعد ما خلعنا عليهم بالطعان ملابسا

اراد بالحمل على الدهم تقييد الحديد فاوهم اركابهم الخيل الدهم حباء وقوله سبحانه الرحمن على العرش استوى وقوله والارض جميعا قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه واكثر المتشابهات من هذا القبيل ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم كقوله

هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل

ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور ليت عينيه سوا والمتشابهات من القران مدخل في هذا النوع باعتبار ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل كقوله

أذاك أم نمش بالوشي اكرعه أذاك أم خاضب بالسي مرتعه

وقولها

أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف

وقوله سبحانه وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومنه الاعتراض ويسمى الحشو وهو ان يدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه كقول طرفة

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

فادرج غير مفسدها وكما قال النابغة

لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع

فادرج وما عمري علي بهين وكما قال ابن المعتز

ان كنت لا ترضى صديقي خليلي من دون هذا الانام

فادرج لا اعنى وكما قال عز وعلا فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فقوله ولن تفعلوا اعتراض وكما قال فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فقوله فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض ومنه الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحا آخر كقوله

نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد

الا ترى انه مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخا وجلالة القدر من وجهين وتوضح لك حاله اذا قسته الى قولك نهبت الاعمار ما لو جمع لبقيت مخلدا ومنه الانسجام وقد سبق ذكره في علم المعاني ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله سهلا وهينا وعوضا اذا صادف الموقع وتفرع عليها الاعتدال في الكلام والاطناب فيه وقد سبقا والركن القسم الثاني التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة انواع احدها التجنيس التام وهو ان يتساوى المتجانسان في اللفظ كقولك رحبة رحبة او ابيعة وثانيها التجنيس الناقص وهو ان يختلفا في الهيئة دون الصورة كقولك البرد جنة البرد وقولك البدعة شرك الشرك وكقولك الجهول اما مفرط او مفرط والمشدد في هذا الباب يقام مقام المخفف نظرا الى الصورة فاعلم وثالثها التجنيس المذيل وهو ان يختلفا بزيادة كقولك مالي كمالي فكرى جهدي وكاسي كاسب ورابعها التجنيس المضارع او المطرف وهو ان يختلفا بحرف او حرفين مع تقارب المخرج كقولك في الحرف الواحد دامس وطامس وحصب وحصيب وكتب وكثب وفي الحرفين كقولهم ما خصني

65

واما خسيس شقي وخامسها التجنيس اللاحق وهو ان يختلفا الا مع التقارب كقولك
سعيد بعيد وكاتب كاذب وعابد عابث والمختلفات في اللاحق اذا اتفقا لسبه هو الغايات
غايات سمي تجنيس التصحيف والمجانسان اذا وردا على نحو قولهم من طلب وجد وجد
وقولهم من قرع بابا ولج ولج او على نحو المومنون هينون لينون وحسبك من شبا شبا عظم
او على نحو قولهم البيد بعد النعم عقم وبعد الاسم يسم سمي ذلك مزدوجا ومكررا ومرددا
وههنا نوع اخر يسمى تجنيسا مشوشا وهو مثل قولك بلاغه وبراعه واذا وقع احد
المجانسين في التمام مركبا ولم يكن متفقا في الخط كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبه
فدعه فدولته ذاهبه سمي متشابها وان كان متفقا في الخط كقوله
كلهم قد اضاع الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا سمي مفروقا ومما يلحق
بالتجنيس وكثيرا ما
يلحق بالتجنيس نظر قوله عز وجل قال اني لعملكم من القالين وقوله وجنى الجنتين
ملحق بالتجنيس الكلمات الراجعات الى اصل واحد في الاشتقاق مثل ما في قوله عز اسمه فاقم
وجهك للدين القيم وقوله فروح وريحان ومن حسنات التجنيس رد العجز على الصدر وهو ان يكون
احدى الكلمتين المكررتين او المتجانستين او الملحقتين بالتجانس في اخر البيت والاخرى
فيها في احد المواضع الخمسة من البيت وهي صدر المصراع الاول وحشوه واخره وصدر
المصراع الثاني وحشوه كما اذا قلت مثلا في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر
علمه مشتهر وحلمه صحيح وزهده وعهده مشتهر في علمه وحلمه مشتهر وزهده
وعهده مشتهر في علمه وحلمه وزهده مشتهر وعهده مشتهر في علمه وحلمه وزهده
وعهده مشتهر مشتهر والاحسن في هذا النوع ان يرجع الصدر والعجز الى المنكر فمن
جهات الحسن القلب كقولك حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه وانه يسمى مقلوب الكل
او كقوله اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا وانه يسمى مقلوب البعض واذا وقع احد المقلوبين
قلب الكل في اول البيت والثاني في اخره سمي مقلوبا مجنحا واذا وقع قلب الكل في كلمتين
او اكثر شعرا او غير شعر كقولك كبك مليك وكان اخي انا اخ وقوله
ابن اهلا اذا عرا وارع اذا المرء اسا سمي مقلوبا مستويا ومن جهات الحسن الاسجاع
وهي في النثر كالقوافي في الشعر ومن جهاته الفواصل القرانيه والكلام في ذلك ظاهر ومن
جهات الحسن الترصيع وهو ان يكون الالفاظ مستويه الاوزان متفقه الاعجاز او
متقاربتها كقوله عز اسمه ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم وكقوله واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم واصل
الحسن في جميع ذلك ان تكون الالفاظ توابع للمعاني لا ان تكون المعاني لها توابع اعني ان لا تكون
متكلفه ويورد الاصحاب ههنا انواعا مثل كون الحروف منقوطه او غير منقوطه او
البعض منقوطا والبعض غير منقوط بالسويه وذلك انه يخرج من هذا الفصل حاشية ويلقب
هذا من ذلك حسبت

واالحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله تعالى حمدا يكون وسيلة للتشبث باذيال نعمه وذريعة
للاعتصام به من ازالة نقمته والصلوة على من اصطفاه بشيرا لرحمته
ونذيرا عن عقابه وسطوته صلوة تقتضي فرض قبول محبته وتعطي فضل
اتباع محجته وعلى اله ومن قام باتباعه وتصديقه من جميع بريته وعلى من تبعهم
من المؤمنين المصدقين ببعثته فانه قرا على السيد المعظم العالم العامل
الكامل الفاضل الصدر العلامة جامع فضائل الخلق حائز قصبات السبق
مفتاح المستغلقات كشاف المشكلات موضح المسائل مقرر الدلائل سلالة
الائمة الاطهار خلاصة السلف الاخيار شمس الدين احمد بن السيد المعظم قاسم بن
السيد الاجل الاوحد مطهر العلوي الحسني وفقه الله للعلم والعمل وبلغه غاية
السؤل ونهاية الامل قسمي المعاني والبيان من مفتاح العلوم الذي صنفه الامام الصدر
العلامة سراج الدين يوسف بن محمد المعروف بالسكاكي تغمده الله برحمته واسكنه
بحبوحة جنته وقد اذنت له في روايته عني بحق روايتي عن الامام مجد الدين احمد بن الحسن بن
علي الجاربردي ادام الله ايامه بروايته عن العالم الفاضل نظام الدين محمد الطوسي وهو
يرويه عن الامام شمس الدين المعروف عن المصنف المذكور وقرا على السيد المعظم
المذكور بعض نهج البلاغة المنتزع من كلام مولانا وسيدنا امير المؤمنين علي بن ابي طالب
عليه الصلوة والسلام جمع السيد المعظم الشريف الرضي ذي الحسبين ابي الحسن محمد بن الطاهر
احمد الحسين بن موسى الموسوي رضي الله عنهم واجزت له الباقي منه بحق روايتي عن العالم الفاضل
المحقق محيي الدين صالح بن الشيخ العلام تقي الدين عبد الله بن جعفر الاسدي بالحلة عن العالم
الفاضل الصدر مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود بن بلدجي بروايته عن العالم الفاضل
العابد السيد الحسيني ابي الفتوح حيدر بن محمد بن زيد بن محمد بن محمد بن عبد الله

الحسني قراءة عليه بحق روايته ذلك قراءة على الشيخ المعلم العالم سعيد الدين
جعفر محمد بن علي شهراشوب السروي عن السيد المنتهى بن علي بن زيد بن كيابكي الحسيني
الجرجاني عن ابيه علي بن زيد عن السيد الرضي مصنف الكتاب المذكور ولهما ولمن شاء
من وقع اليه شاء الله على الشروط المعتبرة في الاجازة وكتب العبد الفقير
الى عفو الله ورحمته محمد بن محمد بن عبد الله الكوفي المصري عفا الله عنه ووفقه
لما يرتضيه منه وذلك في اخر شعبان المبارك من سنة ثمان وعشرين وستمائة الهجرية
والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد النبي الامي وعلى آله وسلامه
رب اختم بخير يا ارحم الراحمين

قوله بحكم عكس النقيض وصدق مثله المسئلة على ما قرره
ان كلما وقع خبرا او صفة يلزم ان يكون ثابتا في نفس الامر وعندك
وعكس النقيض هو ان يقال كلما لا يكون ثابتا في نفس الامر وعندك
لا يصح ان يقع خبرا ولا صفة وهذا مستقيم بلا خلاف
واما العكس دون النقيض هو ان يقال كلما كان ثابتا في
نفس الامر وعندك يصح ان يقع خبرا او صفه وهذا غير
مستقيم وعكس الثاني هو ان يقال كلما لم يصح ان يقع
خبرا او صفة لا يكون ثابتا في نفس الامر وعندك وهذا ايضا
غير مستقيم والله اعلم

ويعبر الفصاحة بالخلوص الخلو/ او تسامح وجه التسامح ان
لفظ الخلوص في الاصل يقتضي ان الخالص كان له التبسا بالمخلوص عنه والفصيح قد يكون
عن ملتبس بغيره فاطلاق الخلوص عليه تسامح اذ الخلوص هو خلو الكلام عن هذه الامور
وهو امر عدمي والفصاحة امر وجودي غاية ما في الباب انه مستلزم لهذا الامر العدمي اه

قبله ألْبِسْ هجرة الفؤاد لو هجوته اذا الهجاني عزمعز وفه عنبري اه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال في كتاب الايضاح ان ابا القسم
ابن الحسن المعروف بابن الفارض الصوفي انشد
مترنما بقول الحريري مرد الذي ما شاق
وقرأه الحسني خط مسع قائلا يقول ولم ير
محمد الهادي الذي عليه جبريل هبط [illegible]
والطاهر حسين المهدي

[illegible] قدمات افلاطون
[illegible] ارسطاطاليس [illegible] جالينوس مات وانه فلاطون
[illegible] والآراء الا عند من ان قال المعدم كن فيكون

بابي اكرم صدقان الصبر كنز والحلم شرف
والادب زين والوفا مروة والتقوى سعادة
والصدق حصن والكذب شين والغدر منقصة
والحقد بلق وان افضل الاعوان من كان معينا
على التقوى دليلا على الهدى حافظا الصدق
راعيا للرفيق مواسيا بنفسه وماله للاخوان
اقنع تعز ولا تطمع تذل ولا تجد تقل ولا
تغتر بالامل فعن عمره مات المداوي
والمداوى والذى جلب الدوا وباعه
ومن اشتراه

ومن اعجب الاشياء ان على الهوى ادم وغيري في الصفة [illegible]
وليس اعوذ الجهد ذنب [illegible] الا عرفه المنذر

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان
في ايضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني
ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله
واصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة
وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد
التفتازاني هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق
قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح فاغنيته بالاصباح عن المصباح
واودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته
بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم
الغفير من الاذكياء سألوني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار
على بيان معانيه وكشف استاره لما شاهدوا من ان المحصلين
قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت عزائمهم
عن استكشاف خبيئات اسراره وان المنتحلين قد قلبوا
احداق الاخذ والانتهاب ومدوا اعناق المسخ الى ذلك الكتاب
وكنت اضرب عن هذا الخطب صفحا واطوي دون مرامهم
كشحا علما مني بان مستحسن الطباع باسرها ومقبول الاسماع
عن آخرها امر لا تسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق
القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه
فصار جدالا بلا اثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر
حتى طارت بقية آثار السلف ادراج الرياح وسالت باعناق
مطايا تلك الاحاديث البطاح واما الاخذ والانتهاب فامر
يرتاح اليه اللبيب وللارض من كأس الكرام نصيب

احد شروح التلخيص

اي الاسراع

هم الذين يلحدون كلام الغير ويضيفونه الى انفسهم

اي معرضا

63

وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما
زادتهم مرافقتي الا شغفا وغراما وطماء في هواجر الطلب واواما
فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو
اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بضيق البليات وخمود الفطنة
بصوصوق النكبات وترامي البلدان بي والاقطار ونبو الاوطان عني
والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر قاتم الارجاء واحتز
كل شطر منه في شطر من الغبراء يوما بحزوى ويوما بالعقيق ويوما
بالعذيب يوما بالخليصاء ثم لما وفقت بعون الله للانام وقوضت
خيام الاغتنام بعدما كشفت عن وجوه خرائد اللثام ووضعت
لنون فوائد على طرف الثمام فجا بحمد الله كما يقر النواظر ويحلو
صدا الاذهان ويتجهف البصائر ويحي الباب ارباب البيان ومن
الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي
ونعم الوكيل الى مرضاته

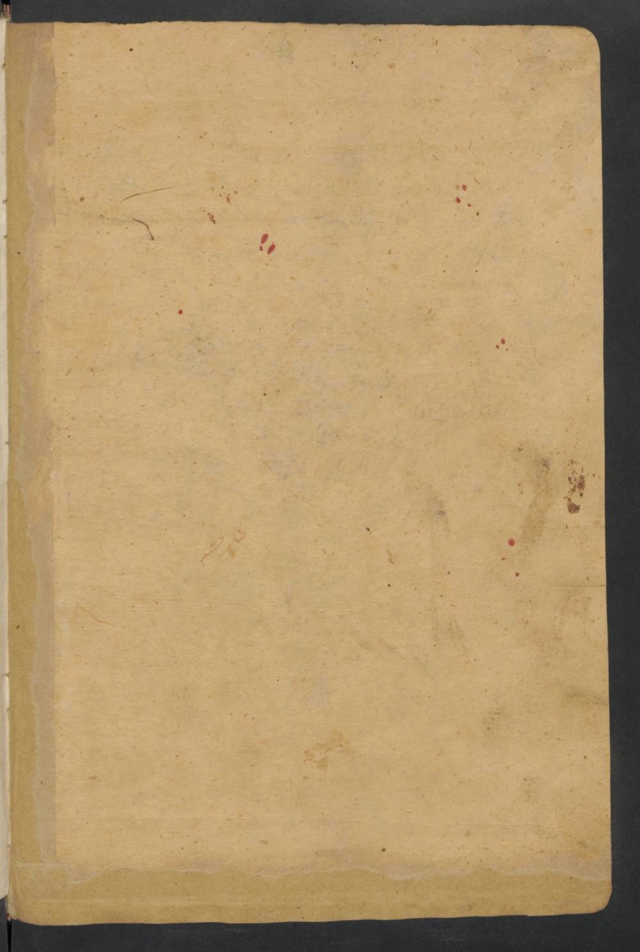
وهو حران العطشان

اي الرماح

توضح الحيلم ولعيهان

يقال هو على طرف الثمام يضرب مثلا في سهولة الامر

اي الاطوال فشق على المساوات



64

كتاب كيفية كشف الاحكام والصفات عن خصايص المؤثرات والمقتضيات

تاليف الشيخ الامام العلامه القمقام حسام الدين وزين الموحدين الحسن بن محمد الرصاص رضي الله عنه وارضاه

وصلى الله على محمد النبي الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين

وحسبنا الله ونعم الوكيل

كتاب كيفية الاحكام ... [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

الحمد لله حق حمده وصلواته على محمد رسوله وعبده وعلى آله الطاهرين من بعده **أما بعد** فإن بعض الإخوان الراغبين والأولياء الصادقين والأخلاء المودين المباركين جلا وكالى مرارة الدين والراغبين في تحصيل العلم اليقين والمؤثرين لأنوار الأدلة والبراهين على ظلمات التقليد للآباء السالفين والتعصب لرجال المشايخ الأقدمين لما رأى كلام من تقدم من المتكلمين في الصفات والأحكام وكيفية تشبثهم عن حال ما يؤثر فيها وتفصيلها من عابثها واختلاف وما يجري مجراها إلا ما كان يشفي غليل الصدور في بل لم يوجد لهم في ذلك إلا إشارات لطيفة في مواضع متفرقة لا ينتفع من جمع بين مفهوماتها ولم يتمهل متشتتاتها ولا نكتة في التمييز بين ما يكشف منها عن حال ما يؤثر فيها وبين ما لا يكشف من ذلك حكما من لا يكون معه من شدة الفطنة ووفار العلم ما يقوى به على الجمع بين ما افترق من ذلك في كتب الكلام والطريقة حتى يصل في ذلك إلى علم يقين والتبس عليه بعض ذلك ببعض حتى ظن أن بعض ما ورد من ذلك في كتب الكلام متناقض لبعض ما ورد منه في بعضها ولم يكن ذلك إلا لأنه لم يتميز له الكاشف من ذلك عن العلل والاختلاف وما يجري مجراها مما ليس بكاشف بعرفان واضح وبيان بيّن **سألني** أن أورد في ذلك جملا وجيزة نافعة يقع له بها التمييز بين ما اشتبه عليه في ذلك فأجبته إلى ما سأل وحققت له ما رجى وأمل قضاء لما لزم من أخوته ورجاء لما يكتب لي عليه من المثوبة ومن الله سبحانه أستمد التوفيق والتسديد والمعونة والتأييد وهو حسبي ونعم الوكيل

فصل في كيفية ثبوت الصفات والأحكام وما يتصل بذلك اعلم أن الصفات والأحكام لا تخلو إما أن يجوز تراخي وجوبها عن جوازها أو لا يجوز تراخي وجوبها عن جوازها بل متى صحت وجبت ومتى لم تجب استحالت فالتي يجوز تراخي وجوبها عن جوازها هي التي يسميها المتكلمون بأنها ثابتة على سبيل الجواز وهي لا تخلو إما أن يجب تراخي وجوبها عن جوازها أو لا يجب تراخي وجوبها عن جوازها فالتي يجب تراخي وجوبها عن جوازها هي الصفات والأحكام المستحقة بالفاعل كوجود المحدثات وما يتبعه من الأحكام الثابتة على سبيل الجواز ككون الكلام خبرا وكون الخبر صدقا أو كذبا وكون الضرر ظلما وغير ذلك من أحكام الأفعال وإنما **قلنا** يجب أن تكون مستحقة بالفاعل لأنه قد ثبت أن الصفة والحكم الثابتين على سبيل الجواز يجب أن يفتقر في ثبوتهما إلى أمر سوى الذات وأن ذلك المؤثر لا يخلو إما أن يكون مؤثرا على طريق التصحيح وهو الفاعل أو على طريق الإيجاب وهو المعنى على ما ذلك مبين في كتاب التبيان وغيره فلو لم تكن هذه الجملة من الصفات والأحكام مستحقة بالفاعل لكانت مستحقة للمعنى ولو كانت مستحقة للمعنى لما وجب تراخي الوجوب في ذلك عن الجواز لأنه يجوز أن يقترن الموجب بالمصحح والتي لا يجب تراخي وجوبها عن جوازها هي الصفات والأحكام المعنوية

أما الصفات المعنوية فهي كون الجوهر كائنا وكون الحي حيا وقادرا وعالما ومريدا وكارها ومشتهيا ونافرا إلى غير ذلك وأما الأحكام المعنوية فهي ككون المتحرك فإنه حكم بالمعنى هو التأليف وكسكون النفس فإنه حكم بالمعنى هو العلم وغير ذلك وإنما **قلنا** إن هذه الصفات والأحكام يجب أن تكون معنوية لأنها لو لم تكن معنوية

لكان بالفاعل لان ما ثبت على سبيل الجواز لا يخرج عن هذين الامرين كما تقدم ولو كان بالفاعل
لكان يجب ان يتراخى وجوبها عن جوازها لان المؤثر على طريق الصحة يجب ان يكون مؤثرا في صحة
الصفة والحكم المستند اليه ووجوبهما وان يتقدم تاثيره في الصحة على ما تاثيره في الوجوب
على ما ذلك مبين في كتاب البيان وكتاب المؤثرات وغيرهما من كتب الكلام ولهذا صار في
الكلام صفة وحكم لا يتراخى وجوبهما عن جوازهما فلذلك وجب ان تكون هاهنا
مسئلة مستحقة للمعنى واما الصفات التي لا يجوز تراخي وجوبها عن جوازها فهي التي
تسميها المتكلمون بانها ثابتة على سبيل الوجوب وهي لا تخلو اما ان يجب لعدم استحالة
او لا لعدم استحالة فالتي يجب لعدم الاستحالة لا تكون مقتضاة اذ لو كانت ذاتية لم تكن بان تثبت في
حال اولى من ان تثبت في غيرها من الاحوال فكان يجب ان يكون واجبة لا لعدم استحالة وذلك ككون
الجوهر متحيزا وكون الحي مدركا وغير ذلك فاما الواجبة لا لعدم استحالة فلا
تخلو اما ان يجوز استحقاق جنسها ومثلها مع الجواز او لا يجوز استحقاق جنسها ومثلها مع
الجواز فالتي يجوز استحقاق جنسها ومثلها مع الجواز لا تكون الا مقتضاة ككون
القديم سبحانه قادرا وعالما وحيا وموجودا وانما قلنا بانها لا تكون الا
مقتضاة لانها لو كانت ذاتية لم تخل ذات ما هو من جنسها ومثلها لغير هذه الذات مع الجواز اما
ان تماثلها او تخالفها او لا تماثلها ولا تخالفها محال ان لا تماثلها ولا تخالفها لانه لو تماثلها ولا تخالفها لم تخل اما ان تخالفه بهذه
الصفة التي هي لها ذاتية او بكيفيتها لان المخالفة والمماثلة لا يجوز ان يقعا بغير الصفات الذاتية
على ما ذلك مبين في مواضعه من كتاب البيان وغيره محال ان تخالفه بهذه الصفة لان
المخالفة لا تكون بصفة الذات الا بشرط الافتراق فيها وهما قد اشتركا في هذه الصفة فشرط
اقتضائها للاختلاف زائل ومحال ان تخالف بكيفيتها اذ الكيفيات احكام والاحكام
لا يجوز ان تكون ذاتية على ما نبينه من بعد والمخالفة والمماثلة لا تكونان الا بصفة ذاتية كما
تقدم فبطل ان تثبت لها مخالفتها ومحال ان تثبت ايضا لما تماثلها لانه اما ان تماثلها بهذه
الصفة التي تثبت له مع الجواز او لغيرها محال ان تماثلها بها لان الشي لا يجوز ان تماثل مثله الا في
صفة ذاتية كما تقدم والصفة الثابتة على سبيل الجواز لا يجوز ان تكون ذاتية لان من حقها
ان تفتقر في ثبوتها الى امر خارج عن الذات ومن حق الذاتية ان لا تفتقر الى ذلك ولان من
حقها ان لا تكون مستحقة له ومن حق الذاتية ان تكون مستحقة له ولانه كان يجب اذا قدرنا
خروجه عن هذه الصفة الثابتة على سبيل الجواز ان يخرج عن كونه مماثلا لهذه الذات
ومخالفا لها فيخرج عن النفي والاثبات وذلك محال وانما قلنا بانه كان يجب ان
يخرج عن كونه مخالفا لها ايضا لانه لو خالفها لكان لا يخالفها الا بصفة ذاتية ولو
كانت الصفة ذاتية لكانت ثابتة في كل حال فكان يجب ان يخالفها في كل حال وان لا
تؤثر هذه الصفة الثابتة على سبيل الجواز في حكم صفة الذات فتنزله اذ حكم
صفة الذات لا يجوز تراخيه ولا انفكاكه منها على ما ذلك مبين في كتاب البيان

وفي المسائل العشرين وغير ذلك فظهر بهذه الجملة ان مماثلها يملك الصفة النافية مع الجواز
ومحال ان يماثلها غيرها لانه لو ماثلها لصفة غيرها لوجب ان يشاركه في تلك الصفة التي
ماثلها بها اذ المماثلة لا تثبت الا مع هذا الشرط فكان يجب ان تكون في ذاتها على صفتين مختلفين وذلك
محال على ما ذكر مبين في مواضعه من الطرايق المتجانسة وغير ذلك فلهذا قلنا ان هذه المسالة من..
وأما الصفات التي تكون لا لمعنى عن صفة الذات فذوات تكون ذاتيا
يراعي وجوبها عن جوازها ويستحيل ثبوت جنسها ومثلها مع الجواز وهي واجبة لا لعدم استحالة فلان
تكون لا لذاتية كصفة الجسم حالا وغير الاجتماع وكون الجوهر جوهرا وكون السواد سوادا وكون
البياض بياضا وغير ذلك **وأما قلنا** فانها يجب ان تكون ذاتية لانها لو لم تكن
ذاتية لكانت مقتضاة لان ما يثبت على سبيل الوجوب لا يخرج عن هذين القسمين اذ لا يخلو ثبوته
لامر خارج عن الذات اذ لا يستوي لامر خارج عن الذات الا الثابت على سبيل الجواز على ما ذكرناه في
كتاب [illegible] وغيره واذا لم يكن ثبوته لامر خارج عن الذات لم يخل اما ان يثبت للذات على حال او لا
على حال فالذي يثبت للذات على حال هو المقتضى والذي يثبت للذات لا على حال بل لمجردها فهو الذاتي **ومحال**
ان يكون مقتضاه لانها لو كانت مقتضاة لم يخل اما ان تقتضيها مقتضيها بشرط او لا بشرط **ومحال**
ان تقتضيها لا بشرط لانه ليس بان يكون احدهما مقتضيا والآخر مقتضى اولى من العكس لكونهما
مشتركين في جميع الاحوال وليس لاحدهما حكم وقبل جوازه مع الجواز فيكون اولى بان يكون
مقتضيا فلا ينفصل المقتضى من المقتضي وذلك فاسد **ومحال** ان تقتضيها بشرط
لانه اما ان يكون متجددا او غير متجدد ومحال ان تقتضيها بشرط متجدد لان وقوفها على شرط متجدد
ينقض كونها واجبة لا لعدم استحالة ونحن فرضنا الكلام في واجبة لا لعدم استحالة **ومحال**
ان تقتضيها بشرط غير متجدد لانه لا يخلو اما ان يجوز استحقاق جنسه ومثله مع الجواز او لا
يجوز استحقاق جنسه ومثله مع الجواز **ومحال** ان تقتضيها بشرط غير متجدد يجوز
استحقاق جنسه ومثله مع الجواز لانه ليس بان يكون احدهما مقتضيه والاخرى مقتضاه
اولى من العكس لكونهما معا ثابتين وليس لاحدهما حسن وقبل جوازه مع الجواز فيكون
اولى بان يكون مقتضاه فلا ينفصل المقتضية من المقتضاه وذلك فاسد كما تقدم **ومحال**
ان تقتضيها بشرط غير متجدد يستحيل استحقاق جنسه ومثله مع الجواز لوجهين احدهما انه
ليس بان يكون المقتضي مقتضيا والشرط شرطا والمقتضى مقتضى اولى من العكس فيكون المقتضي
شرطا والشرط مقتضيا او ان يكون المقتضي مقتضى والمقتضى مقتضيا او ان يكون المقتضى شرطا
والشرط مقتضيا والمقتضي مقتضى اذ كلها ثابتة للذات وليس لواحد منها جنس ومثل
يجوز استحقاقه مع الجواز فيكون اولى بان يكون شرطا او مقتضيا على ما تقدم **والثاني** ان هذا
الشرط اما ان يكون مقتضى او ذاتيا او ذاتا **ومحال** ان يكون مقتضى لانه اما ان يكون مقتضى
بشرط او لا بشرط **ومحال** ان يكون مقتضى بشرط لان الكلام في ذلك الشرط كالكلام
فيه فاما ان يحتاج كل شرط الى شرط الى ما لا نهاية له وذلك محال واما ان ينتهي الى شرط لا يحتاج
الى شرط فهي ان تقتصر هاهنا وان نقضي بان هذا الشرط لا يحتاج الى شرط لان الذي يحله يجب

الا انه في الشرط لا يحتاج الى شرط لانه لعينه يجب الاقتصار ها هنا والقصد انه لا يكون مقتضى بشرط
ومحال ان يكون مقتضى لشرط لانه ليس بان يكون مقتضي والمقتضي مقتضيا اولى من العكس
لكونهما جميعا مستندا من ليس لاحدهما حيث وقد تستوي مع الجواز فكون اولى بان يكون مقتضى على
ما نعلم وبطل ان يكون الشرط مقتضي ومحال ان يكون ذاتيا لان هذه الصفة المقتضية التي هي
شرط اقتضائها لا تخلو اما ان يكون مقتضاه عنه او عن صفة غيره او يكون ذاتية محال
ان يكون مقتضاه عنه او عن غيره لانه ليس بان يكون المقتضي مقتضيا والمقتضي مقتضي اولى من
العكس على مثل ما تقدم ومحال ان يكون ذاتية لان الذات الواحدة لا تجوز ان تستحق من
الصفات الذاتية اكثر من واحدة على ما ذلك مبين في الطرائق المستخرجة فمتى قيل
ان ما ذكرتموه في هذه الجملة ينقض ما تذهبون اليه في صفته تعالى وعز الاخص واقتضائها الصفات
الاربع من كونه قادرا وعالما وحيا وموجودا وذلك لانها اجمع مشتركة في حقه جل وعز
فليس بان تكون صفته الاخص مقتضية لسائر الصفات اولى من ان تكون احدى الصفات
الاربع هي المقتضية وتكون صفته الاخص مقتضاة وكذلك فليس بان يكون كونه موجودا
شرطا في كونه حيا وكونه حيا شرطا في كونه قادرا وعالما اولى من العكس فتكون المشروط
شرطا والشرط مشروطا او ان يكون المشروط مقتضيا والمقتضي شرطا قلنا
ولا سواء الا انا انما الزمنا ان لا ينفصل المقتضي من المقتضى والشرط في صفات فرضنا استواءها في الوجوب
بعد استحالة وفي انه يستحق بثبوت جنسها وقبلها مع الجواز وليس كذلك في مسألتنا لان صفته جل وعز
الاخص انما كانت بان تكون مقتضية لصفاته الاربع دون ان تكون صفاته الاربع او احداها مقتضية
لها لان صفاته الاربع لجواز استحقاق جنسها وقبلها مع الجواز ولو كانت احداها مقتضية لصفته جل وعز
الاخص لكان يحق في جنسها وقبلها اذا ثبت مع الجواز ان تقتضي مثل تلك الصفة لان المقتضي لا يختلف
اقتضاؤه لما تقتضيه بحسب كيفية الاستحقاق لانه انما تقتضي ما تقتضيه لما يرجع الى جنسه وقبله
ولهذا فان كون الحي حيا يقتضي كونه مدركا سواء كان ثابتا مع الوجوب او مع الجواز وكذلك فان
كون القادر قادرا على احد الافعال في القادرين يقتضي صحة الفعل سواء كانت ثابتة على سبيل الوجوب
او على سبيل الجواز فكان يجب ان تكون امثالا للقديم جل وعز مشاركين له في صفته الاخص لمشاركتنا
له في مقتضيها جنسا او قبلا اما الجنس مع كونه حيا وموجودا واما القبل
والنوع فهي كونه قادرا وعالما فانا احياء موجودون قادرون عالمون وذلك
محال ومنها ان ما هو موقوف على شرط ككونه قادرا وعالما فانهما مشروطان بكونه حيا
وكذلك كونه حيا فانه مشروط بكونه موجودا اما ذا استحال كونه موجودا ان تكون صفة
ذاته ومقتضيا لصفته الاخص ووجب كونه مقتضى عنها دون ان يكون مقتضيا لها فانه يجب
ذلك فيما هو مشروط به ومرتب عليه اولا واخرا لان صفته الاخص متى كانت بان تكون مقتضية
لكونه موجودا اولى من ان تكون مقتضية لها فكيف تكون مع ذلك مقتضاة عن كونه قادرا
او عالما او حيا وهل هذا الا قول بانها مقتضاة عما هو مشروط بمقتضاها ومرتب عليه وذلك
يقتضي وقوف كل واحد من الامرين على صاحبه وهو محال لانه يقتضي ان لا يحصل واحد منهما

فلذلك كانت صفته الاخص بان يكون مقتضية لهذه الصفات اولى من ان يكون احداها مقتضية
لها وان كانت كلها مستندة اليه ولغير ذلك من الوجوه ذكرناها طرقنا منها في المسايل العشر
خلاف ما قدمنا وكذلك فان ما كان كونه موجودا بان يكون شرطا في كونه حيا اولى من ان يكون كونه
حيا شرطا في كونه موجودا لان حيث هاتين الصفتين في الشاهد مع الجواز عبر لنا بذلك عن
الشرط من المشروط حيث علمنا ان الاعراض موجوده وان لم تكن حيه فلو كان كونه حيا شرطا في كونه
موجودا لاستحال وجود الاعراض لانها يستحيل كونها حيه وعلمنا ان احدنا لا يكون حيا الا وهو
موجود فعلمنا ان كونه موجودا بان يكون شرطا وكونه حيا بان يكون مشروطا اولى من العكس
وكذلك فانما كان كونه حيا بان يكون شرطا في كونه قادرا وعالما اولى من ان يكونا او احدهما
شرطا في كونه حيا لان حيث هذه الصفات في الشاهد مع الجواز عبر لنا بذلك الشرط من
المشروط حيث علمنا حيين احدهما يصح ان يعلم ويقدر كالواحد منا والاخر يستحيل ذلك
عليه كالميت والجماد فعلمنا بطريقة المفارقة انه لا بد ان يختص من صح ذلك عليه بمزية لم يشاركه
فيها من استحال ذلك فيه لاجلها صح ان يعلم ويقدر دونه وهي التي عبر عنها اهل اللغة بكونه
حيا فطرقنا بذلك الى العلم بفصل كون احدنا حيا وانه لولاه لما صح كونه قادرا وعالما
فلذلك كان بان يكون شرطا فيهما اولى من ان يكون مشروطا بهما او باحدهما وكذلك فانما
كان كونه تعالى موجودا بان يكون شرطا في صفاته الثلاث وصفته الاخص مقتضية
لها اولى من ان يكون بالوجود مقتضيا وصفته الاخص شرطا لان جنسه وشبه بان مع الجواز
فلو كان مقتضيا لكان يجب ان يجوز ثبوت شرط اقتضائه للصفات الثلث لسائر الموجودات من الجواهر
والاعراض اذ لا يجوز ثبوت المؤثر مع استحالة ثبوت شرط تاثيره على الاطلاق على ما ذلك مشروح في الطرائق المستحدثة
فكان يلزم اذا حصل للجواهر والاعراض ما يجوز ثبوته لها من حصول مثل صفته جل وعز الاخص ان
يجب كونها قادره وعالمه متى كانت موجوده وذلك محال لان الاعراض يستحيل كونها قادره
عالمه وكذلك الجواهر المنفرده على ما ذلك مشروح في كتاب السابع عشر ولئن يلزمنا مثل ذلك اذا
قلنا بان صفته جل وعز الاخص مقتضية لصفاته الثلث وكونه موجودا شرطا في اقتضائها لها فلا يكون
لقايل ان **يقول فكان** على ان يجوز مثل صفته جل وعز على ما وجد من الجواهر
والاعراض لحصول شرط اقتضائها لها وهو الوجود وذلك لانه لا يلزم من حصول
الشرط جواز حصول المقتضي كما يلزم من حصول المقتضي جواز حصول الشرط لانه يجوز ثبوت الشرط
وان استحال ثبوت المؤثر على الاطلاق بخلاف المؤثر فانه لا يجوز ثبوته مع استحالة ثبوت شرط تاثيره على
الاطلاق على ما بينا ذلك كله في الطرائق المستحدثة فان الفرق بين الموضعين وانه لا يلزمنا ما يلزم
من قال بعكس قولنا وصح بما تقدم ان الصفات الواجبة لا تعلل لاستحالة التي يستحيل ثبوت جنسها وقبلها
مع الجواز لا تكون الا ذاتيه فاما **الاحكام التي** لا يجوز تراخي وجوبها عن جوازها
فلا تكون الا مقتضاه سوا كان وجوبها تعد استحاله او لا تعد استحاله ثبوت
جنسها وقبلها مع الجواز او لم يجز ذلك فالواجب من الاحكام ثم تعد استحاله كاحتمال الجوهر
للعرض وصحة ادراكه بالحاستين وصحة الفعل من احدنا وغير ذلك واما الواجب من
الاحكام من الاحكام لا تعد استحاله مع انه يجوز في جنسه وقبله ان يكون ثابتا مع الجواز فهو
ككونه تعالى على مثل حكم الواحد منا لكونه شاكرا للنفس فانه وان كان واجبا لا تعد
استحاله لكونه مقتضى عن صفته جل وعز الاخص فانه يجوز في جنسه ان يكون ثابتا مع الجواز

وهو كون احدنا شاكًّا في الفعل فانه ثابت بمعنى هو العلم ولو فرعه على وجه ومن حق ما يكون ثابتا لمعنى ان
يكون ثابتا مع الجواز واما الواجب فلا يعلم استحالته من الاحكام مع انه يستحيل في حقه
وقبيله ان يكون ثابتا مع الجواز فكيف يصح كون الشيء معلوما ومخالفا لله والمماثلة وغير ذلك وانما
قلنا ان الاحكام الثابتة على سبيل الوجوب لا تكون الا مقتضاة لانها لو لم تكن مقتضاة لكانت ذاتية لما
قدمنا ان الثابت على سبيل الوجوب لا يخلو من هذين القسمين ولا يجوز ان تكون ذاتية لان الذاتي هو الذي
به يدخل الشيء في صحة كونه معلوما وبه يخالف مخالفه ويماثل مماثله ولا شك ان الحكم الذي
يعقل الا بين غيرين او ما يجري مجرى الغيرين فلو كان ذاتيا لاقتضى صحة كون الغيرين معلوما واحدا اذ
لو اقتضى صحة كون كل واحد منهما معلوما على انفراده لم يخلوا اما ان يصح العلم باحدهما دون الاخر او لا
يصح العلم باحدهما دون الاخر فان صح العلم باحدهما دون الاخر بطل ان يكون المصحح لكونه معلوما حكما
اذ صح العلم بالذات عليه من دون العلم باعتبار الغير ولا ما يجري مجرى الغير وان لم يصح العلم
باحدهما دون الاخر بطل كونهما معلومين غيرين وصارا كالمعلوم الواحد لانه متى لم يختص
احدهما الا بما اختص به صاحبه وهو المصحح لكونهما معلومين في ما عدا الذوات من الصفات والاحكام
تابع لها ولم يصح العلم باحدهما دون الاخر لم يعقل الغيرية بينهما وصارا معلوما واحدا اذ الغيران هما
كل مذكورين ليس احدهما هو الاخر ولا جملة يدخل تحتها الاخر ومتى لم يختص احدهما
بصفة او حكم دون الاخر ولا صح العلم باحدهما منفردا عن الاخر لم يصح مثلا ان يقول هذا الشيء
ذلك او ذاك لشيء هذا او ليس لاحدهما صفة ليست لصاحبه ولا يصح ان يعلم دونه ويميزه عنه ويشير
اليه دونه بهذا او بذاك فلهذا قلنا ان الحكم لو كان ذاتيا لاقتضى كون الغيرين معلوما واحدا دون
ان يكونا معلومين غيرين وذلك يعود على كونه حكما بالنقض ويلحقه بالصفات وكذلك فاذا كان من حكم
الذاتي ان يماثل به الشيء مماثله ويخالف به مخالفه وكانت المماثلة لا تثبت الا بشرط الاشتراك فيما به تقع
المماثلة والمخالفة لا تثبت الا بشرط الافتراق فيما به تقع المخالفة فلو كان الحكم ذاتيا لم يعقل الغيران
اللذان لا يعقل من دونهما اما ان يقتضي الحكم تماثلهما او اختلافهما او لا يقتضي تماثلهما ولا اختلافهما بل
يقتضي تماثلهما لغيرهما او مخالفتهما له محال ان يقتضي تماثلهما لان شرط التماثل هو الاشتراك
فيه وانما يثبت ذا الاشتراك ان ثبت لاحدى الذاتين من الصفات والاحكام مثل ما ثبت للاخرى
وهاهنا الثابت لاحدهما هو بعينه الثابت للاخرى والذي يعقل فيه الاخرى لا مثله فلا يثبت الاشتراك
فيهما ولا يعقل ومحال ان يقتضي اختلافهما لان شرط الاختلاف هو الافتراق فيه
ولا بد اذا الافتراق ان لا يختص احدهما بما اختص به الاخر ولا بما يماثله ولم يختص احدهما دون الاخر بما يقتضي
مخالفة به ومتى لم يؤثر في تماثلهما ولا في اختلافهما لم يكونا مثلين ولا مختلفين اذ المخالفة والمماثلة
لا تثبتان الا بالذوات ومتى لم يكونا مثلين ولا مختلفين بطل كونهما غيرين ومعلومين وصح كونهما
معلوما واحدا اذ المعلومان لا يخلوان من ان يكونا مثلين او مختلفين وذلك يعود على كونه حكما
بالنقض ويلحقه بالصفات ولذلك قلنا ان الحكم الذي لا يعقل الا بين غيرين لا يكون ذاتيا فاما
الحكم الذي لا يعقل الا بين ما يجري مجرى الغيرين فانما قلنا انه لا يجوز ان يكون ذاتيا لان
الحكم الذي هذه حاله هو كصحة ثبوت الصفات وما يجري مجرى ذلك فلو كان ذاتيا لاقتضى كون
الذات والصفة اللتين لا يعقل من دونهما ذاتا واحدة على مثل ما ذكرناه في الغيرين والمعلومين وذلك
لا يجوز لان الصفة لا يجوز ان يعلم بانفرادها ولا مع الذات وانما يعلم الذات عليها على ما ذلك
مبين في مواضعه من كتب المتكلمين ككتاب كشف الاغراض عن الاحوال وغيره فحصل من هذه
الجملة ان الصفات تنقسم بحسب اعتبار كيفية ثبوتها اربعة اقسام احدها التي بالفاعل وما شابهها

المعنوية وبالمثبتة المقتضاة وان العلة الذاتية وان الاحكام مستحقة بحسب اعتبارات كيفيات
ثبوتها له فاشتبه احدها التي بالفاعل وبالعلة المعنوية وبالمقتضاة ولا ذا اثر في
الاحكام ومتى قيل كيف تصح قولكم ان الاحكام التي ذكرتم لا تكون
الا مقتضاة وانه لا تاثير في الاحكام ومعلوم ان صحة الصفات الذاتية ووجوبها احكام وليست
مقتضاة قلنا ان صحة صفة الذات ووجوبها كالكيفيتين لها فلا ينفصلان من ذاتها
ولا يعقل لهما ثبوت ولا حكم بانفرادهما فهما مع الصفة كالصفة مع الذات وكما ان الصفة
لا تنفصل من دون الذات ولا نعقل فيها ما ليس للذات من الوجود وكيفية الوجود ولا يصح ذلك فيها
فكذلك كيفيات الصفات مع الصفات فلا يجوز اذا افرادهما بالذكر ولا بالثبوت ولا بكيفية الثبوت
سيما الكيفيات التي يستحيل انفكاكها عن الصفات التي هي كيفيات لها فالصحة صفة
الذات ووجوبها فان صفة الذات صحيحة وواجبة ازلا وابدا ولا يجوز انفكاك الصحة عن
الوجوب بخلاف الصفات الثابتة على سبيل الجواز فانه لما جاز انفكاك صحتها عن وجوبها جاز
ان تنفرد صحتها بالذكر وان يستند الى مؤثر سوى المؤثر في وجوبها اذ جاز ثبوتها بدون ثبوت
صفة وليس كذلك صحة الصفات الذاتية فانها لما لم يجز انفكاكها عن الصفة جرت مجرى الكيفية
لها فصارت ككيفية الوجود لكونه في محل او لا في محل او كونه قديما او محدثا فانها لما لم يجز
انفكاكها عن الصفة لم يجز ان تجري مجرى سائر الاحكام في الافراد بالذكر
وبالثبوت وكيفية الثبوت والاحتياج الى مؤثر زائد على كون الذات ذاتا ولما كانت الاحكام الزائدة
على الحدوث وكيفيته يجوز انفكاكه عنها ويجوز ان تنفصل من دون اعتبارها جاز افرادها
بالذكر وبالنظر في ثبوتها وكيفية ثبوتها وجاز احتياجها الى مؤثر زائد على كون الذات
ذاتا فاما الصفة الذاتية فصحيحة وواجبة ابدا وازلا لا لمؤثر ولا لمقتض وهي التي بها تقع المخالفة
والمماثلة وهي المؤثرة في صحة كون الشيء معلوما فان عنى السائل بقوله ان في الاحكام ما هو ذاتي
ان صحة الصفة الذاتية ووجوبها ثابتان لا لمقتض فذلك مما لا بد منه ولسنا ننفي ذلك ولا
ننكره بل لا نعقل من قولنا ان الصفات ذاتية الا ذلك اذ لا نعني بقولنا ان الصفة ذاتية الا
انها صحيحة على الذات وواجبة لها لا لمؤثر ولا لمقتض وانما انكرنا ان يكون هاهنا حكم
منفصل عن الصفة ليس بكيفية لها ولا جار مجرى الكيفية لها ثابتا لا لمؤثر ولا
مقتض لانه يكون له حينئذ من الحكم ما للصفات الذاتية من التاثير في صحة كون الشيء معلوما
والمخالفة والمماثلة وغير ذلك على ما قدمنا بيانه فعلى هذه الطريقة يجري القول في هذا
الفصل

فصل في الصفة التي بالفاعل

ان الكلام في هذه الصفة يقع في اربعة مواضع احدها في حدها وحقيقتها والثاني
في شروطها والثالث في ما هو من حقها ومن احكامها والرابع في كشفها عن حال ما يؤثر
فيها فاما الاول فاعلم ان الصفة التي بالفاعل هي الصفة التي يؤثر في ثبوتها الفاعل لاختصاصه
بصفة من صفاته من دون احتياج الى علة اخرى سوى الذات وهذا هو حد الصفة التي
بالفاعل والدليل على صحة هذا الحد انه كاشف عن معنى المحدود على جهة المطابقة ولذلك
يطرد وينعكس وهذه امارة صحة الحد وهي مذكورة في كلامنا ان الصفة التي بالفاعل هي التي

بل جاز حب اختيار الفاعل جعل الذات عليها فان شا اوجدها عليها وان شا اوجدها لا عليها وذلك انما ذكرناه
على طريقة الوصف لا على طريق التحديد والا فصفة الوجود خارجة عن ذلك واما الثاني ۞ وهو الكلام
في شروطها فاعلم ان لكون الذات عليها بالفاعل شروطا اربعة احدها ان تكون متعلقة بالفاعل
والثاني ان لا تكون منافية لصفات الذات التي ثبت لها والثالث ان لا تقف ثبوتها على صفة او حكم راجع على سبيل
الوجوب لنفس الذات عليهما والرابع ان تكون الذات التي ثبت الصفة لها مقدورة للفاعل وهذا الشرط
انما شرط في الصفة التابعة للحدوث المستحقة بالفاعل لو قدرنا ان هناك صفة تابعة للحدوث مستحقة بالفاعل
فاما صفة الحدوث فان الشرط الرابع فيها يرجع الى الشرط الاول لان معنى كون الذات مقدورا للفاعل
هو ان حدوثها متعلق به فاذا الشروط الثلثة كافية في كون الذات عليها بالفاعل وقد بينا وجوب اشتراط
هذه الشروط في كتاب البيان فلا وجه لتطويل الكلام بذكره هاهنا اذ ذكر هذه الشروط عارض في
هذا الفصل واما الثالث ۞ وهو الكلام فيما يكون من جو هذه الصفة وحكمها فاعلم ان من حكم هذه
الصفة انه يجب بعدم جوازها على وجوبها اذا المؤثر في جواز هذه الصفة ووجوبها هو الفاعل من حيث انه مؤثر
على طريق الصحة ومن حق المؤثر على طريق الصحة ان يؤثر في صحة الصفة ووجوبها وان يتقدم بتأثيره في الصحة على تأثيره في
الوجوب على ما ذلك مبين في كتاب البيان وكتاب المؤثرات وغير ذلك وكذلك من حكم هذه الصفة انها اذا ثبتت
للذات يستحيل خروجها عنها في حالة البقاء ويستحيل ايضا ان يتجدد للذات في حالة البقاء على ما ذلك مبين في كتاب
البيان وفي المسائل العشرين وغير ذلك وهذا ايضا عارض في هذا الفصل فلنعد الى ذكر المقصود في
بالفصل

وهو الكلام في كشفها عن حال المؤثر فيها

وهو الموضع الرابع من الفصل فنقول ان الصفة لا تخلو اما ان تكون صفة الوجود واما ان تكون
زائدة على صفة الوجود فان كانت صفة الوجود فانها تكشف عن كون المؤثر فيها قادرا وانما تكشف عن
ذلك بكيفيتها لا بمجرد ثبوتها وكيفيتها هي ثبوتها بعد الصحة والجواز على حد يجب بعدم الصحة والجواز
على الثبوت ودلالة وجود الفعل على جهة الصحة على كون فاعله قادرا وكشفها عن ذلك مذكورة
في كتاب البيان وغيره من كتب الكلام فلا وجه لتطويل الكلام بذلك في هذا الموضع وهذه الصفة
تكشف بهذه الكيفية عن كون المؤثر فيها عالما ايضا وانما تكشف عن هذه الصفة بهذه الكيفية اذا
انضاف اليها كيفية اخرى ۞ وهي كونها على جهة الاحكام والاتساق وذلك مبين في كتاب البيان
وغيره من كتب الكلام في الاصول فلا وجه لذكره هاهنا وان كانت صفة زائدة على صفة الوجود في
فانها تكشف بكيفيتها عن كون المؤثر فيها مريدا اذ كونه حيا لا تعلق له بالغير فيؤثر في صفة من صفاته وكونه
قادرا لا يتعدى ۞ طريقة الاحداث وكونه عالما لا تأثير في المعلوم وانما تعلق به على ما هو به وكونه
كارها يمنع من وقوع الفعل فلا يجوز ان يؤثر فيما يتبعه وسائر الصفات التي تعلم من البعض حالها مع
سائر الصفات واحدة فلا يجوز ان تكون لها تأثير في ذلك سوى كونه مريدا وسائر هذه الجمل وجميع
احوال الفاعلين مستوفى في كتاب البيان فلا وجه لتطويل الكلام به هاهنا

۞ واما الكلام

في ان الصفات التي بالفاعل هل تكشف عن تماثل ما يؤثر فيها وهم الفاعلون او عن اختلافهم ام لا تكشف عن ذلك
فاعلم ان هذه الصفات لا تكشف تماثلها عن تماثل ما يؤثر فيها وهم الفاعلون ولا اختلافها عن
اختلافهم والدليل ۞ على ذلك ان هذه الصفات ليست بكاشفة عن ما عليه المؤثر فيها من صفته الذاتية
ولا عن ما هو كاشف بنفسه عن صفته الذاتية وكل ما هذه حاله فلا يجوز ان يكشف تماثله عن تماثل ما
يؤثر فيه ولا اختلافه عن اختلافه وهذا الدليل ۞ مبني على اصلين احدهما انها ليست بكاشفة عن ما
عليه المؤثر فيها من صفته الذاتية ولا عن ما هو كاشف بنفسه عن صفته الذاتية والثاني ۞ ان
كل ما هذه حاله فلا يجوز ان تكون تماثله كاشفا عن تماثل ما يؤثر فيه ولا اختلافه كاشفا عن اختلافه

فاما الذي يبنى على الاصل الاول فهو

ان هذه الصفات انما تكشف عن كونه قادرا او عالما او مريدا دون غيرها من صفاته اذ لا يجوز
ان يكون لصفة من صفات الفاعل تاثير في صفة من صفات الفعل سوى ما ذكرنا من هذه الصفات
الثلث على ما ذلك مبين في كتاب المسائل وغيره فاذا لم يكن لصفة من صفات الفاعل تاثير في صفة من صفات
الافعال سوى هذه الصفات لم يجز ان يكشف صفات الافعال بانفسها ولا بكيفياتها عن صفة
من صفات الفاعل سوى هذه الصفات الثلث اذ لو كشفت على سواها من صفاته لكانت
قد كشفت عن امر ليس بينها وبينه تعلق وذلك لا يجوز لان الدال لا بد من تعلق بينه وبين ما
يدل عليه لولا ذلك التعلق والا لم يكن بان يدل عليه اولى من ان لا يدل ولى من ان يدل على
كل امر اشير اليه وذلك محال فثبت انها لا يجوز ان تكشف عن صفة من صفات الفاعل سوى
ما قدمنا من الصفات الثلث وهي ليست بذاتية ولا كاشفة بنفسها عن صفة ذاتية لانها تجمع في
الفاعلين في الشاهد معقولة والصفات المعقولة انما تكشف عن ما عليه المعاني المؤثرة فيها لا عن ما
عليه المصحح لها سيما اذا لم يجب في مصححها وشرط مصححها ان يكون شرطا على التعيين على ما نبين
شانه في الفصل الذي يلي هذا ان شاء الله وهذه حال هذه الصفات فان المصحح لها اجمع كون من اختص بها
حيا والمصحح مختلف فهو في الاحيا منا البنية المخصوصة مع الشروط الاخر وهو في القديم سبحانه ما هو
عليه في ذاته وهذه الصفات في حق القديم مختلفة الكيفيات فمنها ما هو ثابت على سبيل الوجوب فيستند الى
ما هو عليه في ذاته ككونه قادرا وعالما وهما ليستا تكشفان عما هو عليه في ذاته بانفسهما اذ لو كانا
كاشفين عنه بانفسهما لما جاز ثبوتهما الا كذلك لان المقتضاة التي تكشف عن المقتضي يجب ان تكون
مقتضاة في كل موضع ثبتت فيه على ما نبينه في فصل الصفات المقتضاة ان شاء الله

وانما هما كاشفان عنه لثبوتهما للقديم على حد لم يشاركه غيره على ذلك الحد فاقتضا بينونته عن غيره
بما لاجله وجب له على ذلك الحد دون غيره ومنها ما هو ثابت على سبيل الجواز والحال في اخره
والشرط واحد فهي في حق القديم سبحانه معقولة كهي في احدنا وهي كونه مريدا وكارها وهاتان
الصفتان في حقه سبحانه كهما في حق احدنا في انهما لا تكشفان عن ما هو عليه من صفته الذاتية اذ
هما معقولتان ليس لمصححهما شرط على التعيين وكل صفة معقولة ليس لها ولمصححها شرط على التعيين
فانها لا تكشف عن ما عليه المثبت لها من صفته الذاتية على ما نبينه في فصل الصفات المعقولة ان شاء الله فبان
بهذه الجملة ان الصفات المستحقة بالفاعل ليست بكاشفة عن صفة للفاعل ذاتية ولا عن ما هو كاشف بنفسه
عن صفته الذاتية فبطل الاصل الاول

واما الاصل الثاني وهو ان ما هذه سبيله فلا يجوز

ان يكون تماثله كاشفا عن تماثل ما يؤثر فيه ولا اختلافه
كاشفا عن اختلافه فانه ما قد ثبت ان العلم بالمماثلة والمخالفة فرع على العلم بما به يبينان اما على
جملة او تفصيل على ما ذلك مبين في المسائل العشر وفي غيرها من كتب الكلام ومتى لم يكن الصفات
المستحقة بالفاعل كاشفة عن ما عليه الفاعل من صفته الذاتية ولا عن ما هو كاشف بنفسه عن ما هو
عليه من صفته الذاتية لم يجز ان يكشف تماثلها عن تماثل الفاعلين ولا اختلافها عن اختلافهم اذ لو كشفت
عن ذلك من دون ان تكشف عن ما عليه الفاعلون في ذواتهم لادى الى انه يصح العلم بالمماثلة
والمخالفة من دون العلم بما به يبينان اما على جملة او تفصيل وقد ثبت ان ذلك لا يجوز ولعمري ان
الكاشف عن التماثل والاختلاف متى لم يكن صفة ذاتية فانه لا بد ان يكون كاشفا عن ما به يبينان وانما

قلنا ذلك لان معنى التماثل هو ان يسد احد الذاتين مسد الاخرى في انها

في انها اذا وجدت اقتضت صفة كاشفة عما هي عليه في ذاتها على التفصيل من صفة الاخرى ومعنى
الاختلاف ان لا تسدّ احدى الذاتين مسدّ الاخرى في ذلك والكشف عن ذلك جملة او تفصيلا تقتضين
الكشف عما هما عليه في انفسهما جملة او تفصيلا اعني المثلين والمختلفين فلو كشفت الصفات المستحقة بالفاعل
عن تماثل الفاعلين او عن اختلافهم لكشفت عما هم عليه في ذواتهم وقد بيّنا ان ذلك لا يجوز فثبت ان الصفات
المستحقة بالفاعل لا يجوز ان تكشف تماثلها عن تماثل ما يؤثر فيها وهم الفاعلون ولا اختلافها عن اختلافهم ولهذا
ان صفة الوجود وان كانت متماثلة في الذوات صادرة عن الفاعلين وان كانوا مختلفين لان العدم مستحقة
مخالف للمحدثات اجمع وكذلك فانما اثروا فيها لكونهم قادرين وكون القادر قادرا مختلف في الذوات ليغاير المتعلقات
وكذلك القول فيما يتبع الحدوث من الصفات لو قدرنا انه يتبع الحدوث صفة مستحقة بالفاعل فانها تكون
صادرة عن الفاعلين على اختلافهم وانما تصدر عنهم لكونهم مريدين وكون المريد مريدا مختلف في الذوات متى
تغايرت المتعلقات فعلى هذه الطريقة يجري القول في هذا الفصل

فصل في الصفات المعنوية اعلم ان الكلام

في هذا الفصل من الصفات يتعلق باربعة مواضع احدها الكلام في حدها الجامع لشملها
وثانيها الكلام فيما هو من خصائصها واحكامها وثالثها الكلام في تمييز المتعلق منها عما ليس
بمتعلق ورابعها الكلام في كيفية كشفها عن حال ما يؤثر فيها وعن حال ما حصّ بها فاما الاول
وهو الكلام في حدها فاعلم ان الصفات المعنوية هي الصفات الزائدة على صفة الوجود التي يؤثر في ثبوتها
مؤثر على سبيل الايجاب سوى الذات المستحقة لها هذا حدها والكلام في صحته كالكلام في صحة
حد الصفة التي بالفاعل واما الثاني وهو الكلام فيما هو من خصائصها واحكامها فاعلم ان ما هو
من خصائصها واحكامها ينقسم قسمين قسم تشاركه سائر الصفات وقسم تشاركه الصفة المستحقة بالفاعل
فاما الاول الذي تشاركه سائر الصفات فخمسة احكام احدها ان من حق هذه الصفة انها
تثبت على سبيل الجواز والحال واحدة والشرط واحد ونعني بالحال شرط ثبوت الصفة المصحح لها ونعني بالشرط
ما يكون مصححا للمصحح لها او شرطا في صحته فالصفة ككون الجوهر كائنا والحال التي هي واحدة كونه متحيزا
ومعنى كونها واحدة انها ثابتة في حال ثبوت الصفة التي هي مصححة لها وفي حال انتفائها او في حال ثبوت ضدها
ان كان لها ضد ومصححة له ايضا وشرط الحال كونه موجودا ومعنى كونه واحدا انه لا ينفك عن الحال
في الجوهر فيثبت معها عند ثبوت الصفة المعنوية وعند انتفائها وعند ثبوت ضدها ان كان لها ضد وهذه
هي كيفية الصفة المعنوية التي بها كشف عن المؤثر فيها على التفصيل وانه معنى خارج عن الذات
مؤثر على طريق الايجاب وبهذه الكيفية باينت سائر الصفات من الذاتية والمقتضاة والمستحقة بالفاعل
على ما ذلك مشروح في المسائل العشرين وغير ذلك وثانيها ان من حق هذه الصفة انه يجوز تجددها
للذات في حالة البقاء ويجوز زوالها في حالة البقاء فخالف بذلك الصفات اجمع سوى ما يكون مقتضى عنها
في موضع ما اذ لو لم يكن ذلك من حقها لم يعقل ثبوت الكيفية الاولى في ثبوتها على سبيل الجواز والحال
واحدة والشرط واحد على ما ذلك مشروح في كتاب البيان وفي المسائل العشرين وغير ذلك وانما قلت
انها خالفت بذلك الصفات اجمع لان الذاتية يستحيل تجددها وزوالها في حالة البقاء وفي غير حالة البقاء
لوجوب ثبوتها ابدا وان لا ذوات المقتضيات المشروطة بالوجود يستحيل تجددها وزوالها في حالة البقاء لان
مقتضيها وشروط اقتضائه لها مستمران فكيف يجوز مع ذلك تجددها او زوالها وليست الصفات تتجدد
الا لتجدد مقتضيها او المؤثر فيها او تجدد شرط اقتضائه لها متى كان المؤثر فيها مؤثرا على سبيل
الايجاب والا لو جاز ان يكون مؤثرا على سبيل التصحيح وكذلك فليست تزول الا لزوال
مقتضيها او المؤثر فيها او زوال شرط اقتضائه لها متى كان المؤثر فيها مؤثرا على طريق الايجاب
والا لزم كونه مؤثرا على طريق التصحيح وذلك ظاهر وقلنا سوى ما يكون مقتضى عنها في موضع ما

احترازا من كون المدرك مدركا فانه وان كان من الصفات المقتضاة فانه يجوز زواله وتجدده في حالة
البقاء وذلك لكونه مقتضى عن صفة معنوية في احدنا وهي كونه حيا فلما كان من حق الصفة المعنوية ان يجوز
تجددها وزوالها في حالة البقاء وكان المقتضي يتبع المقتضي في الثبوت والزوال وجب ان يكون حكم كونه
مدركا حكم كونه حيا في جواز ذلك فيه وكذلك فانه لما كان كونه مدركا صفة مشروطة
بشرط يجوز تجدده وزواله في حالة بقاء الموصوف نحو وجود المدرك جاز ان يزول ويتجدد في حالة البقاء
وان كان مقتضيها صفة ثابتة على سبيل الوجوب ككون البارئ سبحانه مدركا مع كونه حيا وحيث
هذه الصفة التي هي كونه مدركا وقلنا قد جاز ان يكون مقتضى في موضع ما عن صفة معنوية وذلك في
الشاهد وقد ذكرنا في فصل الصفة التي بالفاعل انه يستحيل تجددها وزوالها في حالة البقاء ولو جاز ذلك
فيها لشاركت الصفة المعنوية في الكيفية التي لاجلها كشفت عن مؤثر على طريق الايجاب سوى الذات فكان
يجب ان يشاركها في الكشف عنه فيكون معنوية وثالثها ان من حق هذه الصفة انه لا يجوز ان يستحقها
الا ما يجوز عليه البقاء دون ما يستحيل عليه البقاء فتبين بذلك جميع الصفات ايضا اذ لو لم يكن ذلك من حقها
لم يصح ثبوت الكيفية الاولى لها ايضا على ما ذلك مبين في كتاب البيان وغيره وانما
قلنا بانها تبين بذلك سائر الصفات لان ما يستحيل عليه البقاء يجوز استحقاقه للصفة الذاتية بل
يجب استحقاقه لذلك ويجوز استحقاقه للمقتضاة متى اختص بشرط اقتضى الذاتية لها وهو الوجود ويجوز
استحقاقه للتي بالفاعل وهي صفة الحدوث ورابعها ان من حق هذه الصفة انه لا يجوز ثبوتها الا
لما يستحيل اختصاص العلة المؤثرة فيها بالذات المختصة بالصفة ولما هو من جنسها وفيها بل لا تختص العلة
الواحدة من الجنس الواحد او العلل الواحدة الا بموصوف واحد اذ لو جاز اختصاصها بموصوفين لم يكن بان يوجب
الصفة لاحدهما اولى من ان يوجبها للاخر فكان يجب ان يوجبها لهما معا فيؤدي الى ايجاب الصفة
حكما وذلك محال على ما ذلك مستوفى في اول مسئلة من الطرائق المستخرجة فيخرج من هذه القاعدة
ان الاعراض يستحيل استحقاقها الصفة معنوية لانه ما من جنس ولا مثل من الاعراض الا ويجوز حصول
الذات منه فيجب جواز اختصاص العلة بهما فتبين الصفة المعنوية بهذه الصفة سائر الصفات فان
الاعراض يجوز استحقاقها للصفات الذاتية والمقتضاة والتي بالفاعل وخامسها ان من حق هذه
الصفة انه يجب ان يكون المؤثر في وجوبها امرا زائدا على المؤثر في صحتها ولا في وجوبها فيفارق بذلك سائر
الصفات اذ الصفات الذاتية لا تفتقر الى مؤثر في صحتها ولا في وجوبها والمقتضاة يؤثر المقتضي في صحتها
ووجوبها والتي بالفاعل يؤثر الفاعل في صحتها ووجوبها على ما ذلك مقرر في كتاب المؤثرات فان
كانت صفة الحدوث فان ما يؤثر في صحتها ووجوبها الاختصاص بكونه قادرا وان كانت زائدة على صفة
الحدوث فانما يؤثر في صحتها الاختصاص بكونه قادرا وعالما وفي وجوبها الاختصاص بكونه مريدا وفي
كل ذلك يعتد بما يؤثره في الصحة على ما يؤثره في الوجوب وبيان هذه الجملة مذكور في باب الاستطاعة وباب
الارادة من كتاب البيان ولا وجه لتطويل الكلام بذكره هاهنا وانما **قلنا** بانه
يجب في الصفات المعنوية ان يكون المؤثر في وجوبها زائدا على المؤثر في صحتها لانها انما تجب لعلة
والعلة من حقها ان تؤثر في الايجاب دون التصحيح فيفارق بذلك سائر المؤثرات على ما شاء ذلك في كتاب
المؤثرات فهذا هو الكلام في القسم الاول وهو الذي تبين به الصفة المعنوية سائر الصفات

واما القسم الثاني وهو الذي تبين به الصفة

المستحقة بالفاعل فاعلم انها تبين الصفة التي بالفاعل بوجهين احدهما انها تثبت متعلقة بالفاعل
خلاف الصفة التي بالعلة على ما بينا متعلقة به والثاني انه لا يجب بعدم الجواز فيها على الوجوب بل يجوز
ان يعتبر الوجوب فيها الجواز اذ ان الموجب المصحح فيفارق بذلك الصفة المستحقة بالفاعل فانه
لا يعدم الجواز فيها على الوجوب كما العدم فهذه طريقة القول فيما هو من خصائصها واحكامها

وأما الثاني وهو الكلام في تمييز المتعلق منها عما ليس بمتعلق

فاعلم أن الصفات المعنوية لا تخلو إما أن يستدعي مجرد ثبوتها ثبوت حكم بين الموصوف بها وبين
ذات أخرى وإن كانت مخالفة له أو لا يستدعي مجرد ثبوتها ذلك فالتي يستدعي ثبوتها ثبوت حكم بين
الموصوف بها وبين ذات أخرى وإن كانت مخالفة لها هي الصفات المتعلقة بالغير وتعلقها بالغير هو استدعاؤها
لثبوت ذلك الحكم بين الموصوف بها وبين ذلك الغير وهذه الصفات هي كون الحي منا قادراً ومعتقداً وظاناً
وناظراً ومشتهياً ونافراً ومريداً وكارهاً فأما كونه قادراً فمعنى تعلقه بالمقدور هو تأثيره في
صحة وقوعه على حد يستقيم الصحة على الوقوع وأما كونه معتقداً فلا يخلو إما أن يكون له معتقد
أو لا يكون له معتقد فإن لم يكن له معتقد لم يكن متعلقاً لأنه ليس له ما يتعلق فيستدعي ثبوته ثبوت حكم بين
ما اختص به وبين ذلك المعتقد وإن كان له معتقد فلا يخلو إما أن يكون معتقده على ما اعتقده المعتقد عليه
أو لا يكون معتقده على ما اعتقده المعتقد عليه فإن كان معتقده على ما اعتقده المعتقد عليه فلا يخلو إما أن
يقتضي سكون نفس المعتقد إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه أو لا يقتضي سكون نفس المعتقد إلى أن معتقده
على ما اعتقده عليه فإن اقتضى سكون نفسه إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه فهي الحالة التي يعبر عنها بكونه
عالماً وهي لا تخلو إما أن يكون معتقدها مقدوراً للمعتقد أو لا يكون معتقدها مقدوراً له فإن كان معتقدها مقدوراً
للمعتقد فلا يخلو إما أن يكون مما يصح إيقاعه مع غيره على جهة الإحكام أو لا يكون مما يصح إيقاعه مع غيره على
جهة الإحكام فإن كان مما يصح إيقاعه مع غيره على جهة الإحكام فكون أحدنا معتقداً له على ما هو
به مع سكون النفس إليه يتعلق به من ثلاثة أوجه أحدها اختصاص هذه الصفة بهذا المعتقد
بحيث تصح الإشارة إليه بكونه معتقداً له دون غيره وذلك أمر معقول وهي النسبة التي يجدها أحدنا من كونه
معتقداً وبين معتقد معين ونعلم أن لكونه معتقداً بهذا المعتقد من التعلق والاختصاص ما ليس له بغيره
من المعتقدات وثانيها اختصاصها بسكون النفس الذي هو حكم بين المعتقد والمعتقد وهي
المعرفة التي يجدها أحدنا بين أن يعتقد كون زيد في المسجد بالمشاهدة أو بخبر نبي صادق يعلم صدقه وبين أن
يعتقد كونه فيه بخبر رجل من أفناء الناس فإنه يجد عند المشاهدة وخبر النبي الصادق مزية لا يجدها عند
خبر الآخر تلك المزية هي التي عبرنا عنها بسكون النفس وبالثقة وثالثها كونها شرطاً في تصحيح كونه قادراً
لإيقاعه مع غيره على جهة الإحكام خصوصاً وإن لم يكن مما يصح إيقاعه مع غيره على
جهة الإحكام فإن كونه عالماً يتعلق به على ثلاثة أوجه وهي الوجهان اللذان تقدم ذكرهما على جهة
التحقيق والوجه الثالث على جهة التقدير وهو أن هذا المقدور لو كان مما يصح إيقاعه مع غيره على
جهة الإحكام لكان كونه عالماً به شرطاً في تصحيح كونه قادراً عليه لإيقاعه مع غيره على جهة
الإحكام وإن لم يكن معتقده مقدوراً له فإن كونه عالماً يتعلق به من الوجوه الثلاثة التي تقدم
ذكرها يتعلق به من الوجهين الأولين على جهة التحقيق ومن الوجه الثالث على جهة التقدير وهو أن هذا
المعلوم لو كان مقدوراً للعالم وكان مما يصح إيقاعه مع غيره على جهة الإحكام لكان كونه عالماً به
شرطاً في تصحيح كونه قادراً عليه لإيقاعه مع غيره على جهة الإحكام وإن كان كونه معتقداً لا
يقتضي سكون نفس المعتقد إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه فإنه لا يتعلق بمعتقده إلا من الوجه الأول
من الوجوه الثلاثة فقط دون الآخرين منها سواء كان معتقده على ما اعتقده المعتقد عليه أو لم يكن معتقده
على ما اعتقده المعتقد عليه وذلك لأنه لا يقتضي سكون نفس المعتقد إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه
إلا لو وقع علمه على الوجه الذي وقع عليه العلم ولم يقع عليه فهاهنا مسألة
على ذلك الوجه وهو لا يكون شرطاً في صحة إيقاع المعتقد مع غيره على جهة الإحكام خصوصاً ولعدم
الأمر اقتضى سكون النفس فلهذا لم نجز تعلقه بالمعتقد من هذين الوجهين لا على جهة التحقيق ولا على
جهة التقدير **ومتى قيل هلا** قلتم إنه يتعلق بالمعتقد من هذين الوجهين
على جهة التقدير وهو أن معتقداً لو وقع على ذلك الوجه لاقتضى كونه

تخلو

١٠

معتقدا لسكون النفس ولو كان معتقده مع ذلك معذورا في المعتقد ويصح اتباعه مع غيره على جهة الامتثال
لكان كونه معتقدا شرطا في صحة كونه قادرا عليه لا اتباعه مع غيره على جهة الاحكام فان
ان الصفة لا تجوز اذا انها متعلقة بمتعلقها على جهة التحقيق وعلى جهة التقدير بانها الواجب او يحصل بها
ما اختصت به المتعلقات او علم بها التعلق وانما تجوز ان الصفة متعلقة على جهة التقدير او التحقيق
لما هي مختصة به فقال انها مختصة من الحكم بما لو كان متعلقها مما يصح عليه امر من الامور لكان شرطا
في صحة ذلك الامر عليه ولما صح عليه ذلك الامر من دونها وذلك بان لها صح ذلك الامر على متعلقها
او لم يصح كما نقوله في كون العالم عالما فانه متى لم يكن معتقده معذورا للعالم او كان معذورا له ولكنه لا
يصح اتباعه مع غيره على جهة الاحكام فان كونه عالما من شانه انه شرط في صحة اتباع معلومه
مع غيره على جهة الاحكام سواء كان ذلك صحيحا على معلومه او لم يكن صحيحا عليه فاما لو
قدرنا صحته عليه لكانت موقوفة على كونه عالما وليس كذلك ما ذكره السايل في كونه معتقدا اذا لم
يقتض سكون نفس المعتقد الى ان معتقده على ما اعتقده عليه فانه ليس بشرط في صحة اتباع معتقده
مع غيره على جهة الاحكام ولا مصحح لذلك لو قدرنا كون معتقده معذورا للمعتقد وصح ذلك عليه
لا يصح ذلك الا لكون العالم عالما فان قيل فهذا قال السايل فلو قدرنا ان علة هذه الصفة وقعت على الوجه
الذي وقع عليه العلم لكانت تقتضي سكون النفس ولكانت شرطا في صحة اتباع معتقدها مع غيره
على جهة الاحكام تحقيقا او تقديرا فان قوله هذا بمنزلة قول من يقول لو وقعت علة هذه
الصفة على الوجه الذي وقع عليه العلم لتعلق المعتقد فامن هذين الوجهين تحقيقا او تقديرا
وذلك صحيح لكن علتها لم تقع على ذلك الوجه فلا تتعلق اذا المعتقد فامن هذين الوجهين تحقيقا ولا
تقديرا وهو الذي قلناه فهذه طريقة القول في كونه معتقدا وتعلقه بما يتعلق به فاما كونه
ظانا فان تعلقه بالمظنون هو على الوجه الاول من الوجوه الثلاثة المذكورة في كونه معتقدا واما كونه
ناظرا فانه يتعلق بالمنظور فيه من الوجه الاول الذي قدمنا ومن وجه اخر وهو انه يوثر فيما يكون
المنظور فيه وهو الدليل وصلة اليه وهو ان يوثر في كون الاعتقاد علما متى كان المنظور فيه الدليل
على الوجه الصحيح واما كونه مشتهيا ونافرا فانهما يتعلقان بالمشتهى والمنفور عنه من الوجه
الاول الذي قدمنا في كونه معتقدا ويتعلقان بهما من وجه اخر وهو ان كون المشتهي مشتهيا يوثر في
الارادة بالمشتهى عند ادراكه له وكون النافر نافرا يوثر في الكراهة بالمنفور عنه عند ادراكه له واما
كونه مريدا وكارها فلا يخلو اما ان يكون لهما مراد ومكروه او لا يكون لهما مراد ومكروه فان لم يكن لهما
مراد ولا مكروه فهما غير متعلقين اذ ليس لهما مراد ومكروه فيستدعي ثبوتهما سوى حكم من ما اختصا
به وبين ذلك المراد والمكروه وان كان لهما مراد ومكروه فلا يخلو اما ان يتعلقا بهما على صفة
الحدوث واما ان يتعلقا بهما على الوجوه التابعة للحدوث فان تعلقا بهما على صفة الحدوث فتعلقهما بهما هو على
الوجه الاول من الوجوه الثلاثة التي تقدمت في كون المعتقد معتقدا وان تعلقا بهما على الوجوه التابعة
للحدوث فلا يخلو اما ان يكون علتاهما من فعل المريد الكاره او لا يكون علتاهما من فعل المريد الكاره
فان لم يكن علتاهما من فعل المريد الكاره فانهما يتعلقان بالمراد والمكروه على الوجه الاول من
الوجوه الثلاثة التي قدمنا في كونه معتقدا وان كانت علتاهما من فعل المريد الكاره
فتعلقهما بالمراد والمكروه معنيان معنى اعم ومعنى اخص فالمعنى الاعم هو الوجه الاول من الوجوه الثلاثة
التي قدمنا ذكرها في كونه معتقدا اذ لم يختصا به دون سائر الصفات المتعلقة بل هو ثابت لهما وشامل
لجميعها والمعنى الاخص هو ان كونه مريدا يوثر في وقوع الافعال على الوجوه التابعة للحدوث تحقيقا
او تقديرا وكونه كارها يوثر في المنع من ذلك تحقيقا او تقديرا فاما على التحقيق بان يكون الذات المختصة بالوجه
التابع للحدوث مقدورة للمريد الكاره ويكون الوجه التابع للحدوث متعلقا به ويكون وقوع الذات جائزا
لكونه مريدا وكارها وعلى التقدير بان يختل واحد من هذه الشرايط فقدرنا انها لو تكاملت لكان كونه
مريدا او كارها في ذلك ومتى قيل هلا جعلتم كونه مريدا كارها متعلقين بالمراد و
فصل

بـ

والمكروه من هذا الوجه الاخص وان كانا متعلقين بها على صفة الحدوث او لم يكن علتنا فيهما من فعل المريد
الكاره ويكون ذلك على جهة التقدير وصوابه لو كانا متعلقين بها على الوجه التابع للحدوث وكانت
علتنا فيهما من فعل المريد الكاره لتعلقتا بهما من هذا الوجه الاخص **قلنا** ان الجواب عن
هذا السؤال يجري على نحو ما قدمناه من الجواب عن السؤال في كون المعتقد معتقدا اذا لم نقتصر ...
وانه لم يتعلق متعلقه من الوجهين الاخرين اللذين ذكرناهما في كونه عالما على صفة التقدير وذلك ان الصفة
لا يجوز ان تتعلق متعلقها من وجه على جهة التحقيق او على جهة التقدير بانها لو اختصت او علتها
بما اختصت به سائر الصفات المتعلقة متعلقاتها من ذلك الوجه او علتها لتعلقت به من ذلك الوجه
وانما يجوز ان يتعلق متعلقه لما هي مختصة به فقال انها مختصة من الحكم بما لو كان متعلقها على صفة من الصفات
او حكم من الاحكام لكانت موثرة او شرطا في ثبوت حكم من الاحكام لذلك المتعلق على ما قدمنا نحو هذا
الجواب هنالك فلا وجه للتكثير باعادته هاهنا فعلى هذه الطريقة تجري العوالي الصفات المتعلقة من
الصفات المعنوية **واما الصفات التي ليست متعلقة منها**
وهي التي لا يستدعي ثبوتها ثبوت حكم بين الموصوف بها وبين ذات اخرى وان كانت مخالفة
له فهي لا تخلو اما ان تكون راجعة الى الجملة او لا تكون راجعة الى الجملة فالصفة المعنوية
التي لا تتعلق بالغير وهي راجعة الى الجملة هي كون الحي حيا وذلك لانها لا تستدعي ثبوتها ثبوت حكم بين الموصوف
بها وبين ذات اخرى فلا يجوز ان تكون متعلقة ومتى **قيل** كيف يصح قولكم ان ثبوتها لا تستدعي
ثبوت حكم بين الموصوف بها وبين ذات اخرى ومعلوم ان كون الحي حيا يقتضي صحة الادراك
قلنا ليس يمكن الاشارة الى امر يجعل متعلقا لكونه حيا اذ الادراك ليس يعني بل المدرك يدرك
لما هو عليه في ذاته وهو كونه حيا بشرط زوال الآفات والموانع وبشرط وجود المدرك فصحة
الادراك هي صحة كونه مدركا وذلك حكم بين الموصوف وبين صفته له وهي كونه مدركا لا بينه وبين ذات
اخرى في المدرك هو متعلق كونه مدركا فلا يجوز ان يجعل متعلقا لكونه حيا لانه لا اختصاص في المقتضي ان
يكون متعلقا متى كان مقتضاه متعلقا فان **قيل** فلم قلتم في العلل التي توجب الصفات المتعلقة ان
لا تكون متعلقة لانه لا يمكن الاشارة الى امور تجعل متعلقا لها اذ المعلومات والمعتقدات
والمقدورات والمظنونات والمنظور فيها والمشتهيات والمنفور عنها والمرادات والمكروهات
هي متعلقات الصفات التي هي كون الاحياء عالمين ومعتقدين وقادرين وظانين وناظرين ومشتهين
ونافرين ومريدين وكارهين فلا يجوز ان يجعل متعلقات المعاني الموجبة للصفات لانه لا يجب في العلة ان
تكون متعلقة متى كان معلولها متعلقا كما لا يجب مثل ذلك في المقتضي ومقتضاه ومتى فرقتم بين
العلل وبين المقتضيات بانا لو قدرنا حصول العلل من دون ان توجب احوالا للجملة لتعلقت بمتعلقات
الصفات بخلاف المقتضيات فانها متى حصلت من دون مقتضيات لم تكن متعلقة بمتعلقات المقتضيات
ولهذا فان الجسم متى كان حيا ولم يجب كونه مدركا لم يتعلق كونه حيا بالمدرك وكذلك
فلو قدرنا ان الباري تعالى حاصل على صفته الاخص من دون ان يجب كونه قادرا عالما لكان لا يصح
منه ايقاع الفعل على جهة الاحكام ولا وجود منه مجردا فلا يجوز ان يكون حكم المقتضي في الفرق
عن مقتضاه حكم العلل متى قدرنا وجودها من دون ان توجب احوالا للجملة **قيل** لكم لا نسلم لكم ان
العلل متى لم توجب احوالا للجملة لتعلقت بمتعلقات الاحوال اذ لا دلالة لكم على ذلك وذلك ينقض ايضا
اصلين من اصولكم احدهما انكم تقولون بان العلل تتعلق بمتعلقات الصفات بواسطة تعلق
الصفات بها فاذا زالت الواسطة زال تعلق العلل فمتى قلتم بان العلل تتعلق مع فرض انتفاء الاحوال
المتعلقة نقضتم هذا الاصل والثاني انكم تقولون بان صحة الفعل المطلق وصحة
ايقاع الفعل على جهة الاحكام ووقوعه على وجه دون وجه وسائر تعلقات الصفات
احكام راجعة في الشاهد الى الجملة فلم ... ان تكون راجعا الى الجملة ومتى

وهي الاحوال الذوات ويكون المؤثر فيها ما يختص الابعاض وهي المعاني فلم لا يقتضي في حكم العين الجملة
حيّا ولا بد لم اسمى هذه الاحوال لم يجز ثبوت هذه التعلقات الراجعة الى الجملة لاجل المعاني الراجعة الى
الابعاض فاذا اجوز بتم رجوع هذه التعلقات الى ما يختص الابعاض وهي المعاني من دون حاجة بها الى الاحوال
فيبدو لكم الطريق الى اثبات الاحوال الراجعة الى الجملة وذلك يعود على قاعدة كلامكم فيها ولمن يمنع
المتعلق فيها عما ليس يتعلق بالمقتضي **قلنا ان من** المقتضيات ومن العلل فرقا غير
ما ذكره المثبتون واعترضه وذلك ان العلل يستحيل وجودها غير موجبة للاحوال اذ لو وجدت
غير موجبة للاحوال لما انفصل وجودها من عدمها اذ لم يظهر الحكم الكاشف عما هي عليه في ذاتها
على التفصيل بوجودها وهو ايجابها للاحوال والموجود انما ينفصل عن المعدوم بظهور المقتضيات الكاشفة
عما عليه الذات والعلل ذوات وتعلق الاحكام والصفات بالذوات اولى من تعلقها بما ليس بذات من
الاحكام والصفات فثبتت والعلل يستحيل فرض وجودها ولا احوال موجبة عنها فلا يكشف
زوال التعلق بزوال الاحوال اذ ليس العلل ذواتا حالة للاحوال داخلا في حدها ولا كاشفا عما هي عليه
في ذاتها سواه فاذا استحال فرض ثبوتها ولا احوال موجبة عنها لم يكشف استنادها بالتعلق دون
العلل فوجب اسناده الى العلل بواسطة الصفات ويصير الحال في ذلك كالحال في تأثيرات الافعال
واسنادها الى الفاعلين بواسطة الصفات التي هي كون الفاعلين قادرين وعالمين ومريدين وكارهين وغير ذلك
وليس كذلك المقتضيات فانها يجوز ان يعدم اقتضاؤها المقتضيات لها على شرط منفصل فيصح فرض ثبوتها ولا
مقتضيات عنها فينكشف بذلك زوال التعلق بزوال المقتضي وينكشف بذلك استناده بالتعلق دون
المقتضي اذ ثبت التعلق بثبوته وزال بزواله دون المقتضي وهما على سواء في انهما ليسا ذاتين فاذا استويا في انهما ليسا
ذاتين وانتسب المقتضي ثبات التعلق بثباته وزواله بزواله دون المقتضي وجب ان يكون هو المتعلق دون
المقتضي ووجب اسناد التعلق الى المقتضي من دون واسطة والى ما اختص به بواسطة اختصاصه به اذ المقتضي
ليس بمؤثر في ثبوت المقتضي على التحقيق بل هو جار مجرى الشرط المؤثر وانما المؤثر في ثبوت المقتضي هو ما اختص به وانما
اثر فيه لاختصاصه بالمقتضي فلذلك وجب اسناد التعلق اليه دون المقتضي وليس كذلك العلل فانها مؤثرة في
ثبوت الاحوال على التحقيق وليست جارية مجرى الشرط فيما اختص بالمقتضي في جواز اسناد التعلق اليها اذ هي مؤثرة في
المتعلق على التحقيق كما انه مؤثر في المتعلق على التحقيق بل العلل باسناد التعلق اليها اولى وذلك لان ما اختص
بالمقتضي يجوز ثبوته بدون المقتضي اذ لا يحصل المقتضي الا بحصول شرط اقتضائه له فلا يحصل التعلق والا
المقتضي فاذا جاز اسناد التعلق الى ما اختص بالمقتضي مع جواز ثبوته من دون ثبوت المقتضي فلانه التعلق وشأنه
لاجل انه مؤثر في المقتضي على التحقيق فان يجوز اسناد تعلقات الصفات الى العلل الموجبة لها لاجل انها مؤثرة في
ثبوتها على التحقيق مع استحالة انفكاكها عن وجودها فلا يتصور وجودها ولا تعلق لها بل اولى واحرى ثم ان ذلك
ان يكون الحي مدركا عالما وقف على شرط منفصل وهو وجود المدرك او زوال الآفات والموانع جاز ثبوت كونه حيا
من دون ثبوت كونه مدركا ويكون كونه حيا في جهة وهي العدم حينئذ غير متعلق بالمدرك واذا حصل
كونه مدركا تعلق بالمدرك فيعلم بذلك استناد كونه مدركا بالتعلق دون كونه حيا ويكون كونه مدركا
متعلقا بالمدرك من دون واسطة ويكون ما اختص بهذه الصفة وهو الحي المدرك متعلقا بالمدرك بواسطة
هذه الصفة وكذلك ولو فرضنا ان القديم تعالى ليس بموجود فيما لم يزل وان صفته الاخص
لا تقتضي وجوده بل انما تقتضي كونه عالما قادرا حيا بشرط الوجود فقط جاز ثبوت صفته الاخص فيما لم يزل
من دون مقتضياتها التي هي كونه قادرا وعالما وحيا لفقد شرط اقتضائها لها فيما لم يزل وهو الوجود الازلي
ومتى ثبت صفته الاخص دون مقتضياتها لم يتعلق بالمقدور ولا بالمعلوم اذ لا تقتضي المقدور الا من قادر ولا تعم
على جهة الاحكام الا من عالم فينكشف بذلك استناد كونه قادرا وعالما بالتعلق بالمقدور والمعلوم
دون صفته الاخص وان كان اشتركت في انها صفات وليست ذوات فلا يكون لصفته الاخص في التعلق بالمعلوم
والمقدور مدخل بل يكون المتعلق بالمقدور والمعلوم من دون واسطة هو كونه سبحانه قادرا وعالما

ويكون ذاته سبحانه متعلقة بهما لو اشترطه هاتين الصفتين اذ لا يصح وقوع المقدورات من جهته سبحانه الا
لاختصاصه بكونه قادرا عليها ولا يصح وقوعها على جهة الاحكام الا لكونه عالما بها ونصير الكلام في معنى
خلاف عن الاخشيدي في قدرنا بان اجرى مقتضياتها عنها كما كان في كون الجوهر جوهرا وانها صفة ذاتية بانه الجوهر
فيما لم يزل ويراعى عنها مقتضاها وهو التحيز لفقد شرط اقتضائها له فيما لم يزل وهو الوجود واسند التحيز باقتضائه
للاحكام الراجعة له من صحة ادراك الجوهر لحاستين واحتماله للاعراض ومنعه لغيره من ان يكون بحيث هو
وغير ذلك ولم يكن لكونه جوهرا حكم من احكام التحيز بأثر لوقوفها على الغير في الثبوت والزوال والذي كونه
جوهرا الحال والعلة فانه سبحانه لو فرض وجودها من دون ان توجب الاحوال لان فرض وجودها ولا
حكم لها تكشف عما هي عليه في ذاتها محال كما نعلم ومن فرض وجودها ولا حال موجبة عنها فرغ لكونها علة لا
وذلك يقتضي انقلابها عما هي عليه في ذاتها وذلك محال وفي فرض نفي المقتضيات ولا مقتضي عنها جائز لا يؤدي في
الوجود في كونها مقتضيات فبان الفرق بين المقتضيات والعلل فصح ان كون الحي من الصفات التي لا تتعلق بالغير

وأما الصفات التي لا تتعلق بالغير من الصفات

المعنوية وليست براجعة الى الجملة فهي الاكوان الجواهر كائنة في الجهات وذلك لانه لا يمكن
الاشارة الى امر يجعل متعلقا لها تكون متعلقة به اذ حكم كون الجوهر كائنا هو ان يكون بينه وبين غيره من
الجواهر بون ومسافة او لا يكون بينه وبينه بون ومسافة وذلك حكم بين الجوهر وبين ما يماثله لا بينه
وبين ما خالفه اذ الجواهر متماثلة على ما ذلك مبين في كتاب البيان وغيره وليس يجوز ان يقتضي هذه الصفة ولا
ما هو من قبيلها هذا الحكم بين الجوهر وبين ما خالفه والمتعلق بالغير انما هو ما استند الى الصفة حكم بين الموصوف
بها وبين ذات اخرى وان كانت مخالفة له على ما ذكرنا من قبل فلو سمي مسم ما استند الى الصفة ثبوت حكم
بين الموصوف بها وبين ذات اخرى بشرط ان يكون تلك مماثلة له بانه تعلق يغير لكان ذلك سائغا لكنه يكون
مخالفا لمواضعة المتكلمين اذ لم يقولوا بتعلق الصفات بالغير الا ما ذكرنا من قبل ولذلك لم يقولوا في كون الجوهر
كائنا انه متعلق بالغير وان كان ثبوته يستدعي ثبوت حكم بين الجوهر وبين جوهر آخر وهو ما ذكرناه
من قبل لما لم يقتض حكما بين الموصوف وبين ذات اخرى وان كانت مخالفة له ولا مشاحة في
العبارات اذا فهم المعاني **فإن قيل** فلم منعتم ان يقولوا بان الصفات الذاتية متعلقة
بالغير لان ثبوتها يستدعي ثبوت حكم بين الموصوف بها وبين ما خالفه وهي المخالفة
قلنا ان مجرد ثبوتها لا يقتضي ذلك بل انما اقتضى المخالفة لكيفية ثبوتها وهو كونها
ذاتية والا فلو قدرنا كونها غير ذاتية لما جاز ان يقتضي ذلك والصفات المتعلقة بالغير هي التي
يستدعي مجرد ثبوتها ثبوت حكم بين الموصوف بها وبين ذات اخرى وان كانت مخالفة لها كما ذكرنا
من قبل ككون الحي عالما وقادرا او غير ذلك ولهذا لا يختلف تعلقها باختلاف كيفية استحقاقها فان كونه
قادرا او عالما متعلقان بالغير سواء كانا مقتضيين او مقتضاين وسواء كانا ثابتين على سبيل الجواز او
على سبيل الوجوب وعلى هذه الصفة تجري القول في سائر الصفات المتعلقة فانها تتعلق بالغير
سواء قدرناها ثابتة على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب وسواء قدرناها ذاتية او مقتضاة او
بالفاعل او معنوية اذ مجرد ثبوتها يقتضي ذلك من دون اعتبار كيفية ثبوتها وعلى صفة الذات
وعلى ان صفة الذات لو سميت متعلقة بالغير لاجل ما ذكره السائل لكان ذلك جائزا لكنه يكون مخالفا
لمواضعة المتكلمين على ما ذكرنا من قبل **فإن قيل** ولم خص المتكلمون باسم
المتعلق ما ذكروه دون غيره **قلنا** لاجل ان من حق المتعلق ان يكون مميزا
من المتعلق به حتى يكون بان يجعل متعلقا والآخر متعلقا به اولى من العكس كما ان من حق العلة ان
يكون مميزة من المعلول حتى يكون بان يجعل علة وهو معلولا اولى من العكس وكما ان من حق
المقتضي ان يكون مميزا من المقتضى حتى يكون بان يكون مقتضيا والآخر مقتضى اولى من العكس
وكما قلناه في القول في الفعل والفاعل والشرط والمشروط والسبب والمسبب وغير ذلك فان من

حقها أن يتميز بعضها من البعض لاشتراك هذا التمييز لاسيما في المتعلق والمتعلق به إلا في الصفات التي تقتضي
مجرد ثبوتها ثبوت حكم بين الموصوف بها وبين ذات أخرى فإن كانت مخالفة له فإن المتعلق من جهة أن يكون مختصًا
بالصفة المتعلقة أو موجبًا لها هـ والمتعلق به ليس من جهة أن يكون مختصًا بها ولا موجبًا لها وليس كذلك الصفات
التي لا تقتضي حكمًا بين الموصوف بها وبين ذات أخرى إلا إذا كانت مماثلة لها هـ أو الصفات التي لا تقتضي ذلك لمجرد
ثبوتها بل لا بد في اقتضائها ذلك من اعتبار كيفية ثبوتها فإنه لا يتميز في ذلك المتعلق من المتعلق به فإن كون الجوهر
كائنًا لا يقتضي الحكم الذي يقتضيه بينه وبين جوهر آخر إلا بشرط أن يكون الجوهر الآخر كائنًا أيضًا وكون
الجوهر الآخر كائنًا يقتضي مثل هذا الحكم بينه وبين هذا الجوهر بشرط أن يكون هذا الجوهر كائنًا فلو سمي ما هذه
سبيله تعلقًا بالغير لكان كل واحد من الجوهرين متعلقًا ومتعلقًا به وكذلك القول في صفة الذات في اقتضائها
للمخالفة والمماثلة فإنها إنما تقتضي هذين الحكمين بين الموصوف بها وبين ذاتين أخريين بشرط اختصاصهما بـ
بصفتين ذاتيتين وصفتاهما الذاتيتان يقتضيان مثل هذين الحكمين بين الذاتين وبين الموصوف بالصفة الذاتية المفروض
بشرط اختصاصه بها فلو سمي ما هذه سبيله تعلقًا لكان الكل متعلقًا ومتعلقًا به ولذلك خصوا باسم المتعلق
ما يتميز عن المتعلق به في كونه متعلقًا وإن كان لو سمي ما ذكرناه تعلقًا لجاز ذلك إذ لا مضايقة في العبارات فهذا الكلام

فإن قيل أليس كون الجوهر كائنًا يقتضي صحة وجود التأليف إذا كان الجوهر مجاورًا لجوهر آخر
فكيف يصح قولكم إن كونه كائنًا ليس متعلقًا بالغير مع أن ثبوته يستدعي ثبوت حكم بين ما اختص به وبين ما خالفه
وهو التأليف **قلنا** ليس المصحح لوجود التأليف في المحل كون الجوهر كائنًا لأن الجوهر قد يكون كائنًا في جهته
ولا يصح وجود التأليف فيه ولو كان كونه كائنًا مصححًا لوجود التأليف لكان يجب متى حصل المصحح أن يحصل الصحة
ومعلوم أنه قد يحصل كونه كائنًا ولا يصح وجود التأليف ما لم يجاوره جوهر آخر ومتى **قيل** فالمجاورة
شرط في تصحيح كونه كائنًا للتأليف **قلنا** المجاورة هي كونا الجوهرين في الجهتين على سبيل القرب
وهما علتان في الحالتين اللتين هما كونا الجوهرين كائنين في الجهتين على هذا الحد فلو كان كون الجوهر كائنًا
من الصفات المتعلقة بالغير لما جاز أن يكون تعلقه مشروطًا بعلته لما قدمنا من أن كيفية الصفة وعلتها لا
يجوز أن يكون مراعاة في ثبوت أصل تعلقها وإن تعلقها تابع لمجرد ثبوتها وأنها يجب أن تكون متعلقة بالغير
وإن اختلفت بها الكيفيات فسواء كانت ذاتية أو مقتضاة أو معنوية أو بالفاعل في أنه يجب كونها متعلقة بالغير
وبعد فلو كان كون الجوهر كائنًا من الصفات المتعلقة بالغير لوجب في علته وهي الكون أن تكون
متعلقة بذلك الغير لما قدمنا من أن الصفة متى كانت متعلقة وجب في علتها أن تكون متعلقة بمتعلقها ومتى كان
الكون متعلقًا بالغير لم يجز في مجموع ذاتين فيه أن يكون متعلقًا ولا أن يكون شرطًا في التعلق بل كان يجب في كل ذات
منه أن يكون متعلقة على الانفراد إذ التعلق من الأحكام الراجعة إلى الذات على ما نبينه في موضعه
من هذا الكتاب إن شاء الله وما كان راجعًا إلى الذات فيجب أن يختص بالآحاد والأفراد دون الجمل لأن صفة
الذات والمقتضى عنها يرجعان إلى الآحاد دون الجمل فيجب فيما كان تابعًا لهما ومقتضى عنهما أن يكون كذلك
لأن المقتضي والمقتضى من حقهما أن يرجعا إلى ذات واحدة فلا يجوز أن يكون المجاورة التي هي كونان شرطًا في
تصحيح كونه كائنًا للتأليف بل يجب أن يكون كل واحد منهما متعلقًا به ومصححًا لوجوده على الانفراد وقد
بينا بطلان ذلك فإن الجوهر المنفرد كائن في جهته وفيه كون ومع ذلك لم يصح وجود التأليف فيه فبطل
أن يكون كونه كائنًا مصححًا لوجوده وإنما المصحح لوجود التأليف في المحلين هو كونهما بحيث لا يكون بينهما بون ولا
مسافة مع أنهما متحيزان ولهذا لو فرضنا الجوهرين متحيزين وأنهما بحيث لا يكون بينهما بون ولا مسافة
وفرضنا مع ذلك انتفاء الحالتين اللتين هما كوناهما كائنين في جهتين لصح مع ذلك وجود التأليف ولو قدرنا أنهما
كائنين في جهتين مع أن بينهما بونًا ومسافة لما صح وجود التأليف فلهذا قلنا إن كون الجوهر كائنًا من
الصفات التي لا تتعلق بالغير فهذه طريقة القول في تمييز المتعلق من الصفات المعنوية عما ليس بمتعلق

وأما الرابع وهو الكلام في كيفية كشفها

عن حال ما اختص بها فاعلم أنها تكشف عن حال ما تؤثر فيها من جهة
المقتضاة عن صفة الذات على التفصيل بواسطة الأحكام وكيفية كشفها عن ذلك بهذه الواسطة

ثم ان ايجاب العلل للصفات لا يجوز ان يكون لمجرد الذات لاجل انه حكم والاحكام لا يجوز ان تكون ذاتية كما
تقدم ولانه لو كان ذاتيا لاوجب الصفات في حال العدم والوجود لان من حق ما يثبت لمجرد الذات ان يكون ثابتا
في حال العدم والوجود وايجاب المعدوم للصفات محال من حيث ان العدم يقطع الاختصاص والعلل
لا توجب الحكم الا بالاختصاص على ما ذلك مبين في كتاب البيان وغيره ولا يجوز ان يكون لغير الذات لان ذلك الغير
لا يخلو اما ان يكون مؤثرا على طريق التصحيح وهو الفاعل او على طريق الايجاب وهو المعنى لان المؤثر
الذي هو خارج عن ذات الموصوف لا يخلو عن هذين على ما ذلك مبين في كتاب البيان وغيره ولا يجوز
ان يكون ايجاب العلل للصفات بالفاعل لانه ليس للفاعل تاثير في ذلك ولذلك لو دعاه داع او قصد
الى ايجاد علة غير موجبة لتعذر عليه ذلك على طريقة واحدة ووتيرة مستمرة ولانه لو كان
ايجاب العلل بالفاعل لوجب ان يتقدم جوازه على وجوبه لان هذه سبيل الاحكام المتعلقة بالفاعل
كما تقدم وذلك يخرج العلل عن كونها مؤثرة على طريق الايجاب ويلحقها بالمؤثر على طريق التصحيح
اذ المؤثر على طريق الايجاب هو الذي يستحيل تراخي ثبوت اثره عن جوازه والمؤثر على طريق التصحيح
هو الذي لا يستحيل تاخر ثبوت اثره عن جوازه بل يجب ذلك فيه على ما ذلك مبين في كتاب البيان وغيره ولا
يجوز ان يكون ايجاب العلل ثابتا لمعنى لانه كان يجب في ذلك المعنى ان يكون ايجابه لمعنى اذ هو مؤثر على طريق
الايجاب كالعلة والكلام في ذلك المعنى كالكلام فيه فاما ان يحتاج كل معنى في ايجابه الى معنى
الى ما لا نهاية له وذلك محال لان فيه رفع الايجاب راسا واما ان ينتهي الى معنى لا يحتاج في ايجابه الى
معنى فيجب ان يقتصر ها هنا وان يقضى بان ايجاب العلة لا يفتقر الى معنى لان الذي لاجله لا يحتاج الايجاب
الى معنى لو تعينه لوجب الاقتصار ها هنا لان ما زاد على العلة المعلومة معدوم مفروض وليس بان يقتصر
على قدر من ذلك اولى مما زاد عليه فيقتضي ابطال الجميع من المقدر المفروض والاقتصار على المحقق
المعلوم ولان ايجاب العلل للصفات لو كان لمعنى لكان يجوز ان يتقدم الجواز في ذلك على الوجوب لان
هذه سبيل ما يثبت لمعنى من الصفات والاحكام كما تقدم وذلك يخرجها عن كونها مؤثرة
على طريق الايجاب على مثل ما تقدم في ان الايجاب لا يكون بالفاعل فبطل ان يكون ايجاب العلل للصفات
لمعنى واذا بطل ان يكون لمجرد الذات ولا لامر خارج عن الذات لم يبق الا ان يكون للذات على حال وتلك
الحال لا تخلو اما ان تكون ثابتة على طريق الوجوب او على طريق الجواز والثابتة على طريق الوجوب لا تخلو
اما ان تكون ذاتية او مقتضاة والثابتة على طريق الجواز لا تخلو اما ان تكون معنوية او بالفاعل على
ما قدمنا حصر كيفيات ثبوت الصفات على هذه الاربعة الاقسام ومحال ان تكون ايجابها الاحكام
لصفة معنوية لان الاعراض يستحيل اتصافها بالصفة المعنوية على ما ذلك مبين في موضعه من
كتاب البيان وغيره ومحال ان تكون ايجابها لصفة بالفاعل لان صفة الاعراض التي بالفاعل هي
صفة الوجود وذلك يوجب في كل موجود ان يوجب تلك الصفة لمشاركته للعلة في الذي لاجله
اوجبت وهي الوجود ومعلوم خلافه وكان يجب ان تكفي العلة الواحدة في ايجاب كل الصفات اذ
ايجاب العلل لوجودها على هذا القول وهذه قد حصلت على صفة الوجود فكان يجب ان تكون موجبة
للاحوال المتماثلة والمختلفة والمتضادة لما حصلت به وذلك محال وليس لقائل ان

فصل

ان العلل توجب الصفات لوجودها بشرط ما هي عليه في ذواتها ولا يلزم في العلة الواحدة
ان تكفي في ايجاب جميع الصفات اذ لم يحصل شرط الايجاب لجميعها في حقها وذلك لانه كان يلزم
ان يصح ثبوت صفات العلل الذاتية والمقتضاة لهذه العلة لحصول المقتضي للايجاب لها
وهو الوجود والا كان لا يجوز حصوله مع استحالة شرط اقتضائه لمقتضاه عليها اذ لا
يجوز حصول المؤثر والمقتضي مع استحالة شرط تاثيره او اقتضائه على الاطلاق على ما ذلك

سبق في موضعه من الطرايق المستحدثه وكون هذه الصفات مخالفة الذاتية محال لانها ان ثبت لها مع
الجواز وذلك محال في الصفات الذاتية سميت اسماء او حسنا وقيل لها مع الجواز كما قد سبق بيانه
في اول هذا الكتاب وان ثبت لها مع الوجوب لم يكن بالوجوب في حال اولى من ان يجب فيما قبله من الاحوال
لعدم المخصص فكان يجب ان تكون لها ذاتية واسماء والذات الواحدة لصفات ذاتية اكثر من واحدة
محال على ما ذلك قد سبق في كتابي الطرايق المستحدثه وغير ذلك ومتى **قيل ما ذكرتموه**
من الدلالة على ابطال كون العلل موجبة للصفات لاختصاصها بصفة بالعاقل مبني على ان صفة
الوجود في حكم المماثلة في الذوات فيساوا ذلك والا لم يصح لكم الدلالة لان صفة الوجود اذا كانت
مختلفة في الذوات كان احاد العلل مختلفا لاختلافها في الذوات فلا يلزم ان توجب العلل صفة واحدة
ولا ان يكون العلة الواحدة في الحكم صفات جميع العلل لانها لم تشترك في صفة واحدة فلم يلزم من اشتراكها
فيها ذلك **قلنا** ان معنى الوجود اظهر عند العقلاء واسبق الى الافهام عند ذكر اسمه
من ان يحد او يرسم وهو المعرفة التي يعقلها العقلاء بين المعدوم والموجود وكما يعلمون ذلك علمهم
يعلمون اتفاق الذوات في معنى الوجود وان اختلفت اجناسها وما هي عليه في ذواتها ويعلمون
ان ذلك معنى واحد اتفقت فيه الموجودات فتبين لك ان الوجود صفة زائدة على صفاتها الذاتية والمقتضاة
عنها اذا اشتركت فيه مع افتراقها فيها فحق ان يكون ما افترقت فيه في حكم الغير لما اشتركت فيه هذا
كما نعلم ان كون الحي حيا ليس هو كونه قادرا لان الذاتين قد يشتركان في كونهما حيين ويفترقان في كونهما قادرين
فلابد من ان يكون ما اشتركا فيه ليس هو ما افترقا فيه ومن بعد ذلك ايضا تماثل صفة الوجود اذ العقلاء كما يعلمون
التفرقة بين الموجود والمعدوم فانهم يعلمون اتفاق الموجودات في تلك المعرفة فلو كان معنى الوجود
مختلفا في الذوات لكان لفظ الوجود لفظا مشتركا اذا افاد معاني مختلفة في الذوات ومعلوم عند
العقلاء من اهل اللغة سوى المعرفة بين لفظ الوجود وبين سائر الالفاظ المشتركة كالقرء والشفق
والعين والنظر وغير ذلك فانهم يعلمون ان الحيض والطهر لا يشتركان في معنى القرء وانه يفيد فيهما معنيين
مختلفين وكذلك يعلمون ذلك من حال الشفق فانه يفيد معنيين ضدين الحمرة والبياض وكذلك الكلام في
لفظ العين فانه يفيد معاني مختلفة كالحاسة المبصرة والذهب وينبوع الماء وعين الركبة وعين
الميزان وذات الشيء وغير ذلك وكذلك القول في لفظة النظر فانها تفيد معاني مختلفة منها
الرحمة ومنها الانتظار ومنها المقابلة ومنها التفكر ومنها تقليب الحدقة الصحيحة
نحو المرئي طلبا للرؤية وليس كذلك لفظة الوجود فانها تفيد معنى واحدا في الموجودات به فارقت
المعدومات ويعلم العقلاء من اهل اللغة ان الموجودات متفقة في معنى الوجود كما يعلمون ان الاحياء
متفقون في معنى الحي ولا يعلمون اتفاق الاعيان التي يطلق عليها النظر في معنى واحد افاده النظر
وكذلك في سائر الالفاظ المشتركة فصح ايضا تماثل صفة الوجود في الموجودات **ومتى قيل**
فلم لا على ما ذكرتموه تماثل صفة القادر في الذوات والا لزم ان يكون لفظة القادر لفظة
مشتركة ومعلوم اشتراكهم في كونهم قادرين **قلنا** ولا سوا لان كون القادر قادرا ان كانت
مختلفة في الذوات لتغاير المتعلقات فان لها حدا يجمعها وهو انها صفة لمكانها يصح الفعل ممن
اختص بها فنحن لم يكن هناك منع وصفات القادرين تكون لهم قادرين وان كانت مختلفة فقد اشتركت
في انها تقتضي صحة الفعل ممن اختص بها فاذا قلنا ان القادرين قد اشتركوا في كونهم قادرين فالمراد
بذلك انهم اشتركوا في ان لكل واحد منهم صفة تقتضي صحة الفعل لا انهم اشتركوا في صفة واحدة
وعلى هذه الطريقة تجري الجواب عن قول القائل في اللونية ان تكون صفة واحدة في الالوان
والا لزم ان تكون لفظ اللون لفظا مشتركا ومعلوم خلافه فان الالوان قد اشتركت في اللونية معر

او عرافتها في الساصيه والسوادية وغير ذلك من صفاتها الذاتية وذلك لان اللونية وان كانت مختلفة
في الالوان من حيث ان مماثلها فيها يقتضي مماثلها من حيث انها تكون قد اشتركت في صفة ذاتية واحدة فانه
لها حدا يجمعها وهو انها صفة يقتضي كون ما اختص بها هيئة للمحل اذا وجد وصفات الالوان الذاتية
قد اشتركت في هذا الحد مع كونها في حكم المتضادة فاشبهت سائر الصفات فاذا قلت في الالوان انها قد
اشتركت في اللونية فهي ذلك انها اشتركت في ان كل واحد منها يختص بصفة يقتضي كونه هيئة للمحل عند وجوده
لا انها اشتركت في صفة واحدة وعلى هذه الطريقة تجري القول في الصفات المختلفة في الجنس مع انه
يجمعها حد واحد **فان قيل** معلوم ان تكون الصفات التي نعلم من النفس مماثلة لكون
الحي معتقدا ومريدا وكارها وغير ذلك لانها لو كانت مختلفة لكانت الالفاظ التي
نطلق على النوع الواحد منها الفاظا مشتركة ومعلوم خلاف ذلك فان احدنا كما نعلم التفرقة بين
كونه معتقدا وبين كونه مريدا نعلم اشتراك المعتقدين في هذه التفرقة وان كان كونهم معتقدين مختلفا
مع تعاير المتعلقات وكذلك فمعلوم في كون الجوهر كائنا ان تكون صفة مماثلة في الذوات مثل ذلك في
الصفا **قلنا ان بين** الموضعين فرقا وذلك لان الصفات التي نعلم من النفس وان
كانت مختلفة مع تعاير المتعلقات فانه لا يلزم ان تكون اللفظ المتناول لها مشتركا لاجل انه نجدها
من حيث الصفة في معنى واحد نعلم من النفس وليس كذلك الالفاظ المشتركة كما قدمنا واما كون الجوهر كائنا
فانها وان كانت مختلفة في الجواهر لتغاير الجهات فانها مشتركة في معنى واحد وهو انها اختصاص بالجهات
على سبيل الاستقلال فلذلك لا يلزم متى كانت مختلفة ان يكون اللفظ المطلق عليها لفظا مشتركا
اذ افادها من حيث الصفة في معنى واحد وهو ما قدمنا وعلى هذه الطريقة تجري القول في سائر
الصفات المختلفة في الجنس مع اشتراكها في حكم واحد وهي التي يقول المتكلمون فانها متفقة في
النوع مختلفة في الجنس وليس كذلك القول في صفة الوجود فانه لما كان معنى الوجود اظهر عند
العقلاء واسبق الى افهامهم عند ذكر اسمه من ان يحد ويرسم لم يصح ان تكون الفائدة في اشتراك
الذوات في معنى الوجود الا انها اشتركت في صفة واحدة دون ان يقال انها اختصت بصفات يجمعها
حد واحد او ما يجري مجرى الحد الواحد او اشتركت في معنى واحد نعلم من النفس وان اختلفت
في الذوات **وبيان ذلك** ان الاسم اذا افاد صفة في المسميات فلا يخلو اما ان
يفيد صفة مختلفة في الذوات واما ان يفيد صفة متفقة في الذوات فان افاد صفة مختلفة في الذوات فلا
يخلو اما ان يجمعها حد واحد تبين به سائر الصفات او ما يجري مجرى الحد من الرسم او لا يجمعها
حد واحد تبين به سائر الصفات ولا ما يجري مجراه فان لم يجمعها حد واحد تبين به سائر الصفات
ولا ما يجري مجراه فلا يخلو اما ان يعلم من النفس اتفاقها في معنى واحد او لا نعلم من النفس اتفاقها في معنى
واحد فالذي يفيد صفة متفقة هو كقولنا ان الحي حي وان الجوهر متحيز وغير ذلك وهو المعبر عنه
باسم الجنس والذي يفيد صفات مختلفة من حيث يجمعها حد واحد تبين به سائر الصفات او ما يجري
مجرى الحد هو كقولنا ان القادر قادر وان اللون لون وان الجوهر كائن وغير ذلك وهو المعبر
عنه باسم النوع والذي يفيد صفات مختلفة من حيث اشتركت في معنى واحد نعلم من النفس هو كقولنا
ان الحي معتقد ومريد وغير ذلك وهو المعبر عنه ايضا باسم النوع والذي يفيد صفات مختلفة
لا من حيث يجمعها حد واحد تبين به سائر الصفات ولا ما يجري مجراه ولا من حيث اشتركت في معنى
واحد نعلم من النفس هو كقولنا سقوط وبطون وعين وقرء وغير ذلك وهو المعبر عنه بالاسم المشترك
فلو افاد لفظ الوجود صفة مختلفة في الذوات لم يخل اما ان يفيدها من حيث يجمعها حد واحد تبين
به سائر الصفات او ما يجري مجرى الحد او لا يفيدها من حيث يجمعها حد واحد تبين به سائر الصفات
او ما يجري مجرى الحد **محال** ان يفيدها من حيث يجمعها حد واحد تبين به سائر الصفات

[marginal note, left:] ... وهو الرابع ...

او ما يجري مجرى الحد لما قدمناه من ان معنى الوجود اظهر عند العقلاء واسبق الى افهامهم عند
ذكر اسمه من ان يحد او يرسم **ومحال** ان نعدها من حيث اشتركت في معنى واحد نعلمه
من النفس لاجل ان الوجود لا نعلم من النفس ولا حكم من احكامه **ومحال** ان
نعدها الا من حيث جمعها حد واحد ولا ما يجري مجرى الحد ولا من حيث اشتركت في معنى واحد نعلم من
النفس لان ذلك يلحقه بالالفاظ المشتركة المحضة وقد قدمنا ثبوت الفرق بينهما فبطل ان يكون
لفظ الوجود مفيدا لصفة مختلفة فلم يبق الا ان يكون مفيدا لصفة متفقة وذلك هو الذي نقول
فان قيل هلا كان الوجود مختلفا في الذوات لاختلاف احكامه فيها وهي الصفات المقتضاة
عن الصفات الذاتية **قلنا انه** ليس موثرا في ظهور الصفات المقتضاة عن الصفات الذاتية
وانما هو شرط في اقتضائها لها والشرط لا يختلف باختلاف المشروطات الا ترى ان كون الحي حيا
فيما ثله في الذوات انه كان شرطا في صفات مختلفة ككونه قادرا او عالما ومريدا او كارها وغير
ذلك وعلى ان حكم الوجود فيما تماثل في الذوات فان ذلك انما يدل على تماثل صفة الوجود فلان
صفة الوجود قد اشتركت في انها شرط في ظهور الصفات المقتضيات الكاشفة عما عليه
الذوات فيجب لذلك تماثل صفة الوجود وذلك هو الذي نقول واذا ثبت ان صفة الوجود
متفقة في الذوات ثبت ان ايجاب العلل لا يجوز ان يكون لوجودها ومتى **فان قيل** ما انكرتم
ان يكون ايجاب العلل للصفات لاختصاصها بصفة بالفاعل لا نعقلها تكون مختلفة
في الذوات فلا يلزم اشتراك العلل في ايجاب صفة واحدة لعين ذلك **قلنا** ان اسناد
التاثير الى ما لا نعقل مع امكان اسناده الى ما نعقل فتح باب الجهالات ولا يجوز لانه لا يجوز اثبات
ما لا نعقل ولا طريق اليه فضلا عن ان نعلل بكيفية له في الثبوت مخصوصة وبانه مختلف فضلا
عن ان يستند اليه ثبوت الصفات والاحكام وبعد فكان يجب ان يكون الفاعل مخيرا في الايجاب
ان اختار ايجاد العلة على الصفة المقتضية للايجاب حصل الايجاب وان اختار ايجادها من
دون الصفة المقتضية للايجاب لم يحصل الايجاب ومعلوم انه ليس للفاعل تخير في ذلك
ولذلك لو دعاه الداعي المتمكن الى ايجاد العلة من دون ان تكون موجبة لتعذر عليه ذلك على طريقة
واحدة وهذه الطريقة تعم الصفات والاحكام التي بالفاعل ثابتة كانت زائدة محققة كانت او مقدرة
فبطل ان يكون ايجاب العلل للصفات لصفة بالفاعل واذا بطل ذلك بطل ان يكون ايجابها للصفات
لاختصاصها بصفة ثابتة على سبيل الجواز فلم يبق الا ان يكون ايجابها للصفات لاختصاصها
بصفة ثابتة على طريق الوجوب **والكلام في انها ذاتية** او مقتضاة
هو كلام في مسألة خلاف بين العلماء فالمحكي عن الشيخ ابي عبد الله البصري انها صفة
ذاتية وهو الذي نصرناه في كتاب البيان والمحكي عن غيره من العلماء انها مقتضاة وهو الذي نصرناه
في المسائل العشرين وهو الصحيح وقد ذكرنا وجه القولين في المسائل العشرين فلا
وجه لتطويل الكلام بذكره فها هنا سوى اشارة نذكرها في هذا الموضع لنصرة
المذهب الذي نختاره الان فنقول محال ان يكون ايجاب العلل للصفات لصفة لها ذاتية لان الايجاب
حكم فلو كان مقتضى عن الصفة الذاتية لاستحال تراخيه عنها ولوجب ملازمته لها في حالة العدم
والوجود لان حكم الصفة الذاتية يستحيل تراخيه وانفكاكه عنها اعتبارا بالمخالفة والمماثلة
وصحة كون الشيء معلوما فانها انما استحال انفكاكها عن الصفة الذاتية وتراخيها عنها لكونها
احكاما مقتضاة عن الصفة الذاتية فيجب في كل حكم مقتضى عن الصفة الذاتية ان يستحيل تراخيه
وانفكاكه عنها فكان يلزم من ذلك ان تكون العلل موجبة في حالة العدم وذلك محال

على الوجه

لان العدم ومطعه الاختصاص والعلة لا توجب الا بشرط الاختصاص كما تقدم ذكره والكلام
في تصحيح العلة والحكمة فيما ادعيناه من ان حكم صفة الذات يجري براحته عنها
مبسوط في المسايل العشرين وفي باب الاستطاعة من كتاب البيان فلا وجه لتطويل الكلام
بذكره هاهنا فاذا بطل ان يكون ايجاب العلل للصفات لاختصاصها بصفات ذاتيه لم يبق الا ان
يكون ايجابها ذلك لاختصاصها بصفات مقتضاه وهو الذي نقول فقد انكشف لك بهذه
الجملة كشفها عن حال ما يوثر فيها من صفته المقتضاه عن صفته الذاتية على التفصيل
واذا ثبت ذلك وجب ان يكون تماثل الصفات المعنوية كاشفا عن تماثل ما يوثر فيها وان يكون
اختلافها كاشفا عن اختلافه **وانما قلنا** في باب تماثلها انه يجب ان يكون كاشفا
عن تماثل العلل الموثرة فيها لانها لو لم تكشف تماثلها عن تماثل ما يوثر فيها لبطل كونها كاشفة عما
هو عليه من صفته الذاتية او عما يكشف بنفسه عن صفته الذاتية على التفصيل وذلك لانه
اذا كان جنس من الاجناس كاشفا عن امر من الامور وطريقا الى معرفته على التفصيل
وجب ان يطرد كشفه ودلالته فيحصل ما هو طريق الى معرفته ودليل عليه انما حصل على الوجه
الذي يدل عليه والا بطل كونه دليلا عليه وطريقا الى معرفته لان من حق الادلة
وطرق العلم ان يطرد فيحصل ما هي كاشفة عنه وطريق الى معرفته اينما ثبت والا بطل كونها ادلة
وطرقا للعلم لانه اذا جاز ان يحصل الدليل على الوجه الذي يدل ثم لا يحصل المدلول عليه في موضع
ما جاز ذلك في كل موضع وذلك يبطل الثقة بالدليل ودلالته على ما يدل عليه اذ يجوز حصوله
ولا مدلول فلو جاز حصول جنس هذه الصفة المعنوية على الوجه الذي له ولاجله كشفت عما
عليه الموثر فيها من صفته الذاتية على التفصيل ولم يكشف ذلك الجنس من حال ما يوثر فيه على مثل
ما كشف عنه من حال ما يوثر فيها لجاز حصولها ولا يكشف عن ذلك ايضا لانه قد حصل جنسها
على الوجه الذي لاجله كشفت عن ذلك ولم يكشف عنه وذلك يبطل ما قد تقرر من كشفها عن حال
ما يوثر فيها على التفصيل وذلك لا يجوز فيجب فيما هو من جنسها ان يكشف عن مثل ما كشف عنه اذا
حصل على الوجه الذي له ولمكانه كشفت عنه وذلك يقتضي بان ما ماثل هذه الصفة من الصفات
المعنوية فانه يجب ان يكشف عما عليه علته من صفتها الذاتية والمقتضى عنها على التفصيل
وهي الصفة التي لاجلها اوجبت هذا الجنس من الصفات دون ساير الاجناس ثم يكون تماثل هذه الصفات
كاشفا عن اختصاص عللها الموثرة فيها بصفات ذاتيه في حكم المماثلة وذلك هو المعني بالتماثل اذ
المماثلة انما هي للصفة الذاتية بشرط الاشتراك فيها على ما ذلك مبين في كتاب البيان وفي الكتاب الجامع
للوثيق وغير ذلك فلذلك وجب ان يكون تماثل الصفات المعنوية كاشفا عن تماثل ما يوثر فيها **واما
اختلافها فانما قلنا بانه يجب ان يكون**
كاشفا عن اختلاف ما يوثر فيها لانه قد ثبت ان العلة الواحدة لا يجوز ان توجب اكثر من صفة واحدة لانها
لو اوجبت اكثر من ذلك لم يخل ذلك الزايد اما ان يكون في حكم المماثل للمزيد عليه او في حكم المخالف له
محال كونه في حكم المماثل له لان العلة الواحدة لا يجوز ان توجب من الجنس الواحد اكثر من صفة
واحدة اذ لو تعدت عن الواحدة الى ما زاد عليها ولا حاصر ها هنا يعقل لتعدت الى ما لا يتناهى فكان ذلك
يوجب في العلة الواحدة ان يوجب من الجنس الواحد ما لا يتناهى من الصفات لان تاثيرها فيما يوثر فيه على
سبيل الايجاب ولا يعقل الامكان والجواز في ذلك عن الوجوب وذلك يقتضي ان لا يكون لزايد العلل
تاثير في زايد الصفات في الحس لان ما لا يتناهى لا يصح فيه التضعيف ولا الزيادة والنقصان ومعلوم خلاف

ذلك لأن تزايد العلل لو لم يكن له تأثير في تزايد الصفات في الجنس لوجب متى زاد على العلة الواحدة
من الجنس الواحد إذا وجد أن توجد غير موجبة لصفة أصلاً لأن العلة الأولى قد أوجبت ما لأجله
تأثير من الصفات فلا يجوز أن توجب العلة الزائدة عليها صفة زائدة على ذلك لأن ما لا تناهي يستحيل
فيه دخول الزيادة والتضعيف ووجود العلل غير موجبة محال لأن ذلك يقتضي أن لا ينفصل وجودها
عن عدمها لأن الموجود إنما ينفصل عن المعدوم بظهور الأحكام الكاشفة عما هو عليه في ذاته
المشروطة بالوجود فبطل أن توجب العلة الواحدة من الجنس الواحد أكثر من صفة واحدة

وبعد فلو أوجبت العلة الواحدة من الجنس الواحد أكثر من صفة واحدة لوجب أن تكون مماثلة
لنفسها لأن غير هذه العلة لو أوجب مثل الصفة الواحدة التي أوجبتها لوجب أن يكون مثلاً لها
لما قد بينا من أن تماثل الصفات يجب أن يكون كاشفاً عن تماثل ما أوجبها فكذلك إذا أوجبت صفتين
في حكم المثلين أن تكون مماثلة لنفسها وكون الشيء مماثلاً لنفسه محال لأن المماثلة تتبع الغيرية وثبوت
وكون الشيء غير نفسه محال على ما ذكرناه في موضعه من الطرق المستحسنة فلذلك قلنا بأن
العلة الواحدة لا يجوز أن توجب من الجنس الواحد إلا صفة واحدة ولا يجوز أن توجب صفات في حكم
المختلفة لأن ذلك يقدح فيما قد تقرر وعلم من ثبوت كثير من الذوات والعلل المختلفة فإنا إنما
تطرقنا إليها بإثباتنا للصفات المختلفة فلو جاز ثبوت الصفات المختلفة لعلة واحدة ولم يكن اختلافها
كاشفاً عن تغاير عللها واختلافها لسد ذلك علينا طريق العلم بثبوت كثير من الأعراض وذلك بعينه
لأنه كان يجوز في الحياة أن تكون كافية في إيجاب الصفات المختلفة نحو كون الذات حياً وقادراً وعالماً
ومشتهياً ونافراً وظاناً وناظراً ومعتقداً ومريداً وكارهاً وأن لا يكون بنا حاجة إلى إثبات ذوات
مختلفة الأجناس موجبة لهذه الصفات المختلفة بل كان يجب في الكون أن يكون كافياً في إيجاب جميع هذه
الصفات مع الحياة لكون الجوهر كائناً وأن لا يكون بنا حاجة إلى إثبات الحياة معنى ومعلوم خلاف ذلك
فإنه قد تقرر ثبوت هذه الأجناس المختلفة من الأعراض وكونها موجبة لهذه الصفات المختلفة وثبت اختصاص
هذه الصفات المختلفة إليها في ثبوتها على ما ذكرناه في مواضعه من كتب الكلام بما لا يتسع هذا
الموضع لذكره فبطل أن تكون العلة الواحدة موجبة لصفات في حكم المختلفة

وبعد فلو كانت العلة الواحدة توجب صفات في حكم المختلفة لم تخل تلك الصفات المختلفة إما أن
يشملها نوع واحد أو لا يشملها نوع واحد بل توجب الصفات المختلفة وإن اختلفت بها الأنواع محال
أن توجب صفات مختلفة مما يشملها نوع واحد لأن النوع الواحد يشتمل على ما يكون متعلقاً بالغير وما
لا يكون متعلقاً بالغير نحو كون الحي معتقداً أو مريداً أو كارهاً فإن هذه الصفات قد تكون متعلقة بالغير بأن
تكون لها معتقد أو مراد أو مكروه وقد لا تكون متعلقة بالغير بأن لا تكون لها معتقد ولا مراد ولا مكروه والمتعلق
منها يختلف أيضاً فقد تكون متعلقة من وجه واحد دون ما زاد عليه ككون الحي معتقداً
إذا لم يكن عالماً وكونه مريداً أو كارهاً إذا لم يتكامل الشروط المعتبرة في ذلك وقد يتعلق ويتعلق
من جهة أو وجهين ككونه معتقداً إذا كان عليه عالماً وكونه مريداً أو كارهاً إذا حصل
على الشرائط التي ذكرناها فيما من قبل ولا وجه لإعادة ذلك فلو كانت العلة الواحدة موجبة لصفات
مختلفة مما يشمله قبيل واحد لم يكن بإيجاب البعض من ذلك أولى من البعض الآخر لا مخصص هاهنا ولا
حاصر فتعدى إلى الكل وقد يشملها قبيل واحد فكان يجب إذا أوجبت صفة متعلقة بالغير ككونه
معتقداً أو مريداً أو كارهاً إذا كان لها معتقد أو مراد أو مكروه أن يكون متعلقة بذلك
الغير بواسطة تلك الصفات فإذا أوجبت صفة لا تعلق بالغير ككونه معتقداً أو مريداً أو كارهاً
إذا لم يكن لها معتقد ولا مراد ولا مكروه أن لا تكون متعلقة بالغير لأن العلة لا تتعلق إلا
بواسطة تعلق الصفة كما تقدم وكونها متعلقة بالغير وغير متعلقة بالغير محال
لأن ذلك جمع بين النفي والإثبات في حكم واحد وذلك يستحيل اجتماعه لذات واحدة واشتراكه

ذلك معلوم ضرورة وكذلك القول إذا أوجبت صفة مما يتعلق بالغير من ثلاثة أوجه أو وجهين ككون
العالم عالماً وكونه مريداً أو كارهاً إذا ثبت كاملة فيهما الشروط التي ذكرناها من قبل وأوجبت صفة
مما لا يتعلق بالغير إلا من وجه واحد دون ما زاد عليه ككون الحي معتقداً إذا لم يكن عليه علماً
وككونه مريداً أو كارهاً إذا لم تكن كاملة الشروط التي قدمنا إلى غير ذلك فإنه كان يجب أن تكون متعلقة
بالغير بأكثر من وجه واحد وأن لا يتعلق بالغير إلا من وجه واحد دون ما زاد عليه وذلك
محال. وأيضاً فلو أوجبت صفات مختلفة مما يشمله نوع واحد لكان يجب إذا أوجبت صفتين مختلفتين
مما يتعلق بالغير أن تكون متعلقة بمتعلقين غيرين بواسطة تعلق الصفتين بهما وذلك يؤدي إلى أحد
باطلين إما أن تكون مخالفة لنفسها لتعلقها بمتعلقين غيرين بواسطة تعلق الصفتين المختلفتين
بهما وذلك محال لأن المخالفة تتبع الغيرية في الثبوت وكون الشيء غير نفسه محال على أن ذلك مبني في موضعه
من الطريق المتحدث وإما أن لا تكون مخالفة لنفسها مع تعلقها بمتعلقين غيرين بواسطة تعلق
الصفتين بهما وذلك محال أيضاً لأنه قد ثبت أن تغاير المتعلقات في الصفات يكشف عن كونها في حكم المختلفة
وعن اختلاف العلل المؤثرة فيها على ما نبينه في موضعه من فصل الأحكام المقتضاة في هذا الكتاب إن
شاء الله فبطل أن توجب صفات مختلفة يشملها نوع واحد ومحال أن توجب صفات مختلفة وإن اختلفت بها
الأنواع لأنه يلزم عليه ما قدمناه من المحالات التي تلزم على الجائز الصفات مختلفة يشملها نوع واحد ويلزم
على ذلك محالات أخر منها أنه كان يجب إذا أوجبت العلة الواحدة كون الجوهر كائناً وكون الحي حياً
أن يكون لها أحكام الكون من الغنية بمجرد المحل في وجودها ومن كونها مقصورة على المحل في أحكامها
وأن يكون لها أحكام الحياة من الحاجة إلى البنية المخصوصة ومن كون أحكامها راجعة إلى الجملة دون
الأبعاض إلى غير ذلك من الأحكام المتنافية التي يستحيل اجتماعها لذات واحدة ومنها أنه كان يجب
أن توجب الصفات المتضادة والجارية مجرى المتضادة وإنما وجب ذلك كله لأنها متى لم تعزل في الإيجاب عن الجنس
الواحد والنوع الواحد ولم تختص بنوع ولا جنس ولا حاصر هاهنا يقطع لزوم التعدي فيه إلى ما لا نهاية
له ولا اختصاص بجامعه دون صفة من الجنس الواحد أو الأجناس المختلفة أو النوع الواحد أو الأنواع
المختلفة فلزم من ذلك أن الجائز لكل الصفات فيدخل فيها ما يرجع إلى المحل ككون الجوهر كائناً وما يرجع
إلى الجملة ككون الحي حياً وما جرى إلى غير ذلك ويدخل فيها ما يتعلق بالغير وما لا يتعلق بالغير وما يتعلق
بمتعلقه من وجه واحد وما يتعلق به من وجهين أو ثلاثة أوجه ويدخل في ذلك المتضاد وما هو
في حكمه ومنها أنه كان يجب أن توجب ما لا نهاية له من الصفات فكان يجب أن لا تكون لتزايد
العلل تأثير في تزايد الصفات في الجنس أو النوع لأن ما لا يتناهى يستحيل فيه التضاعف والزيادة
والنقصان كما تقدم وقد ثبت أن لتزايد العلل تأثيراً في تزايد الصفات والإلزم وجود العلة عن موجبه
أصلاً وذلك محال كما قدمنا وظهر بهذه الجملة أن العلة الواحدة لا يجوز أن توجب صفات
مختلفة وأنها لا يجوز أن تتعدى في الإيجاب عن الصفة الواحدة وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون اختلاف
الصفات كاشفاً عن اختلاف العلل المؤثرة فيها إذ لو لم يكشف عن ذلك لجاز صدور الصفتين المختلفتين
عن العلتين المتماثلتين وذلك محال لأن العلتين متى كانتا متماثلتين وجاز أن توجبا صفتين متماثلتين
من الصفة المقتضاة بها لأجله توجبان ذلك فلو أوجبت إحداهما صفة مخالفة لما أوجبته الأخرى
من الصفة مع أنها قد أوجبت صفة مماثلة لما أوجبته فما هو التماثل الذي معناه أن يسد أحدهما مسد الآخر
الواقع سد الأخرى في أنها إذا وجدت ظهر لها بالوجود من الحكم الكاشف عما هي عليه في ذاتها
مثل ما يظهر للأخرى لكان يلزم من ذلك أن تكون العلة الواحدة قد أوجبت أكثر من صفة
واحدة وقد ثبت أن ذلك محال فإذا أدى القول بأن اختلاف الصفات لا يكشف عن اختلاف
العلل المؤثرة فيها أوجب أن يكون محالاً لأن ما أدى إلى المحال فهو محال فثبت بذلك أن اختلاف

الصفات المعنوية يجب أن تكون كاشفة عن اختلاف العلل المؤثرة فيها ومتى
فإن قيل كيف يصح ما ذكرتموه من أن اختلاف الصفات المعنوية يجب أن تكون كاشفة عن
اختلاف العلل المؤثرة فيها وأن العلة الواحدة لا يجوز أن تكون موجبة لصفات مختلفة مع أن
العلة الواحدة قد توجب صفة وحكما وذلك كالعلل المتعلقة بالغير فإنها توجب الصفة
وتوجب التعلق بالغير قلنا إن ما ذكرتموه ليس بنقض لما ذكرناه لأن النقض أن يوجبا صفتين
معنويتين وذلك هو نفس ما أبطلناه وإنما السائل لم يرد ذلك ولا يسلك إلى أن
يريناه بل إن ما أريناه علة تقتضي صفة معنوية توجبها للغير وحكما راجعا إلى ذاتها وليس من
الأحكام المعنوية ولا من الصفات المعنوية وذلك لا يعترض على ما ذكرناه وأقررناه ولسنا نأبى
ذلك ولا نمتنع منه فإن العلة وإن أوجبت للغير صفة معنوية فإنها عندنا توجب لنفسها صفة
مخالفة للصفة المعنوية وهي صفتها المقتضاة فإنها توجبها لنفسها لاختصاصها بالمعنى الجاري
مجرى المؤثر فيها وهو صفتها الذاتية وكذلك القول فيما يرجع إلى الذات من الصفات والأحكام
من تعلق بالغير أو غير ذلك إذ التعلق بالغير من الأحكام المقتضاة وليس هذا موضع الكلام
في ذلك وموضع الكلام فيه هو فصل الصفات المقتضاة وفصل الأحكام المقتضاة
وسيجيء الكلام فيه هنالك مقررا مبينا إن شاء الله وجملة لم نمنع من إيجاب العلة الواحدة
للصفات والأحكام المختلفة على الإطلاق بل إنما منعنا من إيجابها لصفات معنوية للغير أكثر
من واحدة سواء كانت تلك الصفات متماثلة أو مختلفة ولم نمنع من إيجابها لنفسها صفة أو حكما
مخالفين لما أوجبته للغير من الصفة المعنوية حتى يروم السائل إبطاله بما ذكره ومتى قيل
ما ذا أجازه المقتضيات أن تقتضي المقتضي الواحد منها صفات كثيرة وأحكاما كثيرة متماثلة
أو مختلفة فهلا أجاز مثله في العلل وإيجابها للصفات المعنوية قلنا إن هذا
قياس على صور المسائل واعتبار بها من غير نظر في عللها والأمور الجامعة بينها
وذلك لا يجوز بل لا يصح القياس إلا بعلة رابطة أو طريقة جامعة وأما التعبد لذلك ولا يجوز
القياس على ما ذلك سبيله في القاطع للوهم عن غيره من كتب الكلام وهذه المسائل قد فرقت
بينها الأدلة فقضت بجواز ذلك في المقتضيات وما يستحيله في العلل وستبين في فصل الصفات
المقتضاة وفصل الأحكام المقتضاة وجه الجواز في ذلك وسائر ما يتفارقان فيه للعلل
إن شاء الله ولا يجوز الجمع بين أمور قد فرقت بينها الأدلة لغير وجه يقتضي الجمع والاشتراك
ومتى قيل كيف يصح دعواكم أن الأدلة قد فرقت بين العلل والمقتضيات في ذلك
ومعلوم أن ما ذكرتموه من الدلالة على أن العلة الواحدة لا يجوز أن توجب للغير أكثر
من صفة واحدة قائم في المقتضيات وذلك لأن المقتضي لو تعدى في اقتضائه المقتضي الواحد
إلى ما زاد عليه ولا حاصر هاهنا يعقل اللزوم لتعديه في ذلك إلى ما لا نهاية له وذلك يوجب
أن لا يكون لمراتب المقتضيات تأثير في مراتب المقتضيات فيلزم أن يحصل المقتضي الزائد
وشرط اقتضائه ولا يحصل مقتضاه وذلك محال على مثل ما ذكرتموه في العلل حذو النعل
بالنعل ويلزم أن يتعدى في اقتضائه إلى المتضادات وما يجري مجراها على مثل ما
ذكرتموه في العلل فكان يلزم فيما عليه القديم في ذاته من صفة الأخص أن لا يقتضي إلا
مقتضى واحدا وأن لا يجوز اقتضاؤها لصفاته الأربع من كونه قادرا وعالما

وجاز موجودا او كان يلزم في خبر الجوهر ان لا يجوز المساواة للاحكام الراجعة الى
المحل من احتماله للاعراض وقبوله لمساحة من ان يكون بحيث هو وصحة كونه كائنا وصحة كونه
مدركا بالحاسة الى غير ذلك وكذلك القول في جميع المقتضيات والا لزم من ذلك ما
ذكرتموه من المحالات **قلنا** ولا سواء الا انا انما منعنا من تعدي العلة في ايجابها
الصفة للمقتضى عن الصفة الواحدة الى ما زاد عليها من حيث انها لو تعدت ذلك لم يكن الاقتصار
على بعض صفات ذلك الجنس دون بعض لانه لا حاصر ها هنا للعقل اذ الكل مقدر مفروض
وليس بعضه بذلك اولى من بعض وكذلك القول لو تعدت الجنس الواحد الى النوع او النوع
الواحد الى الانواع الكثيرة وما بعدها فيما لو فرضه من ذلك على سبيل الايجاب فليس
يجوز وقوفها في الايجاد على شرط منفصل فاستحال دخول البدل فيما بيننا في شيء من ذلك
فلزم ان يوجب الجميع من ذلك او ان لا يوجب صفة مما زاد على المحقق الثابت من ذلك وهو الصفة
الواحدة وليس كذلك القول فيما عارضتم به من المقتضيات واقتضائها لما تقتضيه لانها وان
تعدت في اقتضائها عن المقتضى الواحد الى ما زاد عليه او تعدت في ذلك الجنس او النوع فان هناك
امورا معقولة تقتضي الحصر وتمنع من تعديها في اقتضائها الى المتضادات وما يجري مجراها
والى ما لا نهاية له لو ما يرجع الى طريق العلم بالمقتضيات او الى حصولها بحيث يقبل احد وشموله
لها دون غيرها او الى وقوفها على شروط منفصلة لا تصح في غيرها الى غير ذلك من الوجوه التي
تقتضي الحصر وذكرها في هذا الموضع يطول ويخرجنا عن غرضنا في هذا الفصل وستبين
تلك الوجوه مفصلة في موضعها من فصل الصفات المعنوية وفصل الاحكام المعنوية ان
شاء الله فبان الفرق بين ما ذكرناه وبين ما عارضنا به السائل وظهر انما ذكره لا يصح ولا يلزم
فان **قيل** ما انكرتم من قائل يقول لكم ان ها هنا حاصرا معقولا يمنع من تعدي العلة
في الايجاب الى ما لا نهاية له والى ايجاب المتضادات والمتنافيات حتى تعدت في ايجابها الصفة الواحدة
او الجنس الواحد او النوع الواحد وهو انه قد ثبت استحالة ثبوت ما لا يتناهى من الصفات التي
يجوز دخول الزيادة فيها والنقصان كما استحال وجود ما لا يتناهى من الذوات وثبت استحالة
اجتماع المتضادات ولا يلزم اذا تعدت في الايجاب الى الممكن ان تتعدى الى المستحيل كما
قلتم مثله لمن قال لكم يلزمكم لو تعدى كون العالم عالما في زائد التعلق عن المعلوم الواحد
الى ما زاد عليه ان يتعدى الى ما لا يتناهى والى المتضادات حتى يصح منه ايجاد ما لا نهاية
له دفعة واحدة وايجاد الضدين في محل واحد فما يكون انفصالكم عن هذا السائل فانتم لا يلزمكم انه
لا يلزم اذا تعدى الى الممكن ان يتعدى الى المستحيل لان الامكان شرط في التعدي فتعلم
الاستحالة حاصرا معقولا كما ذكرتم ذلك في كتاب لسان **قلنا** ان الاستحالة
انما تمنع من التعدي الى المستحيل حتى لم يكن التعدي الى المستحيل لازما عن التعدي الى
الممكن فاما متى كان لازما عنه فانها لا تمنع من التعدي الى المستحيل الا بان تمنع من التعدي
الى الممكن الذي ادى الى جواز المستحيل وبيان ذلك انه يلزم من تعدي تعلق كون
العالم عالما بما زاد عن المعلوم الواحد الى ما زاد عليه التعدي في التعلق الى ما
لا نهاية له والى المتضادات على الوجه الممكن دون المستحيل وذلك لان التعلق في الاصل

بالمقدور الواحد لا يصح ان يكون الا على الوجه الممكن دون المستحيل وكذلك يجب التعدي في التعلق
عن المقدور الواحد الى ان لا يكون الا على الوجه الممكن دون المستحيل ولذلك فان كونه قادرا متى
تعلق بمقدور وكان المقدور مما يحتاج في وجوده الى محل او تصح في وجوده الوقت بان يكون مما لا
يبقى او يشترط في وجوده ان لا يحدث وجود ضده في محله في تلك الحال لم يصح تعلق كونه قادرا
به الا على هذه الشروط وذلك بان يصح منه احداثه في محله ويكون في وقت وجوده الذي
هو مختص به مستقبلا او يكون ضده غير متجدد في ذلك الوقت ولا يلزم ان يصح منه
احداثه على كل حال فيصح منه احداثه من دون وجود محله ويصح ان يقتضي وقت وجوده
ويصح ان يحدث ضده في حال وجوده وكذلك يجب تعديه في التعلق الى ما لا نهاية له فانه
يلزم تعديه الى ذلك على الوجه الممكن وهو ان يصح منه احداث ما لا نهاية له شيئا بعد شيء الى
ما لا اخر له او ان يصح وجود كل احد مما لا نهاية له في هذا الوقت بدلا من الاخر لان ما
لا نهاية شيء يستحيل دخوله في الوجود جملة وان صح ذلك في احاده وكذلك القول
في تعلق كونه قادرا بالضدين فانه انما يجب ان يتعلق بهما على الوجه الممكن دون المستحيل كما
يجب لو تعلق باحدهما دون الاخر وذلك بان يصح من القادر احداثهما في المستقبل على طريق
البدل فيصح منه احداث كل واحد منهما بشرط ان لا يوجد الاخر ولا يصح منه احداثهما
على الجمع لان اجتماعهما في الوجود على الحد الذي هما عليه مستحيل ولذلك لم يلزمنا ما ذكره
السائل في تعلق كون القديم تعالى قادرا او تعديه المقدور الواحد وليس كذلك الحال في
العلة وتعديها في ايجابها الصفة الواحدة الى ما زاد عليها فانه يلزم من ذلك تعديها الى
ما لا نهاية من الصفات والى ايجاب المتضادات وذلك لانها متى تعدت في ايجابها عن الصفة الواحدة
الى الصفات وعن الجنس الواحد الى الاجناس وعن النوع الواحد الى الانواع لم يخل بعد هذا التعدي
اما ان تختص بمقدار من ذلك دون مقدار وذلك لا يجوز لانه لا مخصص فليست بان تختص بهذا
العدد دون ذاك اولى من ان تختص بذاك دون هذا واما ان يشمل ايجابها الكل وذلك
هو الذي هو رمناه من الالزام قد دخل في ذلك ايجاب ما لا نهاية والايجاب المتضادات وانما
ان لا توجب صفة اصلا وذلك يعود على كونها علة بالنقض والابطال فاما ان توجب قدرا
من الجنس او النوع او الانواع دون قدر مع التعدي فيه من دون مخصص وذلك لا يجوز
لان التخصيص من دون مخصص يقتضي ما ذكرناه من الاحالة ولا يجوز وليس يمكن التخلص من ذلك بمثل
ما ذكرناه في كون القديم تعالى قادرا او تعديه الى المتضادات وما لا نهاية فيقال بانها توجب
المتضادات وما لا نهاية على البدل او على وجه يحصل صفة بعد صفة الى ما لا اخر له وذلك
لان تاثيرها فيما توجبه على سبيل الايجاب وليس لها وجه في ايجابها على شرط منفصل
فيستحيل دخول التراخي والاستقبال في ايجابها عند وجودها واذا استحال ذلك استحال
دخول البدل فيه لان البدل لا يجوز دخوله الا فيما كان مستقبلا دون ما كان حاضرا او ماضيا
على ما ذلك مبين في مواضعه من كتاب البيان والكتاب القاطع للوسن وغيرهما من كتب الكلام
فان الفرق بين الموضعين وان ما ذكره ليس بحاصر معقول في باب العلل وايجابها فاذا ثبت هذه
ما ظهر لك تعيبه كشف بطلان الصفات المعنوية عن بطلان ما يوجبها وكشف اختلافها

عن اختلافه واذا صح ذلك وجب ان تكون زوايد الصفات المعنوية كاشفا عن زوايد العلل المؤثرة
فيها لما قدمنا من ان العلة الواحدة لا يجوز ان توجب اكثر من صفة واحدة فلو تزايدت
الصفات المعنوية من دون تزايد العلل لم يخل حال الزايد من احد وجهين اما ان يثبت من
دون علة تؤثر في ثبوتها وذلك محال لانها مساوية على كيفية الصفة المعنوية التي لا تحلها كشفت
عن مؤثر خارج عن ذات الموصوف بها تؤثر في ثبوتها على سبيل الايجاب ولا يجوز ان تستغني
في ثبوتها عن علة واما ان تستند للعلة التي اوجبت الصفة الاولى وذلك محال لما قدمنا من ان العلة
الواحدة لا يجوز ان توجب اكثر من صفة واحدة فلم يبق الا ان تكون ثبوت الصفة الزايدة
لوجود علة اخرى تؤثر في ثبوتها فلذلك وجب ان تكون زوايد الصفات المعنوية كاشفا
عن زوايد العلل ومتى ه فان **قيل** ه اوليس المقتضي عندكم لا يكشف زايده عن زايد
مقتضيه بل قد تكون زايدة لزايد شرطه فهلا جاز مثل ذلك في العلل **قلنا** ه
ان هذه الامور وقد فرقت بينها الادلة فلا يجوز قياس بعضها على البعض من غير وجه يقتضي
الجمع والاشتراك بين ه ذلك وتوضيحه ان العلة مؤثرة في الايجاب دون التصحيح
وليس كذلك المقتضيات فانها مؤثرة فيما معنا والمقتضيات يجوز ان تقف في تصحيحها
للمقتضيات علي وايجابها لها على شروط منفصلة وليس كذلك العلل فانها يستحيل ه
وقوفها في ايجابها على شرط منفصل والمقتضيات ليست مؤثرة على التحقيق وانما المؤثر هو
ما اختص بالمقتضي وانما الرتبة لاختصاصه بمقتضيه وشرط اقتضائه له فليس كذلك
العلل فانها هي المؤثرة في الصفات المعنوية دون ما اختص بها على ما ذلك كله مبين في كتاب
المؤثرات وغيره فلا وجه لخروجنا عن صناعة هذا الكتاب ببيانه هاهنا ه فلذلك جاز ان
تختلف المقتضيات وتتزايد لاختلاف شروطها وتزايدها وان لم تتزايد المقتضي ولم تختلف في نفسه
لانه انما يصحح ما يصحح من ذلك وتوجبه بهذا الشرط المنفصل فما حصل شرط اقتضائه له
وجب حصوله وما لم يحصل شرطه استحال حصوله وليس كذلك العلل فانها لما كانت مؤثرة
فيما تؤثر فيه على جهة الايجاب وكانت مؤثرة في الجملة دون التصحيح وكانت لا تقف في
ايجابها له على شرط منفصل وجب فيها متى وجدت ان توجب الصفة لما اختصت به واستحال
وجودها عن موجبه فلو اوجبت اكثر من صفة واحدة لاوجبت ذلك كله في حالة واحدة
ولم يجز ان تقف في ايجابها له على شرط منفصل ولكان حكم ما زاد على الصفة الواحدة في
وجوب ايجابها له كحكم المزيد عليه اذ قد حصل ه مصحح كما حصل مصحح المزيد عليه
وحصل جميع ما هو شرط في ايجاب الزايد كما حصل في المزيد عليه لاستحالة وقوفها في الايجاب
الايجاب على شرط منفصل فكان يلزم من ذلك ايجابها لما لا نهاية له من الجنس الواحد ان
قيل ه فما ايجابها للصفات المماثلة او من النوع الواحد ان قيل فما ايجابها للصفات المختلفة
مما تشتمله النوع الواحد او لما لا نهاية له من جميع الانواع ان قيل [illegible] في الايجاب النوع
الواحد لان الجميع يجب ان يكون حاصلا على شرط الايجاب لاستحالة وقوفها في الايجاب على
شرط منفصل وايجابها لما لا نهاية من الصفات محال كما قدمنا ان الفرق بين الموضعين
وصح ان زوايد الصفات المعنوية كاشف عن زوايد العلل المؤثرة فيها فعلى هذه الطريقة
يجري القول في [illegible] كشف الصفات المعنوية عن حال ما تؤثر فيها ه ه ه

وأما القول في كيفية كشفها عن حاله

عن حال ما اختص بها فاعلم أن الصفات المعنوية لا تخلو إما أن تكون لها ولمصححها
شرط على التعيين أو لا تكون لها ولمصححها شرط على التعيين فإن كان لها ولمصححها شرط على التعيين
ولا تخلو إما أن تكون لمصححها مقتض على التعيين أو لا تكون لمصححها مقتض على التعيين فإن كان
لمصححها مقتض على التعيين فإن الاشتراك فيها يجب أن يكون كاشفا عن تماثل المشتركين فيها وإنما
قلنا ذلك لأنها متى كانت موقوفة في ثبوتها على المصحح كما أنها موقوفة على العلة من حيث إن العلة
لا تؤثر إلا في الإيجاب دون التصحيح كما قدمنا وتكون مثل الشيء يصحح ولا يمكن بل هو مستحيل
في نفسه محال فلا بد من مصحح سوى العلة يخرج الصفة المعنوية من الاستحالة إلى الجواز
والإمكان ومن شرط ذلك المصحح وذلك لأن الصحة حكم والأحكام لا يجوز أن تكون
ذاتية كما تقدم ولا يجوز أن يكفي في صحة الصفة المعنوية مجرد الذات فلا بد من مصحح زائد
على الذات وذلك الزائد لا يجوز أن يكون أمرا منفصلا عن الذات وخارجا عنها لأنه لا يخلو
إما أن يؤثر في الصحة على سبيل التصحيح أو على سبيل الإيجاب لأن المؤثر الخارج عن الذات
لا يخلو من هذين على ما ذلك مشروح في كتاب البيان وغيره ومحال كونه مؤثرا على سبيل الإيجاب
لأن المؤثر على سبيل الإيجاب متى كان مؤثرا في أمر زائد على وجود الذات وكان خارجا عن
الذات لم يجز أن يكون مؤثرا إلا في الإيجاب دون التصحيح كما قدمنا فكان يجب أن تحتاج
هذه الصحة في جوازها وإمكانها إلى مصحح سوى المؤثر في ثبوتها والكلام في ذلك
المصحح كالكلام فيه فيؤدي ذلك إلى ثبوت ما لا نهاية له من المعاني وذلك محال ومحال
كونه مؤثرا على سبيل التصحيح لأن المؤثر على سبيل التصحيح إنما هو الفاعل وقد ثبت أن
الأحكام المستحقة بالفاعل يستحيل تجددها وزوالها في حال بقاء الموصوف بها على
ما ذلك مشروح في المسائل العشرين وغير ذلك وقد ثبت أن صحة الصفات المعنوية يجوز
تجدد ثبوتها وزوالها في حالة بقاء الموصوف بها وذلك لأن الصفة المعنوية قد يزول
صحتها بوجود الصفة المضادة لها ويتجدد صحتها بزوال الصفة المضادة لها والموصوف باق
في الحالين وكذلك فإن كون الجسم حيا قد يتجدد صحته في حالة البقاء لتجدد البنية المخصوصة
في تلك الحالة وقد يزول صحته في حال البقاء لزوال البنية وكذلك فإن كونه قادرا قد يتجدد صحته
في حالة البقاء لتجدد كونه حيا ويزول صحته في حالة البقاء لزوال كونه حيا وكذلك القول في
سائر الصفات المعنوية الراجعة إلى الجملة فبطل أن تكون صحة الصفات المعنوية
لمؤثر على سبيل التصحيح وإذا بطل ذلك بطل أن تكون ثابتة لمؤثر خارج عن الذات فلم يبق
إلا أن تكون ثابتة لما يرجع إلى الذات من صفاتها ولا يجوز أن تكون ثابتة لصفتها الذاتية لأن
الصحة حكم وحكم الصفة الذاتية لا يجوز تراخيه عنها كما ذكرناه من قبل فكان يجب
أن تصح ثبوت الصفات المعنوية فيما لم يزل وفي حالة العدم وذلك محال لأنها تابعة الوجود
ويستحيل ثبوتها فيما لم يزل فلم يبق إلا أن تكون ثابتة للصفات المقتضاة أو للتي بالفاعل أو
للمعنوية ومحال ثبوتها للصفة التي بالفاعل لأن الصفة التي بالفاعل إنما هي الوجود ولا
يجوز أن يكون الوجود مصححا للصفات المعنوية لأنه كان يجب من ذلك أن تصح

الصفات المعنوية على الاعراض لانها موجودة وقد ثبت ان الاعراض يستحيل استحقاقها للصفات
المعنوية على ما ذلك مبين في موضعه من كتاب البيان وغيره فلم يبق الا ان تكون المصحح للصفات
المعنوية ما يتبع الوجود من الصفات المقتضاة والصفات المعنوية وما يجري مجرى
ذلك من الاحكام فالمقتضاة كتحيز الجوهر فانه مصحح لكونه كائنا وككونه تعالى حيا
فانه مصحح لكونه مريدا وكارها والمعنوية ككون الواحد منا حيا فانه مصحح لكونه
قادرا ومعتقدا ومريدا وكارها وظانا وناظرا ومشتهيا ونافرا وقد ثبت ان
الصفات المقتضاة التابعة للوجود مشروطة به والصفات المعنوية لا بد من ان تنتهي
في صحتها الى صفات مقتضاة والا لزم تسلسل الصفات المعنوية الى ما لا نهاية له وذلك محال
فان **قيل** يلزمكم ان لا تكون صحة الصفات المعنوية لصفة مقتضاة كالتحيز وذلك لان
الصفة المقتضاة عن الصفة الذاتية المشروطة بالوجود يستحيل تجددها وزوالها
في حالة نفي الموصوف بها فيلزم ان يستحيل تجدد صحة الصفة المعنوية وزوالها في
حالة النفي ومعلوم خلافه كما ذكرتموه في ابطال كون هذه الصحة مستحقة بالفاعل
قلنا لا سواء وذلك لان الصفات والاحكام المستحقة بالفاعل تخرج عن التعلق
به بوجود الموصوف بها وتستغني عنه في تلك الحال فيستحيل تجددها وزوالها في حالة النفي
وليس كذلك الصفة المقتضاة فانها انما تصحح الصفة المعنوية بشرط ان تحصل الصفة للمقتضاة
لها وقد يتجدد وجود ضدها في حالة النفي والصحة في تلك الحال وقد يزول وجود ضدها في
حالة النفي فيتجدد الصحة في تلك الحال فلم يلزم ما ذكره في هذه الصحة متى كانت للصفة المقتضاة
وانما يلزم فيها لو كانت مستحقة بالفاعل لان الفاعل لا يجوز ان يتجدد تأثيره في الصفات والاحكام
في حالة نفي الموصوف بها ولا ان يزول في تلك الحال لبطلان الثبوت في حالة الحدوث بخلاف الصفة
المقتضاة فانه يجوز ان يتجدد ما يؤثر في التجدد بشرطه في حالة النفي وان يزول ما يزول شرطه
في تلك الحال ومتى فان **قيل** كيف تصح قولكم ان صحة الصفات المعنوية لا يجوز ان يكون بانه
لمعنى مع ان صحة كون احدنا حيا بانه لمعنى هو البنية **قلنا** ان صحة كون احدنا حيا
ليست بانه لمعنى وانما هي بانه لمجموع امور منها البنية المخصوصة وهي راجعة الى مجموع
تأليفات واقعة على وجوه مخصوصة ومنها الحياة في البنية ومنها اعتدال
في الرطوبة واليبوسة على وجه مخصوص ومنها الروح وهو النفس المتردد في
مخارق الحي فلمجموع هذه الامور يصح كون احدنا حيا لا انه يصح كونه حيا لمعنى فباجتماع هذه
الامور يصير مفارقا للجماد ومفارقته لاجلها يصح كونه حيا لا انه يصح كونه حيا لمعنى كما
يصح كونه حيا لمعنى وهذه الامور كلها مشروطة بالتحيز فعاد الحال الى ان الصفة
المعنوية لا بد لها من مصحح يكون راجعا الى الموصوف بها من صفة يختص بها مقتضاة
كانت او معنوية او حكم يختص به لاجتماع معان فيه واختصاصها به على وجه مخصوص
ولا بد من شرط لذلك المصحح وهو الوجود في الصفة المقتضاة التي هي التحيز
والبنية المخصوصة التي بها فارق الجماد في الصفة المعنوية التي هي كونه حيا والتحيز
في البنية المخصوصة مع الشروط الاخر والحكم الصادر عنها الذي به فارق

الجماد ومتى كان ذلك المصحح مصححا على التعيين ولا يصحح الصفة المعنوية إلا ما هو من جنسها
او مثلها من الصفات المعنوية سواه ولا يقوم غيره من المصححات المخالفة له في الجنس مقامه
في تصحيح جنسها او مثلها وكان له شرط على التعيين لا يقوم غيره مما خالفه في الجنس
في تصحيحه لا مقتضي للمقتضى له مقامه وكان المقتضي له مقتضيا على التعيين ولا يقوم غيره من
المقتضيات المخالفة له في الجنس اقتضى اختصاص هذا المصحح مقامه وهو ما عليه الشيء في ذاته
من صفته الذاتية فيكون ثبوت هذه الصفة المعنوية موقوفا على صحتها وصحتها موقوفة
على المصحح لها على التعيين وثبوت المصحح لها على التعيين موقوف على ثبوت المقتضي له على التعيين وهو
ما عليه المختص بالصفة المعنوية من صفته الذاتية وعلى ثبوت شرط اقتضائه له على التعيين
وهو الوجود وجب ان يكون ثبوت هذه الصفة المعنوية موقوفا على اختصاص الموصوف بتلك الصفة
الذاتية على التعيين ولا يجوز ان يختص بهذه الصفة المعنوية الا ما اختص بتلك الصفة الذاتية
وخصوصها دون ما خالفها من الصفات الذاتية فيكون اشتراك الموصوفين في هذه الصفة
المعنوية كاشفا عن اشتراكهما في صفة واحدة ذاتية وذلك هو المقتضي للتماثل ولو لم يجعلنا
بان اشتراكهما فيها يكشف عن تماثلهما لما افترقهما فيها فلا يجوز ان يكون كاشفا
عن اختلافهما وانما يكون كاشفا عن افتراقهما في العلة المؤثرة فيها او في المصحح لها او
في شرط اقتضاء المقتضي له فيهما فيكون احدهما موجودا والآخر معدوما
وهذا القبيل من الصفات هو كون الجوهر كائنا فانه لا يجوز ان يشارك الجوهر في هذه الصفة
المعنوية التي هي كونه كائنا الا ما كان مثلا له وذلك لان ثبوت هذه الصفة فرع على صحتها وصحتها
موقوفة على كون الجوهر متحيزا فلا يصححها مصحح سواه وكونه متحيزا موقوف على مقتضيه
وهو كونه جوهرا فلا يقتضيه مقتض سواه وعلى شرط اقتضائه له وهو كون الجوهر موجودا
ولا يصح اقتضاء له مصحح سواه فلا يجوز اذا ان يختص بهذه الصفة التي هي كونه كائنا سوى ما اختص
بالصفة الذاتية التي هي كون الجوهر جوهرا فيكون الاشتراك في هذه الصفة كاشفا عن تماثل
المشتركين فيها ولا يكون الافتراق فيها كاشفا عن اختلاف المفترقين فيها وذلك لان
الافتراق فيها قد يكون متعلقا بالافتراق في العلة المؤثرة فيها بان يحصل في هذا الجوهر
كون وفي الجوهر الآخر كون مضاد له فتضاد الصفتان لتضاد علتيهما والموصوفان
متماثلان وكذلك فقد يكون احد الجوهرين متحيزا بان يكون موجودا فيكون كائنا في
جهة ما ويكون الآخر غير متحيز بان يكون معدوما فلا يكون كائنا في جهة ما وهذه
الصفة التي هي كون الجوهر كائنا لا يصح ان يشترك الجوهران فيها في الجنس في حالة واحدة
وذلك لان هذا القبيل من الصفات لا يتماثل الصفتان منه ويكون جنسهما واحدا
الا بشرط اتحاد الجهة فاما متى تغايرت الجهات فانها لا تكون متماثلة بل تكون
متضادة وكون الجوهرين كائنين في جهة واحدة في وقت واحد محال لان
التحيز يمنع من ذلك وانما يصح اشتراكهما فيها في الجنس في وقتين فيكون
احدهما كائنا في تلك الجهة في وقت ويكون الآخر كائنا فيها في وقت آخر وكذلك
فانه يصح اشتراكهما في مثلها ونوعها في وقت واحد فيكونا كائنين في جهتين

في وقت واحد والاشتراك في هذه الصفة كاشف عن التماثل سواء كان في الجنس او في النوع
والشكل لانها محتاجة الى هذا المصحح الذي له شرط ومقتضى على التعيين في جنسها
ومثلها فلا يجوز ان يشتركا فيها ومثلها الا كالجواهر المتحيزة فاما الافتراق
فيها فان كان افتراقا في الجنس فانه لا يكشف عن الاختلاف وذلك لانه قد يكون متعلقا
بالافتراق في العلة المؤثرة فيها وان كانا مشتركين فيما يرجع الى الذات وان
كان افتراقا في النوع والشكل فانه لا يكشف عن الاختلاف الا في افتراق الشيئين
مع كونهما معا موجودين لانهما متى افترقا فيها فكان احدهما كائنا وكان الاخر غير كائن
مع انهما موجودان كشف ذلك عن كون احدهما متحيزا وهو الكائن وعن كون الاخر غير
غير متحيز وهو الذي ليس بكائن اذ الجوهر لا يجوز وجوده الا متحيزا ولا يجوز ان
يكون متحيزا الا وهو كائن في جهة فمتى فرضنا كون احدهما موجودا غير كائن كشف ذلك
عن كونه غير متحيز ومتى لم يكن متحيزا مع انه موجود كشف ذلك من حاله انه ليس بجوهر
فيكشف ذلك عن مخالفته للجواهر لامر يرجع الى ان وجود الجوهر مقتض لكونه كائنا
من حيث يستحيل انفكاك وجوده عن التحيز ويستحيل انفكاك التحيز عن حكمه في هو
شغل الحيز بجهة ما وهو معنى قولنا من ان يكون بحيث هو وهو لا يعقل كذلك الا
بان يكون كائنا في جهة ما فلذلك وجب ان يكون افتراق الموجودين فيها في النوع
كاشفا عن اختلافهما فاما متى كان احدهما موجودا والاخر معدوما فان افتراقهما
في النوع لا يكون كاشفا عن اختلافهما وذلك لان المعدوم لا يجوز ان يكون كائنا
في جهة سواء كان جوهرا او غير جوهر من حيث ان كونه كائنا فرع على التحيز والتحيز
فرع على الوجود فعلى هذا يمكن تعليق ذلك بهذا المصحح للصفة وان كان الجنس احد افعل
هذه الطريقة لحصر الفرق في الصفات المعنوية التي لمصححها شرط ومقتضى على
التعيين فاما ان كانت الصفات المعنوية لها مصحح على
التعيين وليس لمصححها شرط على التعيين ولم يكن له مقتض على التعيين بل كان يجوز
صدورها عن مقتض مخالف لمقتضيه في الجنس وذلك بان لا يكون كاشفا عن مقتضيه
على التفصيل بل يكون كاشفا عنه على الجملة كصحة كون الشيء معلوما وكالمخالفة
والمماثلة فان هذا القسم من الصفات المعنوية وان لم يكن بابا مختصا ولا يطرد
في الشاهد فانا تكلمنا فيها على جهة التقدير انها لو كانت حاله سوى كيف كان يكون كشفها
عن حال ما اختص بها. واعلم ان هذا القسم من الصفات المعنوية لا يكون
الاشتراك فيه كاشفا عن تماثل المشتركين فيه وذلك لان ثبوتها ليس بموقوف على صفة
لما اختص بها ذاته على التعيين فان مصححها قد جاز صدوره بجنسه عن الصفات

الرابعة المخالفة فيجوز كون ما اختص به هذا القسم من الصفات المعنوية مخالفا في الجنس وذلك لأنه
قد جاز أن يختص بمصححها وشرط مصححها وهو الوجود المختلفات فلم يجز أن يكون الاشتراك
فيها كاشفا عن تماثل المشتركين فيها وإن كان للصفات المعنوية مصحح على التعيين ولتصحيحه أيضا شرط
على التعيين وكان الاشتراك في ذلك الشرط كاشفا عن تماثل المشتركين فيه كان الاشتراك فيها كاشفا
عن تماثل المشتركين فيها وإن لم يكن لمصححها شرط على التعيين وذلك لأن الاشتراك فيها كاشف عن
الاشتراك في شرط تصحيح مصححها والاشتراك في ذلك كاشف عن تماثل المشتركين فيه وذلك
هو كون الحي مشتهيا ونافرا وظانا وناظرا وجاهلا ومعتقدا ومتمنيا ومسرورا ومغموما ونادما على رأي
من جعل الندم والتمني والسرور خارجة عن قبيل الاعتقادات فإن لهذه الصفات المعنوية مصححا على التعيين
وهو كون الحي حيا إذ لا يقوم غيره من الصفات المخالفة له في الجنس مقامه في تصحيح هذه الصفات
ولتصحيحه لكل واحدة منها شرطا على التعيين ولا يقوم غيره من الشروط المخالفة له في الجنس مقامه
إذ شرط تصحيحه لكونه مشتهيا ونافرا جواز الزيادة والنقصان على الحي وليس غيره من الشروط
قائما مقامه في كونه شرطا لذلك وشرط تصحيحه لكونه ظانا وناظرا كونه مجوزا وليس غيره من
الشروط قائما مقامه في ذلك وشرط تصحيحه لكونه جاهلا ومعتقدا ومتمنيا هو أن لا يجب
كونه عالما بجميع المعلومات ولا يقوم شرط من الشروط مقامه في ذلك وشرط تصحيحه
لكونه مسرورا ومغموما ونادما هو أن يكون ممن يجوز عليه المنافع والمضار فيصح أن يسر بما
يشتهيه أو يغتم بما ينفر عنه أو يندم عليه أو على ما يؤديه إلى ذلك وليس شرط من
الشروط قائما مقامه في ذلك ولا شك أن الاشتراك في هذه الشروط كاشف عن تماثل
المشتركين فيها من حيث أنها لا تجوز إلا على الأحياء من الأجسام وقد ثبت تماثل الأجسام بالأدلة المبينة
في كتاب البيان وغيره وإنما قلت إنها لا تجوز إلا على الأحياء من الأجسام لأن المنافع والمضار لا تجوز
إلا على من جازت عليه الشهوة والنفار والشهوة والنفار لا يجوزان إلا على من جازت عليه الزيادة والنقصان
والزيادة والنقصان وجوازهما من توابع التحيز والجسمية وكونه مجوزا تابع لانتفاء وجوب كونه عالما بجميع
المعلومات وانتفاء وجوب ذلك تابع لكونه جسما من حيث أنه لو وجب له ذلك مع كونه جسما لوجب لجميع
الأجسام فضلا عن المماثلة بين الأجسام وإذا ثبت ذلك استحالت هذه الصفات على القديم سبحانه لاستحالة
هذه الشروط عليه فإن المنافع والمضار مستحيلة عليه لاستحالة الشهوة والنفار عليه والشهوة والنفار
مستحيلان لاستحالة الزيادة والنقصان عليه والزيادة والنقصان مستحيلان عليه لأنه ليس بجسم والتجويز
مستحيل عليه سبحانه لوجوب كونه عالما بجميع المعلومات وإنما وجب كونه عالما مستحيل عليه لكونه عالما
لما هو عليه من صفته الأخص من دون شرط يتجدد وإن لم يكن للصفات المعنوية ولا لمصححها شرط على
التعيين فإن الاشتراك فيها لا يكشف عن تماثل المشتركين فيها وذلك لأنه إذا جاز أن يختلف شرط مصححها
جاز اختلاف الذوات المختصة به وذلك لأن المصحح لا يخلو إما أن يجوز اختلاف كيفية ثبوته في الذوات
أو لا يجوز اختلاف كيفية ثبوته في الذوات فإن جاز اختلاف كيفية ثبوته في الذوات جاز أن يكون في بعضها صفة
معنوية وفي البعض الآخر صفة مقتضاة أو كان في بعضها صفة بالفاعل وفي البعض الآخر صفة مقتضاة
أو كان في بعضها صفة معنوية وفي البعض الآخر صفة بالفاعل أو كان في بعضها صفة مقتضاة وفي
بعضها صفة معنوية ولم يذكر الصفة الذاتية لأن جنسها ومثلها يستحيل اشتراكه مع الجواز
كما قدمنا ويستحيل أن يكون جنسها ومثلها مقتضى على ما بيننا في فصل الصفات المقتضاة إن شاء الله
فإنه لا يجوز أن يكون الاشتراك فيها كاشفا عن تماثل المشتركين فيه بل يجوز ثبوته للذوات المختلفة وذلك

لانه ان كان مما يجوز ان يكون في بعض الذوات صفة معنوية وفي البعض الاخر صفة مقتضاة لم يجز ان يكون
تماثله كاشفا عن تماثل مقتضاته ولا عن تماثل الذوات المختصة به وذلك لان الصفات المقتضاة متى جاز ثبوت
جنسها وصلها مع الجواز لم يجز ان تكون تماثلها كاشفا عن تماثل مقتضاتها ولا عن تماثل الذوات المختصة بها
ولا ان يكون اختلافها كاشفا عن اختلافها على ما نبينه في فصل الصفات المقتضاة ان شاء الله وان كان مما
يجوز ان يكون في بعض الذوات صفة بالفاعل وفي البعض الاخر صفة مقتضاة لم يجز ايضا ان يكون تماثلها
كاشفا عن تماثل مقتضاتها ولا عن تماثل الذوات المختصة بها ولا ان يكون اختلافها كاشفا عن اختلافها لوجهين
احدهما ان الصفة المقتضاة متى جاز ثبوت جنسها وصلها مع الجواز لم يجز ان يكون تماثلها كاشفا
عن تماثل مقتضاتها ولا عن تماثل الذوات المختصة بها ولا ان يكون اختلافها كاشفا عن اختلافها كما تقدم ذكره
وسنوضح بيانه ان شاء الله والثاني ان الصفة التي بالفاعل لا يجوز ان يكون تماثلها كاشفا عن
تماثل ما اختص بها ولا ان يكون اختلافها كاشفا عن اختلافه بل يجوز ثبوت الصفة الواحدة منها
للمتماثلات والمختلفات والمتضادات وذلك كالوجود في الذوات ويجوز ثبوت الصفات المختلفة منها
للذات الواحدة لو قدرنا ان هناك صفات مختلفة بالفاعل وان كان المقتضى مما يجوز ان يكون في بعض الذوات
صفة معنوية وفي البعض الاخر صفة بالفاعل لم يجز ان يكون تماثلها كاشفا عن تماثل ما
اختص بها ولا ان يكون اختلافها كاشفا عن اختلافه لما قدمنا ان تماثل الصفة التي بالفاعل واختلافها
لا يجوز ان يكون كاشفا عن ذلك وكذلك القول ان قيل بجواز ثبوت الكيفيات الثلث لهذا المقتضى
واختلافها عليه في الذوات فان الكلام فيه اظهر في انه لا يجوز ان يكون تماثله كاشفا عن تماثل ما
اختص به ولا ان يكون اختلافه كاشفا عن اختلافه لان الوجوه التي ذكرناها في الصفة التي بالفاعل
والصفة المقتضاة التي يجوز ثبوت جنسها وصلها مع الجواز قائمة فيه لمجموعها فعند ما تبين لك ان المقتضى
الصفة المعنوية متى جاز اختلاف كيفية ثبوته في الذوات جاز ان يشترك فيه المختلفات ولم يكن الاشتراك
فيه كاشفا عن التماثل كيفما دارت القضية وان لم يجز اختلاف كيفية ثبوته في الذوات
فلا يخلو اما ان يكون صفة مقتضاة او صفة بالفاعل او معنوية ولم نذكر الصفة الذاتية لانه يستحيل وقوفها
في ثبوتها على شرط وكلامنا انما هو في مقتضى جاز اختلاف شرط ثبوته في الذوات وقد بينا حصر جميع الصفات
ثبوت الصفات على هذه الاربع وقد بطل ان يكون المقتضى للصفات المعنوية صفة ذاتية على ما تقدم بيانه
ولان من حقه ان يكون موقوفا في ثبوته على شرط ليست كيفية الصفة المعنوية التي لاجلها كشف عن المعنى
في ثبوتها مع الجواز والحال واحدة والشرط واحد فلم يبق الا ان يكون راجعا الى احدى الكيفيات الثلث
الباقية فان كان صفة مقتضاة لم يجز اختلاف شرطه الا بحسب اختلاف كيفية ثبوت مقتضيه في
الذوات بان يكون ثابتا في بعضها على سبيل الوجوب وفي البعض الاخر على سبيل الجواز لان الجنس الواحد من
الصفات المقتضاة لا يجوز ان يختلف شرطه الا بحسب اختلاف كيفية ثبوت مقتضيه على ما نبينه في فصل
الصفات المقتضاة ان شاء الله ومتى اختلفت كيفية ثبوت مقتضيه في الذوات جاز ان يشترك في مقتضيه
المختلفات ولم يكشف الاشتراك فيه عن التماثل لما قدمنا ان ما اختلفت كيفية ثبوته في الذوات فهذا
حكمه واذا لم يجب بالاشتراك في مقتضيه التماثل لم يجب بالاشتراك فيه التماثل لانه تابع لمقتضيه في الثبوت
فيثبت لما ثبت له المقتضى اذا حصل شرط اقتضائه له وليس يجوز فيما اختص بمقتضيه الا ان يجوز اختصاصه
شرط اقتضائه له لان المقتضى لا يجوز ثبوته مع استحالة ثبوت شرط اقتضائه على الاطلاق على ما
ذلك مبين في موضعه من الطرق العامة المستدل به ولا يجوز اذا حصول المقتضى مع استحالة حصول مقتضاه
لما اختص به على الاطلاق وان كان صفة بالفاعل لم يجز ان يكون مقتضيا للصفة المعنوية لما قدمنا

من ان صحة الصفات المعنوية لا يجوز ان تكون لصفة بالفاعل بل لو جاز ان تكون مع ذلك مصححة
للصفة المعنوية في فلا اشكال ان الصفة التي بالفاعل لا تكشف بحالها عن تماثل ما اختصت به بل يجوز
ان يشترك فيها المتماثلات والمختلفات والمتضادات كما قررناه ومع ذلك فلا يجوز اختلاف شرطها الا بحسب
اختلاف اجناس الذوات المختصة بها ولذلك لا يجوز في المثلين ان يختلف شرط وجودهما فلا يجوز في الشيئين
ان يكون وجود احدهما مشروطا بمجرد المحل ووجود الآخر مشروطا بامر زائد على المحل من بنية او غير ذلك
وكذلك القول في سائر المتماثلات فان اختلاف شرطها في الوجود محال واذا ثبت ذلك وجب ان يكون في
اختلاف الشروط في وجود الذوات دلالة على اختلافها في الجنس ولذلك جاز ان يختلف شرط وجود الكون والتأليف
والحيوة والعلم فكان وجود الكون مشروطا بمجرد المحل وكان وجود التأليف مشروطا بوجود المحلين على
حد لا يكون بينهما ولا مسافة وكان وجود الحيوة مشروطا بوجود البنية المفارقة لبنية الجماد
مع رطوبة وحلول في البنية وروح الى غير ذلك وكان وجود العلم مشروطا بوجود بنية القلب المفارقة
لسائر البنى انما جاز اختلاف الشروط في وجود هذه الذوات لما اختلفت بها الاجناس ولو
كان جنسها واحدا لم يجز اختلاف شرط وجودها الا ان ذلك يقتضي احد اصلين قد تقررا وعلما
احدهما ان المضاد لاحد المثلين يجب ان يكون مضادا للآخر الا لم [illegible] كونهما مختلفين والثاني
ان الضدين لا يجوز ان يشترط وجود احدهما بزائد مما يشترط به وجود الآخر بل يجب ان يكون شرط
وجودهما واحدا على ما ذلك مبين في مواضعه من كتاب الشامل ومن الطرائق المستحدثة وغير ذلك
وانما قلت انه يقتضي احد هذين الاصلين لان المثلين متى جاز ان يختلف شرط وجودهما فيشترط في
وجود احدهما ما لا يشترط في وجود الآخر وكان لاحدهما ضدا وقدرنا ان له ضدا لزم من ذلك احد
باطلين اما ان لا يكون ضدا للآخر وذلك محال لان ذلك يقتضي بان ما ضاد احد المثلين لا يضاد الآخر
ومعلوم خلاف ذلك على ما تقدم واما ان يكون ضدا للآخر وذلك محال لانه لا يخلو اما ان يشترط في
وجود هذا الضد ما يشترط به وجود كل واحد من المثلين او لا يشترط وجوده الا بما يشترط به
وجوده الا بما يشترط به وجود احدهما دون الآخر او لا يشترط وجوده بشرط وجود
واحد منهما محال ان يشترط وجوده بما يشترط به وجودهما معا لان ذلك يقتضي بان احد
الضدين مشروط في وجوده بما لا يشترط به وجود الآخر اذ صار وجود هذا الضد مشروطا
بمجموع شرطي وجود ضديه المثلين وكل واحد من ضديه ليس وجوده مشروطا بمجموع الشرطين
واختصاص احد الضدين دون الآخر في وجوده بشرط زائد محال على ما ذلك مبين في مواضعه
من الطرائق المستحدثة ومحال ان يشترط وجوده بما يشترط به وجود احدهما دون الآخر لان ذلك
ايضا يقتضي بان احد الضدين يستند في وجوده بشرط دون ضده لانه قد صار احد المثلين الذي
الذي لم يشاركه الضد بشرط في وجوده مستندا في وجوده بشرط لا يشترط في وجود ضده
وذلك محال في المتضادات على ما تقدم وبذلك يبطل القسم الثالث وهو ان لا يشترط وجوده بشرط
وجود واحد منهما فلذلك قلت ان الصفة المستحقة بالفاعل لا يجوز ان يختلف شرطها
الا بحسب اختلاف اجناس الذوات المستحقة لها فلم يجز ان يكون الاشتراك فيها مع اختلاف شرطها
كاشفا عن التماثل ولو كان كاشفا عنه مع فقد اختلاف الشروط فكيف وقد بينا فيما تقدم انها
لا يجوز ان يكون الاشتراك فيها كاشفا عن التماثل من غير اعتبار اختلاف شرطها بل يجوز ثبوتها
للمختلفات والمتضادات مع اتفاق شرطها كالاكوان والالوان [illegible] الروائح والطعوم وغير ذلك
فانها مع ثبوت الاختلاف فيها والتضاد مشتركة في الوجود مع ان شرطه فيها واحد

وهو مجرد الحمل وإن كان المصحح للصفة المعنوية صفة معنوية لم يجز أن يختلف شرطها
مع تماثلها استحقاقها لأن كيفية استحقاقها هي ثبوتها على سبيل الجواز والحال واحدة
والشرط واحد فلو اختلف شرطها لم يكن واحدًا وذلك يبطل كيفية ثبوت الصفة المعنوية
ويعود على كونها معنوية بالنقض والإبطال لأن هذه هي كيفية الصفة المعنوية التي بها فارقت
سائر الصفات كما ذكرناه في أول هذا الفصل ولم يجز أن يختلف شرط الصفة المعنوية فمتى
اختلف شرط المصحح للصفة المعنوية كشف ذلك عن كونه صفة غير معنوية إذ لم يجز اختلاف
كيفية ثبوته في الذوات أو عن جواز اختلاف كيفية ثبوته في الذوات إن كان صفة معنوية
في موضع ما وقد بينا أن ما لم يكن صفة معنوية من الصفات فاختلف شرطه فإنه يجوز أن
تشترك فيه المختلفات ولا يجوز أن يكون الاشتراك فيه كاشفًا عن التماثل وبينا أن ما جاز اختلاف
كيفية ثبوته في الذوات من الصفات فإنه يجوز أن يشترك فيه المختلفات أيضًا ولا يكون الاشتراك
فيه كاشفًا عن التماثل فقد ظهر لك بهذه الجملة أن مصحح الصفة المعنوية متى لم
يكن له شرط على التعيين جاز أن تختلف [illegible] المختصة به ولم يجز أن يكون الاشتراك فيه كاشفًا
عن التماثل وإذا جاز أن تختص الذوات المختلفة بالمصحح للصفة المعنوية جاز اختصاصها بها أيضًا
لأن جواز الصفة المعنوية إنما هو بأن يحصل مصححها وإذا جاز أن يختص بها المختلفات لم يجز أن
يكون الاشتراك فيها كاشفًا عن التماثل وهذا القسم من الصفات هو ككون الواحد منا
حيًا وقادرًا وعالمًا ومريدًا وكارهًا إلى غير ذلك فإن هذه الصفات منها ما ليس له مصحح
على التعيين وهو كون أحدنا حيًا فإن المصحح له في أحدنا يرجع إلى مجموع أمور لجواز البنية المخصوصة
والاختصاص بقدر من الرطوبة واليبوسة والروح والمصحح له في القديم سبحانه هو مقتضيه
وهو ما عليه القديم في ذاته من صفته الأخص وإنما التصحيح ويوجبه بشرط الوجود الأزلي
ومنها ما له مصحح على التعيين ولكن ليس لمصححه شرط على التعيين ككون أحدنا مريدًا
وكارهًا فإن المصحح لهاتين الصفتين في أحدنا هو كونه حيًا وذلك هو المصحح لهما في حق القديم جل وعز
ولكن المصحح لهما وهو كونه حيًا ليس له شرط على التعيين فإن كونه حيًا شرطه مختلف في حق أحدنا
وفي حق القديم جل وعز كما قدمنا وكذلك ليس لمصحح كونه حيًا لهاتين الصفتين ولسائر
ما قدمنا من الصفات شرط على التعيين فإنه إنما يصححها في حق العباد بشرط اختصاصهم ببنية
مخصوصة ويصححها في حق القديم سبحانه من دون هذا الشرط لأجل أن كون الحي حيًا صفة
معنوية في حق العباد وليست بصفة معنوية في حقه سبحانه ومنها ما له مصحح على اطراده
وبأنه معها شاهدًا أو غائبًا لكنه ليس بمصحح على التعيين بل قد يقوم مخالفه في الجنس مقامه في
تصحيحها لو قدرنا انفراد أحدهما عن الآخر وإن كان انفراد أحدهما عن الآخر مستحيلًا لأن
سهامين لعلو الأمضى والإيجاب ما يمنع من ذلك وذلك ككون أحدنا قادرًا أو عالمًا فإن المصحح
لهما كونه حيًا وهذه الصفة التي هي كونه حيًا إنما تجب بأنه مع هاتين الصفتين شاهدًا أو غائبًا
في كون القديم تعالى حيًا متى كان قادرًا أو عالمًا كما تجب ذلك في أحدنا إذا كان قادرًا أو عالمًا وليس
ذلك إلا لأن تصحيحهما كاشفة عنها وتطرق إليها ولكنها ليست بمصحح لهما على التعيين بل قد يقوم
مقامها في تصحيحها ما عليه القديم في ذاته من صفته الأخص لأنها مقتضية لهما في حقه سبحانه
ومن حق المقتضي أن يكون موفيًا على التصحيح والإيجاب معًا كما بينا ذلك في كتاب المؤثرات فثبت أن

يكون كافية في تصحيحها لو انفردت عن كونه حيا كما انها موجبة لهما ولكنها يستحيل انفكاكها
عن كونه حيا لان بينهما تعلق الاقتضاء والاحالة فانها كما انها موجبة لكونه قادرا او عالما ومقتضية
لهما بشرط الوجود الازلي فانها ايضا موجبة لكونه حيا ومقتضية له بهذا الشرط وهي مع ذلك
مقتضية للشرط وهو الوجود الازلي لغير شرط فاذا كانت مقتضية للوجود لغير شرط استحال
انفكاكها عنه فيستحيل انفكاكها ايضا عن سائر مقتضياتها التي تقتضيها بشرط الوجود
لان المقتضي متى استحال انفكاكه عن شرط الاقتضاء استحال انفكاكه عن الحكم فيستحيل انفكاكه
عن المقتضي فاذا لم يكن لهذه الصفات في مقتضيها الا شرط على التعيين الى كون الحي قادرا وعالما
ومريدا وكان هذا لم يكن الاشتراك فيها كاشفا عن التماثل ولا الاشتراك في مقتضيها الذي كونه حيا هو
لما قدمناه من ان المقتضي متى جاز اختلاف شرطه لم يكن الاشتراك فيه ولا في الصفات التي تقتضيها فاذا
كاشفا عن التماثل بل لا يجوز ثبوتها اجمع للذوات المختلفة فلا يلزم ما اشار اليه العنبري شيخنا في
هذه الصفات ان تكون امثالا لما اشار اليه شيخنا مع مخالفته لنا فهذه طريقة العراقيين في الصفات المقتضاة

فصل في الصفات المقتضاة اعلم ان الكلام

في هذا القسم من الصفات يتعلق باربعة مواضع احدها الكلام في حدها وحقيقتها
وثانيها الكلام في خصائصها التابعة لحقيقتها وثالثها الكلام في تمييز المتعلق منها
عما ليس بمتعلق ورابعها الكلام في كيفية كشفها عن حكم مقتضيها وعن حكم ما اختص
بها فاما الاول وهو الكلام في حدها وحقيقتها فاعلم ان الصفة المقتضاة هي
الصفة التي وجبت للذات عند التعيين لاجل اختصاصها بصفة اخرى واحترزنا بقولنا على
التعيين من كون الجوهر كائنا فانه وان كان يجب للجوهر متى كان متحيزا ان يكون كائنا في جهة ما لامر
يرجع الى ان التحيز يستحيل انفكاكه من حكمه وهو منع الجوهر لمثله من ان يكون بحيث هو وذلك
لا يصح ولا يعقل الا ان يكون الجوهر كائنا في جهة ما فانه لا يقال في كون الجوهر كائنا انه مقتضى عن التحيز
لاجل انه لا يجب عند التحيز ان يكون كائنا في جهة معينة وانما الواجب ان يكون كائنا في جهة ما اي
جهة كانت من غير تعيين والتعيين لاجل المعنى الذي هو الكون فلا يكون كائنا في جهة معينة دون غيرها
من الجهات الا لمعنى خصصه بها دون غيرها وهو الكون والمقتضي انما تقتضي معينا وانما
قلنا بان هذا الحد هو حد الصفة المقتضاة لانه كاشف عن معناها على جهة المطابقة ولذلك
يطرد وينعكس وذلك امارة صحة الحد واما الثاني وهو الكلام في خصائصها
التابعة لحقيقتها فاعلم ان خصائصها التابعة لحقيقتها ستة احكام حكمان تفارق بهما الصفة
الثابتة على سبيل الجواز وحكمان تفارق بهما الصفات اجمع وحكم تفارق به الصفة التي بالفاعل
وحكم تفارق به الصفة الذاتية فاما الحكمان اللذان تفارق بهما الصفات الثابتة على سبيل
الجواز فاحدهما انها ثابتة على سبيل الوجوب فيستحيل تراخي الوجوب فيها عن الجواز من قبل ان
المؤثر في جوازها ووجوبها امر واحد وهو المقتضي ومادته في ذلك على جملة الاحاد ولا يعد تاثيره
في الصحة على تاثيره في الوجوب بخلاف الصفات الثابتة على سبيل الجواز فانه يجوز تراخي الوجوب فيها عن
الجواز كما قدمنا والحكم الثاني هو انها لا تحتاج في ثبوتها الى مؤثر خارج عن الذات بل المؤثر
فيها على التحقيق انما هو الذات المختصة بها وانما اثرت فيها لاختصاصها بالمقتضي الجاري مجرى المؤثر
على ما ذلك مبين في المؤثرات فتفارق تلك الصفات الثابتة على سبيل الجواز فانها تحتاج الى مؤثر

خارج عن الذات كما قدمنا وأما الحكمان في الذات فيهما فارق سائر الصفات فأحدهما أن
نوعها وقبلها ينقسم إلى ما يستحيل تجددها وزوالها حالة بقاء الموصوف بها وإلى ما لا يستحيل
ذلك فيها فالتي يستحيل تجددها وزوالها حالة بقاء الموصوف بها هي الصفة التي ليست مقتضاة عن صفة معنوية
ولا هي مشروطة بشرط زائد على وجود الذات المحضة بها نحو كون الباري سبحانه قادرا وعالما
وحيا وموجودا وكون الجوهر جوهرا وصفات الأعراض المقتضاة والتي يصح تجددها وزوالها حالة بقاء
الموصوف بها هي كل صفة كانت مقتضاة عن صفة معنوية أو كانت مشروطة بشرط زائد على وجود
الذات المحضة بها نحو كون الحي مدركا على ما تقدم تقريره في فصل الصفات المعنوية فيفارق هذا
النوع من الصفات بذلك سائر أنواع الصفات فإنها لا ينقسم نوع منها هذا الانقسام بل كل قسم منها
مختص من ذلك بحكم يشيع فيه فالذاتية يستحيل عليها التجدد والزوال سواء كان الموصوف بها معدوما
أو حادثا أو باقيا والمعنوية يجوز عليها التجدد والزوال في حالتي الحدوث والبقاء والتي بالفاعل يستحيل
عليها التجدد والزوال في حالة بقاء الموصوف بها كما قدمنا بيان ذلك في مواضعه السابقة من هذا
الكتاب والحكم الثاني أن قبلها أيضا ينقسم إلى ما يكون واجبة عند الاستحالة وإلى ما
لا يكون واجبة فيما لم يزل فالواجبة عند الاستحالة هي المشروطة بشروط متجددة ككون الجوهر وصفات الأعراض
المقتضاة وكون الحي مدركا والواجبة فيما لم يزل هي التي لا تقف على شرط متجدد ولا مقتض متجدد نحو
كون القديم تعالى قادرا وعالما وحيا وموجودا فيفارق هذا القسم بذلك سائر الصفات فإنها أيضا
لا ينقسم منها نوع هذا الانقسام بل كل قسم منها مختص بحكم فالذاتية واجبة فيما لم يزل والمقتضية بالفاعل
واجبة عند الحوادث والمعنوية يختلف حالها فقد يكون واجبة عند الجواز وقد يكون واجبة عند الاستحالة
كما قوله في كون الجوهر كائنا في أول أحوال حدوثه والله وأما الحكم الذي به يفارق الصفة
المستحقة بالفاعل فهو أن هذا القسم من الصفات لا يتعلق بالقادر لثبوته على سبيل الوجوب بخلاف
الصفة التي بالفاعل وأما الحكم الذي به يفارق الصفة الذاتية فهو أن مجرد الذات غير كاف في ثبوتها
بخلاف الذاتية فإنها ثابتة لمجرد الذات بل الذات إنما كانت ذاتا لاختصاصها بها [illegible] وأما الثالث
وهو الكلام في تمييز المتعلق منها عما ليس بمتعلق فاعلم أن الصفات المقتضاة ضربان متعلقة
بالغير وغير متعلقة بالغير فالمتعلقة منها ما الغرض هي التي يستند في مجرد ثبوتها حكم بين الموصوف
بها وبين ذات أخرى في ذلك مخالفة له فمنها ما عليه القديم في ذاته من كونه قادرا وعالما ومدركا
وكون أحدنا مدركا فمعنى تعلق كونه قادرا وعالما بالمقدور والمعلوم قد تقدم ذكره في فصل الصفات
المعنوية فلا وجه للتطويل بإعادته هاهنا وأما كون الحي مدركا فإنه يتعلق بالمدرك من وجهين
أحدهما اختصاصه بمدرك معين بحيث يصح الإشارة إليه بكونه مدركا له دون غيره وهو ينقسم
إلى أحدها أحدنا بين كونه مدركا وبين مدرك معين ونعلم أن لكونه مدركا بهذا المدرك من الاختصاص
ما ليس له بغيره من المدركات والوجه الثاني هو أنه يشترط في صحة الالتذاذ الذي هو من حكم الشهوة
وفي صحة التألم الذي هو من حكم النفار إما حقيقة وإما تقديرا فعلى جهة التحقيق إذا كان المدرك ممن يصح عليه
الشهوة والنفار في الواحد منا وعلى جهة التقدير إذا كان المدرك يستحيل عليه الشهوة والنفار وليس
إلا القديم جل وعز ومنها صفات المعاني المتعلقة بالأغيار المقتضاة وهي صفاتها التي لأجلها وجبت
للأحياء منا الصفات المعنوية المتعلقة بالأغيار من كوننا قادرين ومعتقدين وظانين وناظرين ومريدين
وكارهين ومشتهين ونافرين تلك المعاني هي القدرة والاعتقاد والظن والنظر والإرادة والكراهة
والشهوة والنفار فإن هذه المعاني في صفاتها المقتضاة تتعلق بمتعلقات الصفات الصادرة عنها المتقدم
ذكرها من الوجوه التي قدمنا على الشرائط التي ذكرناها في فصل الصفات المعنوية فلا وجه لإعادة ذلك

في هذا الموضع ومنها كون الجوهر متحيزا فان هذه الصفة تستند عن وجود ثبوتها ثبوت حكم بين ما
اختص بها وبين ذوات اخر مخالفة لها وذلك لانها تقتضي صحة وجود الاعراض في الجوهر فاما صفة
لمثله فمن ان يكون بحيث هو فليس من باب التعلق في شيء فان هذا الحكم ثابت بين الجوهرين المتحيزين وهما
مثلان وليسا بين مختلفين وقد ثبت ان التعلق لا يشترط فيه التماثل بين المتعلق والمتعلق به ولهذا
فكل واحد من المتحيزين تقتضي صفته بالتحيز من ذلك حكما بينه وبين صاحبه مثلما تقتضيه
صفة الجوهر التي يشبه وشبه فلا ينفصل المتعلق من المتعلق به وذلك فاسد كما قدمنا في نظيره
في فصل الصفات المعنوية فعلى هذه الطريقة يجري القول في المتعلق من الصفات المقتضاة
واما غير المتعلق منها فهي سائر الصفات المقتضاة نحو كون القديم تعالى حيا وموجودا ونحو الصفات
المقتضاة الثابتة لغيرها مما قدمنا ذكره من الاعراض وذلك لان مجرد ثبوتها لا تستند عن ثبوت
احكام بين الذوات المختصة بها وبين ذوات اخر وان كانت مخالفة لها وان كان قد تقتضي ثبوت
احكام لما اختص بها ولكنها لا تكون بينه وبين ذات اخرى كما نقوله في كونه تعالى حيا
فانه تقتضي صحة كونه قادرا وعالما وقد تقتضي ثبوت احكام لغير ما اختص بها وما هذا سبيله
تعدد اجراء في حد التعلق كما تقتضيه صفة التأليف المقتضاة لصعوبة التفكيك عند اعتدال الرطوبة
واليبوسة ونحو ما تقتضيه صفة الاعتماد المقتضاة لكون محله في حكم المدافع لما يماسه مماسة
مخصوصة وغير ذلك وقد بينا في فصل الصفات المعنوية ان الصفة المقتضاة متى كانت متعلقة
بالغير لم يجب في مقتضيها ان يكون متعلقا لانه ليس بمؤثر في المقتضي المتعلق على التحقيق وانما المؤثر
فيه على التحقيق هو الذات المختصة به وانما اثر فيه لاختصاصها بالمقتضي فلا جرم يقال فيما اختص
بالمقتضي المتعلق انه متعلق فعلى هذه الطريقة يجري القول في تمييز المتعلق من الصفات
المقتضاة عما ليس بمتعلق **واما الرابع** وهو الكلام في كيفية كشفها عن حكم
مقتضيها وعن حكم ما اختص بها فاعلم ان الصفات المقتضاة لا تخلو اما ان يكون طريقنا الى
المقتضي او لا يكون طريقنا اليه فان لم يكن طريقنا اليه لم يصح ان يكون كاشفة عن حكمه ولا عن حكم ما
اختص به لان الصفة انما تكون كاشفة عن صفة اخرى متى كان طريقنا اليها فاما متى لم يكن
طريقنا اليها فانها لا يصح ان يكون كاشفة عنها وهذه الصفة هي كون الحي مدركا فانها وان
كانت مقتضاة عن كونه حيا فليست طريقنا الى العلم بكون الحي حيا وانما طريقنا الى العلم بتفصيل
هذه الصفة التي هي كونه مدركا في الشاهد والغائب مقتضيها وهو كونه حيا فلذلك لم يكن تماثلها
كاشفا عن تماثل مقتضيها ولا اختلافها كاشفا عن اختلافه ولا تزايدها كاشفا عن تزايده
بل جاز صدور الصفات المختلفة بكونه مدركا عن الصفة الواحدة بكونه حيا وكان اختلافها
باختلاف المتعلقات وهي المدركات **واعلم** ان التزايد الذي ذكرناه في هذا الموضع ان
وصفنا بانه لا يكشف عن تزايد الصفة المقتضية انما هو تزايد الصفة في النوع لا في الجنس فان تزايدها
في الجنس لا يصح الا لتزايد مقتضيها اذ المقتضي لا يصح ان تقتضي من الجنس الواحد الا صفة واحدة اذ لو
اقتضى اكثر من واحدة ولا حاصر هاهنا يعقل للزم ان تقتضي من ذلك ما لا نهاية له اذ الصحة في
اقتضاء المقتضي لا تنفصل عن الوجوب وشرط اقتضائها للكل قد حصل فان شرط ثبوت الجميع ...
واحد وهو ظهور صفة هذا المدرك المعين المقتضاة بوجوده ... لا يكون احد الا بالحاكم
المتعلق شيئا في حق القديم جل وعز فان الشرط في كونه مشتهيه مدركا ظهور صفة المدرك

الخاصة بوجوده فقط فان الموانع والمعاني مستحيلة عليه سبحانه فكان يلزم لو تعددت الصفة الواحدة
بكون الحي حيا في اختصاصها من الجنس الواحد الصفة الواحدة ان يتعدى الى ما لا نهاية له لعدم
الحاصر وليس كذلك اذا اختصت من النوع الواحد اكثر من صفة واحدة فانه لا يلزم من ذلك
ثبوت ما لا نهاية له من الصفات لان الصفة المتعلقة لم تخرج من الجنسية الى النوعية الا بتغاير
المتعلقات اذ كان المتعلق احدا وجهة واحدا وطريقة واحدة كما في تعلق كونه مدركا
فانه لا يتعلق بالمدرك الا على وجه واحد وهو صفته الخاصة التي تظهر بالوجود وعلى طريقة
واحدة وهي طريقة المقتضي ولا يدخل في تعلقه طريقة الجملة فلا يكون مختلفا فهذه الصفة
حقها الا تتغاير المتعلقات متى كان تعلقها واحدا واذا تغايرت المتعلقات لم يلزم تعديها الى الاقتضاء
الى ما لا يتناهى من الصفات وذلك لانه لا يقتضي صفة من هذه الصفات حتى يحصل شرط الاقتضاء
وشرط التجمع ليس واحدا بل شرط ثبوت كل صفة من هذه الصفات ظهور صفة متعلقها
الخاصة بوجوده فلا يلزم ان يقتضي من ذلك ما لا يتناهى من الصفات الا بان يحصل شرط الجميع وهو
وجود ما لا يتناهى من المدركات لتظهر صفاتها الخاصة التي يتعلق بها الادراك ووجود ما لا
يتناهى محال فاذا استحال حصول شرط الجميع لم يلزم ان يقتضي ما لا يتناهى وان تعددت في الاقتضاء
عن الصفة الواحدة الى ما زاد عليها **فمتى قيل** ما انكرتم ان يكون شرط
احد الصفتين المقتضاتين غير شرط الاخرى وان كان جنسها واحدا فلا يلزم
اذا تعددت الصفة الواحدة في الاقتضاء من الجنس الواحد عن الصفة الواحدة الى ما زاد
عليها ان يتعدى الى ما لا يتناهى لان شرط الجميع لم يحصل كما اذا اختلف الجنس
قلنا انكرنا ذلك لان الدلالة قد قضت بان الجنس الواحد من الصفات المقتضاة
لا يجوز ان يختلف شرطه الا اذا اختلف كيفية مقتضيه في الذوات وذلك لما قد علمنا
ان كون الجوهر متحيزا لا يجوز اختلاف شرطه في الذوات فيكون في بعضها مشروطا بالوجود
وفي بعضها مشروطا بغير ذلك بل قد ثبت ان الجواهر اجمع متحيزة لما هي عليه في ذواتها
وهو كونها جواهر بشرط الوجود فمقتضى التحيز فيها مقتض على التعيين وشرطه شرط على
التعيين على ما ذلك مشروح في مواضعه من كتب الكلام بما لا يتسع هذا الموضع لذكره
وانما استحال اختلاف شرطه في الجواهر لانه جنس واحد من الصفة المقتضاة لم تختلف كيفية
مقتضيه في الجواهر بدليل ان الحكم يدور مع هذا الوصف نفيا واثباتا الا ترى ان التحيز
لما كانت هذه العلة قائمة فيه استحال اختلاف شرطه في الجواهر وكون الحي مدركا لما لم
تكن هذه العلة قائمة فيه جاز اختلاف شرطه فان شرط كونه مدركا على التحقيق انما هو
ظهور الصفة المقتضاة عن صفة الذات التي يدرك المدرك عليها لان الوجود شرط في ذلك على
التحقيق انما هو شرط في ظهور هذه الصفة المقتضاة للمدرك وثبوتها له وانما وقف
كون الحي مدركا على وجود المدرك من قال ان الشرط فيه وهو ظهور الصفة المقتضاة
تابع للوجود فاذا جرى في كلامنا ان وجود المدرك شرط في كون الحي مدركا فالمراد ما ذكرناه
الان وصفات المدركات المقتضاة مختلفة بحسب اختلاف المدركات فكان شرط كونه مدركا
للسواد ظهور هيئة المفارقة لهيئة البياض وشرط كونه مدركا للجوهر التحيز الى غير ذلك من

من اختلاف شروط الإدراك وكذلك فإن كون الحي مدركاً للمدرك المعين وإن كانت
صفة واحدة اغنى في حكم المماثلة في الأحياء فإنها إذا اختلفت كيفية مقتضيها في الأحياء اختلف
شرطها فلما كان كون الحي حيا تختلف الكيفية في حق القديم جل وعز وفي حق احدنا فكان في حقه
جل وعز صفة مقتضاه باسمه على طريق الوجوب وفي الواحد منا صفة معنوية باسمه على طريق الجواز
اختلف شرط اقتضائه لكون المدرك مدركا في حقه سبحانه وفي حقنا وإن كان المقتضى صفة
واحدة فكان شرط ذلك في حقه سبحانه ظهور صفة المدرك المقتضاة بالوجود فقط وكان
شرط ذلك في الأحياء منا مع ما تقدم اشتراطنا له في حق القديم سبحانه وجود حواس مخصوصة
مختلفة البنى بحسب اختلاف المدركات وصحتها من الآفات وزوال الموانع من الحجب وغيرها

فإن قيل أوليس كون الحي حيا وإن كان صفة واحدة مقتضيا لكونه مدركا للجوهر
رؤية ولمسا وهما صفتان شرطهما مختلف في الأحياء منا فإن من شرط إدراكه رؤية العين
وسلامتها ومن شرط إدراكه لمسا مماسته لمحل الحياة فقط فإن حكمتم بأنهما مماثلتان
نقضتم قولكم أن الصفة الواحدة منها لا تقتضي من الحكم الواجب الصفة واحدة
دون ما زاد عليها ونقضتم ايضا قولكم ان الجنس الواحد من الصفة المقتضاة لا يجوز
اختلاف شرطه الا متى اختلفت كيفية مقتضيه ولم تختلف كيفية كون أحدنا حيا فإنه
ثابت حيا مع الجواز دون الله سبحانه مع الوجوب ومع ذلك فقد اختلف شرط اقتضائه
لكون أحدنا مدركا للجوهر رؤية ولمسا مع أن جنس الصفتين واحد وإن قلتم
بأنهما مختلفان نقضتم قولكم فيما قبل انه ليس لاختلاف كون المدرك مدركا وجه سوى
تغاير المتعلقات فإن متعلق هاتين الصفتين واحد وهو الجوهر ولا مخلص لكم من المناقضة
كيفما أردتم القضية ما دمتم قائلين بهذه الأقوال

قلنا الصحيح عندنا
في كون أحدنا مدركا للجوهر رؤية ولمسا وكون القديم سبحانه على
مثل صفة الواحد منا بكونه مدركا للجوهر رؤية ولمسا انهما صفتان مختلفتان في
حق القديم سبحانه ايضا وذلك لأن أحدنا يفصل بين حاله إذا كان مدركا للجوهر رؤية
وبين حاله إذا كان مدركا له لمسا ويعلم اختلاف هاتين الصفتين عليه كما يفصل بين
حاله إذا كان مدركا للون وبين حاله إذا كان مدركا للحرارة والبرودة وكما يفصل بين حاله
إذا كان مدركا للطعم وبين حاله إذا كان مدركا للصوت وأجلى الأمور ما يجده الإنسان من
نفسه فيه فكما وجب القضاء باختلاف صفته بكونه مدركا لهذه المدركات فكذلك يجب
في صفتيه بكونه مدركا للجوهر رؤية ولمسا يبين ذلك ويوضحه انهما لو كانا متماثلين
لما جاز أن يختلف شرطهما في الواحد منا لأنا قد بينا أن الجنس الواحد من الصفات المقتضاة لا يجوز أن
يختلف شرطه الا باختلاف كيفية مقتضيه في الذوات ومقتضي هاتين الصفتين في احدنا لم تختلف
كيفيته فيه فلما اختلف شرطهما دل ذلك على اختلافهما وقد ذكر الشيخ
أبو محمد الحسن بن أحمد بن متويه رحمه الله في كتاب التذكرة وكتاب تعليق الجليل
والعقود أن هاتين الصفتين متماثلتان لاتحاد متعلقهما وهذا بعيد لأنه لا يجب إذا كان المتعلق واحدا
أن يكون الصفتان متماثلتين على كل حال بل يجوز مع اتحاد المتعلق كون المتعلق في الأصل
واحدا وكون الوجه واحدا وكون الطريقة واحدة التي عندها تكمل الشروط وذلك
لأنه متى لم يكن التعلق واحدا كان مختلفا وجب اختلاف الصفتين وإن كان المتعلق واحدا

الا يرى ان صفتي الواحد منا لكونه مريدا وكونه معتقدا مختلفان وان تعلقتا بمتعلق واحد على وجه
واحد وطريقة واحدة لما كان تعلقهما في الاصل مختلفا كذلك فما جرى فيه الحي صفتي احدنا
لكونه مدركا للجوهر ورؤيته ولمسا ان يكونا متماثلين وان كان متعلقهما واحدا لان تعلقهما في الاصل
مختلف كاختلاف تعلق ادراك اللون وادراك الحرارة وعن هذا منع ان يختلف تعلق الصفتين
وان كان نوعهما واحدا كما نعلمه من اختلاف تعلق كون احدنا عالما وكونه معتقدا اذا لم
يكن اعتقاده علما وكذلك تعلق كونه مريدا اذا تعلقت بصفة الحدوث واذا تعلق بالوجه
التابع للحدوث على ما تقدم بيانه في فصل الصفات المعنوية وليس ما ذكرناه في هذه الجملة
مناقضا لما ذكرناه من قبل على ما ظنه السائل فان الذي ذكرناه من قبل هو انه ليس لاختلاف صفة
المدرك وجه سوى تغاير المتعلقات متى كان تعلقها واحدا وقد بينا ان تعلق هاتين الصفتين
ليس واحدا بل هو مختلف فاذا تقررت هذه الجملة وكان كون الواحد منا مدركا للمدرك
معنى صفة واحدة لم يجز ان يختلف شرطها في حق الواحد منا فلا يجب ان يكون شرط الصفة الواحدة
وما زاد عليها من جنسها واحدا بالحس واحد من الصفات المقتضاة لم يختلف كيفية مقتضيها
في حق الواحد منا والصفة المقتضاة لا يجوز اختلاف شرطها بحسب اختلاف جنسها او بحسب اختلاف
كيفية مقتضيها كما نقوله في كوننا مدركين لمدركات متغايرة او كوننا مدركين مع كون القديم سبحانه
مدركا وان كان المدرك واحدا والتعلق واحدا فاذا كان هذان الوجهان زائلين في كون الواحد
منا مدركا للمدرك معنى لم يجز اختلاف شرط حس هذه الصفة في حق الواحد منا بل يجب ان
يكون شرط الزائد المزيد عليه واحدا فلو اقتضت الصفة الواحدة يكون الواحد منا على ما له من
صفات كثيرة بكونه مدركا للمدرك واجد حاسة واحدة لم يجز ان يقتضي من ذلك ما لا يتناهى من
الصفات اذ قد بينت في الاقتضاء من الحس الواحد عن الصفة الواحدة الى ما زاد عليها وليس بعض
الزائد بان يقتضيه اولى من بعض اذ الكل مقدر مفروض وشرط الجميع واحد وقد حصل
وثانيها في ذلك هو على جهة الايجاب فلا يجوز تراخي الاثبات في ذلك عن التصحيح فاما ان يقتضي
الكل مما زاد على الصفة الواحدة فهو الذي رماه من الالزام او لا يقتضي شيئا مما زاد عليها فهو الذي
نقول فاما ان يقتضي بعض الزائد على الصفة الواحدة دون بعض فذلك لا يجوز اذ ليس بعض ذلك باولى من
من بعض فيجب ترك المقدر المفروض والاقتصار على المحقق الثابت **وما قيل** وما المانع
من ان تقتضي الصفة الواحدة يكون الحي على صفات لا تتناهى بكونه مدركا
لمدرك معين **قلنا** لو اقتضت ذلك الصفة الواحدة للزم ان لا يكون للزائد المقتضات
ما لا يتناهى من الصفات حاصرا لا يتناهى يستحيل دخول الزيادة فيه والنقصان ومعلوم ان الزائد
المقتضات بالتراخي في زائد الصفات والادي ذلك الى حصول المقتضي وشرط اقتضائه لم يقتضي
وذلك محال لانه يؤدي على الطريق الى اخراج وكان يجب ان لا احد احدنا قوة في كونه مدركا في بعض الحالات
دون بعض وان لا يجد في كونه مدركا للمرئي بكلتا عينيه قوة على ما اذا ادركه باحدى عينيه
لان ما لا يتناهى يستحيل دخول الزيادة فيه والنقصان ومعلوم خلاف ذلك فثبت ان كون الحي
لا يجوز ان يقتضي الصفة الواحدة منه من الحس الواحد من كون المدرك مدركا الا صفة
واحدة فعلى هذه الطريقة يجري القول في الصفة المقتضاة التي ليس بطريق الى المقتضي

وأيضا فإذا كانت الصفات طريقا إلى المعنى فلا تخلو إما أن تكون كاشفة عنه بمجردها أو لا
تكون كاشفة عنه بمجردها فالتي تكشف عن المعنى بمجردها هي التي يصح التطرق بها إلى إثباته
بطريقة المفارقة من دون اعتبار أمر آخر في التطرق بها إليه وهذه كصفة الجوهر بكونه
متحيزا وصفات الأعراض المقتضاة فإنها أجمع كاشفة بمجردها عما تقتضيه مثال ذلك أنا نتطرق
بالتحيز إلى كون المتحيز جوهرا بطريقة المفارقة بأن نقول إنا وجدنا ذاتين أحدهما تجب لها عند
الوجود وهي الجوهر والأخرى لا تجب بل لا يصح لها عند الوجود وهي السواد فلا بد من مفارقة
ومزية اختص بها ما وجب له ذلك عند الوجود دون ما لم يصح ذلك عليه إذ لو لم يكن بينهما مفارقة
ولا لأحدهما على الآخر مزية لما كان أحدهما بوجوب ذلك له ولا الآخر باستحالة ذلك عليه
أحق من صاحبه لأنهما كانا مشتبهين في العدم في استحالة ذلك عليهما فلما افترقا عند الوجود فوجب لأحدهما
واستحال على الآخر عرفنا أنه لا بد من مفارقة ومزية اختص بها ما وجب ذلك له دون ما استحال ذلك
عليه تلك المزية هي التي عبرنا عنها بكونه جوهرا وعلى هذا المثال يجري القول في كيفية كشف صفات
الأعراض المقتضاة عما يقتضيها والتي لا تكون كاشفة عن المقتضي بمجردها هي التي لا يصح التطرق
بها إلى إثبات المقتضي بطريقة المفارقة بل لا بد من اعتبار أمر آخر مع ذلك وهذه هي صفات القديم جل
وعز بكونه قادرا عالما حيا موجودا فإن مجرد هذه الصفات لا يكفي في صحة التطرق بها إلى
صفته جل وعز الأخص بطريقة المفارقة فإن ذلك يقتضي بأن الحي القادر من العالمين منا فإنا قد
شاركناه في هذه الصفات وإن لم يشاركه شيء في صفته الأخص بل لا بد في ذلك من اعتبار
أمر آخر وهو أن نقول إن هذه الصفات وجبت للقديم سبحانه على حد لم يثبت لنا فإنها ثبتت له سبحانه على
طريق الوجوب وهي ثابتة له سبحانه فيما لم يزل وهي لم تثبت لنا على طريق الوجوب بل ثبتت لنا على طريق الجواز
ولسنا نثبتها لنا فيما لم يزل فلا بد من مفارقة بينه وبيننا ومزية اختص بها جل وعز دوننا لها ولمكانها
ثبتت له سبحانه على طريق الوجوب وفيما لم يزل إذ لو لم يكن بينه سبحانه وبيننا مفارقة ولا اختص جل وعز
دوننا بمزية لما كان ثبوتها على طريق الوجوب لا بوجوبها له فيما لم يزل أولى منا ولا كنا باستحالة ذلك
منا وثبوتها لنا على طريق الجواز أحق منه فلما افترقنا فثبت له سبحانه على طريق الوجوب ووجب له فيما لم يزل
دوننا عرفنا اختصاصه سبحانه بصفة فارقنا بها وهي التي عبرنا عنها بصفته جل وعز الأخص فإن كانت
الصفة كاشفة عنه بمجردها وجب أن تكون مقتضاة في كل موضع ثبتت لأن مجرد الصفة إذا ثبت
يطرد كشفها عن المقتضي ودلالتها عليه والتطرق بها إليه بمجردها وكاشفة عنه وإذا
كان كذلك وجب أن تكون مماثلها كاشفا عن مماثل ما تقتضيه وأن تكون أخلافها كاشفا عن خلافه
وأن تكون زوائدها كاشفا عن زائده وإنما قلنا يجب أن تكون مماثلها كاشفا عن مماثل ما تقتضيها
لأنها متى كانت كاشفة عنه بمجردها وجب أن يطرد كشفها عنه في ذلك المعنى وتكشف عنه
أينما ثبتت ولا يجوز ثبوت جنسها بمقتضى مخالف له لأن ذلك يقتضي كونها كاشفة عنه إذ قد ثبت في موضع
ما ولم يدل على ثبوته ومن حق العلة وطرق العلم أن يطرد كشفها ودلالتها على ما تدل عليه
فلا يثبت في موضع من المواضع إلا ومدلولها وما هي طريق إليه ثابت وإذا كانت بمجردها كاشفة عن
مقتضيها على ما قدمناه وجب أن لا يصدر جنسها إلا عن جنسه فيكون مماثلها أبدا كاشفا عن مماثل
ما تقتضيه وقلنا يكون أخلافها كاشفا عن أخلافه لأنه لو لم يكن كاشفا عنه لجاز صدور
الصفتين المختلفتين عن الصفة الواحدة وذلك يفتح علينا ما قد علمناه من إخلاف كثير من الذوات

كالعلم والارادة والقدرة والحيوة وغير ذلك لانا متى جوزنا صدور المقتضيات المختلفة عن الجنس
الواحد مع انها كاشفة بمجردها عن مقتضيها لم يمتنع ان تكون صفات هذه المعاني المقتضاة صادرة
عن صفات ذاتية في حكم المماثلة في هذه المعاني وكون هذه المعاني متماثلة لاشتراكها في صفة ذاتية واحدة
وفي علمنا اختلاف هذه المعاني وانها لا يجوز ان تكون متماثلة دلالة على ان المقتضيات متى كانت كاشفة
بمجردها عن مقتضيها على التفصيل لم يجز صدور المقتضيات المختلفة عن صفات في حكم المماثلة بل يجب
فيما يقتضيها ان يكون مختلفا يبين ذلك ويوضحه انه لو كان المقتضي لصفات هذه المعاني المختلفة المقتضاة
جنسا واحدا لم يخل اما ان يقتضيها بشرط او لا بشرط محال ان يقتضيها لا بشرط لانه كان يلزم ان
يقتضيها اجمع لمعنى واحد فكان يجب ان يكون العلم بصفات الارادة والحيوة والقدرة المقتضاة
وذلك محال لانه يقتضي ان يغني لمعنى واحد عن ان يحتاج الى اثبات سائر هذه المعاني ومعلوم خلاف ذلك
فان قال انه قد ثبت ثبوت هذه المعاني وكونها اجناسا مختلفة لا يقوم بعضها مقام البعض فيما يرجع الى
ذواتها وان اقتضاها بشرط فلا يخلو اما ان يقتضيها اجمع بشرط واحد او يقتضي كل واحدة منها
بشرط يخصها محال ان يقتضيها اجمع بشرط واحد لانه كان يلزم ما تقدم من الفساد من اقتضائه
ذلك كله لمعنى واحد لحصول شرط اقتضائه الجميع في حقه ومحال ان يقتضيها بشروط مختلفة لانه
كان يلزم جواز اجتماع تلك الشروط لمعنى واحد مما يختص بالمقتضي لان المقتضي لا يجوز ثبوته مع استحالة شرط
اقتضائه على الاطلاق وعلى ما ذلك مبين في موضعه من الطرائق المستخرجة ومتى قدرنا اجتماع تلك
الشروط لمعنى واحد لزم ان يقتضي المقتضي جميع تلك المقتضيات المشروطة بتلك الشروط لان ذلك
المعنى لاجتماع شروط اقتضائه لها في حقه فيلزم ما تقدم من الفساد من الغنية بمعنى من المعاني عن سائرها
واذا تقررت هذه الجملة ظهر لك ان الصفات المقتضاة اذا كانت كاشفة بمجردها عن مقتضيها
لم يجز صدور الصفتين المختلفتين منها الا عن مقتضيين مختلفين ويكون اختلافهما كاشفا عن
اختلاف مقتضيها وقلنا يكون تزايدها كاشفا عن تزايد مقتضيها لانها متى كانت
كاشفة عنه بمجردها كانت كل صفة منها كاشفة عن مقتض على حدة فلا يجوز صدور المقتضى
الواحد الا عن مقتض واحد يبين ذلك ويوضحه ان تزايدها لا يخلو اما ان يكون تزايدا في الجنس او في
النوع فان كان تزايدا في الجنس كشف عن تزايد الصفات المقتضية وذلك لان الصفة الواحدة
لا يجوز ان تقتضي من الجنس الواحد الا صفة واحدة اذ لو تعدت ذلك ولا حاصر لعقل اللزوم ان تقتضي
ما لا يتناهى من الجنس الواحد اذ الكل فما زاد على الصفة الواحدة مقدار مفروض وشرط
اقتضائه للجميع واحد لان الجنس الواحد من الصفات المقتضاة لا يجوز ان يختلف شرطه الا بحسب
اختلاف كيفية مقتضيه في الذوات كما قدمنا وكيفية هذا المقتضي لا يصح اختلافها في ذات
واحدة فلم يجز ان يختلف شرطها فلم يكن باقتضاء البعض فما زاد على الصفة الواحدة اولى من
البعض فيلزم ما ذكرنا من اقتضائها ما لا يتناهى من الصفات وذلك يقتضي انه لا يكون لتزايد المقتضيات
ما ثبت في تزايد الصفات لان ما لا يتناهى يستحيل دخول الزيادة فيه والنقصان كما قدمنا ووجود
المقتضى عن مقتض مع تكامل شروط اقتضائه محال على ما تقدم وان كان تزايد الصفة
في النوع لم يصح ايضا صدور الصفتين المتماثلتين منه عن مقتض واحد لانا قد بينا ان هذا الفصل من

الصفات لم يجز صدور الصفتين المختلفتين منه عن مقتض واحد بل يجب كشفهما عن مقتضيين
مختلفين ولو لم تكن زوائد هذا القبيل من الصفات كاشفة عن زوائد مقتضيها للزم من ذلك أحد باطلين
إما تعدي الصفة الواحدة في المقتضي من الجنس الواحد عن الصفة الواحدة إلى ما زاد
عليها وإما صدور الضدين المختلفين من هذا القبيل عن مقتض واحد وكلاهما
باطل لما بيناه فوجب أن تكون زوائدها كاشفة عن زوائد مقتضيها وعلى هذه الطريقة يجري
القول في كيفية كشف هذا القبيل من الصفات عن حكم مقتضيها

وأما القول في كيفية كشفها عن حكم

ما اختص بها فاعلم أن هذا القبيل من الصفات لا يخلو إما أن يكون عن
مقتضاة عن صفة ذاتية أو عن صفة مقتضاة أو عن صفة معنوية أو عن صفة مستحقة
بالفاعل أو عن صفة تكون تارة مقتضاة وتارة معنوية أو عن صفة تكون تارة بالفاعل وتارة
مقتضاة أو عن صفة تكون تارة بالفاعل وتارة معنوية ولم يذكر الصفة التي تكون تارة ذاتية
وتارة معنوية أو بالفاعل لأن الصفة الذاتية يستحيل كون جنسها ثابتا على هاتين الكيفيتين
لما قدمناه أن ما من الصفتين ما يثبت على سبيل الجواز وأن الصفة الذاتية يستحيل كون
جنسها ثابتا على سبيل الجواز وإنما لم يذكر الصفة التي تكون تارة ذاتية وتارة مقتضاة
لأن الصفة الذاتية يستحيل كون جنسها مقتضاة وذلك لأنها متى كانت لما يرجع إلى
جنسها لحيث أن يستغني في ثبوتها عن مؤثر ومقتض وشرط استحال في جنسها أن يحتاج
إلى ذلك ولسنا نقول بل أن نقول إنها إنما تستغني عن ذلك لما يرجع إلى كيفيتها لأن كثيرا
من المقتضيات قد شاركت الذاتية في كيفيتها ولم يجب أن يشاركها في الاستغناء عن مقتض
وشرط نحو كون القديم تعالى قادرا وعالما وحيا ولعله (?) فلو جاز ثبوت جنس الصفة
الذاتية لم يخل إما أن يثبت لغير هذه الذات إما أن يثبت لمماثلها أو لمخالفها محال ثبوته
لما يماثلها لأنه إما أن يماثلها بهذه الصفة التي ثبت له مقتضاة أو لغيرها محال أن يماثله بها لأن
الشيء لا يجوز أن يماثل ما يماثله إلا بصفة ذاتية على ما ذلك مبين في مواضعه من كتاب البيان
والكتاب القاطع للوثن (?) وغير ذلك والصفة المقتضاة فليست بذاتية ولأن هذه الصفة
المقتضاة لا تخلو إما أن تكون مقتضاة بشرط أو لا بشرط محال كونها مقتضاة لا بشرط لأنه
ليس بأن تكون إحدى الصفتين مقتضية للأخرى والأخرى مقتضاة أولى من العكس لأنهما
معا مستندان للذات إذ يستحيل تراخي المقتضي عن مقتضيه متى اقتضاه لا بشرط
لكونه مؤثرا على طريق الإيجاب ليس لواحدة منهما حينئذ قبيل مستحق مع الجواز فيكون
بأن تكون مقتضاة أولى من صاحبتها على ما تقدم ذكر هذه الطريقة في أول هذا الكتاب
وإن كانت مقتضاة بشرط فلا يخلو ذلك الشرط إما أن يكون متجددا أو لا يكون
متجددا محال كونها مقتضاة بشرط غير متجدد لأنه ليس بأن يكون أحدهما مقتضية

والاخرى مقتضاه اولى من العكس لكونهما معا مستندين لنفس لواحدة منهما حسن وقبح
مستحق مع الجواز فيكون تارة يكون مقتضاه احق من صاحبتها وان كانت مقتضاه بشرط متجدد
اقتضى ذلك كون هذا الغير من ثبوت هذا الشرط المتجدد غير مماثل لهذه الذوات ولا مخالف لها اذ
لم يحصل شرط المماثلة بينهما بعد وهو الاشتراك في هذه الصفة فيخرج عن النفي والاثبات في حكم
واحد وذلك محال وانما قلت انه حينئذ لا يكون مخالفا لها لانه لو خالفها لكان لا
يخالفها الا بصفة ذاتية ولو كانت له صفة ذاتية لكانت ثابتة له في كل حال فكان يجب ان يخالفها في كل
حال وان لم تكن هذه الصفة المقتضاه المتجددة في حكم صفة الذات منزلة اذ حكم صفة الذات
لا يجوز انفكاكه عنها على ما تقدم ذكره في فصل الصفات المعنوية فبطل بهذه الجملة
ان يماثلها بهذه الصفة المقتضاه ومحال ان يماثلها بغيرها لانه لو ماثلها بصفة غيرها لوجب
ان يشاركها في تلك الصفة التي ماثلها بها اذ المماثلة لا تستقل مع هذا الشرط فكان يجب ان يكون
في ذاتها على صفة مخلصة من ذا سرد ذلك محال على ما ذلك مبين في مواضعه من الطرائق المستجد
وعند ذلك فبطل ثبوته لما ماثلها ومحال ثبوته لما خالفها لانها لا تخلو اما ان يخالفه بهذه الصفة
التي هي لها ذاتية او بكيفيتها لان المخالفة والمماثلة لا يجوز ثبوتهما بغير الصفات الذاتية ومحال ان
تخالفه بهذه الصفة لان المخالفة لا تكون بصفة الذات الا بشرط الافتراق فيها وهما قد اشتركا
في هذه الصفة بشرط اقتضائها للاختلاف زائد ومحال ان تخالفه بكيفيتها اذ الكيفيات
احكام والاحكام لا يجوز ان تكون ذاتية على ما تقدم بيانه في اول هذا الكتاب والمخالفة والمماثلة
لا تكونان الا بصفة ذاتية كما تقدم فبطل ان يثبت لما خالفها وصح ان الصفة الذاتية يستحيل كونه
كون جنسها وقبلها مقتضاه واما لم يذكر التركيب في قسمة الصفات فجواز ان يكون مقتضاه عن صفة
ذاتية وصفة معنوية او عن صفة ذاتية وصفة مقتضاه او عن صفة ذاتية وصفة بالفاعل او
عن صفة مقتضاه وصفة معنوية او عن صفة مقتضاه وصفة بالفاعل او عن صفة معنوية
وصفة بالفاعل او عن مجموع ثلاث او اربع من هذه الصفات لان هذا القسم من الصفات يستحيل
صدور المقتضى الواحد منه الا عن صفة واحدة وذلك لانها متى كانت كاشفة لمجردها عن مقتضيها
على التفصيل وكان تماثلها كاشفا عن تماثله كما قدمنا لم يجز صدور الصفة الواحدة
منها الا عن صفة واحدة اذ لو كانت عن اكثر من واحدة لما كان تماثلها كاشفا عن تماثل
ما اقتضاها اذ قد صدرت عن صفات مختلفة الجنس ولذلك لم يذكر هذا التركيب واما لم يذكر
في القسمة صدورها عن حكم لان الصفات لا يجوز ان تكون مقتضاه عن الاحكام لان الاحكام
في الاصل مترتبة على الصفات وتابعة لها كما ان الصفات مترتبة على الذوات وتابعة لها فان الاحكام
لا يصح العلم بالذات عليها الا باعتبار الغير وما يجري مجرى الغير كالصفات في نفس كما ان الصفات
فانه يصح العلم بالذات عليها من دون اعتبار الغير وما يجري مجرى الغير هذا كما ان الصفات
لا يصح كونها معلومة بل انما يعلم الذات عليها والذات معلومة بانفرادها ولهذا فهذا القبيل
من الصفات متى كانت كاشفة لمجردها عن مقتضيها لم يصح ان تكون كاشفة عن حكم مقتضيها
لانها انما تكشف عن مقتضيها بطريقة المفارقة كما قدمنا فيجب ان تكشف عن اختصاص الموصوف
بها بصفة ذاتية اخص بها دون غيره دون ان تكشف عن ثبوت حكم ليس بمقصور عليه بل
انما يعقل بين غيرين اذ الصفة المقتضاه ليست ثابتة للغيرين فتكشف عن ثبوت هذا الحكم بينهما

بل هي ثابتة للذات واحدة فيه ان تكشف عن اختصاصها واستبدادها بصفة بها فارقت سائر الذوات
فلذلك اقتصرنا على ما قدمنا ذكره من الاقسام دون ما عداها وقد قدمنا حصر كيفيات ثبوت الصفات
على الاربعة الاقسام المتقدمة في اول الكتاب ولا يكون لقائل ان يقول ولم قصرتم
كونها مقتضاة على هذه الصفات التي ذكرتم لنا لم تحصروها عليها الا لكونها
منحصرة في الاصل لما قدمناه وهذا القسم من الصفات وان كان لا يكون مقتضى الا عن
الصفة الذاتية لان هذا القسم من الصفات انما هو تحيز الجوهر وصفات الاعراض المقتضاة
فقط وهذه الصفات كلها مقتضاة عن صفات المعاني والجواهر المختصة بها الذاتية على ما ذلك
مبين في مواضعه من كتب الكلام فاما ذكرنا سائر الاقسام لاحتمال القسمة لها في العقل
وانها وان لم تكن ثابتة محققة فاما يتكلم فيها على جهة التقدير انها لو كانت كذلك كيف كان يكون
حكمها في كشفها عن حال ما اختص بها فلنبدا بذكر المحقق الثابت من ذلك ثم نتبعه بذكر المقدر
المفروض ان شاء الله فنقول ان كانت مقتضاة عن صفة ذاتية فان تماثلها يكشف عن تماثل الذوات
المختصة بها واختلافها يكشف عن اختلافها وذلك لانها اذا كانت كاشفة بمجردها عن اختصاص
الموصوفات بها بصفات ذاتية وجب ان يكون تماثلها كاشفا عن تماثل ما اختص بها وان يكون اختلافها
كاشفا عن اختلافه كما تقدم فيكون تماثلها كاشفا عن اختصاص الموصوفات بها
بصفات ذاتية في حكم المماثلة وذلك هو المقتضي للتماثل فان المتماثلة انما تثبت للصفة الذاتية بشرط
الاشتراك فيها ومعنى الاشتراك فيها هو ان يسد احد الذاتين من الصفة الذاتية مثل ما يثبت
للاخرى ويكون اختلافها كاشفا عن اختصاص الموصوفات بها بصفات ذاتية في حكم
المختلفة وذلك هو المقتضي للاختلاف فان المخالفة انما تثبت للصفة الذاتية بشرط الافتراق فيها
ومعنى الافتراق فيها هو ان لا يسد احد الذاتين من الصفة مثل ما يثبت للاخرى بل انما تثبت
لها صفة ذاتية مخالفة لها فلذلك كان تماثلها كاشفا عن تماثل الذوات المختصة بها وكان اختلافها
كاشفا عن اختلافها واذ قد تم غرضنا من ذكر المحقق الثابت فلنرجع الى ذكر المقدر المفروض
فنقول ان فرضنا كونها مقتضاة عن مقتضاه فلا تخلو تلك المقتضاة المقتضية لها اما ان تكون
مقتضاة عن [illegible] ذاتية فالكلام فيها وفي مقتضاها كالكلام فيما تقدم فيكون تماثل
مقتضاها كاشفا عن تماثل الذوات المختصة به ويكون اختلافه كاشفا عن اختلافها كما تقدم
واما ان تكون مقتضاة عن صفة بالفاعل فانه لا يكون تماثلها ولا تماثل الصفة المقتضاة عنها كاشفا
عن تماثل الذوات المختصة بها ولا اختلافها كاشفا عن اختلافهما وذلك لان الصفة التي
بالفاعل لا تكشف تماثلها عن تماثل الذوات المختصة بها ولا اختلافها عن اختلافها ان وجد اختلافها
اختلافا فانه لو ثبت الحسن الواحد منها للمتماثلات والمختلفات كما قررنا ولو ثبت الصفات
المختلفة منها للذات الواحدة لو قدرنا ان هناك صفات مختلفة ثابتة بالفاعل وكذلك
يجب ان يكون حكم ما يكون مقتضى عنها وتابعا لها لانه يكون تابعا لها في الكل ما يثبت له من الذوات
المتماثلة والمختلفة واما ان تكون مقتضاة عن صفة معنوية فلا تخلو المعنوية
التي هي مقتضية لها اما ان يكون المقتضي لها بشرط ومقتضى على التعيين او لا يكون له شرط
ومقتضى على التعيين فان كان المقتضي لها بشرط ومقتضى على التعيين فلا تخلو الصفة المقتضاة
عنها اما ان تكون طريقا الينا او لا تكون طريقا الينا فان لم تكن طريقا الينا لم يكن تماثلها كاشفا

عن تماثل الذوات المختصة بها ولا اختلافها كاشفاً عن اختلافها لانها السبب بطريق الى المقتضي فيكشف
عن حال ما اختص به وان كانت طريقاً اليها فلا تخلو اما ان تكشف عنها لمجردها او لا لمجردها
فان كانت كاشفة عنها لمجردها كان تماثلها وتماثل مقتضاها كاشفاً عن تماثل الذوات المختصة بها
وكان اختلافها كاشفاً عن اختلافها فيجب كان اختلافها في النوع على الشرط المذكور في فصل الصفات
المعنوية وذلك لانها متى كانت كاشفة لمجردها عن صفة هذه سبيلها في الكشف عن حال ما اختص
بها كما قدمنا بيانه في فصل الصفات المعنوية كانت تابعة لها في الثبوت فلا تثبت الا لما اختص
بها فيكون هذا حكمها في الكشف والا بطل كونها كاشفة عنها على التفصيل وان لم تكن
كاشفة عنها لمجردها لم يكن تماثلها ولا تماثل الصفة المقتضاة عنها كاشفاً عن تماثل الذوات
المختصة بها ولا اختلافها عن اختلافها لان هذا القبيل من الصفات لا يكون تماثلها كاشفاً
عن تماثل الذوات المختصة بها ولا اختلافها كاشفاً عن اختلافها كما نذكره من بعد ان شاء الله وان
لم يكن لمصحح الصفة المعنوية شرط ومقتض على التعيين فان الصفة المقتضاة عنها
وما يكون مقتضى عنها لا يكون تماثلهما كاشفاً عن تماثل الذوات المختصة بهما ولا اختلافهما
كاشفاً عن اختلافهما اذ هما صادران عن صفة هذه سبيلها كما قدمنا بيان ذلك في فصل
الصفات المعنوية فيتبين لما سلف من المقالات والجملات في اما ان تكون هذه الصفة مقتضاة عن
مقتضاة فيكون الكلام فيها على نحو الكلام فيما ينتهي الى صفة ذاتية فيكون الحكم ما قدمنا
وان فرضنا كونها مقتضاة عن صفة معنوية ولا تخلو المعنوية المقتضية لها اما ان يكون لمصححها
شرط ومقتض على التعيين او لا يكون له شرط ومقتض على التعيين ويكون الحكم في القسمين ما ذكرناه
في الصفة اذا كانت مقتضاة عن مقتضاة عن معنوية ولا وجه لتطويل الكلام باعادته وان فرضنا
كونها مقتضاة عن صفة بالفاعل فالحكم ما قدمنا ذكره في الصفة اذا كانت مقتضاة عن صفة مقتضاة
عن صفة بالفاعل ولا وجه للتكثير باعادته هاهنا وان فرضنا كونها مقتضاة عن صفة
تكون تارة مقتضاة وتارة معنوية لم يكن تماثلها كاشفاً عن تماثل الذوات المختصة بها ولا اختلافها
كاشفاً عن اختلافها لان الصفة المقتضية لها لا يجوز ان يكون تماثلها كاشفاً عن تماثل الموصوفات
بها ولا اختلافها كاشفاً عن اختلافها وذلك لان الصفة المقتضاة متى جاز ثبوت جنسها ومثلها
مع الجواز لم يكن كاشفة لمجردها عن مقتضيها اذ لو كانت كاشفة عنه لمجردها لكانت مقتضاة
في كل موضع ثبت فيه كما قدمنا وما هذه سبيله لا يجوز ان يكون كاشفاً عن الاختلاف والتماثل كما
نذكره من بعد ان شاء الله وكذلك الحكم ان فرضنا كونها مقتضاة عن صفة تكون تارة بالفاعل
وتارة مقتضاة لان مقتضيها قد جاز ثبوت جنسه ومثله مع الجواز فلا يكون كاشفاً عن التماثل
والاختلاف كما قدمنا وسنبين بانه من بعد وان فرضنا كونها مقتضاة عن صفة تكون
تارة بالفاعل وتارة معنوية لم يجز ان تكون كاشفة عن التماثل والاختلاف لما قدمنا ان الصفة
المستحقة بالفاعل لا تكون كاشفة عما يختص بها لكون مقتضى عنها وبالفاعل اولى بذلك لانه ثابت لما ليست
له والصفة المعنوية متى فرضنا كون جنسها ثابتاً بالفاعل كشف ذلك من حالها انه ليس لها مصحح على
التعيين ولا لمصححها شرط ومقتض على التعيين اذ لو كان لها مصحح على التعيين ولمصححها شرط ومقتض
على التعيين لكانت كيفيتها في جميع المواضع واحدة اذ صارت في كل موضع ثابتة على طريق الجواز
والحال واحدة والشرط واحد ومتى كانت كذلك في كل موضع استحال كونها ثابتة في موضع ما
بالفاعل ووجب كونها معنوية في كل موضع ثبت فيه لثبوتها في كل موضع على الكيفية التي لها كشف
عن ثبوت المعاني فمتى فرضنا كونها ثابتة في موضع ما بالفاعل وجب ان تكون ثابتة على طريق الجواز من دون

ان تكون الحال واحده والشرط واحدا فصح ذلك في كون المصحح مصححا على التعيين وفي كون الشرط
شرطا على التعيين وهذا اشبه من الصفات المعنوية لا تكون تماثلها كاشفا عن تماثل الذوات المختصة
بها ولا اختلافها كاشفا عن اختلافها كما قدمنا في فصل الصفات المعنوية فيما تكون معنى عنها
وما نفاه نافي الصفات ان تكون حكمه كحكمها اذ صار بابا للمناسبة من المماثلات والمختلفات فعلى هذه الطريقة
تجري القول في الصفات الكاشفة لمجردها عن مقتضيها وكيفية كشفها عن حال ما اختص بها

واما الصفات التي لا تكون كاشفة

لمجردها عن مقتضيها في الابتداء ذلك مما اعتبارا امر اخر فاعلم ان هذا الفصل
من الصفات ليس الا ما قدمنا ذكره من صفات القديم سبحانه المقتضاة عن صفته الاخص نحو كونه
قادرا وعالما وحيا وموجودا واعلم انه لا يكشف تماثلها عن تماثل مقتضيها الا بطريقة
الزايد في الجنس ولا اختلافها عن اختلافه ولا تزايدها عن تزايده متى كان تزايدا في النوع وذلك لانها متى
لم تكن كاشفة عنه لمجردها فلا انها كشفت عنه باعتبار امر اخر جاز صدور الصفات المختلفة منها
عن معنى واحد اذ كشفها عنه ليس لما يرجع الى جنسها فعلى هذا لا تكشف عنه الا ما كان من جنسها
بل انما كشفت عنه لكونها للقديم سبحانه على حد لم يشاركه غيره على ذلك الحد وبذلك فارق سائر من ثبتت
له على غير ذلك الحد من المخلوقين فمتى شاركها غيرها في الوجه الذي لاجله كشفت عن مقتضيها
وجب ان شاركها في الكشف عنه فلذلك جاز صدور الصفات المختلفة لكونه سبحانه قادرا وعالما
وحيا وموجودا عن المعنى الواحد وهو صفته جل وعز الاخص لاشتراكها في الوجه الذي لاجله
كشفت الصفة الواحدة منها عنها ولم تكن اختلافها كاشفا عن اختلاف ما اقتضاها الا انها لم تكشف
عنه لما يرجع الى جنسها فاما تماثلها لو قدرنا فيها مماثلا فانه لا يكشف عن مقتضيها الا ان يكشف
عن زايده في الذات الواحدة او عن ثبوت صفتين متماثلتين في الذاتين وذلك لان معنى تماثل الصفتين
المتماثلتين هو ثبوت صفتين من جنس واحد لموصوف واحد او لموصوفين او لاكثر من ذلك وكشفه
عن تماثل المقتضي هو كشف الصفتين المتماثلتين عن ثبوت مقتضيين لهما من جنس واحد للذات الواحدة
ان كانتا ما ثبتتا لذات واحدة او للذاتين ان كانتا ثابتتين لذاتين فاما تزايد هذا القبيل من
الصفات في الجنس فبعيد وذلك لانه لا طريق الى اثبات ما زاد على الصفة الواحدة من الجنس الواحد لان
الطريق الى اثبات ذات القديم سبحانه وصفاته اما في افعاله اما بنفسها واما بواسطة او
وسايط على ما ذلك مشروح في كتب الكلام ولا وجه لخروجها عن غرضنا في هذا الكتاب ثابته في
هذا الموضع والفعل ما دل بنفسه ولا بواسطة ولا بوسايط الا على اثبات الصفة الواحدة من الجنس
الواحد مما قدمنا من الصفات فدل على ثبوت صفة واحدة له سبحانه بكونه قادرا على جميع اجناس
المقدورات ومن كل جنس على ما لا يتناهى وعلى ثبوت صفة واحدة له بكونه حيا وعلى ثبوت
صفة واحدة له سبحانه بكونه موجودا وعلى ثبوت صفة واحدة له تعالى بكونه عالما بالمعلوم واجب
على وجه التفصيل ولم يدل على ازيد من ذلك من الجنس الواحد ولكنا لو قدرنا صحة التزايد
فيها في الجنس لكان كاشفا عن تزايد مقتضيها لما قدمنا من ان المقتضي الواحد لا يجوز ان يقتضي
من الجنس الواحد اكثر من مقتضى واحد فاما كونه سبحانه عالما بجميع المعلومات فبين
العلما خلاف في انها صفة واحدة او صفات بحسب المعلومات فعند قاضي القضاة رحمه الله
انها صفة واحدة وعند الشيخ ابي عبد الله البصري ان له سبحانه بكونه عالما بجميع المعلومات
صفات بحسب المعلومات فله بكونه عالما بكل معلوم على انفراده صفة واحدة فاثبت له سبحانه

89

احوال الاجناس فهي بكونه عالما لجميع المعلومات ولكل واحد من القولين وجه الا ان الاقرب
في هذه المسئلة ما ذكره قاضي القضاة رحمه الله وقد ذكرنا القولين واشرنا الى حجتهما في باب
الاستطاعة من كتاب البيان فلا وجه للتطويل بذكر ذلك في هذا الموضع فعلى ما ذكره
قاضي القضاة لا يصح ان يقال ان هذا القبيل من الصفات في حقه سبحانه لا في الجنس ولا في النوع
وعلى ما ذكره الشيخ ابو عبد الله رحمه الله يدخل الزائد في كونه عالما في النوع فمتى كان
المذهب ما ذكره القاضي فلا كلام ومتى كان المذهب ما ذكره الشيخ ابو عبد الله فان زائدها
في النوع لا يكون كاشفا عن زائد مقتضيها وذلك لانها لا تكشف عنه بمجردها فتكون زائدها في
النوع كاشفا عن زائده اذ معنى زائدها في النوع هو ثبوت صفات مختلفة في الجنس مما يدخل
تحت نوع واحد لم تكشف عنه لجنسها فتكشف اختلافها في الجنس عن اختلاف مقتضيها في الجنس
بان تكشف عن ثبوت صفات مقتضيها مختلفة في الجنس وانما هي كاشفة عنه لثبوتها للقديم سبحانه على
حد بها فارق غيره ممن ثبتت له لا على ذلك الحد وهذا الوجه قائم في الكل من هذه
الصفات المختلفة في الجنس التي يشملها نوع واحد فصح ان يكون كلها كاشفة عن صفة
واحدة لحصول الوجه في الكشف عن تلك الصفة الواحدة لجملتها واما كشف تماثلها
في الذات عن تماثل مقتضيها في الذات فذلك لا يصح ايضا فان الواحد منا قد شارك القديم سبحانه في هذه
الصفات الاربع فشاركه في اثنين جنسا وهما كونه حيا وموجودا وشاركه في اثنين نوعا وقبيلا
وهما كونه قادرا وعالما ولم يجب ان يشاركه سبحانه في صفته الاخص فيخص من ذلك بمثل ما اختص به
القديم سبحانه بل استبد القديم بذلك دون احدنا وانما كان يجب لو شاركه سبحانه في هذه
الصفات على الحد الذي اختص بها سبحانه على وجه لا يجوز غيره ان يختص بمثل ما اختص به سبحانه
من صفته الاخص لمشاركته له سبحانه في هذه الصفات على الوجه الذي لاجله كشفت عن
ثبوت صفته الاخص ولذلك قلنا انه لو شاركه سبحانه ذات في القدم الذي هو الوجود
فيما لم يزل لوجب ان يشاركه سبحانه في صفته الاخص لانه قد شاركه في الوجود على الحد الذي لاجله
كشف عن ثبوت صفته الاخص فصح ان شاركه فيها مع ... من ذلك مثل ما ثبت للقديم سبحانه وفي
شاركه فيها وجب ان يشاركه في سائر الصفات المقتضاة عنها من كونه سبحانه قادرا على جميع
اجناس المقدورات ومن كل جنس على ما لا يتناهى وكونه عالما بجميع المعلومات على كل الوجوه
التي يصح ان يعلم عليها ومن كونه حيا وذلك لانه قد شاركه في الصفة المقتضية لهذه الصفات في
شرط اقتضائها لها وهو الوجود الازلي لان ثبوت المقتضي مع شرط اقتضائه من دون مقتضاه محال
فلذلك قضينا بانه لو كان معه قديم اخر لوجب ان يكون الها ثانيا مع الله سبحانه وقد ثبت انه لا اله الا الله تعالى
فيجب القضاء بانه لا قديم الا الله سبحانه **فان قيل** لو اقتضت صفته سبحانه الاخص في
الاقتضاء من الجنس الواحد الى الاجناس ومن النوع الواحد الى الانواع لوجب ان تقتضي ما لا يتناهى من الاجناس
والانواع اذ لا حاصر هاهنا يعقل فكان يجب ان تقتضي له سبحانه جميع الصفات من المتماثلات والمختلفات
والمتضادات ما يجوز عليه او يستحيل لعدم الحاصر وذلك محال **قلنا** اما ما ذكره السائل فيصح
ولا يلزم لانا لا نجوز ان تقتضي من الجنس الواحد او من الاجناس او من النوع الواحد او من الانواع الا ما كان
كاشفا عنها بكيفيته المخصوصة مما دل عليه الفعل بنفسه او بواسطة او بشاهد دون ما عداه كما قدمنا
دون ما وهذا حاصر معقول يمنع من تعديها الى ما ذكره والى ... ما في زائد مقتضياتها في الجنس لعدم

الطريق الى ما زاد على الصفة الواحدة من الجنس الواحد من اجل تزايد نقصانها في النوع فانما
اجازه لان عنده ان دلالة الفعل على الله سبحانه قد دلت على ثبوت ما زاد على الصفة الواحدة
من النوع الواحد كما ذكره الشيخ ابو عبد الله في كونه سبحانه عالما بجميع المعلومات وثبت
له سبحانه بكونه عالما انها احوال لا تتناهى ولم يستحيل عنده ثبوت ما لا يتناهى من الصفات
في هذا الموضع لانه انما استحيل فيما يصح دخول الزيادة والنقصان وذلك في الصفات التي يصح تزايد
نقصانها فيؤدي الى حصول المنتفي بشروط اقتضائه لم لا يقتضي او الى دخول الزيادة على ما لا
يتناهى وكلاهما محال واما ما كان مقتضيه صفة ذاتية فانه يستحيل دخول الزيادة فيه
والنقصان لاستحالة التزايد في الصفة الذاتية ولذلك اجزنا ثبوت ما لا يتناهى من الصفات الذاتية في حال
العدم لما لا يتناهى من المعدومات لما لم يؤد ذلك الى محال كذلك في مسئلتنا فاما الوجه الثاني فهو
ان نقتضي صفته الذاتية الاخص ما لا يتناهى من الاجناس والانواع حتى يقتضي جميع الصفات المماثلة منها
والمختلفة والمتضادة وما يصح على القديم وما يستحيل فلا يصح وذلك لان ههنا حاصرا معقولا
وهو ما ذكرناه من ان صفته سبحانه الاخص لا تقتضي الا ما تكون كاشفا عنها بكيفيته من الصفات مما
دل عليه الفعل بنفسه او بواسطة او وسايط دون ما لم يكن كذلك فالمعتبر في اقتضائها ما تقتضيه
ما ذكرناه لا الاجناس والانواع فكل صفة هذه سبيلها وجب ان تقتضيها سواء كان جنسها او نوعها
واحدا او مختلفا وكل صفة ليس هذه سبيلها فانه يستحيل ان تقتضيها وان كان الحكم واحدا
فلا اعتبار بعدها في ذلك عن الجنس الواحد الى الاجناس او عن النوع الواحد الى الانواع اذا كان
ما ابعد من الطريقة سالما لانه وذلك يمنع مما ذكره السايل من الزام تعديها في الاقتضاء الى سائر الصفات
المختلفة والمتضادة والى ما يستحيل في القديم سبحانه فان هذه عند اجلاء في العقد الذي ذكرناه
فلم يجز تعديها في الايجاب والاقتضاء اليه لان افعال القديم سبحانه ما دلتنا على صفة تكشف بعينها
ولا تكشفها عن صفته الاخص سوى ما قدمنا من الصفات بكونه قادرا وعالما وحيا وموجودا
فان سائر صفاته سبحانه وان دل عليها الفعل فانه لا يدل على ثبوتها على هذه الكيفية التي لها ولمكانها
كشف هذه الصفات الاربع عن صفته الاخص بل انما دل على ثبوتها على كيفيات اخر فمنها
ما هو ثابت على طريق الوجوب واجب عند الاستحالة وهو كونه سبحانه مدركا ومنها
ما هو ثابت على طريق الجواز والحال واحدة والشرط واحد وهو كونه مريدا وكارها وسائر الصفات
فلم يدل علينا افعاله سبحانه لا بانفسها ولا بواسطة ولا بوسايط فانه لا يجوز اثباتها له سبحانه
فضلا عن اثباتها مقتضاة عن صفته حادة عن الاخص لان اثبات ما لا طريق اليه من الاحكام
والصفات يفتح باب الجهالات فعلى هذه الطريقة تجري القول في كيفية كشف هذا الفصل من الصفات
عن حكم مقتضيها **واما القول** في كيفية كشفها عن حكم ما احتص بها فاعلم ان
مماثل الذوات المختصة بها ما احتص بها ان تماثلهما لا يكشف عن تماثل الذوات المختصة بها لما قدمنا
ان الواحد منا قد يشارك القديم سبحانه في هذه الصفات جنسا ونوعا ولم يجب ان يكون مثلا له
وكذلك واختلافها لا يكشف عن اختلاف ما اختص بها بل يجوز ثبوت المختلفات منها للذات
الواحدة وان لم تكن مختلفة لنفسها فان صفات القديم سبحانه الاربع مختلفة في الجنس والنوع وقد
اختص سبحانه بها اجمع وان لم يجب ان يكون مخالفا لنفسه والاصل في ذلك كله انها غير
كاشفة بنفسها عن مقتضيها فلم تكن تماثلها كاشفا عن تماثله ولا اختلافها كاشفا عن اختلافه
كما قدمنا واذا لم تنكشف من حكم مقتضيها عن ذلك لم تنكشف من حكم ما احتص بها عنه اصلا

كشف الصفة عن حكم ما اختص بها من بين غيرها كشفها عن حكم ما اقتضتها او يؤثر فيها واما الاشتراك
فيها على الحد الذي لم حله لكشفت عن صفته الاخص تقديرا كاشف عن تماثل المشتركين فيها وذلك
لان الاشتراك فيها على هذا الحد يكشف عن الاشتراك في مقتضيها وهي صفته الاخص وذلك هو
المقتضي للتماثل اذ التماثل انما يثبت للصفة الذاتية بشرط الاشتراك فيها وكذلك الاشتراك
في صفة واحدة منها على هذا الحد يقدر انكشف عن تماثل المشتركين فيها ايضا وعن الاشتراك في سائرها
على ذلك الحد وذلك لان الاشتراك في الواحدة منها على هذا الحد يكون كاشفا عن الاشتراك
في مقتضيها على الحد الذي يقتضي سائرها ومحال ثبوته على هذا الحد ثم لا يقتضي مقتضاه وكذلك الافتراق
فيها على هذا الحد يكشف عن اختلاف المفترقين فيها وذلك لانه يكشف عن الافتراق في مقتضيها
وهي صفته الاخص وذلك هو المقتضي للاختلاف اذ المخالفة انما يثبت للصفة الذاتية بشرط الافتراق
فيها وكذلك فالافتراق في صفة واحدة منها على هذا الحد يكشف عن الاختلاف ايضا وعن
الافتراق في سائرها على ذلك الحد وذلك لانه يكشف عن الافتراق في مقتضيها وهي صفته الاخص
ومتى لم يشترك الشيئان في المقتضي لم يشتركا في المقتضى عنه ولذلك قضينا بمخالفة القديم سبحانه لسائر
المحدثات لمفارقتها له سبحانه في صفاته الاربع على الحد الذي استحقها عليه وقضينا بانه لو شاركه
سبحانه مشارك في القدم لوجب ان يكون مثلا له سبحانه ومشاركا له في الصفات الثلاث التي
في كونه قادرا وعالما وحيا على الحد الذي استحقها عليه وكذلك القول لو شاركه سبحانه مشارك
في ايه واحدة منها على الحد الذي استحقها عليه لكان الحكم فيه ما ذكرنا فعلى هذه الطريقة يجري
القول في فصل الصفات المقتضاة ۞

فصل في الاحكام المتعلقة بالفاعل اعلم ان الكلام في هذا الفصل

من الاحكام يتعلق باربعة مواضع احدها الكلام في حدها
الجامع لشملها والثاني الكلام في شروطها والثالث الكلام في خصائصها ولوازمها والرابع
الكلام في كشفها عن حال ما يؤثر فيها **اما الاول** فاعلم ان الاحكام المتعلقة
بالفاعل هي الاحكام التي تثبت عند ثبوتها الفاعل لاختصاصه بصفة من صفاته من دون ايجاد معان في
الذوات المختصة بها والدليل على صحة هذا الحد انه كاشف عن معنى المحدود على جهة المطابقة
ولذلك يطرد وينعكس وذلك امارة صحة الحد **واما الثاني** وهو الكلام في شروطها
فاعلم ان لها شروطا ستة احدها ان تكون متعلقة بالفاعل وموقوفة على احواله
وثانيها ان لا تكون منافية لصفات الذوات التي تثبت لها ولا لاحكامها وثالثها ان لا تقف ثبوتها
على صفات او احكام ثابتة على سبيل الوجوب لتثبت للذوات عليها ورابعها ان تكون الذوات
التي يصح ان تثبت الاحكام لها مقدورة للفاعل وخامسها ان يكون الفاعل عالما بالذوات المختصة بها
غير ساه ولا غافل عنها وسادسها ان يكون قادرا على الارادات التي لاجلها يكون مريدا للايقاع
الذوات على تلك الاحكام وغير ممنوع منها وانما اشترطنا ان تكون متعلقة بالفاعل وموقوفة على
احواله لانه يستحيل ان يؤثر الفاعل فيما لا يتعلق به ولا يقف على احواله ولهذا استحال تاثيره في
الصفات الذاتية وفي الصفات والاحكام المقتضاة واشترطنا ان لا تكون منافية لصفات الذوات
التي تثبت لها ولا لاحكامها لانه يستحيل اجتماع المتنافيات من الصفات والاحكام لجملة واحدة
او لذات واحدة واشترطنا ان لا تقف ثبوتها على صفات او احكام ثابتة على سبيل الوجوب
لتثبت للذوات عليها لان ثبوت المشروط مع فقد شرطه محال والفاعل يتعذر عليه تحصيل الشرط الثابت
على سبيل الوجوب لخروجه عن التعلق به واشترطنا ان تكون الذوات التي يصح ان تثبت الاحكام لها

مقدورة للفاعل لانه لا يصح من الفاعل ان يجعل الذات على صفة او حكم من دون ايجاد معنى فيها
الا بشرط ان يكون قادرا على ايجاد تلك الذات على ما ذلك مبين في مواضعه من كتاب البيان وغيره
واشترطنا ان يكون الفاعل عالما بالذوات المحكمة لها غير ساه ولا غافل عنها لان الموثر في ثبوتها
من صفات الفاعل كونه مريدا او يستحيل ان يتعلق كونه مريدا بما هو ساه او غافل عنه واشترطنا
ان يكون قادرا على الارادة التي لاجلها يكون مريدا لايقاع الذوات على تلك الاحكام وغير ممنوع
منها لان كونه مريدا الموثر في وقوع افعاله على وجه دون وجه الا متى كانت الارادة من فعله ولا
يصح منه ان يفعل ما ليس بقادر عليه او ما هو ممنوع منه فاما متى كانت الارادة من فعل الله تعالى
فيه فانها يستحيل ان تؤثر في وقوع فعله على وجه دون وجه لان تاثير الارادة فيما تؤثر فيه على
جهة الايجاب ولو اثرت في وقوع الفعل على وجه دون وجه وان لم يكن من فعل المريد الفاعل لذلك
الفعل لوجب ان يكون وقوع فعله على وجه دون وجه حاصلا بغير اختياره وغير موقوف على
قصده وداعيه وان يكون الله سبحانه قد صح منه ان يجعل فعل غيره على حكم من دون ايجاد
معنى في الفعل وان لم يكن قادرا على ايجاد ذلك الفعل وكل ذلك محال وقد ادى اليه القول
بان الارادة تؤثر في وقوع الفعل على وجه دون وجه وان لم يكن من فعل المريد الفاعل لذلك الفعل
فيجب ان يكون محالا لانه ما ادى الى المحال فهو محال فهذه طريقة القول في شروط الاحكام المستحقة
بالفاعل **واما الثالث وهو الكلام** في خصائصها ولوازمها فاعلم
ان من خصائصها ولوازمها انها ما ساوت في سبيل الجواز تفارق بذلك الاحكام المقتضاة ومن خصائصها
انها يجب تقدم جوازها على وجوبها من حيث ان الموثر في جوازها ووجوبها هو الفاعل وما يوثر في الجواز
يجب ان يتقدم على ما يوثر في الوجوب من حيث هو موثر على سبيل الصحة فتفارق بذلك الاحكام
المقتضاة لان المقتضاة يجب ان يقترن الجواز فيها بالوجوب ولا ينفك احدهما عن الاخر وتفارق بذلك
ايضا الاحكام المعنوية لانه وان جاز ان ينفك الجواز فيها عن الوجوب فانه ايضا يجوز ان يقترن
الوجوب فيها بالجواز والجواز ان يقترن الموجب فيها بالمصحح ومن خصائصها انها يستحيل تجددها
ودوام ثبوتها حال بقاء الموصوف بها فتفارق بذلك الاحكام المعنوية وبعض الاحكام المقتضاة
ومن خصائصها انها يستحيل ثبوتها في حالة عدم الموصوف بها فتفارق بذلك بعض الاحكام
المقتضاة وهي الاحكام المقتضاة عن الصفات الذاتية وتشارك فيه الاحكام المعنوية
وبعض الاحكام المقتضاة وهي ما عدا ما ذكرناه من الاحكام المقتضاة عن الصفة الذاتية
فهذا هو الكلام في خصائصها **واما الرابع وهو الكلام** في
كشفها عن حال ما يوثر فيها فاعلم انها تكشف عن كون الموثر فيها
مريدا اذ كونه حيا لا تعلق له بالغير فيوثر في حكم من احكامه وكونه قادرا لا يتعدى
طريقة الاحداث وكونه عالما لا يوثر في المعلوم وانما يتعلق به على ما هو به وكونه كارها يمنع
من وقوع الفعل ولا يجوز ان يوثر فيما يتبعه وانما كونه كارها داخل في معنى صيغة النهي
فيها وفي معنى كون صيغة الامر تهديدا وهو شرط في حسن كثير من الافعال كالتكليف
وسائر الصفات التي يعلم من النفس نسبتها الى سائر الاحكام المتعلقة بالفاعل واحدة
فلا يجوز ان تكون لها تاثير في ذلك سوى كونه مريدا وبيان هذه الجملة في حصر احوال
الفاعل مستوفى في كتاب البيان لا وجه لتطويل الكلام ها هنا

وأما الكلام في أن الأحكام المستحقة بالفاعل

هل يكشف عن تماثل ما يؤثر فيها وهم الفاعلون أو عن اختلافهم أم لا يكشف عن ذلك
فاعلم أن هذه الأحكام لا يكشف تماثلها عن تماثل ما يؤثر فيها وهم الفاعلون ولا
اختلافها عن اختلافهم والدليل على ذلك أن هذه الأحكام ليست بكاشفة عما عليه
المؤثر فيها من صفته الذاتية ولا عما هو كاشف بمجرده عن صفته الذاتية فإنها إنما تكشف عن كون
الفاعلين مريدين كما قدمنا وكونهم مريدين صفات معنوية شاهدا وغائبا وليست بصفات
ذاتية ولا كاشفة بمجردها عن صفات ذاتية وكل ما هذه حاله فلا يجوز أن تكشف تماثله عن تماثل
ما يؤثر فيه ولا اختلافه عن اختلافه وتحقيق هذه الدلالة قد تقدم عند الكلام في الصفات المستحقة
بالفاعل فلا وجه لتطويل الكلام بإعادته هاهنا وأما تزايدها فلا يكشف عن تزايد ما يؤثر
فيها لأنه يجوز أن تصدر الأحكام الكثيرة عن الفاعل الواحد لكونه مؤثرا في ثبوتها على سبيل
الصحة والاختيار ولا يلزم من ذلك حصول ما لا نهاية له من الأحكام لأنه غير موجب لها فلا يلزم من
تعديه في التأثير في ثبوت الأحكام للذات الواحدة عن الحكم الواحد إلى ما زاد عليه أن يتعدى إلى ما لا
نهاية له حتى يوجب من ذلك ما لا نهاية له وإنما يلزم ذلك في الصحة لكونه مؤثرا على سبيل الصحة
فيصح منه من ذلك ما لا نهاية له على الوجه الممكن وهو أن يحصل حالا بعد حال أي ما لا آخر له أو
يحصل بعض ذلك بدلا من البعض دون أن يحصل الجميع مما لا نهاية له فإن ذلك مستحيل من حيث
أنه يؤدي إلى أن يتعذر على الفاعل جعل الذات على حكم مما يتعلق بالفاعل زائد على ما قد حصل مما
لا نهاية له مع تكامل شروط ذلك في حقه وذلك محال أو يصح منه الزيادة في الأحكام على ما
لا نهاية له وذلك محال لأن ما لا نهاية له يستحيل دخول الزيادة فيه والنقصان وأما تزايد الأحكام
المتعلقة بالفاعل فكاشف عن تزايد حاله في كونه مريدا إما تزايدها في النوع وذلك ظاهر فإن كون الفرض
طلبا يكشف عن اختصاصه بكونه مريدا لذلك وكونه عبثا يكشف عن كونه مريدا لذلك فتزايد الأحكام في
النوع يكشف عن تزايده لكونه مريدا في النوع وتزايدها في الجنس يكشف عن تزايدها في الجنس وهذا
خلاف المشهور عند المتكلمين في الموضع في مصنفاتهم فإن المشهور عندهم أن الصفات والأحكام
المستحقة بالفاعل يستحيل فيها التزايد وكذلك ذكرناه في كتاب البيان والجواب أن صفة الوجود
يستحيل فيها التزايد من حيث يرجع إلى أن المؤثر فيها هو كون الفاعل قادرا دون سائر أحواله وكونه قادرا
يستحيل تزايده في الجنس لاختلاف العدد فإن القدرتين يستحيل تعلقهما بمقدور واحد ويستحيل في الحالة
الواحدة لكونه قادرا أن يؤثر في ثبوت أكثر من صفة واحدة بالوجود للذات الواحدة إذ لو تعدى ذلك
ولا حاصر لتعدى إلى ما لا نهاية له وذلك محال أو لزم من ذلك أن يكون الموجود قد اختص بصفة
واحدة بالوجود دون ما زاد عليها أن يكون متعلقا بالفاعل مع وجوده من حيث لم تحصل له سائر
صفات الوجود التي يصح عليه وغير متعلق به من حيث أنه موجود لأن الموجود بوجوده قد خرج عن
التعلق بالقادر وذلك هو اجتماع النقيضين وهو محال فأما سوى الوجود من الصفات المعدودة ثبوتها
بالفاعل أو من الأحكام المستحقة بالفاعل فإن يصح فيها التزايد لأن المؤثر فيها من صفات الفاعل كونه
مريدا وكونه مريدا يصح فيه التزايد في الجنس لأنه يجوز تماثل الإرادات وتعلقها بمراد واحد على وجه
واحد ولا شك أن تزايد الإرادات المماثلة في الحي الواحد يلزم منه تزايد أحواله بكونه مريدا لأن وجود

كونه مريدا

العلل غير موجبة محال لو اختلفت الحالة واحدة محال لانه يلزم انه اذا حصل بعض العلل وفقد بعضها
ان تكون الحالة ثابتة لحصول ما حصل من عللها وغير ثابتة لفقد ما فقد منها وذلك محال وكذلك الزايد
الاحوال المقتضية للتاثيرات يلزم منه تزايد التاثيرات والاكان الزايد من الاحوال معطلا عن
التاثير مع تكامل شروط التاثير وذلك محال لانه ليس بعضها بان يكون هو المؤثر وبعضها هو
المعطل من التاثير اولى من العكس فيجب ان يكون الجميع منها مؤثرا ولا يجوز في جميعها ان يؤثر في
شيء حكما واحدا لان بعضها كاف فيه وان فقد البعض ومن جوز المؤثران يحتاج اليه اثره حتى
لا يستغنى عنه والا بطل كونه مؤثرا فيه فيجب ان يكون كل حالة من احوال الفاعل المتزايدة تكونه مؤثرا
للمراد الواحد على الوجه الواحد مؤثرة في شيء حكم لذلك المراد غير الحكم الذي يؤثر فيه الاخرى
من الجنس الواحد وفي ذلك تزايد الاحكام المستحقة بالفاعل في الجنس وانما لم يذكر في فصل
الصفات المستحقة بالفاعل الزايد لان صفة الوجود يستحيل فيها التزايد كما قدمنا وليس في الصفات
صفة مستحقة بالفاعل سواها فاما على المذهب الذي كلامنا فيه كان الكلام في الاحكام
على ما قدمنا فاما تماثل الاحكام المستحقة بالفاعل فهو كاشف عن تماثل احواله بكونه مريدا
فمتى كان المخصص بتلك الاحكام ذاتا واحدة او جملة واحدة لان اتحاد المتعلق والوجه والطريقة
مع تماثل التعلق في الصفات المتعلقة بالغير يكشف عن تماثلها وكونه مريدا من الصفات المتعلقة بالغير
فيجب ان يكشف ذلك عن تماثلها واما متى كان المخصص بالاحكام المستحقة بالفاعل ذوات كثيرة
او جملا كثيرة فتخص كل واحدة منها حكم من تلك الاحكام فان تماثلها لا يكشف عن تماثل
احواله بكونه مريدا لان الصفات المتعلقة بالاغيار يجب ان تختلف متى تغايرت متعلقاتها وكونه
مريدا من الصفات المتعلقة بالاغيار فيجب اختلافها متى تغايرت المرادات في تخصيص الاحكام
المستحقة بالفاعل متى اختص بها ذوات كثيرة او جمل كثيرة على ما ذكرنا مجرى صفات الوجود
في الذوات الكثيرة فانها وان كانت متماثلة لم يكن تماثلها كاشفا عن تماثل احوال الفاعل من حيث
تغاير متعلقات كونه مريدا وهي المقدورات فان مقدورا من مقدوراته مخالف العامة اختلاف الاحكام
المستحقة بالفاعل فهو كاشف عن اختلاف احواله بكونه مريدا سواء كان المخصص بها ذاتا واحدة
او ذواتا كثيرة او جملة واحدة او جملا كثيرة وذلك لان اختلاف الوجه في تعلق الصفات
المتعلقة يكشف عن اختلافها سواء كان المتعلق واحدا او متغايرا فكون الفعل ظلما حكم
مستحق بالفاعل وهو مخالف لكونه عبثا وهو ايضا حكم مستحق بالفاعل وكذلك فكون الصيغة
خبرا واستخبارا حكمان مستحقان بالفاعل وهما مختلفان فاختلاف هذه الاحكام كاشف
عن اختلاف احوال الفاعل بكونه مريدا سواء كان المتعلق واحدا كما في الفعل الواحد
اذا كان ظلما وعبثا معا او كان المتعلق متغايرا كما في صيغتي الخبر والاستخبار
لاختلاف الوجه واما ما اختص بالاحكام المستحقة بالفاعل فانها لا تكشف عن حاله فتزايدها
لا يكشف عن تزايده اذ يجوز ثبوت الاحكام الكثيرة المستحقة بالفاعل من الجنس
الواحد والاجناس المختلفة لذات واحدة او جملة واحدة متى لم يتنافى بينها تناف فان
الفعل الواحد قد يكون ظلما وعبثا الى غير ذلك وكذلك فقد يجوز ان يثبت للذات الواحدة بكونها

بعينه والجملة الواحدة احكاماً كثيرة في حكم المماثلة فمتى تزايدت حال الموثر فيها وهو كون الفاعل
مريدا على ما نعلمه وكذلك مماثل الاحكام المستحقة بالفاعل لا يكشف عن تماثلها لما اختص به
واختلافها لا يكشف عن اختلافه لانه يجوز ان يثبت الاحكام المختلفة للذات الواحدة متى
لم يكن بينها تناف على ما قدمناه في كونه ظلما وعبثا ويجوز ان يثبت الاحكام المتماثلة للمختلفات نحو كون
الصيغة خبرا او استخبارا او غير ذلك فيثبت للصيغ الكثيرة من الكلام مع اختلاف
حروفها واعلم انا متى ذكرنا ان الاحكام المستحقة بالفاعل يصح فيها التزايد في الحسن فمرادنا
بذلك الاحكام الحقيقية وهي المزايا التي لا تعلم الزوائد عليها الا باعتبار الغير او ما يجري
مجرى الغير وهي امور بائنة وليس مرادنا بذلك ما قد يسمى حكما على سبيل التوسع والاستعارة
وليس بحكم حقيقي وهو ما يرجع الى طريقة النفي مخصوصة نحو كون الفعل ظلما وعبثا الى غير
ذلك فان كون الفعل ظلما يرجع الى انه ضرر واصل الى الغير لا نفع لذلك الغير ولا لدفع ضرر
عنه ولا استحقاق وليس من جهته ولا للظن لاحد الوجوه المتقدمة ولا يكون في الحكم كانه من جهة
المضرور ولا في الحكم كانه من جهة غير فاعل الضرر فحقيقة كونه ظلما يرجع الى امرين
احدهما يرجع الى الاثبات وهو كونه ضررا واصلا الى الغير والثاني يرجع الى النفي وهو سائر
ما ذكرنا من شرائطه والاثبات من ذلك لا يتعلق منه بالفاعل الا كونه واصلا الى الغير وذلك
يرجع الى الكيفية في الوجود والوجود يستحيل فيه التزايد وفي كيفياته يستحيل فاما كونه ضررا
فليس مما يتعلق بالفاعل وسائر ما ذكرنا مما يرجع الى النفي المحض ليس بحكم بانفصاله عن ان يقال بانه
انما ثبت بالفاعل وفصلا عن ان يقال بانه يصح فيه التزايد فان النفي المحض يستحيل فيه التزايد
وكذلك فكون الفعل عبثا راجع الى انه فعل واقع من العالم به لا لغرض مثله فحقيقة كونه عبثا يرجع
الى امرين ايضا احدهما يرجع الى الاثبات وهو وقوعه من العالم به وكان قادرا عليه وهذا لا يتعلق
بالفاعل منه سوى حدوثه ووقوعه والوقوع هو الحدوث والحدوث هو الوجود المتجدد
والوجود يستحيل فيه التزايد كما قدمنا والثاني يرجع الى السلب وهو انتفاء كونه مفعولا لغرض
لغرض مثله وهذا ايضا فيستحيل كونه حكما ثابتا فضلا عن ان يقال بانه مستحق بالفاعل
وانه يصح فيه التزايد فان السلب الصرف يستحيل فيه ذلك كله وانما ذكرنا كون الفعل ظلما
وعبثا مع جملة الاحكام المستحقة بالفاعل وضربنا بهما المثال في هذا الفصل وغيره على
جهة التقريب والتمثيل فان الامثال ليست مضروبة لنفسها وانما ضربت لتفهيم بها الحقايق البعيدة
عنها المناسبة سيما وان كون الفعل ظلما وعبثا مما للفاعل الحيز فيه من حيث كان يمكنه ان يوقعه
ولا يكون ظلما ولا عبثا بان يفعله لغرض صحيح مخرج له عن حد الظلم والعبث فصار الى ذلك
مشبهين للاحكام الحقيقية الراجعة الى الاثبات التي يثبت بها الفاعل الصيغة من صفاته
من دون ايجاد معاني في الذوات المختصة بها نحو كون الكلام خبرا او استخبارا او دعاء
ولسنا الى غير ذلك لان الكلام اشتركت في ان للفاعل حيزا فيها كما ان ايجاد الفاعل
للفعل وان لا يوجده قد اشتركا في ان للفاعل حيزا فيهما بمعنى انه يمكنه ان يوجده وان
لا يوجده على سوى وان كان الذي يوجبه كون الفاعل قادرا هو ايجاد الفعل فقط لرجوعه
الى الاثبات دون ان لا يوجد فان ذلك نفي محض فلذا كان المقدور كذلك ... ان يقدر

القادر عليه فانه لم يكن موجودا امل القدرة عليه ولكنه لا يوجد حتى يكون فاعله قادرا عليه فلا
نطيل بما طال بناء في الاحكام المستحقة بالفاعل التي يصح فيها الزائد في الجنس كل ما قد يقال
انه بالفاعل على سبيل التعريف والتمثيل لا على سبيل التحقيق بل مرادنا بذلك الاحكام الكسبية
على ما بينا فاما متى ذكرنا ان الاحكام المستحقة بالفاعل يصح فيها الزائد في النوع فقد نريد به
الاحكام الكسبية وقد نريد به ما يسمى حكما على سبيل التوسع والاستعارة نحو ما
مثلنا به من كون الفعل ظلما وعبثا فان هذين يشملهما نوع واحد وهو كونهما وجهين
للقبح فمتى اجتمع في الفعل هذان الوجهان كان ظلما وعبثا معا فيكون فيه وجوه القبح
قد تزايدت والمراد بذلك الزائد في النوع وهو ثبوت وجوه مختلفة في فعل وليس المراد
بذلك الزائد في الجنس فانه مستحيل في كون الفعل ظلما وعبثا كما قد بينا فعلى هذه الطريقة
تجري القول في الاحكام المستحقة بالفاعل

فصل في الاحكام المعنوية

اعلم ان الكلام في هذا القبيل
من الاحكام يتعلق باربعة مواضع احدها الكلام في حدها الجامع لشملها
وثانيها الكلام في خصائصها ولوازمها وثالثها الكلام في كيفية كشفها عن حال
ما يوجبها ورابعها الكلام في كيفية كشفها عن حكم ما اختص بها فاما الاول وهو الكلام
في حدها فاعلم ان الاحكام المعنوية هي الاحكام التي يرجع في ثبوتها مؤثر على سبيل الايجاب
سوى الذات المستحقة لها والكلام في صحته كالكلام في تصحيح حد الاحكام
المستحقة بالفاعل واما الثاني وهو الكلام في خصائصها ولوازمها فاعلم ان خصائص
الاحكام المعنوية سبع احداها انها ثابتة على سبيل الجواز والحال واحدة والشرط
واحد ونعني بالحال ما يكون مصححا لها وشرطا في ثبوتها ونعني بالشرط ما يكون مصححا للمصحح او
شرطا في صحته ومثال ذلك ما نقوله في الحكم الدال على الاعتماد وهو كون محله في حكم المدافع
لما ماسه نحو ما يجده احدنا عند حمله للثقيل فان هذا الحكم ثابت للجواهر على سبيل الجواز
والحال واحدة وهي تحيز الجواهر فانه مصحح لذلك اذ ما ليس بمتحيز يستحيل ذلك عليه والشرط
واحد وهو وجود الجواهر فانه شرط في تحيزها ومعنى كون الحال واحدة والشرط واحدا انهما
ثابتان في حالتي ثبوت الاحكام المعنوية وانتفائها وهذه هي كيفية الاحكام المعنوية التي بها
كشفت عن المؤثر فيها على التفصيل وانه معنى خارج عن الذات مؤثر على جهة الايجاب
ولهذه الكيفية ما باينت سائر الاحكام من المقتضاة والمستحقة بالفاعل والثانية
انه يجوز تجدد الاحكام المعنوية وزوالها في حالة بقاء الذوات المستحقة لها فتفارق بذلك الاحكام
المستحقة بالفاعل وبعض الاحكام المقتضاة وهي الاحكام المقتضاة عن الصفات الذاتية
والاحكام المقتضاة عن الاحكام المستحقة بالفاعل والاحكام المقتضاة عن الصفات المقتضاة
من غير شرط يتجدد او يزول في حالة البقاء وانما قلنا انه يجوز تجددها وزوالها في حالة
البقاء لانها لو لم يكن كذلك لم يصح ثبوت الخاصية الاولى لها وهي ثبوتها على سبيل الجواز والحال
واحدة والشرط واحد والثالثة انه لا يجوز ان يستحقها الا ما يجوز عليه البقاء
فتفارق بذلك سائر الاحكام المقتضاة والمستحقة بالفاعل فانه قد يستحقها ما يجوز عليه البقاء
ومن

وما يستحيل عليه البقاء وإنما قلنا إن ما ذكرناه من خصائص الأحكام المعنوية لأنه لو لم يكن
ذلك من خصائصها لم يصح ثبوت الكشفية التي هي أخص صفة الأولى لها أيضا على ما ذكر مبين
في كتاب البيان وغيره والرابعة أنه لا يجوز ثبوتها إلا بشرط اختصاص المعاني الموثرة
فيها بالذات المحضة فيها وبما هو من جنس تلك الذات وقبلها للاختصاص بالمعنى الواحد منها بأكثر
من موصوف واحد من الجنس الواحد أو القبيل الواحد إذ لو جاز اختصاصه بموصوفين
لم يمكن أن يوجب الحكم لأحدهما أولى من أن يوجبه للآخر فيؤدي إلى اختصاص الموصوفين بحكم
واحد حتى لا يفعل إلا ما يفعل غيرهما أو غير واحد حتى لا يفعل الحكم الواحد إلا بين
ثلاثة أغيار أو أربعة أغيار وذلك محال ويخرج من هذه القاعدة أن الأعراض يستحيل
استحقاقها للأحكام المعنوية لأنها ليست من جنس ولا قبيل من الأعراض التي ولا يجوز حصول
الذات منه حتى يصح اختصاص المعنى بهما معا فليس الأحكام المعنوية بهذه القضية ثابتة
الأحكام وإن الأعراض يصح اتصافها بسائر الأحكام من المقتضاة والتي بالفاعل
والخامسة أن من حق الأحكام المعنوية أن يكون الموثر في وجوبها موثرا أبدا أعني
الموثر في صحتها ففارق بذلك الأحكام المقتضاة والأحكام المستحقة بالفاعل إذ
الأحكام المقتضاة يوثر المقتضي لها في صحتها ووجوبها معا وكذلك الأحكام المستحقة بالفاعل
يوثر الفاعل في صحتها وفي وجوبها معا لكن يوثر الفاعل في صحتها لأنه متقدم على ما يوثره في
وجوبها لكونه موثرا على سبيل الصحة خلاف المقتضي فإن ما يوثره في الصحة لا يتقدم عن
ما يوثره في الوجوب لكونه موثرا على سبيل الإيجاب وقد بينا في كتاب الموثرات أن العلل
والمعاني إنما توثر في الإيجاب دون الصحة وأن المقتضيات والفاعلين إنما يوثرون
في الصحة والإيجاب معا والسادسة أن الأحكام المعنوية ليست متعلقة
بالفاعل ففارق بذلك الأحكام المستحقة بالفاعل فإنها متعلقة كما قدمنا ويشارك
في ذلك الأحكام المقتضاة فإنها أيضا لا تتعلق بالفاعل والسابعة أن الأحكام
المعنوية لا يجب تقدم الجواز فيها على الوجوب بل يجوز أن يقترن الوجوب فيها بالجواز أو يجوز أن الموجب
لها بالمقتضي ففارق بذلك الأحكام المستحقة بالفاعل فإنه يجب أن يتقدم الجواز فيها على الوجوب
كما تقدم فهذا هو الكلام في خصائص الأحكام المعنوية وأما الثالث وهو الكلام
في كيفية كشفها عن حال ما يوثر فيها فاعلم أنها تكشف عما عليه الموثر فيها من الصفة
أو الحكم الذي لأجله يوجبها ولذلك كانت المعاني التي توثر في ثبوت أحكام لغيرها على
سبيل الجواز والحال واحدة والشرط واحد ينقسم فمنها ما يوثر في ثبوت تلك الأحكام
لصفته المقتضاة عن صفته الذاتية وهي المعاني التي لا توجب صفة للغير كالاعتماد في الجهة لكون
محله يحكم المدافع لما ماسه وكالتأليف في الجهة لما لامسه لصعوبة التفكيك بين محليه
عند اعتدال الرطوبة واليبس إلى غير ذلك والكلام في هذا القبيل أوجب الأحكام لما
اختص به من صفته المقتضاة عن صفته الذاتية كالكلام في أن العلل توجب
الصفات المعنوية لما اختصت به من صفاتها المقتضاة عن صفاتها الذاتية وقد تقدم بيان

ذلك نحو ما في فصل الصفات المعنوية بما لا طائل في اعادته ومنها ما يوثر في
ثبوت حكم لغيره لوقوعه على وجه مخصوص وليس ذلك الا العلم فان العلم يوجب للحي صفة بكونه
معتقدا للمعتقد او لما يجري مجراه على ما هو به وانما يوجب له هذه الصفة لما اختص به من
صفته المقتضاة عن صفته الذاتية وهي الصفة التي يشترك فيها سائر الاعتقادات من علم
وتقليد وتبخيت فان التقليد والتبخيت مماثلان للعلم في تعلقهما بمتعلقه على اخص ما يمكن وان كانا
لا يقتضيان سكون النفس والعلم يقتضي سكون النفس وانما قلنا ان هذه المعاني الثلاثة التي
هي العلم والتقليد والتبخيت لاشتراكها في صفاتها الذاتية التي لاجلها وجب اشتراكها عند الوجود
في مقتضياتها وهي الصفات التي لاجلها توجب للحي كونه معتقدا المعتقد واحدا او لما يجري مجراه
على اخص ما يمكن ولاجلها تتعلق بالمعتقد الواحد ان كانت متعلقة بالغير على اخص ما يمكن
واعني بذلك التعلق الحقيقي الراجع الى ذواتها وهو تعلقها بالمعتقد على ما هو به فتعالله في
كونه على ما هو به فان ذلك هو الذي تشترك فيه العلم والتقليد والتبخيت فمتى كانت
متماثلة وليس المراد به التعلق الخاص بالعلم التابع لكونه علما من كونه شرطا في ايقاع المعلوم
مع غيره مرتبا محكما اما حقيقة واما تقديرا بواسطة كون العالم عالما ومن اقتضائه
لسكون النفس فان العلم لما اختص بوقوعه على وجه دون التقليد والتبخيت اختص بايجاب
حكم للحي تابع لكونه معتقدا وهو كونه ساكن النفس مطمئن القلب الى ان معتقده او ما
يجري مجراه على ما اعتقده وبايجابه لذلك واقتضائه له غيرنا كونه علما وهو كونه في
اعتقادا واقعا على وجه ولوقوعه على ذلك الوجه اقتضى هذا الحكم واوجبه للحي وعند
ايجابه للحي ذلك مع كونه معتقدا يوصف الحي بانه عالم بمعنى انه معتقد مع سكون النفس وطمانينة
القلب ولذلك حددنا العلم بانه الاعتقاد المقتضي لسكون النفس وطمانينة القلب الى ان معتقده
او ما يجري مجراه على ما تناوله فكل ما كان من الاحكام المعنوية كاشفا عما عليه المعاني من
صفاتها المقتضاة عن صفاتها الذاتية فان تماثلها يكشف عن تماثل المعاني الموجبة لها لوجوب
اطراد كشفها ودلالتها واختلافها يكشف عن اختلافها وتزايدها يكشف عن تزايدها والا
ادى الى ايجاب المعنى الواحد لما يرجع الى ذاته لاكثر من حكم واحد وذلك يكشف عن اختصاصه
في ذاته لصفات ذاتية اكثر من واحدة وذلك محال على ما تقدم بيان ذلك كله في فصل
الصفات المعنوية باستيفاء اغنى عن تطويل الكلام باعادته هاهنا وكل ما لم يكن من الاحكام
المعنوية كاشفا عما عليه المعاني الموجبة لها من صفاتها المقتضاة عن صفاتها الذاتية بل انما
يكشف عن وقوعها على وجه ليس مما يرجع الى الذات فقط فتماثلها لا يكشف عن تماثل
المعاني الموجبة لها واختلافها لا يكشف عن اختلافها وذلك لانها لا تكشف عما عليه المعاني
الموجبة لها من صفاتها الذاتية ولا عما هو كاشف لمجرده عن صفاتها الذاتية وكل ما هذا في
سبيله فتماثله لا يكشف عن تماثل ما يوجبه ولا اختلافه عن اختلافه على ما تقدم تحقيق
هذه الدلالة في فصل الصفة التي بالفاعل ولذلك قد تشترك المعاني المختلفة في الوقوع
على ذلك الوجه وقد تفترق فيه المتماثلات بان يقع بعضها على ذلك الوجه دون بعض

فان الاعتقادات المختلفة قد تشترك في اختصاصها بان تكون النفس وطمانينة القلب لا يشتركها
في الوقوع على وجه مخصوص ولهذا في العلم ان يختص بالوقوع على ذلك الوجه دون
ما يماثله من التقليد والتبخيت لما لم يكن ذلك الوجه مما يرجع الى ذاته والوجوه التي اذا وقع
الاعتقاد عليها كان علما خمسة وقد ذكرناها في كتاب البيان فلا وجه لتطويل الكلام
بذكرها هاهنا فاما ما يتزايد هذا القبيل من الاحكام فانما يكشف عن تزايد العلوم
او عن تزايد وجوه العلم المقتضية لكونه علما فان طمانينة القلب قد تتزايد لكثرة طرق العلم
وجلائها وظهورها وقد تتزايد لكثرة اجزاء العلوم كما نقوله في العلوم الضرورية فعلى
هذه الطريقة تجري القول في كيفية كشف الاحكام المعنوية عن حال ما يوثر فيها **واما**
الرابع وهو الكلام في كيفية كشفها عن حكم ما اختصت به فاعلم ان الاحكام
المعنوية لا تخلو اما ان يكون لها وللمصحح لها شرط على النفس او لا يكون لها وللمصحح لها
شرط على النفس فان كان لها وللمصحح لها شرط على النفس فلا تخلو اما ان يكون للمصحح لها
مقتض على النفس او لا يكون للمصحح لها مقتض على النفس فان كان للمصحح لها مقتض على
النفس فان الاشتراك فيها يجب ان يكون كاشفا عن تماثل المشتركين فيها على مثال ما
قدمناه في فصل الصفات المعنوية فلا وجه لتطويل الكلام به عادة وهذا النوع
من الاحكام هو كصعوبة التفكك بين محلي التاليف فان له مصححا على النفس
وهو كون الجواهر متجاورة ومتحيزة ولذلك المصحح شرط على النفس وهو كونها موجودة
وله ايضا مقتض على النفس فان المقتضي لتجاورها هو كونها جواهر ولا مقتضي له سواه
والمقتضي لتجاورها كونها كاينة فان المراد بتجاورها هو ان تكون بحيث لا يكون بينها ولا مسافة
ولا مقتضي لتجاورها سوى كونها كاينة وكحكم الاعتماد وهو كون محله في حكم المدافع لما
ماسه فان المصحح لهذا القبيل من الاحكام مصحح على النفس وهو التحيز ولا مصحح لها سواه
وللمصحح لها شرط على النفس وهو وجود الجواهر ومقتض على النفس وهو كونها جواهر
اذ لا شرط له ولا مقتض سواهما فالاشتراك في هذه الاحكام كاشف عن تماثل المشتركين فيها
سوا كان اشتراكا في الجنس كالاشتراك في صعوبة التفكك وفي كونه في حكم المدافع لما ماسه
من جهة معينة دون ما سواها كجهة السفل مثلا او كان اشتراكا في النوع كاشتراك
الجوهرين في كون كل واحد منهما في حكم المدافع لما ماسه من جهة ما لكن حكم احدهما
مختص بجهة السفل مثلا كالحجر وحكم الاخر مختص بجهة العلو كالنار فان الحكمين مختلفان
لكنه يجمعهما نوع واحد وانما قلنا ان الاشتراك في هذه الاحكام كاشف
عن تماثل المشتركين فيها لانها كاشفة عن اشتراكهما في مصححها وفي مقتضيه وهو
الصفة الذاتية وذلك هو المقتضي للتماثل فاما الافتراق فيها فلا يكشف عن اختلاف

ولذلك هو المدافع

المفترقين فيها سواء كانا مفترقين في الجنس او في النوع وذلك لان تحيز الجواهر غير مختص
بهذه الاحكام دون المعاني الموجبة لها فيجوز ان تختص بها بعض المتحيزات دون بعض بخلاف
الصفات المعنوية التي هي كون الجواهر كائنة في الجهات فان تحيزها مختص بهذه الصفات
وبالمعاني الموجبة لها فلهذا كان افتراق المفترقين فيها في النوع مع وجودهما كاشفا
عن اختلافهما لانه كاشف عن كون احدهما متحيزا عند وجوده دون الآخر فيكشف
عن كون احدهما جوهرا دون الآخر وفي ذلك اختلافهما لا محالة وان كان للاحكام
المعنوية مصحح على التعيين ولمصححها شرط على التعيين ولم يكن له مصحح على التعيين بل كان
يجوز صدوره وجنسه عن مقتض مخالف لمقتضيه في الجنس وذلك بان لا يكون كاشفا عن
مقتضيه على التعيين بل يكون كاشفا عنه على الجملة فان هذا القسم من الاحكام
المعنوية وان لم يكن ثابتا محققا ولا له نظير في الشاهد فانا نتكلم فيها على جهة الفرض
والتقدير ايضاحا للقول بانه حاله سوف يتضح كيف كان يكون كشفها عن حكم ما اختص بها واعلم
ان هذا القبيل من الاحكام المعنوية لا يكون الاشتراك فيها كاشفا عن تماثل
المشتركين ولا الافتراق فيها كاشفا عن اختلاف المفترقين فيها وذلك لان ثبوتها انما
موقوف على صفة لما اختص بها دالة على التعيين فان مصححها قد جاز صدوره وجنسه
عن الصفات الذاتية المختلفة في الذات فيجوز كون ما اختص بهذا القسم من الاحكام المعنوية
مختلفا في الجنس وذلك لانه قد جاز ان يختص مصححها وشرط مصححها وهو الوجود
بالمختلفات فلم يجز ان يكون الاشتراك فيها كاشفا عن تماثل المشتركين فيها ولا الافتراق فيها
كاشفا عن اختلاف المفترقين فيها وان لم يكن للاحكام المعنوية ولمصححها شرط على
التعيين فان الاشتراك فيها لا يكشف عن تماثل المشتركين ولا الافتراق فيها يكشف عن اختلاف
المفترقين فيها وذلك لانه اذا جاز ان يختلف شرط مصححها جاز اختلاف الذوات المختصة
بها على ما تقدم بيان ذلك في موضعه من فصل الصفات المعنوية فلا وجه لتطويل الكلام
بما عالته ها هنا وهذا القسم من الاحكام المعنوية ليس الا تشكل النقش وطمأنينة
القلب فان المصحح له في الشاهد كون الواحد منا حيا وهذا المصحح وان وجب اطراده مع هذا
الحكم شاهدا وغائبا فان للقديم سبحانه مثل صفة الواحد منا بكونه معتقدا او مثل حكمه
بكونه شاكل النقش مطمئن القلب وان لم يجز اجراء هذه العبارات عليه سبحانه لكونها
في الاصل مجازات محضة والمجازات لا يجوز اجراؤها على الله سبحانه وان كان معناها ثابتا في
حقه سبحانه الا باذن منه ولم يرد منه سبحانه اذن شرعي في تسميته معتقدا شاكل النقش
ولم يجز اجراء ذلك عليه وان كان معناه ثابتا في حقه جل وعز بل يجب ان يعتقد ثبوت
معناه في حقه جل وعز وان يجري عليه من العبارات المفيدة لذلك ما هو حقيقة فيه
وما ورد به الشرع دون ما لم يرد به من المجازات فيقال هو عالم وعليم وخبير الى

غير ذلك والمراد به ما ذكرنا من كونه على مثل حال الواحد منا بكونه معتقدا وجاهلا وبكونه
شاكا في الشيء فإن كون الحي حيا ليس مصححا لهذا الحكم على التعيين بل قد يقوم مقامه في
الجنس معانيه في تصحيح هذا الحكم لو قدرنا انفراد أحدهما عن الآخر وإن كان انفراد
أحدهما عن الآخر مستحيلا لأن بينهما من تعلق الاقتضاء والإيجاب ما يمنع من ذلك فإن صفته
الله سبحانه الأخص مقتضية لكونه سبحانه عالما وكونه عالما يرجع إلى أنه على مثل حال الواحد
منا بكونه معتقدا أو شاكا في الشيء فهذه الصفة وهي كونه على مثل حال الواحد منا بكونه
معتقدا مقتضاة عن صفته الأخص وهذا الحكم وهو كونه على مثل حكم الواحد منا بكونه
شاكا في الشيء مقتضى عن صفته الأخص وكونه تعالى حيا وإن كان مصححا لهذا الحكم كما أن كون
أحدنا حيا مصحح له لكنه ليس بمصحح لهذا الحكم على التعيين بل قد يقوم مقامه في تصحيحه
ما عليه القديم سبحانه في ذاته من صفته الأخص لأنها مقتضية لهذا الحكم في حقه سبحانه
ومن حق المقتضي أن يكون مؤثرا في صحة المقتضى ووجوبه كما بيناه وذلك في كتاب المؤثرات
فيجب أن تكون صفته الأخص كافية في تصحيح هذا الحكم لو انفردت عن كونه تعالى حيا كما
أنها موجبة له ولكنها يستحيل انفكاكها عن كونه حيا لأن بينهما تعلق الاقتضاء والإيجاب
فإنها كما أنها موجبة لهذا الحكم الذي هو جزء من معنى كونه تعالى عالما ومقتضية له
بشرط الوجود الأزلي فإنها أيضا موجبة لكونه حيا ومقتضية له بهذا الشرط
وهي مع ذلك مقتضية للشرط وهو الوجود الأزلي بغير شرط فإذا كانت مقتضية للوجود
بغير شرط استحال انفكاكها عنه فيستحيل انفكاكها أيضا عن سائر مقتضياتها
التي تقتضيها بشرط الوجود لأن المقتضي متى استحال انفكاكه عن شرط الاقتضاء استحال
انفكاكه عن الاقتضاء فيستحيل انفكاكه عن المقتضى فقد بان أن هذا الحكم المعنوي الذي
هو سكون النفس في حق الواحد منا ليس له مصحح على التعيين وكذلك ليس مصححا له
شرط على التعيين فإن شرط كون الحي حيا يختلف بحسب اختلاف كيفية ثبوته
في الذوات فإنه في حق العباد مشروط بالبنية المخصوصة مع الشروط الأخر المعتبرة
في ذلك التي قدمنا ذكرها في فصل الصفات المعنوية وليس بمشروط بذلك في حق القديم
جل وعز لأنه صفة مقتضاة في حقه جل وعز وهو صفة معنوية في حق العباد على
ما قدمنا في فصل الصفات المعنوية فإذا لم يكن لهذا الحكم الذي هو سكون النفس
مصحح على التعيين ولا لمصححه شرط على التعيين لم يمكن الاشتراك فيه كاشفا عن تماثل
المشتركين فيه ولا الاشتراك في مصححه الذي هو كونه حيا لما قدمنا في فصل الصفات
المعنوية من أن المصحح متى جاز اختلاف شرطه لم يكن الاشتراك فيه ولا فيما
يقف عليه من الصفات والأحكام كاشفا عن تماثل المشتركين فيه مع جواز ثبوت ذلك
للذوات المختلفة فلا يلزم إذا شاركنا القديم سبحانه في هذا الحكم أن يكون أمثالا

له بل شاركنا فيه مع مخالفته لنا وكذلك فافتراق الجسمين في هذا الا يكشف عن حال فيها
الضالا مصحح لسن مما يرجع الى ذواتهما ولا الى امر احدهما فانهما في اي امر فرقتهما فيه وفيما يتبعه
من الصفات والاحكام **ومتى قيل** كيف جعلتم سكون النفس وطمانينة القلب
من الاحكام المعنوية الباقية على تسليم الجواز مع انكم في تفصيل الصفات المعنوية
ادخلتموه في جملة اقسام تعلق كون الحي عالما بالمعلوم وجعلتم كونه عالما مقتضيا
لسكون النفس وذلك يقتضي تكونه باقيا على تسليم الوجوب ويدخله في زمرة الاحكام
المقتضاة كسائر اقسام التعلق بالغير فانها احكام مقتضاة عن الصفات المتعلقة
بالغير **قلنا** ان سكون النفس ليس من الاحكام المقتضاة في حق العباد فانه لو
كان من الاحكام المقتضاة عن كون الحي معتقدا لكانت هذه الحالة مقتضية له
بجنسها وفعلها فكان يجب كون الحي معتقدا اذا كان صادرا عن تقليد او بحث او جهل
ان يقتضي سكون النفس لان جنس الصفة وفعلها واحد سوا كان المؤثر في ثبوتها
مجرد الاعتقاد او اعتقادا واقعا على وجه فان العلم لم يوجب الحالة التي هي كون
الحي معتقدا لمفارقته لما عن التقليد والبحث وهو وقوعه على وجه وانما اوجبها
لصفته المقتضاة عن صفته الذاتية التي شاركه فيها التقليد والبحث المتعلقان بمتعلقه
على احص ما يمكن ولو كانت الحالة الموجبة عن العلم هي المقتضية لسكون النفس لوجب فيما
يماثلها من الاحوال الموجبة عن التقليد والبحث ان تقتضي سكون النفس وذلك محال لان
المقلد والمبخت ليسا ساكني النفس الى صحة ما اعتقداه وانه كما اعتقداه وانما المؤثر
في سكون النفس هو العلم لوقوعه على وجه كما قدمنا وليس **لقائل ان**
يقول ان ليس العلم من قبيل الاعتقاد وقد اقتضى سكون النفس وان لم يلزم
فيما هو من جنسه وفعله من تقليد وبحث وجهل ان يقتضي سكون النفس لما لم يكن
الجالب لذلك راجعا الى ذاته فما انكرتم من قائل يقول لكم ان كون الحي عالما يقتضي سكون
النفس ولا يلزم فيما هو من جنسه وفعله ان يقتضي ذلك لما لم يكن الجالب لذلك راجعا
الى جنسه وفعله وذلك لان الجالب للصفة لما يوجبه لا يجوز ان يكون راجعا الى امر
زائد على جنسها وفعلها لان الزائد على ذلك مما له تعلق بها ليس الا الكيفية سوى انها وقد
تشاركها في الكيفية من الصفات ما خالفها في الجنس والفعل وان لم يشاركها في
الجالب لذلك الحكم ولو كان الجالب لصفة العالم بكونه عالما لسكون النفس مما لا يرجع الى جنسها
وفعلها لكان راجعا الى كيفيتها ولو كان راجعا الى كيفيتها لوجب فيما شاركها من
الصفات والاحكام في الكيفية ان يشاركها في اقتضا سكون النفس فكان يجب في كل
صفة معنوية وحكم معنوي ان يقتضي سكون النفس ان كان ذلك لمجرد الكيفية
وان كان ذلك لكونها صفات مع الكيفية لزم في كل صفة معنوية ان يقتضي سكون

النفس وان كان لمجموع الجنس او النوع والكيفية لزم في كون الحي معتقدا ان يسمى سكون
النفس وان كان صادرا عن تقليد او بخت او جهل لان الجنس او النوع والكيفية فيه
حاصلان في الجميع على سوا وكل ذلك محال فبطل ان توجب صفة العالم بكونه عالما سكون
النفس وليس كذلك العلم فانه ذات فيجوز ان توجب حكما ولا تكون الجاية له راجعا الى ذاته
بان يكون راجعا الى اختصاصه بصفة او حكم ليس مما يرجع الى الذات فوضح الفرق بين الموضعين
وبان ان الحالة الموجبة عن العلم لا يجوز ان تكون موجبة لسكون النفس وان العلم هو
الموجب لذلك لوقوعه على وجه كما قدمنا وانما ادخلنا سكون النفس في جملة اقسام
التعلق لانه حكم تابع لكونه عالما وملازم له من حيث ان موجبه وموجب كونه عالما واحد
وهو العلم فصار مشبها للاحكام المقتضاه عن كونه عالما في دورانه مع كونه عالما في
النفي والاثبات لكونهما معلولين عن علة واحدة فصار كانه حكم مقتضى عن كونه
عالما وان لم يكن مقتضا عنه على التحقيق بل هما موجبان عن معنى واحد فاذا مر
في كلامنا في هذا الكتاب وفي غيره ان سكون النفس من اقسام التعلق الى تقتضيها
كونه عالما فمرادنا بذلك انه تابع لكونه عالما وملازم له في الثبوت لكونهما
معلولين عن علة واحدة في حق العباد وهي العلم ومقتضيين عن مقتض احد في حق
القديم جل وعز وهو صفته الاخص وكونه عالما بمعنى سكون النفس اقتضى التعين
والدلالة كاقتضى شغل الجواهر للجهات لاحتمالها للاعراض اقتضى التاثير كاقتضى التحيز
للجواهر لاحتمالها للاعراض فانه قد يقال ان كون الجوهر متحيزا بمعنى احتماله للعرض
بمعنى انه لو ترقبه وقد يقال ان كون الجوهر شاغلا للجهة مما يقتضي احتماله للعرض بمعنى
انه يصحبه ويدل عليه لكونهما مقتضيين عن مقتض واحد من غير شرط فيه
كذلك ما نحن فيه فانه قد يقال ان العلم يقتضي سكون النفس بمعنى انه يوثر فيه
وقد يقال ان كون الحي عالما يقتضي سكون النفس بمعنى انه يصحبه ويدل عليه لكونهما
معلولين عن علة واحدة بل لا يسمى الحالة الصادرة عن العلم بانها كون الحي عالما
ولانها عالمية الا متى قارنها سكون النفس وسعها فهو اذا احد في معناها وحقيقتها
اذ حقيقة العالم وحده انه المعتقد الذي سكنت نفسه الى ان معتقده او ما
يجري مجراه على ما اعتقده فلهذا ادخلنا سكون النفس في حكم المتعلقات
الصادرة عن كون الحي عالما وان كان مفارقا لها في ان الموثر فيه هو العلم في
حق العباد لا الحالة الموجبة عنه بكون الحي معتقدا والموثر في سائر المتعلقات
هو الحالة بغير واسطة والعلم بواسطة الجاية للحالة الموثرة فيها فان منها ما
هو صادر عن مجرد الحالة بكونه معتقدا ومقتضى عنها وهو التعلق الذي يسري
فيه كون الحي عالما وكونه معتقدا او متمنيا في تعلقه بمتعلق واحد على اخص

مائكن وهو اسد عاو هاللمعقد وساولنا له علا ماهو به سعاله في كونه علا ماهو به
فان مجرد الحالة مقتض لهذا التعلق وموبر فيه وان لم يعار بها سكون النفس ومنها
ماهو صادر عن الحالة متى اقترن بها سكون النفس وسعيا وهو كونها شرطا صحة اجاد
المعلوم مع عزه مرنا محكما في اجاده كما لك اما جعفا وامانفرد او متى لم يقترن
بها سكون النفس لم يصدر عنها هذا التعلق ولا يحرم علينا في تسميته المثل لازم لعزه
والدال عليه والمصحح له مقتضا له فانه فعل مقتضاه عن كون الحي قادرا او كونه
قادرا مقتض لصحة الفعل بمعنى انه موبر فيها وموجب لها وهي اثره وموجبه ثم تعال مع
ذلك بان صحة الفعل تسمى كون من صح منه الفعل قادرا بمعنى انها دال على ذلك
ولم ره قوبما ذكرناه في هذه الجملة سعح مرادنا بما ذكرناه في فصل الصفات المعنويه
ويظهر انه عن ساقض لما ذكرناه في هذا الفصل فعلى هذه الطريقة تجري القول في
الاحكام المعنويه

فصل في الاحكام المقتضاة اعلم

ان الكلام في هذا الفصل يتعلق بها انما اصل الاحكام يتعلق بها ان تعتبر
مواضع احدها الكلام في حدها وحقيقتها وثانيها الكلام في
حصا نصها التابعة لحقيقتها وثالثها الكلام في كيفية كشفها عن حكم
مقتضيها ورابعها الكلام في كيفية كشفها عن حكم ما احرجها واما
الاول وهو الكلام في حدها وحقيقتها فاعلم ان الاحكام المسماه في
الاحكام التي وجب للذوات على التعيين لاختصاصها بصفات او احكام اخر
اما المتعلقات الصادرة عن الذوات المتعلقة على سبيل الوجوب لاختصاصها بصفات
واخر بما قولنا على التعيين بر لكن الفعل حسنا وقبحا مانه وان كان يجب الفعل من
وقع من العالم بان يكون حسنا او قبيحا لامر يرجع الى ان فعل العالم يستحيل الى كاله عن
الصح والحسن مانه لا نقال مانه يصح الفعل الحسنة متى من موقعه من العالم فقط
لاجل انه لا يجب في فعل العالم ان يسلم له احد الحكمين على التعيين بل لا يكون حسنا الا
محالة دون ان يكون قبيحا ولا ان يكون قبيحا لا محالة دون ان يكون حسنا واما الا احب ان
يكون محتما احد الحكمين ابهما الموم على التعيين والتعيين لاجل وجه الحسن او وجه
القبح التي تقع عليها الفعل والمعنى ان العين مقتضاهما معينا وقولنا في الحد اذا المتعلقات

الصادرة عن الذوات المتعلقة لان من الاحكام المقتضاة ما لا يخلو ان يكون المقتضي
والمقتضى منها راجعين الى ذات واحدة بحيث يكون مختصة بهما جميعا بل انما
لا بد ان يكون المقتضي راجعا الى ما اختص بالمقتضي بمعنى انه تعلقه بالغير وصادر
عنه وثابت لاجله وان لم يكن الحكم ثابتا له ومختصا به بل قد يكون ثابتا للمتعلق به ومختصا به
كصحة الفعل من القادر فانها حكم مقتضى عن كون الحي قادرا وان كانت ثابتة للفعل
مختصة به دون القادر فانها صحة وجود الفعل وليست صحة وجود القادر ولا
صحة كونه قادرا وانما شرطنا ان تكون المتعلقات صادرة عن الذوات المتعلقة على
سبيل الوجوب لانها متى كانت صادرة عنها على سبيل الجواز كانت معنوية
ولم تكن مقتضاة كما نقوله في تكون النفس وصدوره عن العلم في حق العباد
واما في حق القديم جل وعز فانه حكم مقتضى عن صفته الاخص لثبوته على سبيل
الوجوب وانما ادخلنا المتعلقات الثابتة على سبيل الوجوب في جملة
الاحكام المقتضاة وان كان بعضها لا يختص بالمقتضي والمقتضى منه ذات واحدة
بل المختص بالمقتضي ذات المتعلق والمختص بالمقتضى ذات المتعلق به لان هذا التعلق في
الحكم كانه مختص بالمتعلق دون المتعلق به من حيث انه حكم لا يعلم عليه ذات
المتعلق به الا باعتبار ذات المتعلق ولان المتعلق هو المستند على ثبوت التعلق
والموثر فيه فصار كالوصف له اذ يقال بانه تعلق المتعلق بالغير فلذلك اجريناه
مجرى الاحكام المقتضاة وادخلناه في زمرتها بخلاف الصفات المقتضاة فان الصفات
لما كانت ذواتا يعلم الذوات عليها من دون اعتبار الغير ولم تجر مجرى الغير وجب
في المقتضاة منها ان تكون مختصة بما اختص بالمقتضي ولا يجوز منها غير ذلك وانما
قلنا ان ما ذكرناه هو حد الاحكام المقتضاة لانه كاشف عن معناها على جهة المطابقة
ولذلك يطرد وينعكس وذلك امارة صحة الحد فهذه طريقة القول في حد الاحكام
المقتضاة واما الثاني وهو الكلام في خصائصها التابعة لحقيقتها فاعلم ان خصائصها
التابعة لحقيقتها خمس فاربع تفارق بها سائر الاحكام من المعنوية والمستحقة بالفاعل
وخاصة تفارق بها الاحكام المستحقة بالفاعل احداها ان الاحكام المقتضاة ثابتة
على سبيل الوجوب فيستحيل تراخي الوجوب فيها عن الجواز من قبل ان الموثر في
وجوبها وجوازها امر واحد وهو المقتضي وتاثيره في ذلك على جهة الايجاب فلا
يتقدم تاثيره في الصحة على تاثيره في الوجوب بخلاف الاحكام المعنوية والمستحقة
بالفاعل فانها ثابتة على سبيل الجواز فيجوز تراخي الوجوب فيها عن الجواز والثا

ان الاحكام المقتضاة لا تحتاج في ثبوتها الى مؤثر خارج عن الذات من فاعل او معنى بل الموثر فيها على التحقيق انما هو الذات المختصة بها او الذات التي هي في الحكم كانها مختصة بها
وهي الذات التي تكون الاحكام لتعلقها بالغير وانما اثرت فيها لاختصاصها بالمقتضي الجاري
مجرى المؤثر على ما ذلك مبين في كتاب المؤثرات فعارق بذلك الاحكام التي هي من قبيل
الجواز فانها تحتاج الى مؤثر خارج عن الذات المختصة بها من فاعل او معنى كما قدمنا
والثالث ان نوع الاحكام المقتضاة وهلها ينقسم فمنها ما يستحيل حدوثها
وزوالها في حالة بقاء الذوات المستحقة لها وهي الاحكام المقتضاة عن الصفات
الذاتية والاحكام المقتضاة عن المقتضاة عن الذاتية من غير شرط يتجدد وزوال
في حالة البقاء ومنها ما لا يستحيل ذلك فيها نحو تجددها وزوالها في حالة
بقاء الذوات المستحقة لها وهي الاحكام المقتضاة عن الصفات والاحكام المعنوية
والاحكام المقتضاة عن المقتضاة والمستحقة بالفاعل بشرط يتجدد ويزول في حالة
البقاء فعارق الاحكام المقتضاة بذلك سائر الاحكام فانها لا تنقسم شيء منها
هذه الاقسام بل كل شيء منها مختص من ذلك بخاصية فتسوغ فيه فالمعنوية
يجوز عليها التجدد والزوال في حالتي الحدوث والبقاء والمستحقة بالفاعل يستحيل عليها التجدد
والزوال في حالة بقاء الذوات المستحقة لها كما قدمنا والرابعة ان قسمة
الاحكام المقتضاة ايضا تنقسم فمنها ما يكون واجبة عند الاستحالة ومشروطة
بوجود الذوات المستحقة لها وهي الاحكام المقتضاة عن مقتض يتجدد او بشرط
يتجدد ومنها ما لا يكون واجبة عند الاستحالة بل يكون واجبة للذوات المستحقة
لها ازلا وابدا وهي الاحكام المقتضاة عن مقتض غير متجدد من غير شرط متجدد
وهذا ايضا ينقسم فمنها ما يشترط بالوجود فيما لم يزل وذلك نحو كون الباري
على صفة الحكم الواجب له ككونه شاكرا للعبد فانه مستحيل ثبوته في حالة العدم
ومنها ما لا يشترط بالوجود اصلا بل ثبوتها في حالتي عدم الذوات المختصة
بها ووجودها وذلك نحو كون الشيء معلوما والمخالفة والمماثلة فعارق الاحكام المقتضاة
بذلك سائر الاحكام فانها ايضا لا تنقسم نوع منها هذه الاقسام بل كل شيء منها
مختص بخاصية فالمستحقة بالفاعل واجبة عند الجواز والمعنوية مختلفة فانها
قد تكون واجبة عند الجواز بان تراخى الموجب عن المصحح وقد تكون واجبة
عند الاستحالة بان تقترن الموجب بالمصحح وكلها اعني الاحكام المعنوية

والمستحقة بالفاعل مشتركة في انها لا تحصل الا واما او انها لا تحصل في حالة عدم
الذوات المستحقة لها بل كلها مشروط في ثبوتها بالوجود والخامسة
ان الاحكام المقتضاة لا تتعلق بالفاعل لثبوتها على سبيل الوجوب بخلاف الاحكام
المستحقة بالفاعل فانها متعلقة به كما قدمنا فهذا هو الكلام في خصائص
الاحكام المقتضاة واما الثالث وهو الكلام في كيفية كشفها عن حكم
مقتضيها فاعلم ان الاحكام المقتضاة لا تخلو اما ان تكون طريقا الى
المقتضي او لا تكون طريقا الى المقتضي فان لم تكن طريقا اليه لم يصح ان تكون كاشفة
عن حكمه لان الحكم انما يكون كاشفا عن صفة او حكم اخر متى كان طريقا
اليه فاما متى لم يكن طريقا اليه فانه لا يصح ان يكون كاشفا عنه ولا يجوز ان
يكون تماثله كاشفا عن تماثل مقتضيه ولا اختلافه كاشفا عن اختلافه بل يجوز
صدور الاحكام المتماثلة عن المقتضيات المختلفة ويجوز صدور الاحكام المختلفة عن
المقتضي الواحد بشروط مختلفة وهذا القسم من الافعال نحو قبح الافعال وحسنها
ووجوبها فان العلم بهذه الاحكام ليس بطريق الى العلم بمقتضياتها وهي الوجوه التي
تقع عليها الافعال بل العلم بالوجوه التي تقع عليها الافعال طريق الى العلم بهذه الاحكام
فان العلم بوجه القبح اصل للعلم بالقبح اما على جملة او تفصيل والعلم بوجه الحسن
اصل للعلم بالحسن اما على جملة او تفصيل والعلم بوجوه الوجوب اصل للعلم بوجوب
بالوجوب اما على جملة او تفصيل فان العلم بقبح الظلم يترتب على العلم بكونه ظلما
والعلم بقبح العبث يترتب على العلم بكونه عبثا والعلم بحسن الفعل يترتب على العلم بحصول
غرض فيه ولغيره عن سائر وجوه القبح والعلم بوجوب رد الوديعة يترتب على
العلم بكونه رد الوديعة والعلم بوجوب قضاء الدين يترتب على العلم بكونه قضاء للدين وكذلك
القول في سائرها ولما كان كذلك جاز صدور الاحكام المتماثلة من القبح والحسن والوجوب
عن الوجوه المختلفة ولم يكن تماثلها طريقا الى تماثل مقتضياتها لما لم تكن طريقا اليها
ومن هذا القسم الاحكام المقتضاة عن الصفات الذاتية كالمخالفة والمماثلة
وصحة كون الشيء معلوما فانها ليست بطريق الى مقتضياتها وهي الصفات الذاتية ولا كاشفة
عنها على التفصيل بل لا يصح العلم بالمخالفة والمماثلة الا بعد العلم بما به تحصلان
اما على جملة او تفصيل فانا ما لم نعلم اشتراك السوادين في كونهما سوادين
لم نعلم تماثلهما ولم نعلم كون السواد سوادا وكون البياض بياضا لم نعلم اختلافهما

ولا تضاد بينهما وكذلك ما لا يعلم كون الشيء شيئا وانه مما يصح كونه معلوما ومخبرا
عنه ما لم يعلم تميزه عن غيره بصفة من الصفات اما على جملة او تفصيل والامر في
ذلك ظاهر فلهذا لم يكن اختلاف هذه الاحكام التي هي المخالفة والمماثلة وصحة كون
الشيء معلوما كاشفا عن اختلاف مقتضيها وهي الصفة الذاتية بل جاز صدورها
على اختلافها عن مقتض واحد وهي الصفة الذاتية وكذلك قال في المماثلة المماثلة
والمخالفة في المختلفات والمتشابهة في الاشياء ليس بكاشف عن تماثل ما يقتضيها
من الصفات الذاتية بل جاز صدور كل حكم من هذه الاحكام عن الصفات الذاتية
على اختلافها في الذوات وعلى هذا فقس سائر ما يرد عليك من هذا القبيل
وانما جاز في الصفة الذاتية الواحدة ان تقتضي الاحكام الثلاثة التي هي المماثلة
والمخالفة والمماثلة وصحة كون الشيء معلوما على اختلافها وتقتضي ايضا الصفة
المقتضاة عنها مع ذلك وان لم يلزم من ذلك تعدي تأثيرها في الاقتضاء من الاجناس المختلفة
الى ما لا نهاية له لان الصفة الذاتية لا تقتضي من المقتضيات من غير شرط الاقتضاء
واحدا ولا يجوز تعديها في ذلك عن المقتضى الواحد الى ما زاد عليه من غير شرط
لانه يلزم من ذلك تعديها الى ما لا نهاية له من المقتضيات المختلفة وذلك محال وانما
تعدى في الاقتضاء عن المقتضى الواحد الى ما زاد عليه اذا كان هناك شروط
مختلفة فيحصر اقتضاؤها لما تقتضيه بحسب انحصار تلك الشروط ولا يلزم تعديها في
الاقتضاء الى ما لا نهاية له من الاجناس المختلفة لان هاهنا حاصرا معقولا وهو ان الصفة
الذاتية لا تقتضي ما تقتضيه من ذلك الا بشرط ولا يجوز ان تقتضي ما تقتضيه من
ذلك من دون شرط والشروط في اقتضائها لما تقتضيه محصورة فيجب في مقتضاتها
ان تكون محصورة اذ المقتضى الواحد لا يتعدى في الاقتضاء من الجنس الواحد او الاجناس
المختلفة بشرط واحد عن المقتضى الواحد والا لزم تعديه في ذلك الى
ما لا نهاية له وذلك محال ولا شك ان الصفة الذاتية لم تقتض من دون شرط
الا مقتضى واحدا وهو صحة كون الشيء معلوما واقتضت سائر مقتضياتها بشروط
مختلفة فاقتضت المماثلة بين الذاتين بشرط الاشتراك فيها واقتضت المخالفة بشرط
الافتراق فيها واقتضت الصفة المقتضاة بشرط الوجود وهذه الشروط
محصورة فلذلك لم يلزم تعدي تأثيرها في الاقتضاء الى ما زاد من هذه المقتضيات وان تعد
النهاية فقد بشرط زائد على هذه الشروط يكون شرطا في المقتضى الزائد ولنشر العائدة

ان يقول انما ذكرتموه في هذا الموضع يلزمكم في صفة القديم سبحانه الاخص ان يتعدى
في الاقتضاء الى ما لا نهاية له من الاحكام المختلفة من حيث لم يفترق في الاقتضاء عن المقتضي
الواحد الى ما زاد عليه من غير شرط فانها قد اقتضت صحة كونه معلوما من غير شرط
وكذلك اقتضت كونه موجودا من غير شرط وذلك لانا قد بينا في فصل الصفات
المقتضاة حاصرا معقولا لا يمنع من تعديها في الاقتضاء الى ما لا نهاية له متى لم يفترق في
الاقتضاء عن المقتضي الواحد الى ما زاد عليه وقولنا انها تقتضي من الصفات المقتضاة
ما يكون كاشفا عنها بكيفية مخصوصة مما يدل عليه الفعل بنفسه او بواسطة او
وسائط دون ما عدا ذلك على ما قدمنا ولقائل ان يقول بانها انما اقتضت كونه موجودا
بشرط لا يصح وذلك لانها انما تقتضي كونه موجودا بشرط ان يكون شيئا فان كونه
شيئا اصل لكونه موجودا اذ ما ليس بشيء يستحيل وصفه بالوجود او بالعدم او في
بالحدوث او بالقدم وكونه شيئا هو صحة كونه معلوما فتقتضي عنها من غير شرط
ومتى مر في كلامنا ان صفته سبحانه الاخص تقتضي وجوده من غير شرط فمرادنا
بذلك انها تقتضيه من دون صفة اخرى وحكم اخر سوى كونه شيئا يكون شرطا
فيه وليس مرادنا بذلك انها تقتضي وجوده من دون ان يكون شيئا واذا ما ومتى كان الامر كذلك
لم يلزم ما ظنه السائل وذلك لان صفته الاخص لم تتعد في الاقتضاء من غير شرط عن
المقتضي الواحد الى ما زاد عليه بل لا تقتضي من غير شرط الا مقتضى واحدا وهو صحة
كونه معلوما فاما سائر مقتضياتها فانما اقتضتها بشروط مختلفة فاقتضت مخالفته لسائر
الاشياء بشرط الافتراق فيها واقتضت كونه موجودا بشرط كونه شيئا واقتضت كونه
حيا بشرط كونه موجودا واقتضت كونه قادرا بشرط كون المقدورات مما يصح
وجودها في نفسها واقتضت كونه عالما بشرط كون المعلومات مما يصح كونها معلومة
واقتضت كونه على مثل حكم الواحد منا بكونه مشاكل النفس بشرط كونه على مثل حال
الواحد منا بكونه معتقدا فقد بان ان صفته جل وعز الاخص لم تتعد في
الاقتضاء عن المقتضي الواحد على ما زاد عليه الا بشروط مختلفة وهي شروط
محصورة فانحصرت مقتضياتها بحسب انحصار شروطها ولم يلزم ما توهمه السائل
وانما جاز في الصفة الذاتية الواحدة ان تقتضي حكمين متنافيين وهما المخالفة والمماثلة
لانها انما تقتضيهما مع ذاتين سوى الذات المخالفة والمماثلة وهي الذات المختصة بها
بشرطين مختلفين فتقتضي المماثلة بين الذات المختصة بها وبين ذات اخرى بشرط ان
تثبت لتلك الذات مثل ما ثبت لها من تلك الصفة وتقتضي المخالفة بينها وبين ذات سوى
الذات المماثلة لها بشرط ان لا تثبت لها مثل ما ثبت لها من تلك الصفة بل بشرط

عامره المناهرست

ان يسلها صفه مخالفه لها وليس كذلك العول في القبح والحسن فان الوجه الواحد لا
يجوز ان يقتضي قبح فعل وحسن اخر لان وجه القبح ووجه الحسن لا يتنوبان فيهما اشترط
فصلا عن ان يقال بان الوجه الواحد يوثر في الحكمين بشرطين مختلفين وبيان هذه
الجملة مصروف بباب العدل من كتاب البيان واما برايد هذا القسم من الاحكام
المقتضاه اعني الاحكام المقتضاه التي ليست يرجع الى مقتضيها فان كان براد اي النوع
فانه كاشف عن برايد مقتضياتها او عن برايد الشروط في اقتضائها لما قدمنا من ان
المقتضي الواحد لا يقتضي المقتضيات المختلفه التي لا تنكشف عنه الا بشروط
مختلفه والا لزم من ذلك التعدي في الاقتضاء الى ما لا نهاية له لفقد الحاصر وان كان
برايد الجنس فانه كاشف عن برايد مقتضياتها فقط لما قدمنا من ان المقتضي الواحد لا
يقتضي من الجنس الواحد للذات الواحده الا مقتضا واحدا والا لزم من ذلك
تعديه في الاقتضاء الى ما لا نهاية له لفقد الحاصر ولا يمكن ان يقال انه يقتضي المقتضيات
الكثيره من الجنس الواحد بشروط مختلفه فلا يلزم من ذلك تعديه في الاقتضاء الى ما
لا نهاية له لان ها هنا حاصرا معقولا منع من ذلك وهو انحصار شروط الاقتضاء
وذلك لان الاحكام المقتضاه لا يجوز ان تختلف شرطها متى كان جنسها واحدا الا
متى اختلفت كيفيه مقتضيها او اختلفت شروط كشفها عن مقتضيها في الجنس
وانما قلنا ذلك لما نعلمه من ان المماثله في الذوات لا يجوز ان تختلف
شرطها في المماثلات بل يجب ان تكون شرطها في جميع المماثلات واحدا وهو الاشتراك
في الصفه الذاتيه وانما وجب ذلك فيها لانها احكام مقتضاه مماثله
لم تختلف كيفيه مقتضيها في الذوات ولا اختلف شروط كشفها عن مقتضيها في الجنس
بدليل ان هذا الحكم يدور مع هذه العله في النفي والاثبات وليس ها هنا امر يكون
اولى بان يعلق به الحكم فان المماثله في المماثلات احكام مقتضاه مماثله لم تختلف كيفيه
مقتضيها في الذوات فان مقتضيها هو الصفات الذاتيه على اختلافها وتضادها
وهي مع ذلك لم تختلف كيفيه ثبوتها في الذوات فانها ذاتيه في كل ذات اذ الصفات
الذاتيه يستحيل ثبوت جنسها وقبلها مقتضاه او على سبيل الجواز على
ما نعلم بيانه في اول هذا الكتاب في فصل الصفات المقتضاه وكذلك فلم تختلف
شروط كشفها عن مقتضيها في الجنس لانها ليست بكاشفه عنه فضلا عن ان تختلف
شروطها في ذلك فان هذه العله لما كانت قايمه في المماثله في الذوات استحال
اختلاف شرطها في الذوات المماثله ولما كانت معقوده في صحه كون الاحكا

عالمين ومريدين وكارهين جاز اختلاف شروطها في الذوات فانها لما كانت احكاما مختصة
مماثلة واختلفت كيفية مختصيها وهو كون الحي حيا في الذوات جاز اختلاف شروطها
في الذوات فان صحة كون الاحيا من العباد عالمين ومريدين وكارهين مشروط
بكون كل واحد منهم ذا بنية صحيحة لكونهم احيا على اصل الحواز
وصحة كون القديم سبحنه عالما ومريدا وكارها غير مشروط بذلك لكونه
حيا على سبيل الوجوب وكذلك فان هذه الاحكام لما اختلفت شروطها
كشفت عن ما تقتضيها وهو كون الحي حيا في الحسن جاز اختلاف شروطها فان
كونه حيا انما تقتضيها شروط باستنادها الى صفات مختلفة جنسا وقيل لاحد
بان ان هذا الحكم يستند الى هذه العلة ولا شك انه ليس هاهنا امر يكون
اولى بان يتعلق به الحكم لاجل ذلك الامر كان لا تخلوا اما ان يكون امرا اخر ***
الفصاله عن هذه العلة او امر الاخر الفصالة عنها وباطل ان يكون امرا
اخر الفصاله عنها لانه يلزم من ذلك الخروج في المماثلة في بعض الذوات ان تختلف
شروطها لجواز الفصال ذلك الامر عنها اذ ادعينا انه العلة وذلك محال
لان المماثلة لا يجوز ان تختلف شروطها في الذوات بل شروطها في الذوات واحد
وهو الاشتراك في الصفات الذاتية فقط وان كان امرا الاخر الفصالة عن
ما ادعينا انه العلة لزم من ذلك صحة ما ادعيناه من ان الاحكام المتضاه
المماثلة التي لا تختلف كيفية مقتضيها في الذوات ولا شروطه كشفها
عنه في الحسن يستحيل اختلاف شروطها في الذوات لحصول الامر الذي هو
العلة في ذلك وملازمته لما ذكرنا انه العلة في ذلك وهو الذي
يدومه من الاستدلال والتعليل واذا صح ذلك لم يجز في المقتضي الواحد
ان يقتضي مقتضيات كثيرة مماثلة من هذا الفصل شروط مختلفة
واذا لم يجز ذلك وجب ان يصح ما قلناه من ان تماثل المقتضيات من هذا الفصل في
الحسن كاشف عن تماثل مقتضياتها على هذه الطريقة تجري العول في الاحكام المتماثلة
التي ليست بطريق الى مقتضياتها واما اذا كانت الاحكام المتضاه كاشفة
طريقا الى مقتضياتها فلا تخلوا اما ان يكون كاشفة عنها لمجردها او لا يكون
عنها لمجردها فالتي تكشف عن المقتضي لمجردها هي التي يصح التطرق بها الى اثباته على
التفصيل بطريقة المعارفة من دون اعتبار امر اخر في التطرق بها اليه

وهذه لو كون الجوهر شاغلا للجهة ما او مانعا لمثله من الجواهر من ان يكون
بحيث هو فاما ان يتطرق بذلك الى اثبات حالة للجوهر بكونه متحيزا بطريقة المفارقة بان يقول
انا وجدنا ذاتين احداهما اختصت بكونها شاغلة لجهة ما عند الوجود وهي الجوهر والاخرى
لا تختص بل لا يصح كونها شاغلة لجهة عند الوجود وهي السواد ولا بد من مفارقة ومزية
اختصت بها ما اوجبت ذلك عند الوجود دون ما لم يصح ذلك عليه اذ لو لم يكن ثمة
مفارقة ولا لاحدهما على الاخرى مزية لما كان لاحدهما الوجوب لذلك له ولا للاخرى
استحالة ذلك عليه احق من صاحبه لانهما كانا في حالة العدم على سواء في استحالة
ذلك عليهما فلما افترقا عند الوجود فوجب ذلك لاحدهما واستحال على الاخرى
عرفنا انه لا بد من مفارقة ومزية اختصت بها ما وجب ذلك له دون ما استحال ذلك
عليه تلك المزية هي التي عبرنا عنها بكونه متحيزا ٥ واعلم ان هذا السبيل
من الاحكام يجب ان يكون مقتضاه في كل موضع ثبت فيه لان مجردها يطرد
كشفها عن المقتضي ولولا ذلك لما نبه عليه ولا بطل كونها طريقا اليه بمجردها وكاشفة
عنه واذا كان كذلك وجب ان يكون تماثلها كاشفا عن تماثل ما يقتضيها وان يكون
اختلافها كاشفا عن اختلافه وان يكون تزايدها كاشفا عن تزايده وانما قلنا
يجب ان يكون تماثلها كاشفا عن تماثل ما يقتضيها لانها متى كانت كاشفة عنه بمجردها
وجب ان يطرد كشفها عنه فدل على ذلك المقتضي وينكشف عنه انما ليس ولا يجوز
ثبوت جنسها المقتضي مخالف له لان ذلك ينقض كونها كاشفة عنه وقلنا يكون
اختلافها كاشفا عن اختلافه لانه لو لم يكن كاشفا عنه لجاز صدور الحكمين المختلفين
عن المقتضي الواحد وذلك يقدح فيما قد علمناه من اختلاف كثير من الذوات
وذلك محال ٥ وقلنا يكون تزايدها كاشفا عن تزايد مقتضيها لانها متى كانت كاشفة
عنه بمجردها كان كل حكم منها كاشفا عن مقتض على حدة وقد تقدم بيان هذه الجملة ٥

فصل في الصفات المقتضاة بما سبق فيما عبرنا عن عادته ها هنا ٥ واما
الاحكام التي لا تكون كاشفة عن ما يقتضيها بمجردها فهي التي لا يصح التطرق بمجردها
الى اثبات ما يقتضيها بطريقة المفارقة بل لا بد في ذلك من اعتبار امر اخر لخواصها
دون ما هو من جنسها ومثلها بكيفية مخصوصة او اختصاصها دونه بالاسناد
الى نوع وقبيل من الصفات او من الاحكام او الى جنس منها او الى احاد من الذوات
وعين من الاعيان او جملة من الجمل على اخص ما يمكن او بالاستناد الى جنس من
الذوات او قبيل منها على اخص ما يمكن فالتي تكشف عن مقتضيها لاختصاصها دون

هو من جنسها ومثلها بكيفيه مخصوصه نحو كون القديم سبحنه على مثل حكم الواحد
منا بكونه ساكن النفس فانه انما كشف عن مقتضيه وهو صفته القديم الاخص لثبوته
له سبحنه على سبيل الوجوب دون ما هو من جنسه وقبيله فانه ثابت في العالمين
من العباد على سبيل الجواز فلما ثبت له سبحنه على هذه الكيفيه كشف عن اختصاصه
سبحنه بصفه بها باين العالمين من الخلق ولها ولمكانها ثبت ذلك له على سبيل الوجوب
دون العباد على اصل ما قدمنا في كيفيه كشف صفات القديم سبحنه بكونه قادرا
وعالما وحيا وموجودا بكيفيتها عن صفته الاخص ولا وجه لتطويل الكلام باعادته
هاهنا واعلم ان هذا القسم من الاحكام لا يكشف تماثلها عن تماثل ما يقتضيها
الا بطريقه الزايد في الجنس ولا اختلافها عن اختلافه ولا تزايدها عن تزايده فهي كان
زايدا في النوع وانما الاشتراك فيها على الكيفيه التي بها كشفت عما يقتضيها
كاشف عن الاشتراك فيما يقتضيها وشان هذه الجمله مقرر في فصل الصفات
المقتضاة عند الكلام في صفات القديم سبحنه المقتضاه عن صفته الاخص
فلا وجه لتطويل الكلام باعادته هاهنا ومتى قيل ٥ فاذا كان تزايد هذا
القسم من الاحكام في الجنس كاشفا عن تزايد ما يقتضيها وجب على ما ذهب اليه ٥
الشيخ ابو عبد الله البصري رحمه الله في ان الله سبحنه بكونه عالما بجميع
المعلومات احوالا لا نهايه لها ان يكون له بكونه على مثل حكم الواحد منا
بكونه ساكن النفس احكام لا تتناهى بحسب احواله بكونه عالما بجميع المعلومات ٥
وان يكون تلك الاحكام كاشفة عن ثبوت صفات للقديم سبحنه ذاتيه لا تتناهى لكون
مقتضيه لتلك الاحكام لا تنافي حكم المماثله والمقتضي الواحد لا يقتضي من الجنس
الواحد اكثر من مقتضى واحد مع الى خلف شرطه كشفه عنه في الجنس على ما
قدمنا واستحقاق الذات الواحده لصفات ذاتيه اكثر من واحده محال ٥
لان ذلك يوجب كونها مخالفه لنفسها ان كانت الصفات الذاتيه في حكم المخالفه
او مماثله لنفسها ان كانت الصفات الذاتيه في حكم المماثله وكون الشي مخالفا
لنفسه او مماثلا لها محال لان المخالفه والمماثله تبتدعان ثبوت غيرين يشار معهما
قلنا ٥ قد ذكرنا في فصل الصفات المقتضاه ان الاقرب في هذه المسئله ما
ذهب اليه قاضي القضاه رحمه الله وهو ان الله سبحنه بكونه عالما بجميع ٥
المعلومات حاله واحده متعلق بجميع المعلومات فلا يتبعها الا حكم واحد
بكونه على مثل حكم الواحد منا بكونه ساكن النفس ولعد ولو كنا نذهب في هذه

المسئلة الى ما ذهب اليه الشيخ ابو عبد الله رحمه الله فانه لا يلزم ما ذكره السايل
وذلك لانه يليق ان يكون سبحنه على حكم واحد بكونه عالما على حكم الواحد منا بكونه
شاكّ النفس ويكون ذلك الحكم تابعا للاحوال التي له سبحنه بكونه عالما بجميع
المعلومات ومعارنا لها لان الحكم الواحد يغني عن ثبوت امثاله ويقوم مقامها فلا
وجه لاثبات احكام لا نهاية لها لاجل كونه عالما فانه يختلف في تغاير المتعلقات
على راى الشيخ ابي عبد الله من حيث ان الصفات المتعلقة بالاغيار تختلف بحسب
تغاير المتعلقات فلا يقوم بعضها مقام البعض وليس كذلك هذا الحكم الذي هو
شاكّ النفس فانه احد اقسام التعلق ولا يصح ان يقال بانه متعلق بالغير والا لزم
ان يكون له تعلق ويكون تعلقه متعلقا بالغير فيتسلسل الامر في ذلك الى ما لا نهاية
له من التعلقات وتعلقات التعلقات وذلك محال والتعلق المماثل من يكون متعلقا
بذوات متغايرة كما في تعلق الارادات بالمرادات الكثيرة على وجه واحد بمعنى
واحد وان كانت الذوات والصفات المتعلقة بالغير تختلف احكاما فيها على تغاير
المتعلقات وان كان تعلقها مما لا على ما يأتي نبانه من بعد ولا وجه لاثبات احكام
لا تناهي للقديم سبحنه بكونه على مثل حكم الواحد منا بكونه شاكّ النفس لا طريق
الى ذلك فقد يلزم من ذلك ما توهمه السايل من ثبوت صفات ذاتيه للقديم سبحنه بلا نهاية
تقتضي تلك الاحكام التي بلا نهاية وعلى انه لو لزم ما ظنه السايل من اثبات
احكام لله سبحنه بكونه على مثل حكم الواحد منا بكونه شاكّ النفس بلا نهاية على مذهب
الشيخ ابي عبد الله لكان لمخالفه في مذهبه في ذلك ان يلزم ذلك ولا يلزم منه ان
يكون لله سبحنه صفات ذاتيه بلا نهاية بل له ان يقول بان صفته الاخص كافية
في اقتضا ذلك كله وهو اجماعنا من اقتضى المقتضى الواحد لا كثر من مقتضى واحد
من الجنس الواحد فيما لم يختلف شرطه كشفه عنه في الجنس من قبل ان ذلك
يودي الى اقتضايه لما لا نهاية له من المقتضيات من الجنس الواحد وهو قد يلزم ذلك
ويكون له ان يقول بان ذلك انما يستحيل في المقتضيات التي يصح فيها التزايد من حيث
انه يودي الى ان لا يكون لتزايد المقتضيات فاتجه تزايد المقتضيات فيكون المقتضى قد
حصل مع شروط اقتضايه ثم لا يقتضي مقتضاه وذلك محال او يقتضي مقتضاه
فيصح دخول الزيادة والنقصان والتضاعف فيما لا نهاية له وذلك محال وهذا لا يلزم
في صفة القديم سبحنه الاخص وما اقتضته لانها صفة ذاتيه ويستحيل دخول
التزايد في الصفات الذاتيه لان الذات الواحدة لا يجوز ان يختص من الصفات
الذاتيه باكثر من صفة واحدة على ما تقدم ولا يلزم على اقتضايها لما لا نهاية له

لما ذكرناه من المحال وان كان ذلك لازمًا في المقتضيات التي يصح فيها الزايد فيجب ان يمنع من
من ذلك في المقتضيات التي يصح فيها الزايد وفيما يقتضي مقتضاه بشروط فيجب لذلك
لان تحديدها الا ما هي محال من حيث يقتضي جواز الزيادة فيه والنقصان ولا يمنع منه في
الصفات الذاتية التي يقتضي مقتضاها ازلًا وابدًا ولكنه يرد على ما ذهب اليه الشيخ
ابو عبد الله وجه آخر من الاشكال فمتى قال بان احكامًا له سبحانه بكونه
عالمًا مثل حكم الواحد منا بكونه ساكن النفس بلا نهاية وهو انه ان جعلها مقتضاة
عن احواله سبحانه بكونه عالمًا مثل حال الواحد منا بكونه معتقدًا التي هي عدة بلا نهاية في
حقه سبحانه فذلك محال لما قدمناه في فصل الاحكام المعنوية وان جعلها مقتضاة
عن صفته الاخص بشروط مختلفة وهي احواله سبحانه بكونه على مثل حال الواحد منا
بكونه معتقدًا فذلك محال لان جنس هذه الاحكام واحد وقد بينا فيما سبق ان
الجنس الواحد من المقتضيات لا يجوز ان يختلف شرطه الا بحسب اختلاف كيفية مقتضيه
في الذوات او بحسب اختلاف شرط كشفه عن مقتضيه في الجنس والمقتضي لهذه الاحكام
في حق القديم سبحانه واحد لم يختلف كيفيته وشرط كشفها عنه واحد لم
يختلف في الجنس وهو كيفيتها وان قال باختلاف هذه الاحكام فذلك باطل لان بعضها
يقوم مقام البعض في الحد والحقيقة ولم تفترق في امر من الامور سوى الاختصاص باعيان
المتعلقات وذلك مما لا تأثير له في اختلاف الاحكام وتماثلها وان قال بان صفته سبحانه
الاخص يقتضي هذه الاحكام من دون شرط فذلك ايضًا باطل لان هذا القسم من
الاحكام مشروط بثبوت احوال الحي بكونه معتقدًا او مانع لذلك ولذلك لا يعقل
هذا الحكم الا باعتبار هذه الحالة فقال هو سكون نفس المعتقد الى ان معتقده او ما يجري
مجراه على ما اعتقده فاذا الاولى والاقرب في هذه المسألة ان لا يثبت للقديم سبحانه
بكونه عالمًا مثل حكم الواحد منا بكونه ساكن النفس الا حكم واحد دون ما زاد عليه
سواء كان القول في كونه سبحانه عالمًا بجميع المعلومات ما ذهب اليه قاضي القضاة
او ما ذهب اليه الشيخ ابو عبد الله فعلى هذه الطريقة يجري القول في الاحكام
الكاشفة عما يقتضيها بكيفيتها واما الاحكام التي تنكشف عن ما
يقتضيها باختصاصها بالاشياء الى قبل من الصفات والاحكام دون ما هو من جنسها
وقبلها فهي جنس الصحة التي هي الامكان فانها وان كانت جنسًا واحدًا كاشفة عن
مقتضيات مختلفة بحسب ما يستند اليه من الانواع والاجناس من الصفات والاحكام
فان صحة كون الجوهر كائنًا كاشفة عن تحيزه بشرط استنادها الى هذا القسم من
الصفات وهي كون الجوهر كائنًا وصحة وجود الاعراض في المحل كاشفة عن تحيزه ايضًا
لكن بشرط استنادها الى هذا الجنس من الصفات وهو صفة الوجود وكذلك

صحة الاحكام الراجعة الى المحل عليه كاشفة عن تحيزه لكن بشرط استنادها الى تلك
الاحكام الراجعة الى المحل وشريطة كشف هذه الاحكام عن التحيز واحدة في النوع وهو
استنادها الى ما يرجع الى المحل من صفة او حكم وكذلك صحة الصفات
الراجعة الى الجملة نحو كون الجملة عالمة وقادرة ومريدة ومدركة وظانة
وناظرة الى غير ذلك كاشفة عن كون الجملة حية لكن بشرط استنادها الى هذه
الصفات الراجعة الى الجملة وكذلك صحة كونها ساكنة الشيء كاشفة عن كونها حية
بشرط استنادها الى هذا الحكم الراجع الى الجملة فان هذه الامكانات وما يجري
مجراها لا تكشف بمجرد تماثلها عن تماثل ما تقتضيها لانها لا تكشف عن ما تقتضيها بمجردها وانما
تكشف تماثلها عن تماثل ما تقتضيها متى اوجبت استنادها الى فعل واحد من الصفات
والاحكام لانها كاشفة عما تقتضيها مع هذه الشريطة فمتى اشتركت في شريطة الكشف
وجب ان تشترك في المشروط وهو الكشف بحيث كل واحد منها ان يكشف عن مثل ما كشف
عنه صاحبه لمشاركته له في شريطة الكشف والاعتداد لذلك على كونها كاشفة عنه
تلك الشريطة بالنقض والابطال وذلك محال وليس في الامكانات اختلاف فيقال
بانه يكشف عن اختلاف ما تقتضيها او لا يكشف عنه ولكنه لو كان فيها اختلاف وبعد ما
لم يكن مجرده كاشفا عن اختلاف ما تقتضيها متى اشتركت في شريطة الكشف لما لاجله
يكشف عن ما تقتضيها بمجردها فيكون اختلافها كاشفا عن اختلاف ما تقتضيها وانما
يكشف عنه لاستنادها الى فعل من الصفات والاحكام وانما الذي يكشف عن اختلاف
ما تقتضيها افتراقها في شرائط الكشف في النوع سواء كانت متماثلة او مختلفة فان صحة
الصفات والاحكام الراجعة الى الجملة انما تكشف عن كون الجملة حية لاستنادها
الى صفات واحكام من شانها ان ترجع الى الجملة دون الابعاض في موضع ما وصحة
الصفات والاحكام الراجعة الى المحل والتابعة له انما تكشف عن تحيزه لكونها مستندة
الى صفات واحكام راجعة الى المحل وتابعة له فافتراق صحة الصفات والاحكام الراجعة
الى المحل والتابعة له وصحة الصفات والاحكام الراجعة الى الجملة دون المحل في
شريطة الكشف في النوع كاشف عن اختلاف ما تقتضيها واشتراك الاحكام المقتضاة
من كل واحدة منهما في شريطة الكشف في الجنس او في النوع كاشف عن تماثل ما
تقتضيها فاما افتراقها في شريطة الكشف في الجنس فلا يكشف عن اختلاف ما تقتضيها
متى اشتركت في شريطة الكشف في النوع فان افتراق صحة وجود الاعراض في المحل وصحة
كون الجوهر كائنا في استنادهما الى ما يستند اليه في الجنس لم يكشف عن اختلاف
ما تقتضيهما وهو كون الجوهر متحيزا لما اشتركا في نوع الشريطة وهو استنادهما الى

امر زايد للمحل وراجع اليه وهو شرطه الكشف الحقيقية واما زوايد هذا
القسم من الاحكام ولا تحقق الا بان تستحيل الحالة الواحدة من الجنس الواحد او النوع
الواحد امكانات كثيرة وذلك لا يصح ولا يعقل الا فيما يكون مصححه صفة
معنوية كالصفات الراجعة الى الجملة وليس يكاد يظهر الزوايد التي هذه
سبيله حتى يكشف عن زوايد ما يقتضيه من الصفات المعنوية وانما تظهر
هذه الزوايد بعد من زوايد ما تقتضيه من الصفة المعنوية فان كون الحي حيا فيه
زوايدات لزوايد عللها وهي اجزاء الحيوة وجب زوايد احكامها وهي الامكانات
للحالة الواحدة بكونه قادرا وبكونه مريدا مثلا واما زوايد الامكانات بحسب
تغاير الاحوال التي تستند الامكانات اليها فانه لا يكشف عن زوايد ما تقتضيها
لانها عند الاشتراك في شرطه الكشف نوعا وجنسا انما تكشف عن حالة
واحدة فيه اخص لموصوف واحد كالامكانات الراجعة الى محل
واحد او جملة واحدة او عن احوال في حكم المماثلة فيه اخص موصوفات
كثيرة والزوايد انما تصح وتصور فيه كان الجنس او النوع واحدا والموصوف
واحدا فاما متى تغايرت هذه الامور لم يعقل الزوايد فاما عند الافتراق
في شرطه الكشف نوعا فانها لا تكشف عن جنس واحد ولا عن نوع
واحد ولا يصح ان يكون زوايدها على هذا الحد كاشفا عن زوايد ما يقتضيها في الجنس
ولا في النوع لاختلاف ما يقتضيها في الجنس والنوع والزوايد انما يعقل مع اتحاد
الجنس او النوع فهذه طريقة القول في هذا القسم من الاحكام واما
الاحكام الكاشفة عما يقتضيها اختصاصها ما لا استناد الى جنس من
الصفات او الاحكام دون ما هو من جنسها ومثلها فهو نحو ايجاب العلل
والمعاني لما توجبه من الصفات والاحكام فان الايجاب وان كان جنسا واحدا
كاشف عن مقتضيات مختلفة بحسب اختلاف ما يستند اليه من الاحكام والصفات
فان ايجاب المعنى الذي هو الكون لكون الجوهر كائنا في جهة معينة كاشف عن
اختصاصه في ذاته بصفة مقتضاه بها باين سائر الاكوان في سائر الجهات ولها
ولمكانها اوجب هذه الحالة التي هي كون الجوهر كائنا في جهة معينة وكذلك فان
الحيوة لكون الجملة حية كاشف عن اختصاصها بصفة مقتضاه لاجلها صدر
عنها ايجاب هذا الجنس من الصفات وكذلك فايجاب التاليف لصعوبة التفكيك
كاشف عن اختصاصه في ذاته بصفة مقتضاه لاجلها اوجب هذا الجنس من
الاحكام واعلم ان هذا القسم من الاحكام لا يكشف مجرد تماثلها عن تماثل ما

بعضها لانها لا تكشف عما تقتضيه بمجردها وانما تكشف بما يليها عن ما لكنها تقتضيها من شرط
اسنادها الى حسن واحد من الصفات او الاحكام لانها كاشفة عما تقتضيه مع
هذه الشريطة فهي اشتركت في شريطة الكشف وجب تشترك في المشروط وهو
الكشف فيجب في كل واحد منهما ان تكشف عن مثل ما كشف عنه صاحبه لمشاركته
له في شريطة الكشف والا عاد ذلك على كونها كاشفة عنه تلك الشريطة بالنقض
والابطال وذلك محال ٥ ولست الاحكام اختلاف فيقال بانه تكشف عن اختلاف ما تقتضيها
او لا تكشف عنه ولكنه لو كان فيها اختلاف بعد ما لم تكن مجردة كاشفا عن اختلاف ما
تقتضيها متى اشتركت في شريطة الكشف لانها لا تكشف عما تقتضيها بمجردها فلو كان اختلافها
كاشفا عن اختلاف ما تقتضيها وانما تكشف عنه لاسنادها الى حسن من الصفات او الاحكام
والمشار الذي تكشف عن اختلاف ما تقتضيها افتراقها في شرائط الكشف في الحسن سوا
كانت متماثلة او مختلفة فان ايجاب الحيوة لكون الجملة حية انما كشف عما عليه الحيوة
من صفتها المقتضاه عن صفتها الذاتية لاستنادها الى هذا الحسن من الصفات وهو كون
الجملة حية وايجاب الكون لكون الجوهر كاينا في جهة معينة انما كشف عما عليه الكون
من صفته المقتضاة عن صفته الذاتية لاستناده الى هذا الحسن من الصفات وهو كون
الجوهر كاينا في جهة معينة فافتراق ايجاب الحيوة لكون الجملة حية وايجاب الكون
لكون الجوهر كاينا في جهة معينة في شريطة الكشف وهي الاستناد الى حسن احد
من الصفات كاشف عن اختلاف ما تقتضيهما وهو صفتا الحيوة والكون المقتضاتان
عما هما عليه في ذاتيهما واشتراك ايجابات اجزا الحيوة لكون الجملة حية في شريطة
الكشف وهي استنادها الى حسن واحد من الصفات كاشف عن تماثل ما تقتضيها من
صفات اجزا الحيوة المقتضاة وكذلك القول في ايجاب اجزا الكون لكون المحل الواحد
كاينا في جهة معينة او لكون المحال كاينة في تلك الجهة على البدل وعلى هذا فقس
ساير ايجابات العلل والمعاني فان ذلك مطرد لا يختلف البتة ٥ واما زايد هذا الفصل
من الاحكام فلا يخفى ان ثبت ايجابات كثيرة صادرة عن ذات واحدة وذلك مستحيل
في العلل والمعاني لانها انما توجب ما توجبه من الصفات والاحكام لما يرجع الى ذواتها
من صفاتها المقتضاة عن صفاتها الذاتية الا العلم فانه توجب ان يكون العالم على
وجه والصفات المقتضاة عن الصفات الذاتية يستحيل فيها التزايد سيما اذا كانت كاشفة
عما تقتضيها من الصفات الذاتية بمجردها لان الصفات الذاتية يستحيل فيها التزايد كما
قدمنا فيستحيل فيما تكشف عنها بمجرده من المقتضيات التزايد ايضا والا وجب ان تكشف تزايده
عن تزايدها على ما تقدم بيانه في فصل الصفات المقتضاه واذا استحال في صفاتها
المقتضاة التزايد استحال في مقتضاها وهو ايجاب التزايد لما قدمنا من ان المقتضى الواحد
لا يجوز ان يقتضي من الحسن الواحد اكثر من حكم مقتضا واحد متى لم يختلف شريطته

كشفه عنه جنسًا وجنس الى الحاد واحد فلا يتصور زيادة البرايد على هذا الوجه وانما يتصور
هذا الزوايد في الحاد العلم ليس يكون النفس لزوايد الوجوه التي تقع عليها العلم فيكون زوايد
يكون النفس كاشفًا عن زوايد الحالات وزوايد الاتحادات كاشف عن زوايد ما تقتضيها من
الوجوه التي تقع عليها العلم ويكون علمًا لمكانها فاما زوايد الاحاد بحسب تعاير
الاحوال او الاحكام فذلك مستحيل فيما سوى العلم في الحاد ان يكون للنفس من المعاني
وذلك لانها انما توجب ما توجبه لصفاتها المقتضاة ويستحيل في صفاتها المقتضاة
الزوايد كما قدمنا فيستحيل في الحادها ما توجبه الزوايد وقد بينا في فصل الصفات المعنوية
ان العلة الواحدة يستحيل الحادها لاكثر من صفة واحدة بما لا طائل في اعادته
ها هنا ولكنا لو قدرنا صحة هذا النوع من الزوايد في الاحاد لكان كاشفًا عن زوايد ما تقتضيه
بعضها لما قدمنا من ان المقتضي الواحد لا يجوز ان يقتضي من الجنس الواحد للذات الواحدة
اكثر من مقتضى واحد فهو لم يختلف شرطه كشفه عنه جنسًا والا ادى ذلك الى
التعدي في الاقتضاء الى ما لا نهاية له من المقتضيات وذلك محال فاما عند الافتراق في
شريطة الكشف جنسًا فانها لا تنكشف عن جنس واحد ولا عن نوع واحد بما يرجع
الى ذات واحدة فلا يصح ان يكون زوايدها على هذا الحد كاشفًا عن زوايد ما تقتضيها في الجنس او
في النوع لتغاير الذوات التي يكشف عن صفاتها في النوع والزوايد انما تعقل مع اتحاد الذات المستحقة
للاحكام والصفات المتزايدة او الجملة المستحقة لها فهذه طريقة القول في هذا الفصل من
الاحكام فاما الاحكام الكاشفة عما تقتضيها لاختصاصها بالاشياء
الى ذات من الذوات وعين من الاعيان او جملة من الجمل على اخص ما يمكن دون ما هو من جنسها
وقبيلها او لاختصاصها بالاشياء الى جنس من الذوات او قبيل منها على اخص ما يمكن
فهذه هي اقسام التعلقات بالاعيان الحقيقية المقتضاة فان التعلق بالعين انما
يكشف عن صفة المتعلق المقتضية له لاشارة الى عين من الاعيان او جملة من الجمل
على اخص ما يمكن او لاشارة الى جنس من الذوات او قبيل منها على اخص ما يمكن دون ما
هو من جنسه وقبيله فكلما شاركه في جنسه وفي الاشارة الى تلك العين او
الى تلك الجملة او الى ذلك الجنس او القبيل من الذوات على اخص ما يمكن وجب ان يشاركه
في الكشف عن مثل ذلك المقتضى لمشاركته له في علة الكشف عن ذلك الجنس وفي
شريطة الكشف عنه والا بطل كونه كاشفًا عن ذلك الجنس بتلك الشريطة لما قدمنا من ان
الكاشف يجب ان يطرد كشفه عما يكشف عنه والا بطل كونه كاشفًا عنه وطريقًا
اليه وكلما شاركه في الجنس ولم يشاركه في الاشارة الى تلك العين او الجملة او الى
ذلك الجنس او القبيل على اخص ما يمكن وجب ان يشاركه في الكشف عن نوع ذلك
المقتضى دون جنسه لانه انما كشف عن نوع المقتضى لمجرد جنسه وكشف عن جنس
المقتضى لجنسه بشرط اشارته الى تلك العين او الجملة او الى ذلك الجنس او القبيل

على أخص ما يمكن فيجب فيما شاركه في علة الكشف وشرطيته ان شاركه في الكشف
والانطباق كونه كاشفا عنه وطريقا اليه لما ذكرنا من ان من حق طرق العلم ان يطرد كشفها
ودلالتها والانطباق كونها طرقا الى العلم ومتى شاركه في الاشتمال الى تلك العين او الجملة او
الى ذلك الجنس او الفصل على أخص ما يمكن ولم يشاركه في الجنس لم يلزم مشاركته له في
الكشف عن جنس المعنى لا عن نوعه لان المشاركة في شرطية الكشف لا توجب المشاركة
في الكشف مع الافتراق في علته بل يسع ان يكون الحال في ذلك موقوفة على الدلالة فان اختص
حكم آخر بعلة تقوم مقام تلك العلة في الكشف عن ذلك الجنس وان اتفقا في جنسها
وجب ان شاركه في الجنس لكشف عن ذلك الجنس فيه شاركه في شرطية الكشف عنه
او في الكشف عن النوع متى لم يشاركه في شرطية الكشف عن الجنس وان لم يختص الحكم
المخالف له في الجنس بعلة اخرى تقوم مقام تلك العلة في الكشف عن ذلك الجنس
لم يصح ان يشاركه في الكشف عن الجنس ولا عن النوع وان شاركه في شرطية الكشف
فهذا هو العقد في هذا الفصل من الاحكام ولكن لا يكشف ما عقدناه في هذه الجملة
من العقد الا بان يحلا بالامثلة فلنوضحه بذكر امثلته في التعلقات فنقول اعلم ان
التعلقات المماثلة في جنس المشتركة في الحد والحقيقة وهذه التعلقات من حيث ان
تكون مختصة عن نوع واحد من الصفات او الاحكام فتعلق الارادات بالمرادات
على صفة الحدوث جنس وتعلقها بها على الوجوه التابعة للحدوث بالمعنى العام نوع
وتعلقها بها على الوجوه التابعة للحدوث بالمعنى الخاص جنس آخر وتعلق العلوم بالمعلومات
على ما هي عليه جنس وكونها شرطا في الاحكام والاتساق جميعا او تقديرا جنس وتعلق
الجهالات جنس وتعلق الكراهات بالمكروهات على صفة الحدوث جنس وتعلقها بها
على الوجوه التابعة للحدوث بالمعنى العام جنس وبالمعنى الخاص جنس آخر وتعلق القدر
بالمقدورات جنس وتعلق الشهوات بالمشتهيات بالمعنى العام جنس وبالمعنى الخاص
جنس آخر وكذلك القول في تعلق صفة النفار بالمدركات المنفور عنها
وكذلك فتعلق العالمين بالمعلومات على ما هي عليه جنس وتعلقهم بها بمعنى
كونهم عالمين بها شرطا في احكامها واتساقها جميعا او تقديرا جنس
وتعلق القادرين بالمقدورات جنس وتعلق المريدين بالمرادات على صفة الحدوث
جنس وتعلقهم بها على الوجوه التابعة للحدوث بالمعنى العام جنس وبالمعنى
الخاص جنس آخر وكذلك القول في تعلق الكارهين بالمكروهات على
صفة الحدوث وفي تعلقهم بها على الوجوه التابعة للحدوث بالمعنى العام وبالمعنى
الخاص وتعلق القادرين بالمقدورات جنس وتعلق المشتهين بالمشتهيات جنس

وتعلق القادرين بالمقدورات جنس فاشتراك الجسمين في تعلق كونهما مريدين بمراد واحد
على صفة الحدوث كاشف عن اشتراكهما في الصفة المقتضية لذلك في الجنس
واشتراكهما في تعلق كونهما مريدين مع تغاير المراد او الوجه كاشف
عن اشتراكهما في المقتضي في النوع دون الجنس واشتراك الجسمين في تعلق كون
احدهما مريدا وكون الاخر كارها بعين واحده او جمله واحده على وجه
واحد لا يوجب اشتراكهما في جنس المقتضي للتعلق لان في نوعه لا حلاو التعلقين
في الجنس وليس احدهما قايما مقام الاخر في الكشف عن ذلك النوع ولا عن ذلك
الجنس واشتراك تعلق كون الحي مريدا بالمراد على الوجه التابع للحدوث على المعنى
العام وتعلق كونه مريدا بالمراد على ذلك الوجه على المعنى الخاص في استنادهما الى
عين واحده او جمله واحده على اخص ما يمكن موجب لاشتراكهما في الكشف
عن جنس واحد من المقتضيات لان احدهما قد قام مقام الاخر في عله الكشف
عن ذلك الجنس في النوع وان فارقه فيها في الجنس وكذلك فاشتراك الجسمين في تعلق
كونهما قادرين باجناس المقدورات كاشف عن اشتراكهما في المقتضي لذلك في
النوع لاجل الاشتراك في جنس التعلق وليس بكاشف عن اشتراكهما في ذلك
في الجنس لاجل الافتراق في شريطه الكشف وهي استناد التعلق الى عين واحده
ويستحيل اشتراكهما في هذه الشريطه اذ يستحيل تعلق المقدور الواحد
بقادرين على ما ذلك مبين في مواضعه من كتب الكلام ولهذا استحال
الاشتراك في كون الحي قادرا في الجنس واستحال دخول التماثل في فعل هذه الصفه
وفيما يوجب ذلك من المعاني التي هي القدر وعلى هذا فقس سائر ما يرد عليك من
التعلقات التي تكشف عن مقتضيها بشرط الاستناد الى عين واحده فاما
التعلقات التي تكشف عما يقتضيها بشرط الاستناد الى جنس واحد من الاعيان او
قبيل منها فهي كتعلق الشهوه والنفار فان اشتراك الجسمين في تعلق كونهما
مشتهيين جنس واحد من المشتهيات كالحلاوات مثلا كاشف عن اشتراكهما
في الصفه المقتضيه لذلك في الجنس وكذلك فاشتراك الجسمين في تعلق كونهما
مشتهيين بقبيل واحد من المشتهيات كالاصوات الحسنه مثلا كاشف عن
اشتراكهما في الصفه المقتضيه لذلك في الجنس واشتراكهما في تعلق كونهما
مشتهيين بالمشتهيات مع اختلاف جنسها وقبلها لا حوال تعلق كون احدهما

مشتهيًا الحسن الحلاوات ويعلم كون الاخر مشتهيًا الحسن الحموضات او يعلم
كون احدهما مشتهيًا لشيء من الاصوات ويعلم كون الاخر مشتهيًا لشيء من
الطعوم كاشف عن اشتراكهما في المعنى المدرك في النوع دون الجنس واشتراكهما
في تعلق كون احدهما مشتهيًا وكون الآخر نافرًا بعين واحدة على وجه واحد
لم يوجب اشتراكهما في جنس المعنى المتعلق ولا في نوعه لا اتصالا والتعلقين
في الجنس وليس احدهما قائما مقام الآخر في الكشف عن ذلك الجنس ولا عن ذلك النوع
ومن هذا القبيل تعلق كونه تعالى عالما بجميع المعلومات فانه يتعلق العالمين
لا يتعلق العلوم ويتعلق العالمين لا يشترط في كشفه عما ينكشف عنه الاستناد الى عين
من الاعيان فمتى لم يكن مستندا الى تعلق العلوم كتعلق العالمين من العباد فانه هو
منبئ عن احوال موجبة عن العلوم فهي تابعة في تعلقها لتعلق العلوم من حيث هي
موجبة عنها وهي اعني العلوم انما تتعلق بما تتعلق به بواسطة الحاجة لا حوال هي
العالمين بكونهم عالمين والعلم الواحد يستحيل تعلقه على سبيل التفصيل
بأكثر من معلوم واحد فكذلك الحال الموجبة عنه وليس كذلك كون
الباري تعالى عالما فان تعلقها لتعلق العالمين وليست مستندة في ثبوتها الى امر
يتعلق بمثله في تعلقها بما تتعلق به ولا شك ان العالم الواحد يصح تعلقه بما لا نهاية له
من المعلومات على سبيل التفصيل بحيث حاله بكونه عالما وان كانت حالة واحدة ان يتعلق
بما لا نهاية له على سبيل التفصيل فمتى لم يكن مستندة في ثبوتها الى ما كانت متعلقة لا مر يرجح
التناهي لان تعلقها لتعلق العالمين فهو لا يخص بعض المعلومات دون بعض ولهذا امرنا
ما ذهب اليه قاضي القضاة رحمه الله من ان الله سبحانه بكونه عالما حالة واحدة وانها
يتعلق بجميع المعلومات كما في كونه قادرا فان له بذلك حالة واحدة بلا خلاف بين
القائلين باثبات الحالات هي متعلقة بجميع اجناس المقدورات ومن كل جنس في كل وقت
بما لا نهاية له واما زوائد التعلقات المقتضاة فلا يتحقق في المعاني المتعلقة بالاغيار الا
متى كان زائدا في النوع كزوائد تعلقات الارادة بالوجوه التابعة للحدوث عند تكامل
شروطها وهي لا تنكشف عن زوائد ما تقتضيها لما قدمنا من ان المعنى الواحد يجوز ان
تقتضي مقتضيات مختلفة بشروط مختلفة عما لا ينكشف عنه بمجرده واما الزوائد في
الجنس فلا يصح في تعلق المعاني بأغيارها وذلك لانه لا يعقل الزوائد في الجنس الا متى كان
المختص بالاحكام المتزايدة ذاتا واحدة او جملة واحدة وزوائد المقتضى في الجنس
كاشف عن زوائد مقتضية في الجنس من الحدث بشرطه كشفهم عنه على ما قدمنا والزوائد
في صفات المعاني المقتضاة عن صفاتها الذاتية التي لاجلها تعلقت بالاغيار محال كما قدمنا

اذ هو يعلم بعلم واحد ما لا يتناهى

فاما تعلقات صفات الاحيا التابعة لكونهم احيا لحر كونهم عالمين وقادرين
ومشتهين ونافرين الى غير ذلك فان تزايدها كاشف عن تزايد ما تقتضيها في النوع
سوا كان تزايدها متزايدا في الجنس او في النوع متى لم يجد شريطة كشفها عما تقتضيها
فاما في الحدث شريطة كشفها عن ذلك وتماثلها في الجنس فان تزايدها كاشف عن
تزايد ما تقتضيها في الجنس ومتى احدث شريطة كشفها عن ذلك ولم يماثل في الجنس
بل اشترك في علة الكشف في النوع لم يكشف تزايدها عن تزايد ما تقتضيها وانما تكشف
عن تزايد شروطها فقط وهذا كله انما يحتج كانت هذه التعلقات مستندة
في ثبوتها الى صفات معنوية ككون العباد عالمين وقادرين ومشتهين ونافرين ومريدين
وكارهين او الى صفات مقتضاة موقوفة في ثبوتها على شروط تتجدد تارة وتزول
اخرى وتلك الشروط هي شروط تعلقاتها وهي راجعة الى متعلقاتها لحر كون
الاحيا مدركين فانها صفات مقتضاة عن كونهم احيا وهي مشروطة بوجود
متعلقاتها وهي المدركات مع زوال الموانع والآفات في ذلك لان تعلقات الصفات
المعنوية تابعة لتعلق المعاني الموجبة لها في الكمية من حيث ان المعاني الموجبة
لها انما تتعلق بالاغيار بواسطة احكامها لها كما قدمنا وقد بينا ان تعلقات
المعاني لا تكشف تماثلها عن تماثل ما تقتضيها في الجنس الا متى احدث شريطة كشفها
عن ذلك وتماثلت في الجنس وان مجرد تماثلها في الجنس انما يكشف عن تماثل ما تقتضيها
في النوع دون الجنس وبينا ان تزايد تعلقاتها في النوع مع اتحاد شريطة الكشف
والاشتراك في علة الكشف في النوع لا تكشف عن تزايد ما تقتضيها وانما تكشف
عن تزايد شروطها فقط وكذلك فان صفات الاحيا لكونهم مدركين
جارية مجرى كون الواحد منا عالما وما جرى مجراه من الصفات المعنوية
المتعلقة بالاغيار في انه يستحيل تعلق الصفة الواحدة منها على سبيل
التفصيل باكثر من واحد لامر يرجع الى ان المصحح لها ولتعلقها
ما عليه المدرك من صفته المقتضاة عن صفته الذاتية المشروطة
بوجوده وذلك مما يرجع الى الاتحاد دون الجمل ويستحيل تعلقها بالشي
على ما ليس ثابت في الحال وعلى ما قد تقضى او ما سيكون ويستحيل ثبوتها
غير متعلقة من حيث ان شرط تعلقها الشي بامر زائد على شرط اقتضا
المقتضي لها وقد يوجد عين من المدركات ولا يوجد اخرى فلو تعلقت
باكثر من واحدة وقدرنا وجود احدهما وعدم الاخرى للزم

من ذلك احد باطل إما أن يثبت ولا يتعلق بتلك العين التي لم توجد وذلك محال
لأن ثبوتها من دون أن تتعلق بما من شأنها أن يتعلق به محال وإما أن يتعلق بتلك العين
في حال عدمها على ما سيكون وما قد يقتضي من صفتها المقتضاة وذلك أيضا محال
خلاف كون الحي قادرا وعالما متى كانا صفتين مقتضاتين فإن تزايد تعلقاتهما
لا يكشف عن تزايدهما وإنما يكشف عن تزايد شروط اقتضائهما لهما لما جاز في كون
الحي عالما أن يتعلق بالشيء على ما سيكون وعلى ما قد يقتضي من صفاته وجاز في
كونه قادرا أن يثبت ولا يتعلق ببعض متعلقاته لفقد شروط تعلقه بذلك بأن
يوجد المتعلق الذي هو المقدور أو يوجد سببه أو يمضي وقته أو يمضي وقت
سببه أو يحضر وقته من دون أن يوجد أو يحضر وقت سببه من دون
أن يوجد فعلى هذه الطريقة يجري القول في كيفية كشف الأحكام المقتضاة
عن حكم ما يقتضيها وأما الرابع وهو الكلام في كيفية كشفها
عن حكم ما اختص بها فاعلم أن ما لم يكن منها طريقا إلى ما يقتضيه فكما لا
يكشف عن حكم ما يقتضيه فكذلك لا يكشف عن حكم ما اختص به لأنه إنما
يكشف عن حكم ما اختص به بأن يكشف تماثله عن تماثله واختلافه عن اختلافه
وإنما يكشف عن ذلك من أحكامه بواسطة كشفه عن حكم ما يقتضيه ولذلك
فإن صحة كون الشيء معلوما على تماثلها في الذوات لم يكشف تماثلها عن تماثلها بل
جاز اشتراكها في ذلك على اختلافها وتضادها والمخالفة والمماثلة وصحة كون الشيء
معلوما على اختلافها لجواز اختصاص الذات الواحدة بها وإنما جاز ذلك فيها
لما لم يكن طريقا إلى ما يقتضيها على ما قدمنا وأما ما كان منها طريقا إلى المقتضي وكاشفا
عنه بمجرده فاعلم أن هذا القبيل من الأحكام لا يخلو إما أن يكون مقتضاة عن
صفة ذاتية أو عن صفة مقتضاة أو عن صفة معنوية أو عن صفة مستحقة بالفاعل
أو عن صفة تكون تارة مقتضاة وتارة معنوية أو عن صفة تكون تارة بالفاعل وتارة
مقتضاة أو عن صفة تكون تارة بالفاعل وتارة معنوية وقد بينا في فصل الصفات
المقتضاة وجه انحصار ما يكون كاشفا عما يقتضيه بمجرده من المقتضيات
على هذه الأقسام دون ما عداها فلا وجه لتطويل الكلام بإعادته هاهنا
واعلم أن هذا القبيل من الأحكام وإن كان لا يكون إلا مقتضى عن الصفة
المقتضاة عن الصفة الذاتية لأن هذا القبيل من الأحكام إنما هو كون الجوهر شاغلا
لجهة ما فقط وهو لا يكون إلا مقتضى عن تحيزها المقتضى عن صفاتها الذاتية التي

في كونها جواهر على ما ذلك مبين في مواضعه من كتب الكلام فأما ما ذكرنا سائر
الأقسام لاحتمال القسمة لها في العقل ما بها وإن لم يكن بائنة محققة فأما ما يشكل فيها على
جهة التقدير أنها لو كانت كذلك كيف كان يكون كشفها عن حكم ما اختص بها والكلام
في كيفية كشف هذا القسم من الأحكام عن حكم ما اختص بها يجري على نحو ما قدمناه
في كيفية كشف الصفات المقتضاة الكاشفة عما تقتضيها لمجردها عن حال ما اختص بها
وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في فصل الصفات المقتضاة ولا وجه لتطويل الكلام
بإعادته هاهنا **وجملة القول في ذلك أن سبيل**
الأحكام المقتضاة الكاشفة عما تقتضيها لمجردها سبيل ما تقتضيها
فإن كان مماثل ما تقتضيها كاشفًا عن مماثل ما اختص به من الذوات وأخلافه
كاشفًا عن أخلافه فكذلك وإن لم يكن مماثله كاشفًا عن مماثل ما اختص به
ولا أخلافه كاشفًا عن أخلافه فكذلك ولهذا كان اشتراك الجواهر
في كونها شاغلة للجهة ما كاشفًا عن تماثلها لكونه مقتضى عن تحيزها الذي هو
صفة مقتضاة كاشفة عن كونها جواهر لمجردها وكان افتراق الجواهر والأعراض
في ذلك كاشفًا عن اختلافها وأما الأحكام المقتضاة التي لا تكشف
عما تقتضيها لمجردها بل إنما تكشف عنه لاختصاصها بكيفية مخصوصة دون ما هو
من جنسها ومثلها فلاشتراك مجرد مماثلها لا تكشف عن مماثل ما اختص بها وكذلك
مجرد اختلافها لو قدرنا اختلاف لا تكشف عن اختلاف ما اختص بها وذلك
لأنها متى لم تكن كاشفة عما تقتضيها لمجردها فلم تكن مماثلها كاشفًا عن مماثله ولا اختلافها
كاشفًا عن اختلافه كما قدمنا لم يجز أن تكون كاشفة عن ذلك من حكم ما اختص
بها لأن كشفها عن حكم ما اختص بها مترتب على كشفها عن حكم ما تقتضيها
على ما قدمناه ولذلك فإن القديم سبحانه قد شارك العالمين من العباد
في كونه على مثل أحكامهم لكونهم شاكي النفس جنسًا وإن لم يجب كونه
مثلًا لهم وإنما الاشتراك في هذا الحكم على الحد الذي يكشف عن صفته الأخص
تقديرا كاشف عن تماثل المشتركين فيه وذلك لأن الاشتراك فيه على هذا
الحد يكشف عن الاشتراك في مقتضيه وهو صفته الأخص وذلك
هو المقتضي للتماثل إذ المماثلة إنما تثبت للصفة الذاتية بشرط الاشتراك فيها
وأما الأحكام المقتضاة الكاشفة عما تقتضيها لاشتراكها
إلى مثل من الصفات والأحكام دون ما هو من جنسها ومثلها فإن مجرد
تماثلها لا تكشف عن تماثل ما اختص بها وكذلك مجرد اختلافها لو قدر

فيها اختلاف لا تكشف عن اختلاف ما اختص بها الامر منها من ان كشفها عن حكمها
اختص بها من ترتيب عليه كشفها عن حكم ما تقتضيها وقد بينا ان مجرد تماثلها لا
يكشف عن تماثل ما تقتضيها وان مجرد اختلافها لا تكشف عن اختلاف ما
تقتضيها ولكن الاشتراك فيها على الحد الذي تكشف عما تقتضيها كاشف عن
تماثل المشتركين فيها متى كان الاشتراك فيما تقتضيها كاشفا عن تماثل المشتركين
فيه وكانت هي وما تقتضيها ناسبة لموصوف واحد ومتى لم يكن الاشتراك فيما
تقتضيها فيما تقتضيها كاشفا كاشفا عن تماثل المشتركين فيه او لم يكن هي وما
تقتضيها ناسبة لموصوف واحد لم يكن الاشتراك فيها على الحد الذي تكشف
عنه كاشفا عن تماثل المشتركين فيها اللهم الا ان تكون اقتضى المقتضي
لها مشروطا بشرط تكشف الاشتراك فيه عن تماثل المشتركين فيه فان
الاشتراك فيها حينئذ يجب ان تكون كاشفا عن تماثل المشتركين فيها
والافتراق فيها مع الاشتراك في مقتضيها كاشف عن اختلاف المفترقين فيها
والافتراق فيها مع الافتراق في مقتضيها ليس بكاشف عن اختلاف
المفترقين فيها وكذلك فالافتراق فيها على الحد الذي تكشف عما تقتضيها كاشف
عن اختلاف المفترقين فيها ومتى كان الافتراق فيما تقتضيها كاشفا عن اختلاف
المفترقين فيه وكانت هي وما تقتضيها ناسبة لموصوف واحد وكان المفترقان فيها موجودين
ولم يكن اقتضى المقتضي لها موقوفا على شرط يجوز افتراق المثلين فيه ومتى لم يكن
الافتراق فيما تقتضيها كاشفا عن اختلاف المفترقين فيه او لم يكن هي وما تقتضيها ناسبة
لموصوف واحد او لم يكن المفترقان فيها موجودين معا او كان اقتضاء المقتضي لها
موقوفا على شرط يجوز افتراق المثلين فيه وجب ان لا تكون الافتراق فيها على
الحد الذي تكشف عما تقتضيها كاشفا عن اختلاف المفترقين فيها ولذلك كان
الاشتراك في صفة الصفات والاحكام الراجعة الى المحل كاشفا عن تماثل المشتركين
فيها من الجواهر لان الاشتراك فيما تقتضيها وهو التحيز كاشف عن تماثل المشتركين
فيه من حيث كان صفة مقتضاة عن الصفة الذاتية وكاشفة عنها بمجردها وكانت هذه
الصفة وما تقتضيها من التحيز ناسبين لموصوف واحد وكان افتراق الجوهر والسواد
مع وجودهما في هذه الصفة كاشفا عن اختلافهما من حيث كشف عن افتراقهما
فيما تقتضيها وهو التحيز لما كان الافتراق فيه مع الوجود كاشفا عن اختلاف
المفترقين فيه وكانت هذه الصفة وما تقتضيها من التحيز ناسبين لموصوف واحد
وهو الجوهر ولم يكن افتراق الجواهر المعدومة والجواهر الموجودة في هذه الصفة

ه كاشفاً عن اختلافها لانه انما يكشف عن افتراقهما فيما يقتضيه وهو التحيز
وافتراق الجواهر المعدومة والجواهر الموجودة في التحيز لا يكشف عن اختلافها
وانما يكشف عن افتراقها في شرط اقتضا كونها جواهر للتحيز وهو الوجود وكذلك
فافتراق الجواهر الافراد والجواهر المتجاورة في صحة وجود التأليف فيها لا يكشف
عن اختلافها لانه انما يكشف عن افتراقها في شرط اقتضا التحيز لهذه الصحة وهو
تجاورها وذلك مما يجوز افتراق المثلين فيه وكذلك فافتراق الجمادات والاحيا
من الاجسام في صحة وجود الحيوة والقدرة والعلم وسائر الاعراض المشروطة
بالحيوة والبنية فيها لا يكشف عن اختلافها لانه انما يكشف عن افتراقها في شرط
اقتضى التحيز لهذه الصحة وهو البنية والحيوة وذلك مما يجوز افتراق المثلين
فيه وكذلك فاشتراك الاعراض المحتاجة الى المحل في صحة وجودها فيه ليس
بكاشف عن تماثلها وان كان الاشتراك فيما يقتضيها وهو التحيز كاشفاً عن
تماثل المشتركين فيه لما لم تكن هذه الصحة ثابتة لها اخص ما يقتضيها وهو الجوهرية
بل هي ثابتة للاعراض والاعراض ليست بمتحيزة فلم يجب لذلك تماثلها فاما قبيل
التأليف فاشتراكه في صحة وجوده في المحلين بحيث يصيران له كالمحل الواحد
لغيره من الاعراض كاشف عن تماثل اجزائه من حيث كشف ذلك عما هو عليه
في ذاته على التفصيل لاستبداده بذلك دون سائر الاعراض وكذلك
فافتراق ارادتنا وارادات القديم سبحانه وكراهاتنا وكراهاته تعالى في صحة
وجودها في المحل ليس بكاشف عن اختلافها بل يجب تماثل ارادتنا وارادته سبحانه
وكراهاتنا وكراهاته تعالى في الحدث متعلقاتها على اخص ما يمكن وان افترقت
في هذه الصحة لما لم يكن الحصر لها مختصاً بما يقتضيها وهو التحيز مع البنية المخصوصة
وكذلك فاشتراك الاحيا في صحة كونهم قادرين وعالمين ومريدين وكارهين لا
يكشف عن تماثلهم لان الاشتراك في المقتضي لذلك وهو كونهم احيا لا يكشف
عن تماثل المشتركين فيه ولذلك لم يجب تماثل الاحيا من العباد للقديم سبحانه وان
شاركوه في هذه الصحة وكذلك فافتراق الجمادات من الاجسام والحيوانات
منها في صحة الصفات الراجعة الى الجملة ليس بكاشف عن اختلافها لان
افتراقها فيما يقتضي هذه الصحة وهو كون الحي حياً لا يكشف عن اختلافها فاما

كون الحي مشتهيا ونافرا فالاشتراك في صحتهما كاشف عن تماثل المشتركين فيهما من
حيث ان المقتضي لهذه الصحة وهو كون الحي حيا لا تقتضيها الا بشرط جواز الزيادة
والنقصان على الحي وهذا الشرط مما يكشف الاشتراك فيه عن تماثل المشتركين فيه فانه
داخل في قبيل الصحة الراجعة الى المحل وقد بينا ان الاشتراك فيها كاشف عن تماثل
المشتركين فيها ولذلك لم يصح هاتان الصفتان الا على الاحياء من الاجسام
دون ما ليس بجسم والافتراق في صحة هاتين الصفتين مع الاشتراك في مقتضيها كاشف
عن اختلاف المفترقين فيهما من حيث ان الافتراق فيهما مع الاشتراك فيما يقتضيها كاشف
عن الافتراق في شرط اقتضائه لها والافتراق فيه مع وجود المفترقين فيه وكونهما
حيين كاشف عن اختلافهما من حيث انه كاشف عن افتراقهما في المقتضي له وهو التحيز مع
وجودهما ولذلك كانت مفارقة القديم سبحانه للاحياء من الاجسام في صحة هاتين
الصفتين مع مشاركته لهم في كونهم احياء كاشفة عن مخالفته سبحانه لهم والافتراق
في صحة هاتين الصفتين مع الافتراق فيما يقتضيهما لا يكشف عن اختلاف المفترقين فيها
فان افتراق الحيوانات والجمادات في صحة هاتين الصفتين لا يكشف عن اختلافها لانه انما
يكشف عن افتراقها في المقتضي لهذه الصحة لا عن افتراقها في شرط اقتضائه لها فانها
مشتركة في جواز الزيادة والنقصان عليها وانما افترقت في كونها احياء وقد بينا ان
الافتراق في هذه الصفة لا يكشف عن اختلاف المفترقين فيها وعلى هذه الطريقة
يجري القول في سائر هذه الصفات التي لا تجوز الا على الاحياء من الاجسام ككون الحي
جاهلا وظانا وناظرا الى غير ذلك وقد ذكرناها في فصل الصفات المعنوية واما
الاحكام المقتضاة الكاشفة عما يقتضيها الاشتراك فيها
في الجنس من الصفات او الاحكام دون ما هو من جنسها وقبلها فان مجرد تماثلها
لا يكشف عن تماثل ما اختصت بها وكذلك مجرد اختلافها لو قدرناها اختلافا لا يكشف
عن اختلاف ما اختصت بها وذلك لانها متى لم تكن كاشفة بمجردها عن حكم ما تقتضيها
على ما قدمنا فكذلك لا يجوز ان تكون كاشفة بمجردها عن حكم ما اختصت بها لان
كشفها عن حكم ما اختصت بها مبني على كشفها عن حكم ما تقتضيها على ما تقدم وانما
الاشتراك فيها على الحد الذي يكشف عما تقتضيها كاشف عن تماثل المشتركين فيها
متى كان الاشتراك فيما تقتضيها كاشفا عن تماثل المشتركين فيه وكذلك فالافتراق
فيها مع الاشتراك في الوجود وفي شرط اقتضاء المقتضي لها كاشف عن اختلاف
المفترقين فيها متى كان الافتراق فيما تقتضيها مع الاشتراك في الوجود كاشفا

عن اختلاف المفترقين فيه فاما ما لم يكن الاشتراك فيما يقتضيها كاشفا عن تماثل
المشتركين فيه ولا الافتراق فيه كاشفا عن اختلاف المفترقين فيه فان الاشتراك فيما
ايضا لا يكشف عن تماثل المشتركين فيها وكذلك فالافتراق فيها ايضا لا يكشف عن اختلاف
المفترقين فيها ولذلك كان اشتراك العلل في ايجاب الصفات المتماثلة او الاحكام
المتماثلة المقتضاة عن صفاتها المقتضاة عن صفاتها الذاتية كاشفا عن تماثلها
لما كان اشتراكها فيما يقتضي ذلك من صفاتها المقتضاة كاشفا عن تماثلها
وكان افتراق العلل في الايجاب للاحكام المختلفة او للصفات المختلفة المقتضاة
عن صفاتها المقتضاة عن صفاتها الذاتية كاشفا عن اختلافها لما كان افتراقها
فيما يقتضي ذلك من صفاتها المقتضاة كاشفا عن اختلافها ولم يكن اشتراك
العلوم في ايجابها لسكون النفس المقتضي عن وقوعها على وجه كاشفا عن
تماثلها لما لم يكن اشتراكها فيما يقتضي ذلك من وقوعها على وجه كاشفا عن
تماثلها وكذلك لم يكن افتراق العلم والتقليد المتعلقين بمعلوم واحد
على اخص ما يمكن في الايجاب لسكون النفس كاشفا عن اختلافهما لما لم يكن
افتراقهما فيما يقتضي ذلك من وقوع العلم على وجه كاشفا عن اختلافهما
بل وجب تماثلهما وان افترقا في ذلك وكذلك فافتراق العلل الموجودة
والمعدومة في الايجاب للصفات المتماثلة او للاحكام المتماثلة لا يكشف عن
اختلافها لانه انما يكشف عن افتراقها في شرط الصفة المقتضاة التي لاجلها
توجب الصفات او الاحكام وهو الوجود والافتراق فيه لا يكشف عن اختلاف
المفترقين فيه من حيث هو صفة مستحقة بالفاعل وكذلك فافتراق الجزئين
الموجودين في ايجاب احدهما الصعوبة والتفكيك بين محله دون الاخر
لم يكشف عن اختلافهما وان كان الافتراق فيما يقتضي ذلك مع الاشتراك
في الوجود كاشفا عن اختلاف المفترقين فيه وذلك لانه انما يكشف عن افتراقهما
في شرط الايجاب للصعوبة والتفكيك وهو اعتدال الرطوبة واليبوسة
وافتراقهما في ذلك لا يكشف عن اختلافهما لانه راجع الى وجود الرطوبة
واليبوسة في محل احدهما دون محل الاخر وذلك راجع الى غيرهما
وليس براجع الى ذاتيهما واما الاحكام المقتضاة الناشئة

عما تخصصها الاشياء فالى ذات من الذوات او الى جمله من الجمل او الى
جنس من الذوات او فصل منها دون ما هو من جنسها وفصلها ولا شك ان
مجرد تماثلها لا ينكشف عن تماثل ما اختص بها وكذلك مجرد اختلافها لا ينكشف
عن اختلاف ما اختص بها لانها متى لم تكن كاشفة عن حكم ما تخصصها المجردها فلذلك
جاز ان لا تكون كاشفة عن حكم ما اختص بها المجردها لان كشفها عن حكم
ما اختص بها تابع لكشفها عن حكم ما تخصصها ومرتب عليه على ما قررناه
وانما الاشتراك فيها على الحد الذي تنكشف عما تخصصها كاشف عن تماثل
المشتركين فيها متى كان الاشتراك فيما تخصصها كاشفا عن تماثل المشتركين فيه
وكذلك كالافتراق فيها على الحد الذي تنكشف عما تخصصها مع الاشتراك
في الوجود في شروط اقتضى المقتضي لها كاشف عن اختلاف المفترقين فيها
متى كان الافتراق فيما تخصصها مع الاشتراك في الوجود كاشفا عن اختلاف
المفترقين فيه فاما متى لم يكن الاشتراك فيما تخصصها كاشفا عن تماثل المشتركين
فيه ولا الافتراق فيه كاشفا عن اختلاف المفترقين فيه على حال فان الاشتراك
فيها ايضا لا ينكشف عن تماثل المشتركين فيها وكذلك فالافتراق فيها ايضا لا ينكشف
عن اختلاف المفترقين فيها ولذلك كان اشتراك المتعلقات من المعاني في التعلقات
المتساوية على الحد الذي تنكشف عن جنس من المختصات كاشفا عن تماثلها
فكان الحال المتعلق على اخص ما تمكن مع الاشتراك في جنس التعلق او
مع الاشتراك في نوع علة كشفه عن ذلك الجنس من الصفات كاشفا عن
تماثل المتعلقات من المعاني التي تعتبر في تماثلها الحال المتعلق كالعلوم والارادات
والكراهات في الفرق بين العلوم والارادات والكراهات على جهة التحقيق
وفي المقدور على المقدور وكان اتحاد جنس المتعلق او نوعه مع الاشتراك
في جنس التعلق او مع الاشتراك في نوع علة الكشف عن ذلك الجنس من المختصات
كاشفا عن تماثل المتعلقات من المعاني التي تعتبر في تماثلها اتحاد جنس المتعلق او
اتحاد نوعه كحبس الشهوات وفصل النفارات وكان افتراق المتعلقات من
المعاني في شرائطه الكشف في احكام المتعلقات او اعداد جنسها او فصلها
مع اشتراكها في الوجود كاشفا عن اختلافها فكان تغاير متعلقات الارادات

في الكراهات والعلوم والقدر كاشفا عن اختلافها وكان اختلاف حسن
متعلقات الشهوات والنفارات او اختلاف نوع متعلقاتها كاشفا عن
اختلافها فاما افتراقها في حسن التعلق وفي نوع علة الكشف عن حسن المقتضي مع
الاشتراك في الوجود فهو كاشف عن اختلافها وان اشتركت في شريطة الكشف
فان العلم والارادة مختلفان وان اشتركا في التعلق بعين واحد او بجملة واحدة
على اخص ما يمكن في افتراقهما في علة الكشف عن حسن المقتضي حسا وعقلا
واما افتراقها في حسن التعلق مع الاشتراك في نوع علة الكشف عن حسن
المقتضي ومع الاشتراك في شريطة الكشف في الحسن فليس بكاشف عن اختلافها
لانه انما يكشف عن افتراقها في شرط اقتضى المقتضي لادراك الحسن من التعلق والافتراق
في ذلك الشرط لا يكشف عن اختلاف المفترقين فيه لانه راجع الى غيرهما والشيء
الذي اشتهاه وليس افتراقهما في حسن التعلق في هذه الصورة كاشفا عن افتراقهما
في المقتضي لادراك التعلق لان اشتراكهما في علة الكشف عنه في النوع وفي شريطة
الكشف عنه في الحسن قد كشف عن اشتراكهما فيه وكشف عن تماثلهما لذلك وقد بان
ما قلناه في هذه الجملة ان تعلق ارادتين من مريدين بمراد واحد على
الوجه التابع للحدوث بالمعنى العام وتخصص احدهما بالتعلق به على ذلك الوجه
بالمعنى الخاص دون الاخرى فافتراق الارادتين في حسن هذا التعلق لا يكشف عن
اختلافهما لانه انما يكشف عن افتراقهما في شرط اقتضاء المقتضي له وهو
كون احدى الارادتين من فعل المريد هي مرادة دون الاخرى وذلك مما لا
يرجع الى ذات الارادتين بل هو مما يرجع الى الفاعل وسائر احواله فلا يكشف افتراقهما
فيه عن اختلافهما لذلك وليس افتراقهما فيه كاشفا عن افتراقهما فيما يقتضيه من صفتيهما
المقتضيين بل لان اشتراكهما في التعلق بذلك المراد على ذلك الوجه بالمعنى
العام قد كشف عن اشتراكهما في المقتضي للتعلقين معا وهو ما هما عليه من صفتيهما
المقتضيين ويكشف اشتراكهما في ذلك عن تماثلهما وانما كان اشتراك المعاني المتعلقة
بالاغيار فيما ذكرناه من التعلقات على الحد الذي يكشف عما يقتضيها في الحسن كاشفا
عن تماثلها وكان افتراقها في ذلك كاشفا عن اختلافها لان اشتراكها فيما يقتضيها
كاشف عن تماثلها وافتراقها في ذلك مع اشتراكها في الوجود كاشف عن اختلافها
لكون ما يقتضيها صفات مقتضاه كاشفه عن صفاتها الذاتية لمجردها ه

وكما ان اشتراك العالمين المريدين والكارهين في التعلق بعين واحدة او
جملة واحدة على اخص ما يمكن ليس بكاشف عن تماثلهم لما كان اشتراكهم في
المقتضي لذلك من كونهم عالمين ومريدين وكارهين غير كاشف عن تماثلهم بل جارت
مشاركة القديم سبحانه للعالم في هذه الصفات وفي تعلقها بعين واحدة او
جملة واحدة وان كان مخالفا لهم وكذلك فافتراق العالمين والعادين والمريدين
والكارهين في التعلق بعين واحدة او جملة واحدة ليس بكاشف عن
اختلافهم بل يجوز تماثلهم وان افترقوا في ذلك لما لم يكن افتراقهم فيما يقتضي
ذلك كاشفا عن اختلافهم فاما الاشتراك الاجناسي التعلق بالمشتهيات والمدركات
والمطلوبات والمنظور فيها والمجهولات فانه كاشف عن تماثلهم سواء كان اشتراكها
في جنس التعلق او نوعه سواء اشتركوا في شريطة الكشف عن جنس المقتضي او
لم يشتركوا في ذلك من حيث ان من حق المقتضي لبعض هذه التعلقات من الصفات
ان تكون جنسا مختصا على ما تقدم بيانه في فصل الصفات المعنوية والاجسام
والمتحيزات متماثلة على ما ذكرناه في مواضعه من كتاب الشارح وغيره فاما
افتراقهم في هذه التعلقات فلا يكشف عن اختلافهم لان افتراق الاجسام فيما يقتضي
هذه التعلقات لا يكشف عن اختلافها فجاز افتراق الاجسام في ذلك وان كانت
متماثلة فعلى هذه الطريقة يجري القول في فصل الاحكام المقتضاة ه

فصل نختم به الكتاب اعلم

ان ما تقدم من الفصول في هذا الكتاب هو كلام في الصفات والاحكام التي يحتاج في
ثبوتها الى مؤثر من فاعل او علة او الى ما يجري مجرى المؤثر من مقتض او شرط
او داع وكيفية كشفها عن خصائص المؤثرات وما يجري مجراها من تماثل
او اختلاف او ما يجري مجراهما وذلك هو الغرض المقصود من هذا الكتاب
ونحو سميناه اذا اسمه كتاب كيفية كشف الاحكام والصفات عن خصائص
المؤثرات والمقتضيات ولم نذكر فيما تقدم من حد الصفات الذاتية وخصائصها لانها
لا يحتاج في ثبوتها الى مؤثر من فاعل ولا علة ولا الى ما يجري مجراه من مقتض ولا
شرط ولا داع فتكلم في كيفية كشفها عن حكم ما تقتضيها او تؤثر فيها واذ
قد فرغنا من مقصودنا في هذا الكتاب واتينا على غرضنا
فيه فجدير بنا ان نختمه بفصل نطوي على ذكر شيئين احدهما الكلام في حد

الصفة الذاتية وذكر خصائصها وكيفية كشفها عن حكم ما اختص بها وعما
يقتضيه من الصفات والأحكام وأن في معرفة ذلك نفعًا عظيمًا يحتاج إليه
في الأصول والفروع والثاني الكلام في بيان عروضنا بألفاظ توسعنا
بإطلاقها على الصفات والأحكام عند ضيق ميدان الكلام ودقة المعاني
التي استدركناها وسطرناها وبسطناها في هذا الكتاب في بعدها عن الأوهام
وتقاصر فهوم منها أن قصدنا بها ما يقرب تحقيقها مما لا يصح توسعنا
بها وانفساح العذر في التجوز بها والاستعارة لها فأما الركن الأول فاعلم
أن الكلام فيه يتعلق بأربعة مواضع أحدها الكلام في حد الصفة
الذاتية وحقيقتها وثانيها الكلام في خصائصها التابعة لحقيقتها
وثالثها الكلام في كيفية كشفها عما تقتضيه من الصفات والأحكام
ورابعها الكلام في كيفية كشفها عن حكم ما اختص بها فأما الأول وهو
الكلام في حدها وحقيقتها فاعلم أن الصفة الذاتية هي الصفة التي لا تحتاج
في ثبوتها إلى مؤثر من فاعل ولا علة ولا إلى ما يجري مجرى المؤثر من مقتض ولا شرط
ولا داعي فقولنا الصفة جنس الحد وقولنا التي لا تحتاج في ثبوتها إلى مؤثر من فاعل
ولا علة فصلنا به من الصفات المعنوية والمستحقة بالفاعل لأن المستحقة
بالفاعل تحتاج في ثبوتها إلى الفاعل والمعنوية تحتاج في ثبوتها إلى العلة وقولنا
ولا إلى ما يجري مجرى المؤثر من مقتض ولا شرط ولا داع فصلنا به عن
الصفات المقتضاة والمعنوية والمستحقة بالفاعل أيضًا لأن الصفات
المقتضاة محتاجة في ثبوتها إلى المقتضيات والشروط وأكثرها محتاجة
في ثبوتها إلى المقتضيات والشروط وأكثرها محتاجة إلى الدواعي الداعية
إلى تحصيل شروطها والمعنوية أيضًا محتاجة إلى الشروط وإلى
الدواعي الداعية إلى إيجاد عللها والمستحقة بالفاعل محتاجة أيضًا إلى
الشروط وإلى الدواعي الداعية إلى تحصيلها واعلم أن الحاجة إلى
الداعي في جميع ما ذكرنا إنما هي في حق العالم بما يفعله لا في حق الساهي والنائم
وإنما قلنا بأن هذا هو حد الصفة الذاتية لأنه كاشف عن معناها فاصلًا
على جهة المطابقة ولذلك يطرد وينعكس وذلك أمارة صحة الحد وأما
الثاني وهو الكلام في خصائصها التابعة لحقيقتها فاعلم أن خصائص الصفات
الذاتية سبع أحدها أنها لا تؤثر في كون ما اختص بها مساويًا ذاتًا

ذ المقتضية لصحة كونه معلوماً على الانفراد اذ لولا اختصاص الذات بصفتها
الذاتية لما كانت ذاتاً وشيئاً ولا صح كونها معلومة على الانفراد فيفارق بذلك
سائر الصفات من المقتضاة والمعنوية والمستحقة بالفاعل اذ ليست صفة منها
مقتضية لذلك ولا اصلاً فيه بل لا يصح اختصاص ذات من الذوات بصفة منها
الا بعد كونها ذاتاً شيئاً وذاتاً واعني بذلك كجوهرية الجوهر لا كحدوثه الزمان فكونها شيئاً
وذاتاً اصل لاختصاصها بسائر ما ذكرنا من الصفات مما سوى الذاتية والخاصية
الثانية ان الصفات الذاتية هي المقتضية للمخالفة بين الذوات بشرط الافتراق
فيها وللمماثلة بينها بشرط الاشتراك فيها فيفارق بذلك سائر ما ذكرنا من
الصفات فان صفة منها لا تقتضي ذلك ولا تؤثر فيه وان كان بعضها قد يكشف
عن ذلك من حكمها اخص بها على ما قدمنا وقد تقتضي بعضها التضاد بين
المتضادات وهي صفات المتضادات المقتضاة دون سائر الصفات والخا
صية الثالثة ان الصفات الذاتية ثابتة للمحدثات في حالي عدمها ووجودها
فيفارق بذلك سائر ما ذكرنا من الصفات فانها يستحيل ثبوتها للمحدثات في حالة
عدمها والخاصية الرابعة انها ثابتة للموصوفات بها ازلاً
وابداً فيفارق بذلك صفات المحدثات المقتضاة وصفات القديم سبحانه
بكونه مدركاً وسائر الصفات من المعنوية والمستحقة بالفاعل وتشارك
فيه صفات القديم سبحانه المقتضاة عن صفته الاخص ككونه عالماً قادراً
حياً موجوداً فانها ثابتة له ازلاً وابداً والخاصية الخامسة
انها ثابتة للموصوف على سبيل الوجوب فيفارق بذلك الصفات المعنوية
والمستحقة بالفاعل وتشارك فيه الصفات المقتضاة والخاصية
السادسة انها ثابتة لكل ذات سواء كانت تلك الذات موجودة
او معدومة او محدثة او قديمة فيفارق بذلك سائر الصفات فانها
يستحيل ثبوتها للمعدومات والمقتضاة يستحقها القديم والمحدث والمعنوية
يستحقها القديم والاجسام والجواهر دون الاعراض والمستحقة
بالفاعل يستحقها المحدثات اجمع دون القديم والخاصية
السابعة ان الصفات الذاتية يستحيل خروج الذات عنها فيفارق
بذلك سائر الصفات الا صفات القديم المقتضاة عن صفته الاخص

وانها مشاركة لها في هذه الخاصية فهذه طريقة القول في خصائص الصفات الذاتية
واما الثالث وهو الكلام في كيفية كشفها عما تقتضيه من الصفات
والاحكام فاعلم انها تكشف عن صحة كون ما اختص بها معلوما بمجردها فان العلم باختصاص
الذات بها طريق الى العلم بصحة كونها معلومة وكذلك فانها تكشف عن المخالفة
والمماثلة لا على التعيين والتفصيل بمجردها فان العلم باختصاص الذات بها طريق
الى العلم بانها لا تخلو اما ان تسد غيرها من الذوات مسدها وتقوم مقامها
فيما تكشف عن صفتها الذاتية على التفصيل او لا تسد مسدها في ذلك
ولا تقوم مقامها في ذلك فيه وكذلك فانها تكشف عن ثبوت المماثلة بين ما اختص
بها وبين ذات اخرى بشرط اشتراكهما فيها وتكشف عن المخالفة بين ما
اختص بها وبين ذات اخرى سوى الذات المماثلة لها بشرط افتراقهما فيها فانا
لا نعلم تماثل السوادين ما لم نعلم اشتراكهما في كونهما سوادين ولا نعلم اختلاف
السواد والبياض ما لم نعلم افتراقهما في كون احدهما سوادا وكون الآخر بياضا
فاما سائر ما هو مقتضى عنها وهو الصفات المقتضاة عنها فلا تكشف الصفة الذاتية عنها
بل الامر على الضد من ذلك فان الصفات المقتضاة كاشفة عما تقتضيها
من الصفات الذاتية اما بمجردها فهي صفة التحيز فان المقتضاة عن صفاتها الذاتية
واما لكيفيتها فهي صفات القديم المقتضاة عن صفته الاخص فالعلم بالذات على
صفتها الذاتية على التفصيل متفرع على العلم بها على صفتها المقتضاة عنها
على التفصيل اما في الحال واما في المستقبل واما فيما مضى واما على جهة
التقدير فمقتضاها في الجوهر والتصور فالعلم بالذات على صفتها الذاتية على
التفصيل يتحقق به العلم بمقتضاها من الصفات على التفصيل اذ هي داخلة
في حدها وكاشفة عنها ولهذا احد كون الجوهر جوهرا بانه الصفة الذاتية
المقتضية لكونه متحيزا عند وجوده وحد صفة القديم سبحانه الاخص بانها
الصفة الذاتية المقتضية لكونه تعالى قادرا عالما حيا موجودا لم يزل فاذا كان
العلم بالذات عليها على التفصيل لا يصح الا بعد العلم بها على صفاتها المقتضاة
عنها على التفصيل اما على جهة ثبوتها لها عند الوجود بان يكون موجودا واما على
تقدير ثبوتها لها عند الوجود بان تكون معدومة لم يصح ان يقال بانها كاشفة
عن الصفات المقتضاة عنها بل الصفات المقتضاة عنها كاشفة عنها اما بمجردها
واما لكيفيتها فهذه طريقة القول في كيفية كشفها عما تقتضيه من الصفات

والاحكام واما الرابع وهو الكلام في كيفية كشفها عن حكم ما
اختصت بها فاعلم انها تكشف من حكمه عما ذكرنا من صحة كونه معلوما
بمجردها وعن كونه اما مخالفا واما مماثلا لا على التعيين والتفصيل بمجردها وعن
كونه مخالفا لذات معينة بشرط الافتراق في الصفة الذاتية وعن كونه مماثلا
لاخرى بشرط الاشتراك في تلك الصفة ولا تكشف عن اختصاصه
بالصفة المقتضاة عنها الا بشرط ان يتقدم العلم باختصاصه بصفة ذاتية من شانها
ان تقتضي هذا الجنس من الصفات المقتضاة عند وجود الذات المختصة بها فاذا تقدم
العلم بذلك وحصل معه العلم بوجودها كشف ذلك عن حصول العلم بثبوت الصفة
المقتضاة لها او وجب حصوله بحصوله وعلى هذه الطريقة يجري القول في كيفية
كشفها عن حكم ما اختصت بها وبذلك يحصل غرضنا من الكلام في الركن الاول من
هذا الفصل واما الكلام في الركن الثاني فاعلم انه قد
مر في اثناء كلامنا في هذا الكتاب اجرا الفاظ قد قصد بها التوسع والاستعارة
فيبقى ان نبين مرادنا بها لئلا يتوهم فينا انا قصدنا بها ما هو المفهوم منها حقيقتها
مما لا يصح فيما اطلقناها عليه فمنها انا قد اجرينا على المقتضي لفظ
المؤثر توسعا واستعارة ومرادنا بذلك انه جار مجرى المؤثر بمعنى ان المؤثر
هي الذات المختصة بالمقتضي وانما اثر في ثبوت المقتضى لاختصاصها بالمقتضي
ومنها انا قد اجرينا على المصحح لفظ المقتضي وعلى الصحة لفظ المقتضى
توسعا واستعارة ومرادنا بذلك ان احدهما يقف ثبوته على الاخر
ويتبعه مع انهما يتساويان كما يقف المقتضى الحقيقي على مقتضيه الحقيقي
مع انهما يتساويان والا فمن حق المقتضي الحقيقي ان يكون مؤثرا في صحة مقتضاه
الحقيقي وفي وجوبه معا وان لا يتقدم ما يؤثره في الصحة على ما يؤثره في الوجوب
على ما ذلك مبين في كتاب المؤثرات وليس للصحة صحة فيقال بان المصحح مؤثر
في صحتها وفي وجوبها معا اذ لو كان للصحة صحة لوجب ان يكون لصحتها صحة
ولزم اتصال الحال في ذلك بما لا نهاية له من الصحة وصحة الصحة وذلك
محال ومتى مر في كلامنا ذكر صحة الصحة فهو على جهة التقدير والتقريب لا على
جهة الثبوت والتحقيق ومنها انا قد اجرينا على الصفات والاحكام
لفظ التعيين وقلنا اما ان يكون كاشفة عما يقتضي تعيينها او تكييفيتها

وذلك مجاز محض فإن لفظ التبعيض حقيقة في الذوات لا في الأحكام والصفات
ومرادنا بذلك مجردها وأنها لو كانت ذاتا لكانت كاشفة عما تقتضيه بعضيتها
ومنها أنا إذا أجرينا على الصفات والأحكام لفظي التماثل والاختلاف على جهة
التوسع والتجوز فمرادنا بقولنا فيها إنها متماثلة هو أنها جارية مجرى المتماثلة
بمعنى أنها لو كانت ذواتا لقام بعضها مقام البعض فيما يكشف عن صفاتها
الذاتية على التفصيل وأن بعض الصفات يقوم مقام البعض في اقتضائها
ما تقتضيه من الصفات والأحكام وأن بعض الأحكام يقوم مقام البعض في الحد
والحقيقة ومرادنا بقولنا في الأحكام والصفات إنها مختلفة هو أنها جارية
مجرى المختلفة بمعنى أنها لو كانت ذواتا لما قام بعضها مقام البعض فيما تكشف عن
صفته الذاتية على التفصيل وأن بعض الصفات لا يقوم مقام البعض فيما
تقتضيه من الصفات والأحكام وأن بعض الأحكام لا يقوم مقام البعض في
الحد والحقيقة فهذه الألفاظ وما أخذ حدوها فإنا توسعنا بها في الصفات
والأحكام وعدلنا بها عن الحقيقة وسلكنا في ذلك مسالك العرب للمعاني
اللطيفة التي أحوجها تأكيدها إلى الإفهام بالنسبة والتمثيل ولو أخذنا
لكل معنى عقلناه واستنبطناه بالفكرة لفظا يفيده ويدل عليه لبعد
ذلك عن أفهام السامعين له لكونه غريب اللفظ والمعنى فاضطررنا حينئذ
إلى التوسع والاستعارة للألفاظ اليسيرة السهلة القريبة وعدلنا عن
التجنيس بالألفاظ المتعددة الكثيرة المتغلقة العسيرة عند غموض المعاني
ودقتها ولطافتها لئلا تجمع كثرة الألفاظ وتعددها وانغلاقها مع غموض
المعاني ودقتها ولطافتها فيتعذر فهمها على سامعها ويطول ذيلها مع قلة
نيلها ويعظم حجم الكتاب لذلك ويتباعد أطرافه ويتشعب لطافه لكثرة
الألفاظ التي يروم بها الإفصاح عن الحقيقة على جهة التحقيق واتساعها مع غموض
المعاني وبعدها عن الأفهام فيكون ذلك داعيا إلى الملالة وصارفا عن مطالعته
وطلب الفائدة التي لا مندوحة عنها منه ولذلك جعلنا هذا الكتاب مقصورا
على بيان ما لا يوجد السه في غيره من المصنفات من الفوائد الأبكار والعرائس العون
من بنات الأفكار فأما ما كان موجودا في غيره من المصنفات مما استنبطناه
نحن أو سبقنا إليه من تقدمنا من أهل العلم من فرسان الكلام وحراس الإسلام
رضي الله عنهم وأرضاهم وجزاهم عنا وعن كافة المسلمين خير الجزاء وفعل

حظهم من الفردوس او من الحظوظ والاجر افلم يستعل بسانه وانصاحه
في هذا الكتاب بل احلنا بذلك على المصنفات التي قد اودعت من بيانه ما يشفي
عليل الصدور ويوضح ملتبسات الامور وقد اهتدينا في كتابنا هذا الى ما
لم يسبقنا اليه احد من متكلمي الاسلام واثنينا على غير ضافيه والحمد
لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وانا الان
مواظب على الابتهال اليه والدعاء ومستعين في ذلك بالمستجاب من
دعوات اهل الاجتهاد من عباده الاولياء ان يعظم لي بذلك النفع
ولساير المسلمين وان يوفقني لاخلاص القصد والنية فيما العاطافي
مستقبل ايامي وبقية عمري من تصنيف كتاب او افادة علم وان
يجعل ما انا فيه من ذلك خالصا لوجهه ومطابقا لرضاه بمنه ولطفه انه
على ذلك قدير وبه جدير وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
وصلواته على رسوله الامين محمد وعلى اله الطاهرين الاكرمين وسلم عليه
وعليهم اجمعين ؈ تم الكتاب بحمد الله وعونه ومنه بعد خلو ايام في شهر
صفر الذي هو من شهور سنة اربع و[illegible] وثمانمايه سنة من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلوة والسلام وعلى اله الغر الكرام صلوة لا يدرك بتعبير كاهن الالام
ولا تشوبها انقطاع والحرام

والحمد لله ولي الحمد والافضال
وصلواته على محمد واله خير ال

خط ما الكه العبد الفقير الى عفو ربه المستجير به من عظيم خطاياه وذنبه ؈
المهدي بن [illegible] وهو يسال الله تعالى ان ينور قلبه بانوار الهداية
ويخلص قصده لوجهه في البداية والنهاية ويجعل صالح اعماله التي يرجو بها الغاية
ويرزقه عيشة حميدة وخاتمة حميدة ويغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين انه هو الغفور
الرحيم الجواد الكريم ؈ ؈

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله خطبة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

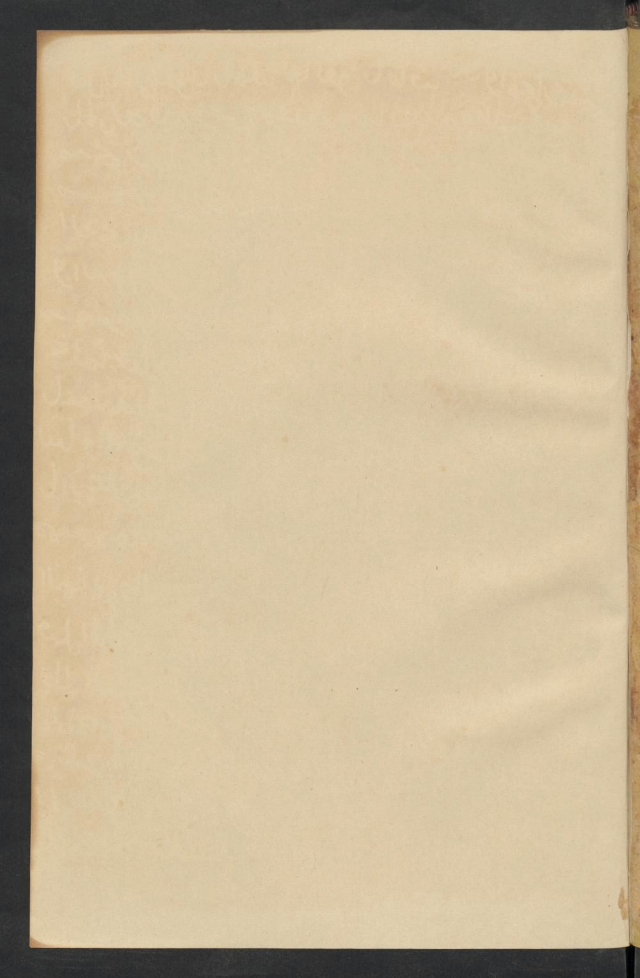
الحمد لله الذي لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كون المستشهد بحدوث الاشياء على ازليته وبما وسمها به من العجز
على قدرته وبما اضطرها اليه من الفناء على دوامه فتعالى الخلق عنه صفته وستر ابرهم عليه عن حجبه
لم يخل منه مكان فيدرك بأينيته ولا له شبح مثال فيوصف بكيفيته ولا غاب عن شيء فيعلم بحيثيته
بائن بجميع ما جرى من الصفات ممتنع عن الادراك بما ابتدع من تصريف الذوات خارج بالكبرياء
والعظمة من جميع تصرف الحالات لا تحويه الاماكن لعظمته ولا تدركه الابصار لجلالته ممتنع من
الاوهام ان تستغرقه وعن الاذهان ان تتمثله حار دون ملكوته عميقات مذاهب التفكير
وانقطع عن الرسوخ في علمه جوامع التفسير ليس بحس فيعادله الاحساس ولا بشبح فيضارعه
الاشباح ليس لها محيص عن ادراكه لها ولا خروج عن احاطته بها ولا احتجاب عن احصائه لها
ولا امتناع عن قدرته عليها كفى باتقان صنعه لها آية وبمركب طبعها عليه دلالة وبحدوث ما فطر على قدمه
شهادة ليس لحد منسوب ولا مثل مضروب البعد من خيل القلوب المتعالي عن الاشباه والضروب
الملك المتكبر علام الغيوب واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة صادرة عن
نفس صافية عن كدر الشكوك والشبه واخلاص خالص عن شبه اهل الريب والموبه واشهد ان
محمدا عبده ونجيبه المختار ورسوله الداعي الى دار القرار المبعوث على حين فترة وضلالة من الامة قد عمي
الخلق بالطغى وعاموا بأدائهم بارز فونه اجيح حلوا في دين الله افواجا وبادروا اليه فرادا وازواجا
فصلوات رب العالمين عليه وعلى اهله المطهرين عباد الله انظروا الى هذه الدنيا نظر الزاهدين فيها
فانها والله عن قليل تزيل الثاوي الساكن وتفجع المترف الآمن لا يرجع ما تولى منها فادبر ولا يدرى ما هو
آت منها فيستنظر سرورها مشوب بالحزن واخر كونه فيها الى الضعف والوهن ولا يغرنكم كثرة
ما يعجبكم فيها لقلة ما يصحبكم منها فعيشها غرور لا يدوم فيها الذي لبث سرور يوشك ما يرون ان ينقضي
وتمر ايامها وتنقضي وتزول واثامه بينا اهلها فيها في رخاء وسرور اذ هم منها في بلاء وغرور يسعون فيها الى الآفات
وساع فيها الى الربات وساق اهلها المنايا تحجم فيها اغراض ترميهم بسهامها وتقصمهم بحمامها قد اكل
القرون الماضية واسرعت في الامم الباقية الكلهم داعي نافع وحمام واقع ليس عنه مذهب ولا منه
مهرب اهلها سفر نازلون واهل ظعن شاخصون فكان قد انقلبتم الى الله وتودعوا الارحال
خاصتهم احدا وعن جمعهم ترحلوا رحمكم الله عند الفكر واعتبروا بالبصر فارحوا وعاينوا ما دبر
وحضور ما حضر فكان ما هو كائن من الدنيا عن قليل لم يكن وكان ما هو كائن من الآخرة لم يزل وكل ما هو آت
قريب فاتعظوا رحمكم الله الى آبائكم الذين كانوا الاولى والذين مواسيهم معكم لله ذاكرين من كان منكم قد خطوا
عن الدور وسكنوا القبور الى يوم ينفخ في الصور ويدعوا الى البعث والنشور فكان قد سلكتم مسلكهم
ووردتم منهلهم وفارقتم الاحبة ونزلتم دار الغربة ومحل الوحشة ومنزل الوحدة والظلمة وجاورتم جيرانا
امرهم في التجاور واشتغلوا عن الزوار فاعملوا ليوم الزلل المفزع ولهول يوم المطلع فيوشك ان تعاودوا
الدنيا بل يكم العطا وتصير القبور لكم مثوى ترودون اليوم يجمع الله فيه الاولين والآخرين ويحيى فيه بصفوف

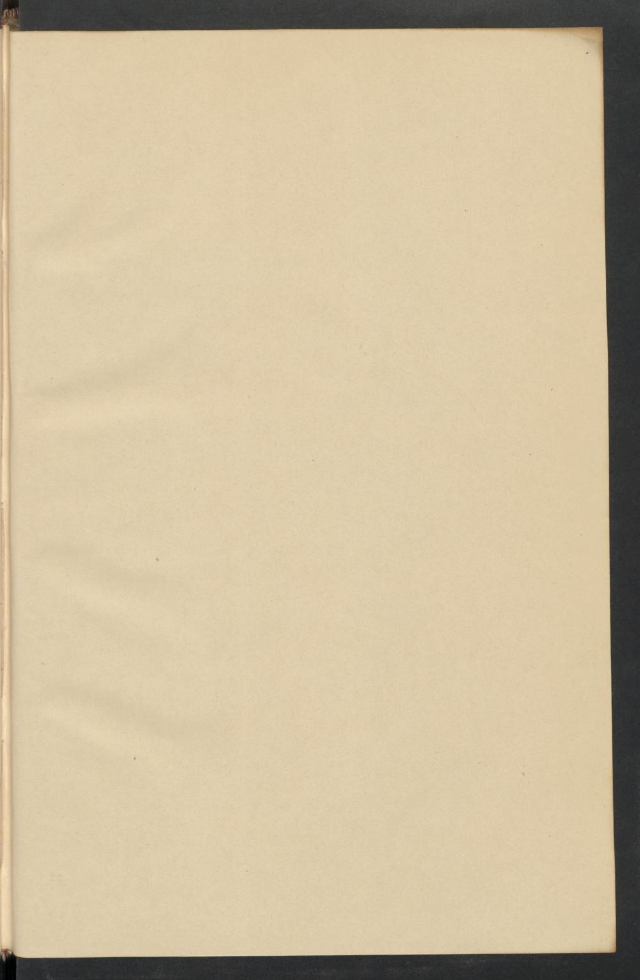
الملك المومنين لا تكاد تموت عن الاخرة وزوال الدنيا الفانية وتغير الاحوال وتبدل الامال من عوائد القضا
وفصل الخطاب في جميع الاشياء فكم لوم من عين باكية وعورة بادية ووجوه خاشية ونفس هاربة
عن الى العدات الاليم وسعيها الحثيث في مسالك الجحيم ان ضوحسله ترحم وانصرفه توجه فاعلموا
رحمكم الله لذلك الاخطار وتعودوا بالخلاص من عذاب النار وما تورثه مجاورة الصالحين الابرار جعلنا الله
واياكم ممن لا يسطع نور الا نصرة على طاعة ربه عامة ولعمل به لبعد الموت ممن اهتدى لا تأتيه **خطبة اخرى**
الحمد لله المنفرد بالعظمة المطلع على السرائر الموصوف بالدوام الواحد القهار المحيط علمه بما يجري
المتعالي عن ان يرى له ما في السموات والارض وما بينهما وما تحت الثرى المجموع لكل شيء قدرته
المكون لهم بسابق علمه وحكمته العالم بمصيرهم في شاكلة الناس الواسع لهم بكرمه ورحمته
احمده على ما اسداه من احسانه وحاكيه من فواصل احسانه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
تعالى عن الاشباه وتنزه عن الاضداد وتبرا عن الصاحبة والاولاد وجل عن خواطر العباد
وعن العصاة بالعقاب واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بمحو الضلال طامية وسحائب
الجهالات هامية فقطعت من الآفاق وبطون الاعناق من حرجها بصائر الساهر
واطفأ لهيبها بنصل الصوارم البتار وقطع اسبابها وادام اخراجها واظهر الله السنة
لمهتديها حتى صار بين [illegible] فصلوات الله عليه وعلى آله الابرار وعترته الاطهار
اما بعد ايها الناس [illegible] الرحيل واستعدوا للسلوك السبيل فالموت قد صرخ فيكم
صارخه وازعجكم واباح زكاته في ساحتكم وانتم تعرفون من آبائكم وامهاتكم
وصيرهم في اللحود المظلمة رفاتا وفي باطن الارض بعد ظاهرها امواتا تنهشهم الدود
وبادت اعظمهم هوام اللحود ولو امكنهم الاعراب بانواع من الاهوال لاجابوكم
وانا ستم لا تشاهدون [illegible] سوء الهول المطلع وهذا العدل الكر لشدة الفزع وما شاهدوه من الاهوال
ما لم يخطر لهم ببال ولا تقاس [illegible] الاحسان والرجوع عن عظيم
السيئات فلم [illegible] العلم [illegible] العدم وهاهم ليتهم لم يكونوا يحتسبون

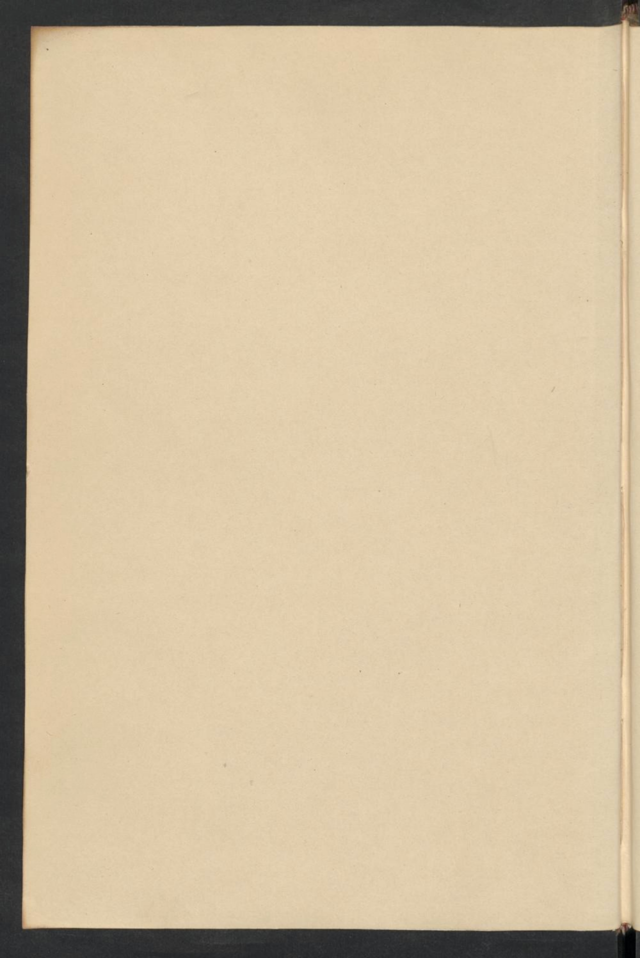
بسم الله الرحمن الرحيم الليل الحمد طابي زماني وطابت الايام
والليالي الجمعه لليس ما لبست الحمد الحضرا الحمه حلت الليل يا
يا سلطان كل سلطان شيخ الولايات احمد ابي علوان ما شيخ
الاما عرف بير هان محل السهارى واحمد ابي علوان ما لم الامر معه
عنا لحربه من رابته من فوق كل رايه يا الو على العمر دار جالي الغرت
بالغارات يا ابي علوان طلو على احمد جالي الكرب يا الله يا الحصه تلاطم الدهب
الاي طلوا من بحر طلا على احمد سواه تجلي كرب يا ابي علوان اوسع البحار
يا بن ابح العارف من البحاره كر ابي علوان اوسع البحاره يا من ابي الجم
في العماره يا في قنا للشمع والقناديل ورزيارة عنه معروف
العيل الليل يا ساكن رياض نعرس الليل حلي كرب بتر وتعش
فهم يا نعسا الناس طلوا سيدي العبد عبدي والسر بسري ما شيخ
الامر عرف بر هان محل السهارى واحمد ابي علوان الله تعالى
يا نغز شيخ تجار رجال الله مخالجين عند واد حل نعر البعر
فيه الناس وسلم على سليمان فحلب العطان
الليل يا بو بكر يا ابي
سالم يا خضرمي يا صفوه المكرم يا هاديا يا ساكن بعدن
يا ملفي العاديل بعد رعده يا زيلعي يا ساكن اللحيه يا سار بتي
كم حس وحده وا طلع صل عالي منشم في اركان جراح عمر
بلاله اصوات الي ابي علوان وادي الي المعقوت من تمامه
مولا الوا والحمو والمكرمه يا مهديا يا ساكن المحلوف
قم هن نا يونك وكل بيرق يا ابي الحسر يا ساكن بدبلين
يا مبلغ العيان والماسي الليل يا من يا لمطفر معبو بالماين
طلع من فوق قبرى النور يا من له قبه وقر في مقصورة وما
بعدين في اللسان مدكور

80

مل يا الي علوان يا ملك الهالكين يا صاحب الاسرار والمعارف
يا من له عنه وصرح معمور وما تعدى في اللباب
مذكور مل يا دالدح الذي ابا لجاري يا من
منعتي مراري مل يا ملاح الذي الي الجاري يا مجلي
الانجاس من ديار يا شفوعا لمنزلات المدرج
والربح فوق الحدود تترقد يا فلماه يا باحبي
سماره يا منبي العارف في البحار والدخل بقبة
كلما عادلك عند الي علوان عند معرق الفل يا كهسا الله
يا عطيه السان الله تعالى لحرمك يا الايمان يا الا
نسا والاولياء جميعا يا من لربه سامعا مطيعا مل
يا الي علوان يا سلالة الجود الكرم الي الله الكريم
محمود هذا الي علوان الذي دعا لي عبد لا يغوث كوكب
اليمانب قال وانا الي علوان كوكب اليماني من زارني
على الغبن جفاني والتبرك بالله والحموم الي الله
قال النبي ما لي سواك يا الله والعز صل الله
على محمد شفيعا يوم القيامه النبار لو فقد الا
و طلو باني بحر طلا علا محمد نوره لحلا تمت هذه التوسلة
لعلوان في شهر رجب سنة ١٢١٨ بعناية
الحاج هادي الغفاري الي احمد وامثل

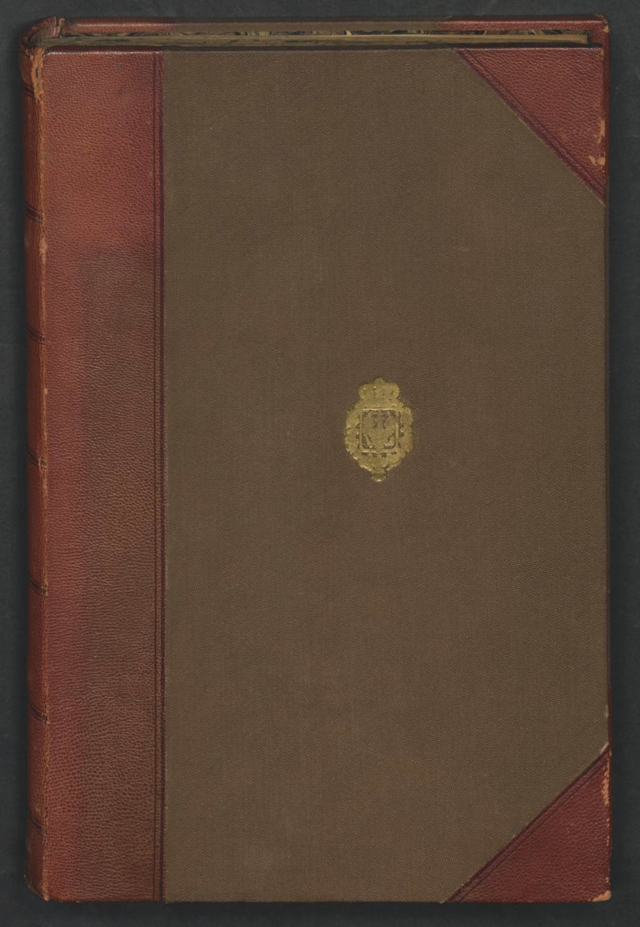








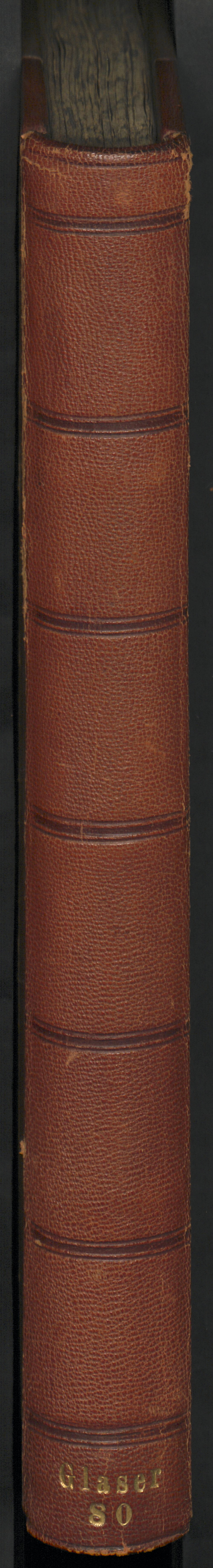












Glaser
80

zu 80 gehörig (Titelblatt)

القسم الثالث من مفتاح

العلوم في المعاني والبيان

للإمام العلامة علم الأعلام

تأليف

أستاذ المحققين سراج الدين أبي يعقوب

يوسف بن محمد السكاكي رحمه الله رحمة واسعة

جزاه الله أحسن الجزاء وكافاه بحسن الحسنى

